د. حازم العقيدى

ديمقراطية الاحتلال

الصحافة فى ظل الاحتلال



ديمقراطية الاحتلال

الصحافة في ظل الاحتلال

د. حازم العقيدي



ديمقراطية الاحتلال ...

الصحافة فى ظل الاحتلال

د. حازم العقيدي

الطبعة الأولى :2016

رقم الإيداع: 14160/2015

الترقيم الدولي: 978-977-319-237-2

الغلاف: محمد سيد



60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة

ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

العقيدي، حازم خضر إبراهيم.

ديمقراطية الاحتلال/ حازم خضر إبراهيم العقيدي. – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2016

- ص؛ سم تدمك: 9789773192372

1– الديمقراطية

أ - العنوان 32010.8

الإهـــــداء

إلــى

شعب العراق العظيم

وإلــى

روح أستاذي الجليل .. الأستاذ الدكتور كمال المنوفي

رحمه اللـه وأسكنه فسيح جناته

أهدي ثمرة جهدي هذا

وفاءً وعرفاناً

الفصل الأول

الإطار المنهجي والإجرائي

يتسم موضوع الدراسة الحالية، بطبيعتهالمركبة، مما يتطلب إعداد قاعدة معرفية أولية من الدراسات السابقة، تساعد على استنباط اهدافها وصياغة فروضها، وبلورة المشكلة البحثية وتحديدها على نحو دقيق[1]، فضلاً عن تهيئة واستخدام أدوات البحث المناسبة للكشف عن الظاهرة المدروسة، والاقتراب الموضوعي منها. لذا فإن الإطار المنهجي والإجرائي لهذه الدراسة يتضمن ما يلي:

أولاً: أهمية الدراسة:

يؤكد الباحثون أن أدبيات علم السياسة، تكاد تخلو من الدراسات التحليلية التي تتناول التأثير المتبادل بين تدفق المعلومات السياسية والسمات الديمقراطية للنظم السياسية، والاتجاهات والسلوكيات السياسية للأفراد[2]. لذا يمكن اعتبار هذه الدراسة محاولة متواضعة في مجالها، لعدم تيسر دراسات تتناول موضوع الديمقراطية والتحول الديمقراطي في مجتمع يخضع لاحتلال أجنبي، فضلاً عن أسباب أُخرى ربما تُرَجح اهمية هذه الدراسة وهي كما يلي:

---

(1) كمال المنوفي: مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص ص38-43.

(2) محمد حسن العامري و عبدالسلام محمد السعدي: الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص171.

1- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تطرحه وهو، موضوع الديمقراطية التي تدعي الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقها في العراق، واستخدمتها كأحد المبررات لاحتلاله، إذ ركزت الدراسة على إبراز التناقض بين الديمقراطية الحقيقية من جهة، وديمقراطية الاحتلال وتداعياته الخطيرة على المجتمع العراقي من جهة أخرى.

2- تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموقف الصحافة العراقية من مسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال، والتعرف على دورها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق، وتأثير هذا الدور على مستوى اتجاه المواطن نحو الديمقراطية، إذ تعتبر الصحافة مصدراً يتلقى منه المواطن خطابات متنوعة في السياسة ومفرداتها، لإغناء ثقافتها السياسية، والمساهمة في نشر وترسيخ ثقافة الديمقراطية في المجتمع، تمهيداً للتحول الديمقراطي الشامل.

3- تحاول الدراسة توضيح وتفسير العلاقة المشتركة والتأثير المتبادل بين كل من الصحافة، والديمقراطية.

ثانيًا: أهداف الدراسة:

1- التعرف على واقع الديمقراطية في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى تناقض الديمقراطية مع عملية فرضها بالقوة.

2- معرفة اتجاه المواطنين العراقيين نحو الديمقراطية في ظل الاحتلال الأمريكي.

3- ابراز التناقض القائم بين الديمقراطية كمنهج للحكم يمتد فوق الطوائف والأعراق، وبين الطائفية السياسية بسلبياتها المتمثلة بإثارة الصراعات بين مكونات الوطن الواحد.

4- تشخيص موقف ودور الصحافة العراقية من مسألة الديمقراطية في ظل الاحتلال ومدى إستجابة المواطنين وتأثرهم بهذا الدور.

5- التعرف على العلاقة بين معالجة الصحف العراقية لمسألة الديمقراطية في العراق وبين مستوى الثقافة الديمقراطية لدى الجمهور العراقي.

6- التعرف على القوى الفاعلة داخل الخطاب الصحفي المعبر عن قضايا الديمقراطية في الصحف العراقية.

7- تحليل اتجاهات الصحف العراقية نحو مسألة الديمقراطية والمفاهيم المتعلقة بها في فترة الدراسة.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

بهدف الإفادة من الأدبيات والمدونات البحثية التي تُعنى بالمشكلة المطروحة، أطلع الباحث على عدد من الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بموضوعها بشكل مباشرأو غير مباشر، وفيما يأتي عرض لقسم من هذه الدراسات، من الأقدم إلى الأحدث، مقسمة على مجموعتين، تضم كل مجموعة دراسات عراقية وعربية، فضلاً عن الدراسات الأجنبية.

أولاً: دراسات تناولت الديمقراطية كمفهوم سياسي بأبعادها السياسية والإقتصادية والثقافية والاجتماعية:

1- دراسة بعنوان "جذور الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق الحديث 1914 - 1939[(1)]":

وهي من الدراسات الوصفية، إذا ستعرض الباحث في هذه الدراسة تطور الفكر الديمقراطي الليبرالي، عبر مناقشة العلاقات الجدلية للمفاهيم الديمقراطية، وتطور هذه المفاهيم منذ بزوغها في العهد الإغريقي القديم.

وقد توقف الباحث عند المحطات الرئيسية لهذا التطور، مفسراً علاقة الديمقراطية بالإنسان، لكونها ضرورة حياتية، انطلاقاً من التفسير الطبيعي للأشياء، وعلاقة الديمقراطية بمفهوم الحرية عند الفرد والمجتمع، وصولاً إلى التطبيقات المعاصرة للديمقراطية الليبرالية، والمتغيرات الإجتماعية والسياسية التي رافقتها، وساعدت على تبني هذا النوع من الديمقراطية عند المثقفين العراقين في بداية تشكيل الدولة العراقية أوائل القرن الماضي، فضلاً عن المطالبات بفصل الدين عن الدولة، وانعكاس ذلك على التعليم والادب والسياسة في العراق.

وخلص الباحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

- أن الديمقراطية الليبرالية في العراق تميزت بضعف تجربتها، بسبب ظروف الاحتلال البريطاني للعراق في تلك الفترة من تاريخ العراق، الذي عرقل أي فعل إصلاحي على الصعيد السياسي، لذا كان تفكير التيارات السياسية الوطنية منصباً على كيفية التخلص من هذا الاحتلال.

---

(1) عامر حسن فياض: جذور الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق الحديث 1914 – 1939، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.

- من عوامل ضعف التيار الليبرالي، أن توجهاته لم تكن تُعنى بحساب الدين في القضايا السياسية، في وقت شكلت فيه الثقافة الدينية جزءاً من الثقافة العامة للعراقيين على اختلاف قومياتهم ودياناتهم ومذاهبهم.

- تشكلت في تلك الفترة من تاريخ العراق أحزاب وتجمعات سياسية تتبنى البرامج الديمقراطية الليبرالية، والتي أكدت على الدولة الدستورية الديمقراطية الليبرالية التي يقودها المثقفون.

- الطبقة الوسطى عامل مهم في التوجه الديمقراطي، إلا أن هذه الطبقة أخفقت في تقديم طرحاً ديمقراطياً في العراق، بل تنكرت لليبراليتها السياسية وسعت لتحقيق مصالحها الطبقية فقط.

2- دراسة بعنوان "الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي[1]".

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، إذ تناول الباحث موضوع الثقافة السياسية وعلاقتها بتطور النظام الديمقراطي، من خلال استلهام القيم الديمقراطية عبر وسائل التنشئة المختلفة في الوطن العربي.

وركز الباحث على أن الديمقراطية حرية ومسؤولية معاً، ولكن ينبغي أن تسود روح المسؤولية على الحرية، وأن النظام الديمقراطي يلزم النخبة أن تأخذ موقعها في السلطة على أساس الارادة الشعبية، إستناداً إلى المشاركة السياسية الواسعة، عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس التنافس الحر والنزيه.

وأكد الباحث على ضرورة مرور الديمقراطية بعدد من الأدوار البنائية التي تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي، وضمان استمرار هذه المشاركه، من خلال إشاعة الثقافة الديمقراطية في المجتمع وإبراز دورها الفعال في إعداد المواطن للمشاركة في النشاطات السياسية المختلفة.

وجاء الباحث على ذكر حرية الرأي والتعبير، كواحدة من أهم الحريات العامة وضرورة توفير المتطلبات اللازمة لممارستها على أرض الواقع، فضلاً عن التعددية السياسية المرادفة لمفهوم الديمقراطية السياسية.

---

(1) هشام حكمت عبدالستار حسين: الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- ارتباط حرية الرأي بالثقافة السياسية، لكون الأخيرة تؤطر حدود هـذه الحريـة وتحميهـا مـن العبثية وتطرف المزاج الشخصي.

- يعتـبر تـداول السـلطة أو التنـاوب عليهـا مـن القـوى السياسـية مـن أبـرز آليـات الممارسـة الديمقراطية في المجتمع، وهي ممارسة تحرص كافة المجتمعات الديمقراطية على نقائها وشفافيتها.

- تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في إشاعة وترسيخ الثقافـة الديمقراطيـة في المجتمـع، وتراقـب ممارستها من قبل النظام الديمقراطي.

- تساهم الثقافةالسياسية الديمقراطية في تجاوز التجاذبات الطائفية والعرقية والدينية، وتـدعم التوجه الديمقراطي.

- توفر الثقافـة السياسـيةالديمقراطية نوعـاً مـن الإيمـان بجـدوى المشـاركة والتسـامح السـياسي والفكري وتوفر روح المبادرة، واللاشخصانية، والثقة السياسية.

- إن ثقافة الديمقراطية لـكي تـنجح يسـتوجب أن تبـدأ مـن القاعـدة لا مـن القمـة، مـن الأسرة والمدرسة والجامعة ومؤسسات المجتمع المدني ... حتـى تبنـي مجتمعـاً يسـتلهم القـيم الديمقراطيـة ويمارسها الأفراد كسلوك يومي.

- لا تتحقق الديمقراطية عبر إرادة خارجية، لأنها عملية مجتمعية ذاتية وموضـوعية وتدريجيـة، ومتراكمة، تبدأ عندما يسود شعور عام لدى المجتمع بالحاجة إلى حلول يوفرها المنهج الديمقراطي.

3- دراسة بعنوان "اتجاهات وممارسات الطلبة في هنغاريا للأفكار الديمقراطية في فـترة مـا بعـد الاشتراكية[1]".

هدفت الدراسة للتعرف على اتجاهات وممارسات الطلبة لقيم وأفكار الديمقراطية لفترة ما بعد الشيوعية، واعتمدت الدراسة المنهج المسحي، واستُخدم فيها استمارة إسـتبيان لإسـتطلاع رأي عينـة من طلبه المدارس الثانوية الهنغارية، ولقد تم اختيار هذه الشريحة باعتبـارهم أول جيـل لفـترة مـا بعد الشيوعية، وأول جيل تلقى التربية الديمقراطية في ظل النظام السياسي الجديد في هنغاريا.

---

(1) Frank Thomas: Democratic ideas, Understand and Outings Practice and Attitudes Among Students in Pos-communist Hungary-1989-2001, Syracuse University, 2004.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الطلاب لديهم ميول للمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، من خلال نظام سياسي ديمقراطي تعددي.

- أن لديهم حرص لممارسة الديمقراطية الفعالة والمشاركة بالانتخابات السياسية لإنتخاب ممثليهم.

- كشفت الدراسة عن عيوب التربية السياسية في هنغاريا في فترة الحكم الشيوعي، إذ كان النظام السياسي الحاكم لا يدعم الممارسة الديمقراطية في البلاد مما ادى الى شيوع ثقافة الخضوع في المجتمع، وتراجع التنمية السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية.

4- دراسة بعنوان "معوقات الديمقراطية في العالم العربي: دراسة عن معوقات الديمقراطية في مصر"[1].

هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، وهي دراسة دكتوراه غير منشورة سعى الباحث من خلالها إلى التعرف على أهم المعوقات التي تعترض الديمقراطية في مصر، كنموذج يعبر عن حالة الديمقراطية في الوطن العربي.

وتوصل الباحث إلى نتائج هامة حول أهم هذه المعوقات، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- إن الديمقراطية في مصر هي ديمقراطية شكلية، تعبر في جوهرها عن وجود أزمة سياسية، قوامها غياب ثقافة تداول السلطة، وسيطرة الحزب الواحد، وأزمة اجتماعية متعلقة بضعف ثقافة الديمقراطية في المجتمع المصري بعد عقود من الحكم الفردي، رغم مظاهر التعددية الشكلية، فضلاً عن تحجيم قوى المعارضة وفرض العديد من القيود على نشاطها، والتضييق على النشاط السياسي للشارع المصري بقوانين تقيد حرية الصحافة، وتعرقل تأسيس الأحزاب، وتعمل على إنهاء الحراك الشعبي المعارض بوسائل الترهيب والترغيب.

- تمثل الأزمة الاقتصادية في مصر، واحدة من أكبر معوقات الديمقراطية، إذ أن السياسة الاقتصادية للنظام تسببت في إنهاك الاقتصاد مما انعكس على مستوى المعيشة لشريحة واسعة من المصريين الذين يعيشون بمستوى دون المستوى المقبول عالمياً.

(1) El-Hasan Afif: Democracy Prevention in the Arab World, AStudy of Democracy Prevention in Egypt, Published Doctoral Dissertation, University of California, ,2005.

- أصبح الفرد المصري منشغلاً في تدبير لقمة العيش معظم الوقت ولا يهمه من أمور السياسة سوى ما يوفر له الحد الادنى من متطلبات العيش بكرامة، لذا يسعى النظام الحاكم دائماً للقيام بإصلاحات محدودة لذر الرماد في العيون، ويستخدم في نفس الوقت الأجهزة الأمنية وقوانين الطوارئ وأساليب القمع، لإجهاض اي تحرك تقوم به المعارضة او يقوم به الشعب ضد النظام الحاكم.

5- دراسة بعنوان "مفهوم الديمقراطية في فكر الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة[(1)]".

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية وأُستخدم فيها منهج تحليل النظم، وقد ناقش الباحث في هذه الدراسة أهم الأفكار السياسية التي تتضمنها أيديولوجيات الأحزاب السياسية العراقية، سواءاً منها الأحزاب الدينية أو الماركسية أو العلمانية والديمقراطية. وشملت هذه المناقشة الأفكار والمفاهيم التي تتبناها هذه الأحزاب عن الديمقراطية ومفرداتها الفرعية كالمجتمع المدني والانتخابات وحقوق الأنسان وغيرها.

وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها :

- أن ميل الأحزاب العلمانية ومنها الحزب الشيوعي العراقي إلى الديمقراطية هو استجابة لمعطيات التغيير السياسي في العراق بعد الاحتلال، وظهور المشاريع السياسية الديمقراطية في فكر الأحزاب العلمانية في العالم، فضلاً عن رغبتها في الحفاظ على كياناتها وضمان المشاركة في الحكم بوسائل ديمقراطية أمام المنافسين من الأحزاب الدينية، التي تلقى تأييداً أوسع في بعض مناطق العراق بسبب طبيعة المجتمع العراقي المحافظة.

- تؤمن الأحزاب الإسلامية بفلسفة تعتمد التوفيق بين الإسلام والديمقراطية، ولا تعتبر الديمقراطية عنصراً رئيسياً في فلسفتها.

- تؤمن الأحزاب الإسلامية العراقية بالتعددية السياسية وليس بالتعددية الفكرية داخل الحزب الواحد وهذا من أسباب إعاقتها وجمودها.

- تؤمن جميع الأحزاب العراقية بأن التعددية السياسية والأسلوب الديمقراطي في تداول السلطة من أنجح الوسائل في اختيار نظام الحكم، ولكنها في الواقع تقدم المصالح الحزبية بديلاً عن بناء المواطن الذي يتمتع بالمواطنة.

---

(1) زياد جهاد أحمد البياتي: مفهوم الديمقراطية في فكر الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

مـازال مفهـوم الديمقراطيـة لـدى الأحـزاب السياسـية العراقيـة متخلفـاً ولا يرقـى إلى مصـاف التطبيقات والتجارب الديمقراطية الأخرى.

6- دراسة بعنوان"ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن[1]".

تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة ومستوى المعرفة السياسية لـدى أفـراد القبائـل اليمنيـة، وما إذا كانت ثمة تغييرات تؤثر في هذه الثقافة، كالعمر ومستوى التعليم والبيئة الجغرافية والنوع.

كما تهدف إلى معرفة إتجاهات الثقافة السياسية ودرجة التسامح التي يتمتع بها أفـراد القبائـل تجاه الشأن السياسي والمـذهبي والحضـاري، ومـدى إيمـانهم بـالقيم الديمقراطيـة، ومـدى التمسـك بالهوية القبلية مقابل الهوية الوطنية الأشمل والأوسع للدولـة اليمنيـة. واسـتعرض الباحـث أهميـة الديمقراطية ومبادئها وممارستها في المجتمع القبلي اليمنـي، انطلاقـاً مـن خصـائص الثقافـة اليمنيـة والعربية.

استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي لجمع الحقائق والمعلومات عن الأفراد الذين يعيشـون في منطقة جغرافية معينة، واستخدم لذلك أداة استبيان أعدت لهذا الغرض.

واتبع الباحث أسلوب التحليل المقارن، لاستخلاص أوجه الاختلاف والتشابة بين مسـتوى الثقافـة السياسية الديمقراطية لعدد من القبائل اليمنية، فضلاً عـن اسـتخدامه الأسـلوب الإحصـائي لمعالجـة البيانات الميدانية وإختبار الفروض موضوع الدراسة.

وقد خلص الباحث إلى العديد من الاستنتاجات والتوجهات أبرزها:

- هناك علاقة إيجابية بين مستوى تعليم أفراد القبائل واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية.
- هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح على ثقافات مختلفة واعتناقهم لثقافة سياسية ديمقراطية.
- هناك علاقة سلبية بين التمسك بالهوية القبلية واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية.
- هناك علاقة إيجابية بين زيادة عدد الأحزاب السياسية واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية.
- تقوم أجهزة الإعلام بدور جوهري في تلقين المواطنين أبجديات ثقافتهم السياسية.

---

(1) سمير العبـدلي: ثقافـة الديمقراطيـة في الحيـاة السياسـية لقبائـل الـيمن، دراسـة ميدانيـة، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

7- دراسة بعنوان " التنشئة السياسية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي[1] ".

وهي من الدراسات الميدانية واستخدم الباحث عدداً من الأدوات والوسائل المساعدة في جمع وتحليل البيانات، كالاستبيان بهدف جمع المعلومات عن المعارف والقيم والاتجاهات السياسية السائدة لدى الشباب العراقي، كما أتبع الباحث المنهج المسحي في الدراسة الميدانية، والمنهج الاحصائي في عرض وتحليل البيانات واستخلاص نتائج البحث الميداني.

وقد تلخصت مشكلة البحث في أن الشباب العراقي تعرض لجملة من الضغوط المختلفة على مدى سنوات طويلة من عمر الاحتلال، الذي يسعى لخلق فوضى وصراعات بين مكونات الشعب العراقي في سياق (الفوضى الخلاقة) فكانت أولى مهامه استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة وإستبدال الإنتماء للوطن بالإنتماء للطائفة والمذهب والأقليم والقومية وإشاعة ثقافة الخضوع للمحتل.

وقد ركز البحث على الكشف عن الدور التخريبي لعمليات التضليل الإعلامي المبرمج والموجه للشباب العراقي.

واستنتج الباحث عدة نتائج أهمها :

- ضرورة أن يُعطى للأسرة دورها في عملية التنشئة السياسية في العراق، لغرس القيم الوطنية لدى أبنائها والمشاركة في العمل الوطني السياسي البناء.

- دعم التوجهات الوطنية في مناهج التعليم في المدارس والجامعات، لإعادة الروح الوطنية في دماء العراقيين ومساعدتهم على تجاوز حالة الاغتراب، وإعادة الشعوربالاعتزاز بالوطن وتاريخه وحضارته، ومعالجة أزمة الهوية المستشرية بين الشباب.

- قيام وسائل الإعلام الحرة بدورها في تنشيط الوعي السياسي لدى الشباب لمقاومة وسائل الإعلام الموجهة من قبل الاحتلال.

- التأكيد على المصالحة الوطنية لأنها القيمة الثابتة التي تحقق مصالح المواطنين وتعيد للشعب تماسكه ووحدته.

- ضرورة التأكيد على الهوية العربية الإسلامية للعراق.

---

(1) حازم خضر إبراهيم: التنشئة السياسية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، دراسة ميدانية على عينة من الشباب في محافظة نينوى بعمر 17-25، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011.

- السعي إلى تحقيق الديمقراطية الحقيقية، كوسيلة لإنقاذ العراق من الصراعات السياسية، ونبذ المحاصصة الطائفية، وتفعيل المشاركة السياسية المبنية على تكافؤ الفرص والكفاءة والإخلاص والانتماء للوطن، وليس للمذهب أو للطائفة والقومية.

ثانياً: دراسات تناولت العلاقة والتأثير المتبادل بين الديمقراطية منجهة والصحافة ووسائل الإعلام من جهة أُخرى:

1- دراسة بعنوان"تأثير وسائل الإعلام على المعرفة السياسية[1]".

استهدفت الدراسة التعرف على تأثير وسائل الإعلام المختلفة على المعرفة السياسية خلال حملات الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1992، وقد أجرى الباحث دراسته في مجتمع الدراسة المكون من الناخبين الأمريكيين في كل من ولاية كاليفورنيا وكارولينا الشمالية، حيث اشتملت عينة الدراسة على(841) مفردة وأُستخدم في البحث منهج المسح الإعلامي، كما أُستخدمت أداة المقابلة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها:

- كانت الصحف أكثر تأثيراً من التليفزيون في تقديم المعلومات حول الحزبين المتنافسين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية .

- كانت الصحف هي الوسيلة التي اختارها المواطنون ذووالمعرفة السياسية.

- كانت الصحف أكثر وسيلة تراعي مدركات المواطنين في رصد سير الحملات الانتخابية وتغطيتها، وتقدم معلومات مختلفة ومواد يقوم التلفزيون بإثباتها والبرهنة عليها.

2- دراسة بعنوان "دور الصحافة في وضع أولويات اهتمام الشباب نحو القضايا القومية[2]".

حاولت هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه الصحافة المصرية في ترتيب أولويات اهتمامات الشباب المصرى بالقضايا القومية.

---

(1) Steven H. Chaffeel,: Political Knowledge and the Campaign Media of 1992, Communication Research, vol.3, 1994.

(2) آمال كمال طه: دور الصحافة في وضع أولويات اهتمام الشباب نحو القضايا القومية، دراسة تحليلية وميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1997.

استخدمت الباحثة استمارة استبيان طبقتها على عينة عشوائية من الشباب في محافظتي القاهرة وبني سويف، قوامها 356 مبحوثاً. وقد اعتمدت الباحثة على منهج المسح بإستخدام استمارة تحليل المضمون الكيفي والكمي لصحف (الأهرام، والوفد، والشعب والأهالي) في الفترة من منتصف يونيو 1995 لغاية سبتمبر1995.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- اختلاف صحف الدراسة في ترتيب أهمية الديمقراطية لدى الشباب، إذ تراوح ترتيبها بين المركز الثاني والخامس، كما اختلفت الصحف في إبراز أهم القضايا التي تستقطب اهتمام الشباب المصري كالانتخابات والإصلاح السياسي وتعديل الدستور.

- رغم اهتمام الشارع المصري بقضايا الفساد المالي والإداري والسياسي، فقد جاءت قضية الفساد في مراتب متأخرة في سياق تناول صحف الدراسة لهذه القضية.

- لوحظ وجود تفاوت في ترتيب الاهتمام بقضايا المرأة في الصحف المصرية.

- خلصت الدراسة إلى أهمية مطالب الإصلاح السياسي بالنسبة للصحف المصرية القومية منها والحزبية.

3- دراسة بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في عملية التحول الديمقراطي[1]".

وهي دراسة اعتمدت الأسلوب الوصفي والمنهج المقارن في دراسة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، في عملية التحول الديمقراطي في العالم إستناداً إلى ما توفره هذه التكنولوجيا من معلومات، وسرعة تداول هذه المعلومات والآراء المتعلقة بهذا الدور، وحاولت الدراسة أبراز دور وسائل الاتصال الحديثة في تكوين صورة عن الوضع السياسي في ظل الديمقراطية، وذلك من خلال تجارب الدول التي تنتهج الأسلوب الديمقراطي في إدارة الحكم. وأوضحت الدراسة أن العالم أصبح قرية صغيرة أمام هذا التطور المتصاعد لوسائل الإعلام، وسرعة نقل الخبر والمعلومة ومشاركة الآخرين آراءهم، وتبادل وجهات النظر حول القضايا السياسية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

(1) Beekerted Rating: The Impact of New Technology on Democracy, Association for Computing Machinery Communication,vol.(44), 2001.

- إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة تلعب دوراً جوهرياً في عملية تبادل الأفكار السياسية والمفاضلة بينها واختيار الاتجاه السياسي الأمثل بالإطلاع على تجارب الآخرين.

- تزايد سرعة الاتصال بين الأدوات التي تنقل المعلومات سواءً بين المواطنين أنفسهم أو بينهم وبين الحكومات، مما يسفر عن إيجاد نظام تبادلي تشاركي يساعد الأفراد على أن يكونوا أكثر إيجابية وفعالية في محيطهم.

- توفر وسائل الاتصال بسهولة وكثافة يساعد على نشر حرية الرأي والتعبير ويشجع على احترام الرأي الآخر.

- يزيد نظام الاتصالات والإعلام الحديث من حرية المواطنين في الاختيار والمفاضلة في الانتخابات والتشريعات ذات الصلة باتخاذ القرارات الهامة حول مستقبل بلادهم.

4- دراسة بعنوان "الممارسة الديمقراطية في الإعلام[1]".

وهي دراسة تبحث في موضوع الديمقراطية وعلاقتها بوسائل الإعلام، والتأثير المتبادل بينهما، وأهمية كل منهما في الدفع بإتجاه بناء المجتمع الديمقراطي، عبر تمكين الأفراد من رؤية مشاكلهم وجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع هذه المشاكل ومواجهتها، وإيجاد حلول لها، وإستخدام مختلف الوسائل الديمقراطية بضمنها وسائل الإعلام للضغط بإتجاه التأثير على القرارات السياسية.

وفي مقدمة الممارسات الديمقراطية التي ركزت عليها الدراسة، هي: حرية الإعلام، التعددية، استقلال القضاء وسيادة القانون على الحكام والمحكومين. وأكدت الدراسة على أهمية وسائل الإعلام في نشر الثقافة السياسية داخل المجتمع، وإشاعة الوعي السياسي بين الأفراد، والتعريف بضرورة الثقافة السياسية النابعة من الواقع الاجتماعي، لتحقيق التحولات الديمقراطية.

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها :

- إن الإعلام المتطور له فاعليته في إرساء دعائم الديمقراطية وخاصة قيم الحرية، والمساواة والعدالة.

- هناك علاقة ارتباطيه بين مساحة الحرية التي يتمتع بها المواطنون وبين ديمقراطية الإعلام.

---

(1) كمال المنوفي: الممارسة الديمقراطية في الإعلام، رؤية جامعة القاهرة في تحديث الدولة المصرية، التنمية الشاملة، جامعة القاهرة، 2002.

- تساهم عولمة الإعلام في طمس الهوية الثقافية للشعوب والدول، وتهديد تراثها الحضاري، مما يزيد من التبعية الإعلامية للمؤسسات الإعلامية في هذه الدول.

- إن تراجع دور الدولة الثقافي في وسائل الإعلام وفي التنظيم الرقابي للبيئة الإعلامية، يؤدي إلى سلبيات مؤثرة في إنتاج الرسالة الإعلامية وترويجها وتلقيها وفي صياغة أهدافها.

- ضرورة التدرج في تطبيق الديمقراطية حتى تستقر وتنضج ومن أهم دلالات نضجها حرية التعبير عن الرأي.

- أن الممارسة الديمقراطية ينبغي أن تتجاوز الأشكال التنظيمية المرتبطة بها، إلى الاعتبارات القيمية ومنظومة من المفاهيم والأفكار.

- يمكن للإعلام أن يقوم بدور مهم في تدعيم الديمقراطية، من خلال نشر الثقافة السياسية بما تتضمنه من قيم ومعارف سياسية، وبذلك يمارس الإعلام دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية للأفراد.

- هناك صعوبات تعترض الإعلام في تدعيم الديمقراطية منها، طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والإعلام، ونوع القوانين التي تنظم عمل وسائل الإعلام، وتحيز بعضها الى جهة سياسية دون أخرى وطبيعة التوجهات السياسية لمالكيها ومموليها، وتأثير رأس المال في عمل الصحف ووسائل الإعلام.

5- دراسة بعنوان "العلاقة بين الصحافة والمشاركة السياسية عند الشباب الكندي[1]".

تركز هذه الدراسة على أهمية الدور الذي تلعبه الصحف في التأثير على التوجهات السياسية للشباب الكندي، ومشاركتهم السياسية.

واستخدم الباحث منهج المسح الإجتماعي، وأسلوب المقابلة المباشرة، وطبق نموذج استبيان على عينة من الشباب من عمر(81 - 25) سنة.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تشكل الصحف مصدر المعلومات السياسية الرئيسية للشباب المتعلم وخصوصاً الشباب الجامعي، بعكس الشباب ذوي التعليم المنخفض فإن اهتمامهم أقل.

- كان الذكور أكثر اهتماماً بالأخبار والمواضيع السياسية من الإناث.

---

(1) Gorsech Jennifer :Does Newspaper Still Matter? Exploring the Connection between the News Media babits and Political Participation of Canadian Youth, University of Calary, Canada, 2003.

- مساهمة الصحافة بشكل متوسط في دفع الشباب للمشاركة في الانتخابات المحلية.

- يتلقى الشباب معظم معلوماته عن المرشحين للانتخابات من الصحف المحلية، وهي التي تزوده بمعلوماته عن الوضع السياسي العام.

6- دراسة بعنوان "دور الإعلام في التنشئة السياسية لطلبة جامعات البحرين[1]".

استهدفت الدراسة توضيح دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية لطلبة الجامعات البحرينية عبر استبيان وزع على عينة الدراسة.

و توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

- تقوم وسائل الإعلام بدور أساسي في التنشئة السياسية وفي مقدمتها الصحافة.

- دلت النتائج إلى عدم وجود فوارق دالة إحصائياً تُعزى إلى النوع في مدى التأثر بوسائل الإعلام بقدر تعلق الأمر بموضوع الديمقراطية.

- ومن نتائج الدراسة أن الصحافة تساعد الطلبة في الإطلاع على الوضع السياسي للبلاد بشكل أكثر تفصيلاً من بقية وسائل الإعلام.

7- دراسة بعنوان "دور الصحافة في التنمية السياسية في سلطنة عُمان[2]".

تعرض الباحث في رسالته إلى التأثير المتبادل بين التنمية السياسية وتنمية وسائل الإعلام، وإيضاح الدور البارز الذي تلعبه الصحافة العُمانية في التنمية السياسية في عُمان، من خلال تغطيتها لانتخابات مجلس الشورى 2007م، وذلك بوصف وتحليل خطابها الصحفي الموجة إلى المواطنين، بهدف تعميق المشاركة السياسية وحث المواطنين على القيام بواجباتهم السياسية في هذه الانتخابات.

واتبع الباحث في دراسته التحليلية التي شملت عينة من الصحف العُمانية، منهج المسح الإعلامي، كما استخدم أداة تحليل المضمون لتحليل الخطاب الصحفي لعينة الصحف التي

(1) مأمون أحمد محمد سليمان أبورعد: دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية، دراسة تطبيقية على طلبة جامعات البحرين، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.

(2) فيصل بن علي بن راشد الزيدي: دور الصحافة في التنمية السياسية في سلطنة عمان، دراسة تطبيقية لانتخابات مجلس الشورى عام 2007، رسالة ماجستير في الإعلام، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.

اختارها، واستعمل في دراسته الميدانية منهج مسح الجمهور من خلال استمارة استبيان مقننة تضمنت آراء عينة من الناخبين بلغ عددهم 408 مفرده.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

- بوسع الصحافة التأثير في اتجاهات المواطنين غير المستقرة، وإدخال تغيرات طفيفة على الاتجاهات القوية، ولكن من الصعب عليها تغيير الاتجاهات الراسخة. إذ أن دور الصحافة في التنمية السياسية دور مساند، وتعمل بجانب مؤسسات وأدوات أخرى لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على الجماهير.

- تقوم الصحافة بإعلاء قيم التعددية وتأكيد احترام الرأي الآخر ومشروعية تداول السلطة بين الأحزاب، من خلال التنافس في الانتخابات وكسب تأييد الجماهير.

- تنقل الصحافة صورة الواقع السياسي بمختلف قواه وتياراته، لمساعدة المواطنين على تفهم برامج الأحزاب وسياستها.

- تقوم الصحافة بممارسة دور الرقابة على السلطات الثلاث في الدولة وعلى الأحزاب السياسية.

- إشاعة روح الديمقراطية، من خلال نشر الثقافة السياسية الديمقراطية بين الجماهير ودعم الخيار الديمقراطي، ونشر قيم التسامح واحترام الرأي الآخر ونبذ التعصب واحترام مبادئ الحرية الشخصية والمشاركة السياسية.

- تعتبر الصحافة ووسائل الإعلام من المصادر الأساسية للحصول على المعلومات عن المرشحين لعضوية مجلس الشورى في عُمان.

- لاحظ الباحث أن الذكور أعلى نسبة في قراءة الصحف من الإناث في عُمان كذلك يزداد الاعتماد على الصحف عند الشباب للحصول على الثقافة السياسية عن كبار السن.

- تزداد نسبة الاقتناع برأي الصحف بخصوص الانتخابات، عند من يحملون مؤهلاً جامعياً عمن سواهم، وترتفع هذه القناعة عند مرتفعي الدخل، والمقيمين في عُمان والأفراد المتزوجين.

8- دراسة بعنوان "دور الصحافة العراقية في تشكيل الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة بغداد[1]".

يُصنف هذا البحث ضمن البحوث الوصفية، واعتمدت الباحثة فيه المنهج المسحي واستخدمت نموذج إستبيان لإجراء المسح الميداني.

وقُسم البحث إلى أربعة فصول، تعرضت الباحثة فيها إلى واقع الصحافة العراقية بعد التاسع من نيسان 2003 والوظيفة السياسية للصحافة في تحديد الاتجاهات السياسية للمواطنين، الذين يشكل الطلبة جزءاً أساسياً منهم بوصفهم الشريحة الشابة والواعدة والحاملة لبذور الثقافة والتعليم.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- تؤكد الدراسة إلى وجود نسبة كبيرة من الطلبة يتابعون قراءة الصحف.
- أكد أغلب المبحوثين إلى أن الصحافة تساهم في تشكيل اتجاهاتهم السياسية.
- يتفق معظم أفراد العينة مع بعض الاتجاهات السياسية التي تروج لها الصحف
- العراقية حول الأوضاع السياسية السائدة.
- لم يتفق المبحوثون على مساهمة الصحافة في تكوين الوعي السياسي للطلبة.
- أثبتت الدراسة وجود فروق بين الذكور والإناث في مستوى الوعي السياسي، إذ كان الذكور أعلى مستوى في الوعي السياسي من الإناث.
- توصلت الدراسة إلى أن الطلبة الذكور في جامعة بغداد، أكثر إقبالاً من الإناث على قراءة الصحف.

9- دراسة بعنوان "الإعلام العربي وصناعة الرأي العام الدور المفقود[2]".

عالج الباحث مشكلات الإعلام العربي في تعامله مع الرأي العام، إذ أشار إلى تأثر هذا الإعلام بالنظام العالمي الجديد، الذي ابتكرته الدول الكبرى ثم فرضت قيمه على العالم، فضلاً عن تأثير التطور التقني المتسارع، وإزدياد ضوابط فرض الشفافية في مختلف المجالات.

---

(1) علياء قاسم ثامر: دور الصحافة العراقية في تشكيل الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة بغداد، رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2008.

(2) نبيل دجاني: الإعلام العربي وصناعة الرأي العام الدور المفقود، في عزمي بشارة و"آخرون"، الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

ولوحظ أن الإعلام العربي لم يستطع التكيف مهنياً مع هذا التطور، وأصبح أسيراً للأنظمة السياسية الحاكمة في معظم الدول العربية، ووسيلة بيد النافذين، بينما قام المواطن بدور المستهلك لما تنتجه المؤسسات الإعلامية دون تمحيص او تفاعل ايجابي.

وتوصل الباحث إلى نتائج مهمة منها:

- على وسائل الإعلام استعادة دورها المفقود في صناعة رأي عام فاعل، بإعادة النظر في أساليب عملها وأهدافها، ورفض الهيمنة السياسية والضغوط المادية عليها وتحمل مسئوليتها في خدمة المواطن.

- أن محتوى وسائل الإعلام العربية الرئيسية يزخر بالإثارة السياسية، ويفتقر إلى التحليل الدقيق وتقديم المعلومات الموثوقة، وتهيمن على خطاب هذه الوسائل عقلية السوق والانتقائية والانتهازية، مما يعرقل تكون مناخ حقيقي للتواصل بين المواطن ووسائل الإعلام، فضلاً عن انعدام الثقة بين الطرفين.

- لقد أصبح تعبير "حرية الإعلام" من أكثر التعابير التي يُساء استعمالها في العالم العربي، وأصبح المواطن هدفاً للتأثير والاستغلال، بينما يجب أن يكون نظرياً وأخلاقياً، مصدر الاهتمام ومصلحته هي مصدر وهدف الرسائل الإعلامية.

- المشاركة الديمقراطية تنمو بوجود منابر إعلامية مسؤولة، تمد الجسور بينها وبين المواطنين، وتؤسس لتنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية، إذ يفتقر الإعلام إلى بيئة مهنية صالحة لنشوء مناخ تحاوري بين فئات الشعب المختلفة، وبين الشعب والحكومة.

- إن فشل الإعلام العربي في صناعة رأي عام فاعل يعود بمعظمه إلى رؤية خاطئة للحرية، وتصور ناقص لحقوق الإنسان، وبشكل خاص حق المواطن في الاتصال والحصول على المعلومات التي تساعده على تحسين نوعية حياته وترفع من مستوى وعيه السياسي وإحساسه بأهمية الديمقراطية وممارستها.

10- دراسة بعنوان "معالجة الصحافة العراقية لقضية الإصلاح السياسي[1]".

وهي من الدراسات الوصفية التي تسعى إلى وصف وتحليل خطاب الصحف العراقية حول قضايا الإصلاح السياسي. وقد استخدم الباحث منهج المسح لعينة من الصحف العراقية (الصباح، والمدى، والاتحاد) خلال فترة الدراسة.

---

(1) به هروز علي رسول: معالجة الصحافة العراقية لقضية الإصلاح السياسي، رسالة ماجستير في الإعلام غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012.

وقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة فصول، تناول فيها الإطار المنهجي للدراسة والإصلاح السياسي ومطالبه في العراق، ودور الصحافة العراقية في الإصلاح السياسي وعلاقتها بعملية الإصلاح.

وتناول الباحث فصلاً عن الدراسة التحليلية ونتائجها والمعالجات الصحفية لقضية الإصلاح السياسي وعلاقتها بإرساء مبادئ الديمقراطية في العراق وتحقيق الإستقرار السياسي فيه.

وقد أعد الباحث لهذا الغرض استمارة تحليل مضمون صحف العينة، وأجرى مقارنة لمعالجات قضايا الإصلاح السياسي على صفحات الصحف العراقية موضوع البحث، بعد ان قام بتحليل كمي وكيفي لمضمون المقالات الصحفية المتعلقة بالاصلاح السياسي.

وخلصت الدراسة إلى أن أهم مطالب الإصلاح تركزت في المواضيع التالية:

معالجة ظاهرة العنف المذهبي، القضاء على الفساد الإداري والمالي، إصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية، دعم منظمات المجتمع المدني، حيادية وسائل الإعلام، إعادة النظر في الآليات الديمقراطية المعتمدة بالاستفادة من التجارب الديمقراطية للدول الأخرى، الحفاظ على سلامه العملية الديمقراطية وأصالتها ونشر ثقافة الديمقراطية، تجديد برامج الأحزاب نحو الديمقراطية الحقيقية، بحث آليات لتحقيق المصالحة الوطنية، وتفعيل الدور الرقابي للبرلمان وتفعيل دور القضاء واستقلاليته.

- التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الديمقراطية وعلاقته بوسائل الإعلام، ان بعضها تناوله من خلال رؤية سياسية وأخرى إعلامية، أما البعض الأخر فقد تناول الديمقراطية كمفهوم سياسي ذو أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة، ولكن جميع الدراسات السابقة التقت على هدف مشترك هو المواطن، إذ شكلت الثقافة السياسية الديمقراطية للمواطن المادة الرئيسية لمعظم تلك الدراسات، بوصفها إحدى الوسائل المهمة المساعدة على بناء المجتمع الديمقراطي.

أما من حيث المنهج فإن معظم الدراسات تنتمي إلى الدراسات الوصفية، وعمد عدد من الباحثين إلى إستخدام منهج المسح بالعينة واستمارة تحليل المضمون لتحليل خطابات الصحف الخاضعة للبحث، بينما استعان القسم الآخر باستمارة استبيان لجمع وتحليل معلومات العينة البشرية واستنباط نتائج البحث وتفسيرها كماً وكيفاً.

ولوحظ أن الجانب السياسي استحوذ على معظم اهتمامات الدراسات السابقة، في حين لم تحـظَ الجوانب الأخرى للديمقراطية بالاهتمام المناسب، كالجوانب الاقتصـادية والاجتماعيـة، كـما أظهـرت الدراسات من خلال العرض تبايناً ملحوظاً فيما بينها مـن حيـث النتـائج التـي توصـلت إليهـا، مـما يعكس بعضاً من جوانب الإختلاف والتباين بين المجتمعات التي أجريت فيها تلك البحوث، وأشارت النتائج إلى أهمية نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمعات عبر وسائل التنشئة السياسية المتاحة.

ومن أهم ما توصلت اليه الدراسات السابقة، أن الديمقراطية تستحوذ على اهتمامات المواطنين ووسائل الإعلام والصحافة المطبوعة على وجه التحديد، إذ تتحمل الصحافة مسؤولية كبيرة في إشاعة ثقافة الديمقراطية في المجتمع، كما بينت الدراسات أن أغلب الأفراد القادرين على القراءة والمثقفين، يتلقون قسطاً من معلوماتهم عن السياسة من الصحف ووسائل الإعلام الأُخرى.

وأكـدت الدراسـات السـابقة مسـاهمة الصـحف في تكـوين اتجاهـات المـواطنين نحـو القضـايا السياسية المختلفة، ومنها الديمقراطية، بما تضمه من قيم ومبادئ تساهم في تطوير وتنميـة الأفكـار والسلوك الإنسانيين، فضلاً عن تقدم الديمقراطيـة عـلى غيرهـا مـن وسـائل ممارسـة الحكـم وقيـادة المجتمعات في العصر الحديث.

وأشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن المواضيع التي حظيت بأعلى مستوى من اهتمام القـراء هي: الثقافة الديمقراطية، التنشئة السياسية، تداول السلطة، حقـوق الإنسـان، الإنتخابـات، الفسـاد، الحريات العامة، المشاركة السياسية، المجتمع المدني، لذا فقد عكفت معظـم الصـحف عـلى تناولهـا باستمرار بأساليب وطروحات متنوعة، وتخصيص مساحات واسعة لمناقشتهاعلى صفحاتها.

وفي نفس السياق لـوحظ أن أغلـب الصـحف العراقيـة عنـدما تناولـت مسـألة الديمقراطيـة في العراق، حاولت الإفصاح عن مواقف ألأطراف المشاركة بالعملية السياسية مـن تلـك المسـألة، فضـلاً عن تعدد وتنوع مضامين خطاباتها الصحفية حـول الديمقراطيـة، وفقـاً لتبعيـة الصـحيفة ومنهجهـا الفكري والسياسي، وتأثير البعد الطائفي على بعض الخطابات الصحفية المُنتَجة.

ورغم تعدد وتنوع البحـوث والدراسـات السياسـية والإعلاميـة حـول مسـألة الديمقراطيـة ودور الإعلام في ترسيخها ونشر مفاهيمها، ركز أغلب تلك الدراسات على العلاقة المشتركة والتأثير المتبـادل بين الديمقراطية والإعلام، ولم تتوفر للباحث دراسات تناولـت مسـألة (تطبيـق الديمقراطيـة بوجـود احتلال أجنبي)، كما هو حال العراق.

في ضوء ما سبق، يتضح أن هذه الدراسة ربما لا تُعد مكملة للبحـوث السـابقة فحسـب بـل قـد تكون إضافة جديدة إليها، لأن مجتمع البحث فيها يخضع لاحتلال أجنبي.

- حدود الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة التي أطلع عليها من عدة وجوه وكما يلي:

- التعرف على المناهج، والأساليب، والأدوات المستخدمة، في الدراسات السابقة وكيفية توظيفها بصورة صحيحة، للحصول على نتائج بحثية جديرة بالاعتماد في الدراسة الحالية وفي بحوث لاحقه.

- الإطلاع على مختلف المفاهيم والتعريفات الإجرائية لموضوع هذه الدراسة كما وردت في الدراسات السابقة.

- الإطلاع على أسلوب تحديد المشكلة البحثية في كل دراسة من الدراسات السابقة وتوظيف ذلك في صياغة مشكلة البحث في الدراسة الحالية.

- المساعدة في تصميم استمارة الاستبيان، واستمارة تحليل المضمون بما يتلاءم مع متطلبات الدراسة الحالية.

- مقارنة نتائج هذه الدراسة بنتائج الدراسات السابقة المشابهة توخياً لمصداقية النتائج.

- الدراسة الاستطلاعية:

تم استطلاع مجتمع الدراسة بشقيه التحليلي والميداني، إذ يتمثل مجتمع الدراسة التحليلية بالصحف العراقية الصادرة بعد الاحتلال، والتي بلغ عددها مائتي صحيفة تمثل مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية السائدة في العراق، ومنها ما يصدر بشكل يومي أو نصف أسبوعي أو أسبوعي أو شهري.

لوحظ أن إصدار عدد كبير من هذه الصحف لم يكن منتظماً في سنوات إصدارها الأولى، وقد توقف قسم منها عن الصدور نهائياً بعد سنة أو أكثر بقليل، وتبدلت أسماء بعضها أكثر من مرة، فضلاً عن تغير إتجاهاتها الفكرية ومواقفها ازاء قضايا ومواضيع أثارت جدلاً واسعاً في الوسط السياسي العراقي، كالموقف من الاحتلال ومن المقاومه، أو من العملية السياسية وعملية التحول الديمقراطي، وغير ذلك من القضايا المؤثرة في اهتمام المواطن وتوجهاته السياسية.

وفي ضوء الدراسة الإستطلاعية، لوحظ أن أغلب الصحف تناولت مسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال الامريكي من زوايا مختلفة وبدرجات اهتمام متفاوتة، مما يعكس تباين وتعدد الآراء في هذه المسألة الى حد التناقض أحياناً.

ولصعوبة حصر جميع الصحف الصادرة في العراق بعد الاحتلال وإخضاعها للتحليل والدراسة، استقر الرأى على اختيار عينة من هذه الصحف لتمثل جميع الصحف العراقية الصادرة خلال فترة الدراسة، وإخضاع هذه العينة للتحليل للوصول إلى نتائج صحيحة ومفيدة، وتم تحديد العينة الزمنية بالفترة من 2009/11/1 إلى 2010/4/30.

وفي إطار الدراسة الميدانية، شمل الاستطلاع مجتمع الدراسة، المتمثل بمجموع الشعب العراقي، ولإستحالة اجراء حصر شامل لكل مجتمع الدراسة، تقرر تطبيق الدراسة الميدانية في محافظة واحدة من محافظات العراق، تتوفر في مجتمعها خصائص ومعايير تلبي أهداف ومتطلبات هذه الدراسة.

وعند مراجعة نتائج المسح السكاني الذي أجرته وزارة التخطيط العراقية ودوائرها الفرعية في المحافظات عام 2009، وقع الاختيار على "مدينة الموصل مركز محافظة نينوى" لتمثيل مجتمع الدراسة، لتوفر الخصائص المطلوبة في سكانها، من حيث التنوع الإجتماعي والثقافي والمعاشي والديني والعرقي و المذهبي، فضلاً عن توفر الريف والحضر في تكوينها الاجتماعي والجغرافي.

رابعاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

أقدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها على إحتلال العراق في نيسان/أبريل2003، وأطاحت بنظامه السياسي، وأجهزت على مؤسسات الدولة فيه، لتقيم على أنقاضها نظاماً سياسياً جديداً، تحت شعار تحرير العراق من الدكتاتورية، وإقامة نظام حكم ديمقراطي ونشر الديمقراطية في ربوعه.

وفي ظل الواقع السياسي الذي نشأ بعد الإحتلال، برزت إتجاهات ومفاهيم لم تُعرف سابقاً، من أبرزها، الطائفية السياسية والتوافقية والمحاصصة الطائفية، والشراكة في الحكم، كما ظهرت تيارات وأحزاب وشخصيات سياسية، سعت إلى ترسيخ هذه الإتجاهات والمفاهيم، وتسويقها سياسياً كمنهج لإدارة شؤون الدولة، ووسيلة لتقاسم المكاسب والمناصب السياسية والإدارية، بدلاً من العودة إلى قيم الديمقراطية والمواطنة أو اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة.

وانعكست تداعيات الواقع الجديد بكل تأثيراتها السلبية على رؤية المواطنين للديمقراطية، باعتبارها شعار من شعارات الغزو الأمريكي للعراق، والتي تحولت بعد الاحتلال من مفهوم ساهم في تغيير أنماط الحياة نحو الأفضل في كثير من الدول، إلى خطر يهدد وحدة العراق ارضاً وشعباً، ويمهد لإلغاء هويته العربية، فضلاً عن التأثير المباشر

للمتغيرات السياسية الجديدة على أداء الصحافة العراقية لأدوارها المفترضة، إذ ألقت هذه المتغيرات بظلالها على تلك الأدوار، سواءً التثقيفية او الرقابية او الأدوار الإعلامية، لذا توزع خطابها الصحفي بين المسؤولية المهنية من جهة، والاستحقاقات السياسية والولاءات المختلفة من جهة أخرى، وظهر ذلك جلياً في سياق معالجتها لمسألة الديمقراطية في العراق تحت وطأة الاحتلال.

في ضوء ما تقدم يبرز التساؤل الرئيسي التالي:

هل تحققت الديمقراطية في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003؟ وما هو موقف الصحافة العراقية من مسألة الديمقراطية في ظل الاحتلال؟

ويقودنا هذا التساؤل إلى التساؤلات التالية:

1- ما مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطن العراقي بعد مرور أكثر من ثماني سنوات على احتلال العراق وسقوط نظام الحكم الدكتاتوري السابق ؟

2- ماهي فرص تطبيق الديمقراطية في العراق في ظل الولاءات المذهبية والعرقية وتفاقم الخلافات بين الكتل والأحزاب الطائفية ؟

3- هل تساهم الصحافة العراقية في نشر ثقافة الديمقراطية لمواجهة الخطاب الطائفي المسيطر على المشهد السياسي العراقي ؟

4- ما هي القوى الفاعلة التي أبرزتها الصحف العراقية في معالجتها للقضايا المرتبطة بتطبيق الديمقراطية في العراق؟

5- ما هي أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الديمقراطية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي؟

6- هل ساهمت التوافقية السياسية والمحاصصة الطائفية في ترسيخ الديمقراطية في العراق في ظل النظام السياسي القائم؟

7- هل مارست الأحزاب السياسية العراقية الحالية دوراً فاعلاً في إرساء قواعد النظام الديمقراطي في العراق؟

خامساً: فروض الدراسة ومقولاتها:

انطلاقاً من الواقع السياسي والاجتماعي في العراق، وبناءً على مراجعة الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الإستطلاعية، تنطلق الدراسة من عدد من الفروض والمقولات التي تسعى الدراسة لإختبارها وهي كما يلي:

أ- الفروض

1- توجد علاقة عكسية بين قيم ومبادئ الديمقراطية وبين الإحتلال كوسيلة من وسائل فرض الديمقراطية بالقوة المسلحة.

2- توجد علاقة سلبية بين تطبيق التوافق والمحاصصة الطائفية كاسلوب للحكم وبين مستوى الإتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين.

3- ثمة علاقة إيجابية بين مستوى التعليم لدى المواطنين وبين مستوى إتجاههم نحو الديمقراطية.

4- توجد علاقة طردية بين مصداقية الخطاب الصحفي الموجه إلى المواطنين وبين مستوى إتجاههم نحو الديمقراطية.

5- توجد علاقة طردية بين تعرض المواطنين للصحف كمصدر للثقافة الديمقراطية وبين مستوى إتجاههم نحو الديمقراطية.

ب- المقولات

1- لا توجد فروق بين الذكور و الإناث في مستوى الإتجاه نحو الديمقراطية.

2- يتغير مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين باختلاف السن.

3- يختلف مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين باختلاف مستوياتهم المعيشية.

4- يختلف مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين باختلاف نوع العمل.

5- لا تختلف استجابات الموطنين نحو دور الصحافة في معالجة مسألة الديمقراطية في العراق باختلاف صفاتهم "الديمغرافية" كالسن والنوع ومستوى التعليم ونوع العمل والمستوى المعيشي.

سادساً: نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها:

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تسعى إلى الكشف عن سمات الديمقراطية التي يجري تطبيقها في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، وإلقاء الضوء على موقف الصحافة من هذه المسألة ودورها فيها، فضلاً عن محاولة التعرف على رأي المواطن في الديمقراطية المطبقة حالياً.

وأُستُخدم في هذه الدراسة منهج المسح، باعتباره جهداً علمياً منظماً يسمح بالحصول على معلومات عن الظاهرة المدروسة، ولصعوبة إجراء المسح الشامل لجميع مفردات

مجتمع الدراسة في شقيها الميداني والتحليلي، فقد اعتمد الباحث في الدراسة التحليلية على المسح بالعينة، لمسح المضامين الصحفية في عينة الصحف العراقية الصادرة خلال فترة الدراسة، إذ تمت الإستعانة باستمارة تحليل المضمون لتوفير المعلومات والبيانات القابلة للقياس الكمي، وإخضاعها للتحليل الكيفي، ومن ثم استخلاص مؤشرات ونتائج تفسيرية تصلح للتعميم والاستدلال العلمي.

وفي سياق إجراءات الدراسة الميدانية، تم مسح عينة من الجمهور من داخل العراق لقياس مستوى إتجاهاتهم نحو الديمقراطية، وتحديد مدى تأثير الخطاب الصحفي الموجه من واقع المعالجة الإعلامية لمسألة الديمقراطية في العراق، فضلاً عن توضيح الأدوار التي تؤديها الصحافة في هذا المجال، لذا أعد الباحث استمارة استبيان واستخدمها لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة الميدانية، كما تمت الاستعانة بأساليب التحليل الإحصائي لإتاحة درجة أعلى من الدقة والاتساق في قياس وصياغة النتائج وتحليلها وتوظيفها، للوصول إلى إجابات وافية حول فروض وتساؤلات الدراسة.

وبعد عرض كل من استمارة تحليل المضمون واستمارة الاستبيان، على مجموعة من الخبراء المحكمين (*)، تضم تخصصيات علمية متنوعة. أشاروا بصلاحية الاستمارتين للتطبيق بعد إدخال بعض التعديلات عليهما.

وبذلك يندرج هذا البحث ضمن البحوث الوصفية، التي تُعنى بالتحليلات الكمية والكيفية.

سابعاً : فترة الدراسة:

تبدأ الفترة من 2003/4/9 وهي بداية الاحتلال الأمريكي للعراق وتنتهي في 2011/11/9.

ثامناً: مفاهيم الدراسة:

في سياق الدراسة الحالية تمت الإشارة الى بعض المفاهيم المحورية المرتبطة بموضوعها وأهم هذه المفاهيم هي:

- الديمقراطية:

(*) أسماء المحكمين : الملحق رقم (2).

تُعرَّف الديمقراطية نظرياً بأنها أسلوب حياة وتعامل وسلوك في مجالات الحياة كافة بوجه عـام، وفي الحكم والإدارة بوجه خاص، وتقوم على احترام الآخر والحوار معه، وتؤمن بالتنوع والاختلافات والتعددية، وتؤكد على قيم العدالة والحرية والمساواة والتسامح بهدف استقامة الحياة في جـو يسوده الأمن والسلام، ويسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المنشودة في جوانب الحياة كافة[1].

وهناك من يُعبر عن مفهوم الديمقراطية بأنها نظام علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية تعمل على ثلاثة مستويات[2]:

أ- نظام علاقات بين أفراد وفئات مجتمع معين.

ب- نظام علاقات بين هذا المجتمع وبين الدولة كهيئة ناظمة لاحتكار وسائل العنف المشروع، لصيانة سائر مكونات المجتمع وملكيتهم وثقافتهم، وحماية المجتمع نفسه ككل من التحديات الخارجية.

ج- نظام علاقات وظيفي، مؤسساتي بين مكونات هذه الدولة التي تضطلع بوظائف متباينة في التنفيذ، والتشريع، والقضاء.

ويقوم هذا النظام على التعاقد الاجتماعي والخضوع لحكم القانون والدستور والتداول السلمي للسلطة عبر التفويض العام وفصل السلطات، المسمى بالنظام البرلماني الدستوري أو الديمقراطي.

أما جوزيف شومبيتر Joseph Suhumpeter فقد عرف الديمقراطية بأنها ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد أو الجماعات إلى السلطة عن طريق صراع تنافسي على الأصوات[3].

أما التعريف الإجرائي لمفهوم الديمقراطية في إطار هذه الدراسة يتمثل بتحويل المفهوم إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي، من خلال قياس استجابات أفراد العينة المنتخبة في الدراسة الميدانية على عبارات مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية بجميع أبعاده.

---

(1) لطيفة إبراهيم خضر: الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 2006، ص 309.

(2) فالح عبد الجبار: الديمقراطية المستحيلة، الديمقراطية الممكنة، نموذج العراق، منشورات دار المدى، ط1، دمشق، 1998، ص9.

(3) علي خليفة الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءات أولية في خصائص الديمقراطية في: مجموعة باحثين: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتاب المستقبل العربي، 19، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، آيار / 2000، ص15-16.

- الثقافة السياسية:

عرف قاموس اكسفورد، الثقافة السياسية بأنها الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، وتُعد بمثابة معرفة متضمنة مهارات مكتسبة من عمل هذا النظام كما تتضمن اتجاهات ايجابية أوسلبية نحوه، وأيضاً أحكاماً تقيمية بشأنه[1].

أما "عبد الغفار رشاد" فيحصرها بالقيم والمعتقدات والاتجاهات نحو السلطة والحكم، وتتناول الغايات والوسائل التي تتعلق بالنظام السياسي، وتطور الحركة السياسية والقيم والمعايير التي تحكمها، فضلاً عن شرعية القواعد والإجراءات والتنظيمات السياسية[2].

ومن أبرز التعاريف للثقافة السياسية هو التعريف الذي خصها به "الأستاذ الدكتور كمال المنوفي" إذ قال عنها بأنها "تلك القيم السائدة في المجتمع التي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة".

وحدد أهم سماتها بما يلي:

أ- الثقافة السياسية متغيرة حتى ولو كان التغيير بطيئاً أو طفيفاً.

ب- الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع.

ج- الثقافة السياسية تشكلها عوامل متعددة، فالإطار التاريخي بجوانبه الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والإطار الجغرافي وخبرات التنشئة الإجتماعية والسياسية والمعتقدات الدينية تساهم بدرجات متفاوتة في تشكيل الثقافة السياسية، وكذلك فإن القيم تؤثر في الواقع الإقتصادي والاجتماعي والسياسي، فهي مثلاً قد تكون دافعاً للتنمية أو معوقاً لها.

د- يقصد بقيم الثقافة السياسية ما يعتقد أو يؤمن به الأفراد في ما يتصل بعلاقاتهم بالنظام السياسي، وهي بهذا المعنى حقائق مجردة، إلا أنها تمثل دوافع لسلوكهم واتجاهاتهم ومشاعرهم نحو النظام، وهذه جميعاً تعرف بالخصائص أو المظاهر والسمات الثقافية، تنبع من القيم وتدل عليها[3].

---

(1) Lain Mclean,The Concise Oxford Dictionary of Politics, Oxford Paperback Reference (Oxford, New York: Oxford University Press, 1996)p 379.

(2) حازم خضير إبراهيم: التنشئة السياسية في العراق في ظل الاحتلال الامريكي، مرجع سبق ذكره، ص ص52-53.

(3) كمال المنوفي: الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت ،دار ابن خلدون، 1980، ص21.

فالثقافة السياسية إذن، هي جزء من ثقافة المجتمع المتراكمة عبر العصور، وتكون جزءاً منها بسبب التلاحم بين ثقافات الأمم، عبر وسائل الاتصال الواسعة والتي جعلت من العالم قرية صغيرة تتصل فيها الشعوب مع بعضها البعض.

- المعالجة الصحفية:

ترتكز المعالجة الصحفية على سؤال مفاده، كيف تعاملت الصحيفة مع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع ما، وكيف عالجته الصحيفة والآثار والتداعيات الناجمة عنها[1].وتعني الطريقة التي تتناول بها الصحف لقضية أو حدث أو موضوع ما وفقاً لسياسة تحريرية معينة، تتحدد بناءً على سياسة الصحيفة وملكيتها وتشمل[2]:

أ- المضمون وأساليب التأثير بإضفاء الطابع الخبري أم الرأي.

ب- أنماط التحرير المستخدمة على شكل خبر أم مادة رأي.

ج- الإخراج الصحفي وفق توجه الصحيفة وهدفها من المعالجة، وطريقة المعالجة في أبراز الموضوع أو التقليل من أهميته.

تاسعاً: تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة واربعة فصول وخاتمة، يتضمن الفصل الأول ايضاحاً لأهمية الدراسة وأهدافها، وعرضاً موجزاً لأهم الدراسات السابقة التي أطلع عليها الباحث، كما يتضمن تعريفاً بمشكلة الدراسة الأساسية والتساؤلات والفروض والمقولات التي يراد التحقق من صحتها، فضلاً عن الإشارة إلى نوع الدراسة ومنهجها، والأدوات والأساليب البحثية والإحصائية المستخدمة فيها.

ويناقش الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول العلاقة والتأثير المتبادل بين النظام السياسي الديمقراطي والصحافة، أما المبحث الثاني فيناقش مسألة الديمقراطية في العراق تحت الاحتلال الأمريكي، ويتصدى المبحث الثالث لموقف الصحافة العراقية من هذه المسألة.

---

(1) حنان جنيد: المعالجة الصحفية للحرب الانجلو أمريكية على العراق في صحيفتي الأهرام والنيويورك تايمز، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 19، ابريل، 2003، ص115.

(2) فتحي حسين أحمد عامر: معالجة الصحافة المصرية للقضايا العربية وعلاقتها بمستوى معرفة الجمهور المصري بها، دراسة مسحية، رسالة دكتوراه في الإعلام، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008، ص 77.

ويتضمن الفصل الثالث دراسة تحليلية لمواد الرأي في عدد من الصحف العراقية الصادرة في فترة الدراسة، إذ تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يختص الأول بتوضيح الإجراءات المنهجية للدراسة، فيما يتناول المبحث الثاني نتائج الدراسة بالتحليل والتفسير.

أما الفصل الرابع فيختص بالدراسة الميدانية، ويتوزع على مبحثين، الأول يتعرض للخطوات الإجرائية للدراسة، ويتولى المبحث الثاني مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

لا شك في أن الديمقراطية أصبحت مطلباً للشعوب في معظم دول العالم، بوصفها مفهوماً حياً قابلاً للانتقال، يتطور وينمو ويتكيف مع مختلف العقائد والأفكار والثقافات الوطنية، يتأثر بها ويؤثر فيها، دون المساس بخصوصياتها، لذا فإن الديمقراطية بدأت تنتشر على نطاق واسع بين الشعوب، وباتت تشكل إرثاً ثقافياً أساسياً في أدبياتها ومنهاجاً تضمنته دساتيرها، تحميه بمختلف الوسائل ولا تتراجع عنه.

وعلى الرغم من التشويه الذي لحق بالديمقراطية على يد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال احتلال العراق، وإقحامها في أهداف الحرب الأمريكية تحت ذرائع باطلة، فإن نظرة أولية إلى خارطة النظم السياسية في دول العالم، تشير إلى تزايد عدد الدول التي اتخذت من الديمقراطية نظاماً ومنهجاً للحكم، إذ ارتفع عدد الدول الديمقراطية خلال الفترة الواقعة بين 1970 و2009من (44) دولة إلى (89) دولة، كما تزايد عدد الدول التي يوجد فيها

شيء من حرية ممارسة الديمقراطية من (42) دولة إلى (62) دولة، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن (46%) فقط من سكان العالم يعيشون في بلدان ديمقراطية[1].

وفي سياق التقييم الموضوعي للديمقراطية، تجدر الإشارة إلى أنها ليست حلاً لجميع المشاكل التي تواجه الشعوب، إلا أنها حققت المناخ الملائم لحل الكثير من المشكلات السياسية بطرق موضوعية وسلمية، بعيداً عن أساليب فرض الديمقراطية أو تصديرها بالقوة، لأن هذه الأساليب تنطوي على فرض مجموعة كاملة من القيم والممارسات التي تهدد القيم الأصيلة للشعوب[2]، فالديمقراطية قد تعني أشياء مختلفة لجماعات سياسية مختلفة، ومن المستبعد أن يكون ثمة نموذج وحيد يتم تطبيقه في كل زمان ومكان.

أما المحاولات الأمريكية لاستخدام شعار نشر الديمقراطية، فينبغي النظر إليه بوصفه ذريعة تذرعت بها أمريكا لشن الحرب على العراق واحتلاله بهدف "تحرير شعبه" من الدكتاتورية، وتحويله إلى دولة ديمقراطية تكون نموذجاً للمنطقة كلها، ولكن المفارقة في هذا الأمر تكمن في محاولة التوفيق بين الديمقراطية وبين الاحتلال وتداعياته الخطيرة والمدمرة في كافة المجالات.

وانطلاقاً من هذه المفارقة حاولت الصحافة العراقية أن تؤدي دوراً وتبلور موقفها من مسألة الديمقراطية، التي أصبحت موضوعاً محورياً في العراق بعد الاحتلال، يتم تداوله على نطاق واسع في وسائل الإعلام، بهدف إقناع المواطن بأن الديمقراطية هي الوصفة السحرية التي جاء بها الاحتلال، والتي بواسطتها سيتم إنقاذ العراق.

في ضوء ما تقدم ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يناقش المبحث الأول العلاقة والتأثير المتبادل بين النظام السياسي الديمقراطي والصحافة، ويتناول المبحث الثاني مسألة الديمقراطية في العراق تحت الاحتلال الأمريكي، أما المبحث الثالث فقد عكف على توضيح موقف الصحافة العراقية من هذه المسألة.

---

(1) محمد فهيم درويش: مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2010، ص16.

(2) العربي صديقي: البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص303.

المبحث الأول: العلاقة والتأثير والتبادل بين النظام السياسي الديمقراطي والصحافة.

على الرغم من الاختلاف في تحديد طبيعة العلاقة بين الصحافة الحرة كوسيلة إعلامية تسهم في تدعيم الديمقراطية في المجتمع وبين النظام السياسي الديمقراطي، ولكن هناك اتفاقاً على أن حرية الصحافة والإعلام مظهر من مظاهر تطبيق الديمقراطية، وأحد معايير قياس ديمقراطية النظام السياسي.

وقبل الخوض في العلاقة بين لنظام السياسي الديمقراطي والصحافة لابد أن نفرق بين الديمقراطية كمذهب فلسفي سياسي واجتماعي، والديمقراطية كنظام من أنظمة الحكم، فالديمقراطية كمذهب تُرجع أصل السلطة السياسية، أو مصدرها إلى الإرادة العامة للأمة، أي أن هذه السلطة لا تكون شرعية إلا إذا كانت وليدة إرادة عامة، أما الديمقراطية كنظام للحكم، فهي تعني ذلك النظام الذي يستلهم روح المذهب الديمقراطي، أي أنه ذلك النظام الذي ينشأ كوليد للأمة، ويقرر أصحابه أنه نظام شرعي، لأنه يقوم على أساس تلك الإرادة، أي إرادة الأمة[1]، وعبر التداول السلمي للسلطة، الذي يعتبر مصدر الثقة بالنظرية والممارسة الديمقراطية، لأنه الدليل الواقعي على وجودها وجدواها[2]، وعليه فإن قيام نظام سياسي ديمقراطي، هو الشرط المبدئي والضروري لإمكان تطبيق الديمقراطية بصورة واقعية.

أولاً: مفهوم النظام السياسي الديمقراطي:

لقد حاول علماء السياسة والقانون التفريق بين مفهومين مختلفين للنظام السياسي إحدهما Regime ويراد به مضمون السلطة ومذهبها السياسي، كالأنظمة الديمقراطية والثيوقراطية والشمولية، والآخر System ويراد به أسلوب ممارسة السلطة أو شكل الحكم ومثاله، النظم الرئاسية، أو البرلمانية، فالنظام السياسي Regime لأية دولة يحدده هيكل نظام الحكم والمؤسسات العاملة فيه وطريقة أداء السلط[3]، لذا فأن النظام السياسي

(1) Bartels.Larry:Mnequal. Democracy, The Political-Economy of The New Age-Rowman and Littlefield, 2004,p.p. 42-47.

(2) فيصل شنطاوي: محاضرات في الديمقراطية، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، عمان، د. ن، ص 30.

(3) عبد العظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011، ص41.

الديمقراطي، نظام تحكمه إجراءات تعبر عن التزامه بعدد من المبادئ الديمقراطية التي تنبثق عنها مؤسسات دستورية، تضمن مشاركة أفراد الجماعة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، وهذا ما يميز النظام الديمقراطي عن غيره من نظم الحكم الأخرى، التي تتخذ فيها القرارات الملزمة من قبل حاكم فرد أو قلة حاكمة، دون مشاركة ممن تلزمهم القرارات المتخذة[1].

ورغم الانتقادات التي تواجه بعض الأنظمة الديمقراطية التي قامت على أسس غير ديمقراطية، فقد أجمع الفكر السياسي على أن الديمقراطية كنظام للحكم تعتبر أكثر النظم مزايا وأقلها عيوباً وأقربها للكمال[2]، أو كما وصفها (تشرشل) بأنها أقل الأنظمة سوءاً[3]، وتتباين الأنظمة في قربها من الديمقراطية وفق ما تطبقه من مبادئ وقواعد ديمقراطية، يوصف نظام سياسي ما بأنه ديمقراطي، إذا اجتمعت فيه المبادئ والقواعد التي تؤسس هذا النظام وتمنحه ماهيته وأهمها هي:

1- حرية الرأي والتعبير والنشر والتنظيم، ووجود إعلام حر وصحافة حرة ما يجعل الأفراد مواطنين يمارسون حقهم في مواطنتهم، من دون قيد على حرياتهم، إلا ما يفرضه احترام حريات الآخرين، ومن دون رقابة على أفكارهم، إلا ما كان يدعوا منها إلى تهديد الحريات والديمقراطية، ويحرض على العنف السياسي الأهلي[4]، ودون انتقاص من الحق في تنظيم وتشكيل الجمعيات السياسية، إلا ما كان يقوم منها على أساس عرقي أو طائفي أو مذهبي.

- وهنا ينبغي التأكيد على أن حرية التعبير والرأي بواسطة الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لا يمكن اختصارها في التعبير عن المواقف ضد النظام السياسي، ولكن الأساس فيها يتعلق بسلطة اتخاذ القرار، فحرية الصحافة لا يمكن أن تتحقق طالما بقيت صلاحيات اتخاذ القرار بيد حاكم فرد، أو حكومة أو حزب واحد، دون أن يكون للشعب سلطة في اختيار نوع المشاركة في عملية صنع القرار أو سلطة إلغائه أو تعديله.

ويقودنا ذلك إلى حل مشكلة الديمقراطية الذي سيترتب عليه حل المشكلة الإعلامية وهو ما يتفق مع وجهة النظر التي ترى أن حرية التعبير والرأي تمثل أساس النظام السياسي

---

(1) علي خليفة الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص18.

(2) محمد فهيم درويش: مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص52.

(3) عماد فوزي شعيبي: من دولة الأكراه إلى الديمقراطية، دار كنعان للنشر، بيروت، ط1، 1995، ص45.

(4) مركز دراسات الوحدة العربية: المشروع النهضوي العربي نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2011، ص ص79-81.

الديمقراطي، وإذا تحققت الديمقراطية بمفهومها الشامل على أرض الواقع فإن حرية التعبير تصبح أمراً مفروغاً منه وتزداد حظوظ ممارستها في ظل ممارسة ديمقراطية حقيقية وليس مجرد مشاركتها في العملية السياسية، وتتحول الصحافة في ظل النظام السياسي الديمقراطي إلى رافد يصب في صالح إنجاح العملية الديمقراطية، إذ تغذي الصحافة السلطة التي مصدرها الشعب بالمعلومات الكاملة والوافية عن كل ما يدور حوله، بما يمكنه من اتخاذ القرارات الصائبة، فالصحافة تمثل في هذه الحالة جسراً تنتقل عبره المعلومات أفقياً بكل حرية وبدون أية عوائق، بما يسمح بممارسة الديمقراطية من قبل الجميع في أبهى صورها بعيداً عن التشويه[1].

2- التعددية السياسية التي تعتمد على الأحزاب السياسية، إذ من غير الممكن أن توجد ديمقراطية مع احتكار السلطة والتمثيل السياسي من قبل حزب حاكم واحد، ولا يكفي إقرار التعددية السياسية، إن لم يُكفل حق الأحزاب والمنظمات كافة في المشاركة السياسية وفي التنافس المشروع على التمثيل السياسي وكسب الرأي العام بالوسائل الديمقراطية.

3- النظام التمثيلي، المشمول بالضمانات القانونية والدستورية التي تكفل للجميع حق التصويت بكل شفافية ونزاهة وممارسة حقهم بالرقابة على السلطة من خلال وسائل الرقابة كافة.

4- إقامة النظام السياسي الديمقراطي على قاعدة الفصل بين السلطات واحترام استقلال القضاء.

5- التداول الديمقراطي للسلطة وإقرار مبدأ حق الأكثرية السياسية التي أفرزتها الانتخابات النزيهة في تشكيل الحكومة مع وجود قانوني لمعارضة سياسية سلمية تعد جزءً متمماً للنظام السياسي[2].

6- النظام الدستوري الذي يمثل النظام الأساسي للدولة وتتوقف عليه سائر المبادئ الأخرى. وينبغي أن توكل كتابة الدستور إلى هيئة تأسيسية منتخبة ويجرى إقراره بواسطة الاستفتاء الشعبي عليه .

7- نظام اجتماعي اقتصادي عادل يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية وفرص متكافئة على النحو الذي يوفر لهم الحماية ضد انتهاك إرادتهم السياسية وحريتهم في التعبير عن آرائهم، واختيار من يرونه الأصلح لتمثيلهم .

---

(1) محمد حسن العامري، وعبد السلام محمد السعيد: الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص9.

(2) دورسي بيكيلز: الديمقراطية، ترجمة زهدي جاد الـلـه، دار الهناء للنشر، بيروت، 1972، ص157.

8- يتصف النظام السياسي الديمقراطي بالشرعية السياسية، وهي الضامنة لممارسته السلطة وفق القيم التي يدافع عنها، وهي ضمانة الانسجام بين السلطة والشعب، ومن ثم فهي مصدر استمرارية ووجود الدولة والنظام السياسي.

9- يتميز النظام الديمقراطي بالوحدة الوطنية، وتتقدم هذه الميزة على باقي الميزات، لأن شرط الوحدة الوطنية يقوم بمهمة التقليل من حدة الصراع السياسي[1]، ويعلي من شأن المواطنة التي تتكون من مجموعة قيم سياسية واجتماعية يمكن تسميتها قيم جماعية، وهي تشير إلى الارتباط القوي بالدولة والنظام السياسي بكل ما يترتب على ذلك من التزامات وحقوق، ولذا ينظر إليها على أنها نسق من الحقوق المضمونة دستورياً لكل أعضاء المجتمع السياسي[2].

إن تطبيق مبدأ من هذه المبادئ دون آخر تُسقط عن النظام ماهيته الديمقراطية، إذ تمثل المبادئ السابقة الأسس التي يبنى عليها النظام السياسي الديمقراطي، ومنها تنبثق أهم سمات هذا النظام التي تميزه عن غيره من الأنظمة السياسية. وهي سمات يكتسبها النظام من خلال ممارسة الديمقراطية كأسلوب للحكم ويثقف بها مواطنيه كطريقة للحياة.

- مما سبق نلاحظ أن هناك انتظاماً واضحاً في الأدوار السياسية التي يؤديها الأفراد داخل النظام السياسي الديمقراطي، إذ تكون العلاقة منتظمة بين أولئك الذين يصنعون القرارات السياسية ويتخذونها، وبين المواطنين، من خلال عدد من الأدوار البنائية التي تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي، وتحديداً في عملية صنع القرارات السياسية واتخاذها عن طريق مجموعة من المؤسسات تعمل كوسيط بين المواطن والحكومة، كالأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، ومنظمات المجتمع المدني[3]، ووسائل الإعلام وعلى رأسها الصحافة الحرة والنزيهة.

---

(1) عبد الجبار أحمد عبد الله: معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص16-17.

(2) عبد السلام نوير: التعليم والمواطنة في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية في الفترة من 21-2003/12/23، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص6.

(3) هشام حكمت عبد الستار: الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي مرجع سبق ذكره، ص15.

ثانياً: آليات العلاقة والتأثير المتبادل بين الصحافة والنظام السياسي الديمقراطي.

يرتبط السلوك السياسي للأفراد عموماً بالصورة التي تطبعها الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى عن عالم السياسة في أذهان الجمهور، وهي بذلك قد تكون سبباً ضرورياً وكافياً للتأثير السياسي في الأفراد، وقد تكون سبباً ضرورياً ولكنه ليس كافياً لإحداث التأثير المطلوب فيهم. وفي جميع الأحوال تمارس الصحافة دوراً مؤثراً في حث وتشجيع الأفراد على اتخاذ مواقف وسلوكيات سياسية محددة، فضلاً عن كونها إحدى القنوات الرئيسية لتوصيل مطالبهم إلى الحكومة، وبالعكس قد تستخدمها الحكومة في الترويج لسياسات معينة تهدف من ورائها توجيه الجمهور بسلوك معين، أو لإقناعه بوجهة نظرها بقضية ما، ويستند ذلك إلى ملكية الصحف، ومحتوى الخطاب الصحفي المقدم، واتجاهات وأداء منتجي الخطاب.

- من هنا يمكن القول بعدم وجود نظرية شاملة توضح الدور الذي تقوم به الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى في الأنظمة الديمقراطية، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام، الذي يقول بأن أفراد المجتمع يعتمدون على المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام، رغبة منهم في إشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم في الإطلاع والمعرفة.

- ويقصد بالاعتماد على وسائل الإعلام، درجة الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات عن الأحداث والقضايا المثارة داخلياً وخارجياً، ولا يرتبط الاعتماد على وسيلة باستخدامها، فقد يقضي الفرد فترة طويلة في استخدام وسيلة معينة، بينما يعتمد على وسيلة أخرى كمصدر لمعلوماته، فالاستخدام يعني معدل المتابعة، أما الاعتماد فيعني درجة أهمية هذه الوسيلة للفرد كمصدر لمعلوماته واختياره وتفضيله[1].

- ويشير نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام إلى أن الجمهور يعتمد على المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام، خاصة في الأزمات وعند احتدام الصراعات السياسية، مما يتطلب معلومات فورية عن هذه الصراعات والأزمات لإشباع حاجة الجمهور إليها بسبب تأثيرها المباشر على حياته[2].

- ولا شك في أن حياة المواطنين تتأثر بشكل كبير بالتحولات السياسية الكبرى، والتي غالباً ما يصاحبها أزمات سياسية وصراعات وخلافات بين الكتل السياسية المتعارضة، لذا

---

(1) هويدا مصطفى: الإعلام والأزمات المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2009، ص243.

(2) المرجع نفسه، ص244.

تلعب الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى دوراً حاسماً في توضيح المواقف المختلفة، وإجراء المقارنات والتحليلات اللازمة للأخبار والأحداث الجارية، مما يوفر للمواطن المعلومات اللازمة عن الأحداث السياسية التي تدور من حوله، وبالتالي التأثير على مواقفه واتجاهاته السياسية سلباً أم إيجاباً، لذا فإن الاعتماد على وسائل الإعلام تنشأ عنه بعض الآثار التي يتأثر بها الفرد وهي:

1- الآثار المعرفية: وتتمثل في كشف الغموض عن الأحداث الملتبسة، وتقديم صورة واضحة للمتلقي تساعده في بناء مواقفه تجاه تلك الأحداث، كما تقوم وسائل الإعلام بتزويد المواطن بالمعلومات والبيانات المتنوعة، وتساهم في تكوين اتجاهاته السياسة وترتيب أولويات اهتماماته بشأنها، وتزويده بالمعرفة عن مختلف المعتقدات والقيم، بهدف التأثير فيه.

2- الآثار الوجدانية: وتتمثل في التأثير على المشاعر والعواطف وقياس هذا التأثير كالفتور العاطفي، أو اللامبالاة تجاه محتوى الخطاب الإعلامي أو الخوف والقلق من المتغيرات التي تؤثر في ترتيب ونمط الحياة، وأخيراً الدعم المعنوي، والتغلب على الإحساس بالاغتراب تجاه مايجري من أحداث يصعب استيعابها أو التكيف معها.

3- الآثار السلوكية: وتتمثل بالحوافز التي تدفع الفرد للقيام بعمل ما نتيجة التعرض للوسيلة الإعلامية، أو تجنب القيام بالفعل أو تغيير الأسلوب أو التوقف عن الفعل نهائياً[1].

وهنا لابد من التأكيد على ضرورة امتلاك الصحافة ووسائل الإعلام الاستقلالية في عملها لكي تنجح في النهوض بوظائفها الديمقراطية، وتوخي المصداقية والموضوعية في خطابها الإعلامي، والمساهمة في تأهيل المواطن معرفياً لنموذج الحياة الديمقراطية.

أن الشرط الأول والأساسي لإنجاح دور الصحافة هو ما أصبح يعرف بحرية الصحافة، وتتمثل في الحق بتقصي المعلومات والحصول عليها، والتعبير عن الرأي في الصحف، وبدون أي تدخل أو رقابة من السلطات الحكومية، أو تأثير من المجتمع، أو نصوص من القانون والدستور بما لا يتفق مع مصلحة الجمهور، وعدم المساس بحرية الآخر، التي نص عليها الدستور وحماها القانون.

- وتنبع حرية الصحافة من حرية أخرى أوسع منها، هي حرية الرأي والتعبير عنه، فضلاً عن أن حرية الإعلام تعد حقاً من حقوق الإنسان، كما تعد وسائل الإعلام واحدة من

---

(1) حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد: الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص ص323-329 .

الآليات التي يستخدمها المواطنون لمحاسبة حكوماتهم، أو معرفة حقوقهم التي اكتسبوها بعد صراع طويل مع السلطات الاستبدادية، والحقوق التي لم يكتسبوها لحد الآن، مع ضمان حقوق الآخرين من أجل مصلحة المجتمع[1].

- وقد ظهرت دعوات في المجتمعات الديمقراطية لتقييد حرية الصحافة لمصلحة المجتمع، ولكن هذه الدعوات كانت تتحول بعد حين إلى قيود تفرضها الحكومات على الصحف ووسائل الإعلام بما يخدم مصالح الحكومات وسيطرتها وهيمنة السياسيين ويؤدي بالتالي إلى تخلي الصحافة عن أدوارها الأساسية في خدمة المجتمع، في حين أن مجال الصحافة يجب أن يحفظ المصلحة العامة ضد سيطرة الدولة أو هيمنة الأفراد.

- لا شك أن الإجراءات الديمقراطية المدعمة بصحافة تعددية وإعلام حر، هي وحدها القادرة على تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، والتقدير الواعي للمسؤولية وتدفع المسؤولين للرقابة المستنيرة للتقليل من حجم الأخطاء، وتقليل فرص الوقوع في أخطاء جسيمة[2].

وترتكز حرية الصحافة على مبدأين ديمقراطيين هما:

أ- تحقيق حرية التعبير عن الرأي في المجتمع المعاصر.

ب- تحقيق حرية الحصول على المعلومات الحيوية للمشاركة في إدارة الحياة العامة وتدعيم النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

- إن حرية التعبير شرط لإقامة النظام الديمقراطي، فبدونها يتعذر على الموطنين بلورة آرائهم واتخاذ قراراتهم في المشاركة السياسية، وبدونها يفقد النظام السياسي حيويته وقدرته على التعامل مع المتغيرات السياسية في كل مرحلة من مراحلها، كذلك فإن عدم إتاحة الفرصة أمام المواطن للوصول إلى المعلومات اللازمة والمتعلقة بالنظام السياسي وأجهزته وممارسة حقه في الاتصال، سيقلص من فرص مشاركته في الحياة السياسية بشكل فاعل.

- ومن المعلوم إن للصحافة الحرة وظيفة ديمقراطية مزدوجة تتلخص في الحد من سطوة النظام وارتكابه التجاوزات، بكشف ونقل المعلومات للمواطنين، وفي نفس الوقت إيصال صوت المواطن إلى المسئولين، فضلاً عن نشر ثقافة الديمقراطية لزيادة حيوية المجتمع وترسيخ مبدأ الحوار بين أفراده.

---

(1) محمد حسن العامري وعبد السلام محمد السعدي: الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص216.

(2) حسن عماد مكاوي: أخلاقيات العمل الإعلامي، دراسة مقارنة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص88.

- ويؤكد الكثير من الباحثين على أن للإعلام المتطور فعاليته في إرساء دعائم الديمقراطية وترسيخ قيمها، وخاصةً قيم الحرية والمساواة، والعدالة، فهناك علاقة ارتباط جادة بين مدى مساحة الحرية للمواطنين وبين الممارسة الديمقراطية، فكلما زادت مساحة الحريات والممارسات الديمقراطية، كلما أضفت نوعاً من الشرعية والمصداقية على حرية الرأي والتعبير والممارسة الإعلامية الحرة في كافة وسائل الإعلام، خاصةً وأن التقدم التقني والتكنولوجي له أثر كبير على طبيعة العلاقات التي تربط بين كل من منتج الرسالة الإعلامية، وموزعها، والجمهور المستهدف[1].

- في ضوء ما سبق يمكن حصر دور الصحافة ووسائل الإعلام في الأنظمة الديمقراطية بمجموعة من الوظائف الرئيسية أهمها[2]:

1- الدور الإعلامي: حيث توفر المعلومات للمواطن ليكون على علم بالأحداث والتطورات من حوله، وهذا الأمر يعتبر من صلب الوظيفة الإعلامية.

2- الدور التعليمي: أي تعليم المواطن كيف يمنح الأحداث والوقائع مغزى أو معنى محدد، ولإنجاح هذا الدور يتطلب من الصحف ووسائل الإعلام عموماً أن تتحلى بالدقة والموضوعية والحياد، بصرف النظر عن القضايا المثارة والمصالح الفئوية.

3- الدور التكويني: للإعلام بصورة عامة والصحافة على وجه الخصوص دور بارز في تكوين وتعديل آراء المواطنين تجاه أفكار وأشخاص أو دول، فإذا اتفقت الرسالة الإعلامية مع شخصية المتلقي ودوافعه أحدثت تأثيراً في ثقافته السياسية، باعتبار الصحافة مصدر هام من مصادر المعرفة عن العالم المحيط، فضلاً عن دورها في بث ما يسعى إليه النظام القائم[3]، وما يريد غرسه في نفوس المواطنين بما يتفق مع أهدافه.

- من جانب آخر قد تلعب الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى دوراً سلبياً يستهدف الترويج للثقافات المحلية (ثقافة الأقليات) ذات البعد الطائفي عبر التقنيات الحديثة، وخاصةً في مجال تدفق المعلومات، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على الثقافة الوطنية، ويشجع على أحياء الخصوصيات العرقية والدينية والمذهبية والقبلية، وربما يستهدف بذلك

---

(1) كمال المنوفي وآخرين: الممارسة الديمقراطية والإعلام، مرجع سبق ذكره، ص110.

(2) عبد الغفار رشاد: الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة، مكتبة الآداب، 2007، ص ص39-40.

(3) صامويل هنتنجتون: الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت،1993، ص65.

تقويض دور الدولة وتفكيكها إلى أقليات مبعثرة وربما متشاحنة[1].

4- الدور الرقابي: يمكن تلخيص الدور الرقابي للإعلام بصورة عامة وللصحافة بشكل خاص بما يلي:

أ- ممارسة الإعلام دور رقابي في حماية حقوق الإنسان، من خلال كشف انتهاكات السلطة لحقوق المواطنين، وفضح الممارسات التعسفية ضدهم.

ب- مراقبة الانتخابات لضمان نزاهتها وحياديتها، وتقدم الصحافة تقاريرها عن الحملات الانتخابية والنتائج النهائية إلى الرأي العام، كما تحقق في الإدعاءات بحدوث خروقات للقوانين والقواعد الانتخابية، وتراقب الإطار القانوني لها.

ج- مراقبة الأداء الحكومي وكشف حالات الفساد المالي والإداري والسياسي وفضح المفسدين على اختلاف انتماءاتهم ومرجعياتهم السياسية وغير السياسية.

د- لمراقبة عمل البرلمان ومتابعة نشاط النواب بشكل فعال.

ه- مراقبة الحالات السلبية في المجتمع والإشارة إلى الخروقات القانونية والخروج عن النظام العام.

من هنا يمكن القول أن دور الصحافة الرقابي يتحقق واقعياً في قدرتها على الكشف عن كل المعلومات التي تحصل عليها عن فعاليات الحكومة الإيجابية والسلبية أمام الشعب صاحب السيادة، فضلاً عن قيامها بتفسير هذه المعلومات للمواطنين، وإتاحة الفرص لهم للنقد والاحتجاج والضغط واتخاذ القرارات الملائمة في الانتخابات[2].

5- الدور الإقناعي التوضيحي: تعتبر الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى هي المنبر الذي تعرض منه الآراء ووجهات النظر السياسية، لذا ينبغي دعم وتقوية المعايير المهنية، والتشديد على أن تكون التقارير موثقة ومستندة إلى حقائق صادقة الحدوث، ليتم عليها التثقيف العام، وليس فقط عرض قضايا عامة والتثقيف حولها بشكل عاطفي وانفعالي[3]. في سياق تبريرها ومحاولة إقناع الجمهور بها كما في وقت الانتخابات.

- وفي هذا السياق يجدر القول أن للثقافة السياسية الديمقراطية دورها المتميز في

---

(1) ماجدة صالح: الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دول المنطقة العربية وإمكانية مواجهتها في مؤتمر بعنوان: العولمة والعالم العربي، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص26.

(2) أحمد أبوزيد: عالم الاتصال، مفاهيمه نظرياته، مجالاته، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1980، ص69.

(3) حنان يوسف: الإعلام والسياسة، مقاربة ارتباطية، القاهرة، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ط2، 2006، ص 155.

تحفيز روح المواطنة، ودفع النظام السياسي ليلعب دوراً مهماً في تعميق المشاركة السياسية وتشجيع قيام حراك اجتماعي وسياسي مثمر ومفيد، يعتمد على الحوار ونقل المدركات والطموحات والتطلعات من الشعب إلى السلطة السياسية مدخلات ومخرجات، وصولاً إلى نقطة الرضا والقبول[1].

- انطلاقاً من العلاقة الوثيقة بين قيم المواطنة ومبادئ الديمقراطية بات جلياً أنه لا توجد مواطنة حقيقية بدون ديمقراطية حقيقية يُعترف فيها بحقوق الجميع.

ثالثاً: نقد النظام السياسي الديمقراطي:

- لقد واجهت جميع الأنظمة الديمقراطية مشاكل جسيمة كادت تطيح بها خصوصاً الديمقراطيات الناشئة، مما يشير إلى أن الديمقراطية بدون أرث ثقافي وسياسي متراكم ستواجه الكثير من الصعوبات على صعيد التطبيق، وقد تتفاقم الصعوبات في الأنظمة الديمقراطية حديثة التكوين، إلى الحد الذي يؤدي لرفضها من قبل الجماهير التي كانت من أكثر المتحمسين لها، لذلك ركزت الصحافة ووسائل الإعلام في معظم الأنظمة الديمقراطية على توجيه النقد المباشر للعديد من الممارسات التي أساءت للديمقراطية وحرفتها عن مضامينها وأهدافها في ظل النظام العالمي الجديد[2]، وأهم هذه الانتقادات التي ركزت عليها الصحافة هي:

1- هناك مفارقة لافته للنظر في ممارسة الديمقراطية والدعوة إليها، إذ يجرى القبول بالديمقراطية على المستوى الوطني أو القطري، بينما يتم الإنقلاب على الديمقراطية في المحيط الدولي، الذي يحتكم في حسم الأمور إلى معيار القوة دون غيره، فالقرار للأقوى، وكبار الديمقراطيين في بلدانهم هم أنفسهم عتاة المستبدين في السلطة الدولية، الأمر الذي يعني بوضوح أن التعامل مع الديمقراطية يتم على أساس مصلحي وذاتي وإنتقائي، وليس على أساس أخلاقي[3].

2- من أخطر ما تبنى به الديمقراطية هو آلية استقدامها بالأسلوب المعلب، فهي تؤدي إلى تطبيقها بشكل آلي بلا عقل، فهي "ديمقراطيتهم وليست ديمقراطيتنا"، ولهذا لم تصمد في معظم البلدان التي استوردتها بشكلها الجاهز، دون إنضاجها عبر معاناة

---

(1) عبد الجبار أحمد عبد الله: معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 143.

(2) لطيفة إبراهيم خضر: الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، مرجع سبق ذكره، ص 96.

(3) فهمي هويدي: الإسلام والديمقراطية، الإسلام والديمقراطية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص 102.

الشعوب ونضج الثقافات، فسقطت في فخ تجزأة الديمقراطية وممارستها قطعة بعد قطعة، وبأسلوب الانتقاء، بادعاء أن ذلك ممكن من باب التدرج وتخفيف الوطأة، وهم بذلك يخدعون أنفسهم وغيرهم ويبيعون الناس أملاً كاذباً وبضاعة مغشوشة[1].

3- أن الديمقراطية عندما تُنقل إلى مجتمعات لم تنضج فيها آلية الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ووضعها بمواجهة الانتماءات المذهبية والقومية والطائفية والقبلية، ستؤدي إلى تعميق ومأسسة التقسيمات العرقية، والدينية والمذهبية القائمة، وتبرز تناقضاتها وترفعها إلى السطح، لأن الانتماءات الصغيرة وخصوصاً الكينونية تجد مرتسمها الأبرز في لعبة الديمقراطية، الأمر الذي يكشف هزال النظام الديمقراطي القائم على أرضية طائفية[2].

4- رغم أن النظام الديمقراطي فيه آليات المراقبة والمحاسبة ما يكفي لتقليص مساحة الفساد في الدولة، أكثر مما هو الحال في بقية الأنظمة السياسية، إلا أن الديمقراطية لم تقدم حلاً للفساد في بعض الدول الديمقراطية، بل فسحت المجال أمام المزيد من الفساد في ظل تنامي اللوبيات السياسية وغياب المأسسة الديمقراطية أو ضعفها، لذا يمكن القول أن من الأسباب الرئيسية لانتشار الفساد وفشل إجراءات الحد منه، هي الممارسة الديمقراطية في بعض الدول التي يبدو فيها أن التغاضي عن بعض مظاهر الفساد أمراً مقبولاً، من أجل ترسيخ الاستقرار السياسي ولو إلى حين، وفي بعض الأحيان يكون ذلك التغاضي جزءاً من لعبة(الميكيافيلية) التي تطالب الحاكم أن يمسك الأخطاء على القادة، حتى لا يكونوا قادرين على تجاوزه أو الانقلاب عليه[3].

5- إذا كان الحكم في النظام الديمقراطي هو للأكثرية مع احتواء الأقلية بالمعنى الوطني، فإن الديمقراطيات المقامة على أرضية مجتمعية مقسمة بعوامل طائفية سرعان ما تتحول إلى حكم الأكثريات الموزاييكية واستبعاد الأقليات الأخرى، فهي إذاً ترعى كتلاً مجتمعية أثنية أو دينية أو طائفية، على حساب كتل أخرى[4] وبالتالي فأن هذا النوع من الديمقراطيات الهجينة يكرس الولاءات الطائفية بدلاً من تجاوزها والارتقاء بها إلى الوطنية الأكبر والأشمل.

6- هناك وجه آخر للنقد، ذو أهمية بالغة يتصل بمبدأ (الاستثناء) من الديمقراطية.

---

(1) المرجع نفسه، ص 267.

(2) عماد فوزي شعيبي: من دولة الإكراه إلى الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

(3) عماد فوزي شعيبي: من دولة الإكراه إلى الديمقراطية مرجع سبق ذكرع، ص 73.

(4) المرجع نفسه، ص 48-49.

كاستبعاد الإسلاميين في بعض الدول، أو حظر واجتثاث بعض الأحزاب السياسية في دول تدعي الديمقراطية. فالعمل بالاستثناءات هو شئ آخر غير الديمقراطية، وهو عبارة عن تهيئة المسرح لميلاد دكتاتورية مصغرة، لا نستغرب نموها وتوحشها في المستقبل، لأن ديمقراطية الاستثناءات تفتح الباب لتفريغ الديمقراطية من أهم عناصرها، وهو حق الآخر في الوجود والمشاركة[1].

- و"للمهاتما غاندي" أقوال مهمة في نقد الديمقراطية البريطانية، ولكن من منظور مختلف، إذ اعتبر غاندي أن استعمار شعب لشعب آخر يمثل أعلى صور التنكر للديمقراطية، فالاستعمار لا يحرم طبقة معينة من الحرية، وإنما يحرم شعباً بكامله من حقه في حكم نفسه بنفسه[2].

- لذا يمكن القول أن النظام السياسي الديمقراطي ليس مجرد صورة معينة من صور الحكم، وإنما هو تعبير عن حكم الشعب على أسس إنسانية فحواها العدل والمساواة بين الجميع، مما يتطلب وجود ثقافة سياسية ديمقراطية يعتنقها الحكام والمحكومين على حد سواء، وتلعب الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى دور الداعم والحافز عبر البث الايجابي لعناصر هذه الثقافة داخل المجتمع، فضلاً عن مساهمتها في ترسيخ ركائز النظام السياسي الديمقراطي وحمايته والدفاع عنه.

- نستخلص مما سبق إن دور الصحافة في دفع المسار الديمقراطي في الأنظمة الديمقراطية الحديثة يكون غير كافٍ أحياناً، فهو في حاجة إلى ثقافة سياسية جديدة ومرجعية إعلامية تتقاطع مع موروث إعلام الدولة القطرية الشمولي، إذ يصعب هنا التنبؤ بنتائج مزج أنشطة وفعاليات الصحافة بمسألة الديمقراطية في المجتمعات التي تفتقد إلى أرضية صلبة في العمل السياسي الديمقراطي، ويمكن الاستدلال بالنموذج العراقي تحت الاحتلال الأمريكي، فرغم وجود عشرات لفضائيات ومئات الصحف والمجلات والمطبوعات لم يتمكن هذا التنوع من توفير شروط الإعلام الحر والنزيه، ولم يساهم في تأسيس الديمقراطية الحقيقية في العراق رغم الترويج لها في الإعلام الأمريكي والحكومي طيلة الفترة التي تلت الاحتلال، ويعود ذلك إلى أن الديمقراطية هي نظام للحياة يستحيل فرضها بمجموعة من القوانين والقرارات[3].

---

(1) فهمي هويدي: الإسلام والديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 267.

(2) Paulo. E. Sigmund: The democratic Experience. London, 1983,. P.P. 68-73.

(3) هاني عياد: المشاركة السياسية والانخراط في العمل السياسي، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية بعنوان المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، مرجع سابق، ص4.

المبحث الثاني: الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي

- إن البحث في مسألة الديمقراطية في العراق تحت الاحتلال الأمريكي، يتطلب التعرف على أهم المتغيرات في الواقع السياسي للدولة العراقية منذ تأسيسها في عام 1921 وما آل إليه هذا الواقع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وتوصيفه من خلال مجموعة من العوامل البنيوية الملازمة له.

أولاً: الواقع السياسي في العراق قبل الاحتلال الأمريكي عام 2003

- أن تركيبة المجتمع العراقي المعاصر ومكوناته تشبه إلى حد كبير تركيبة ومكونات المجتمع في بداية العهد الملكي، حيث نشأت تجربة ديمقراطية عانت من ضغوطات خارجية وداخلية منعت تطورها حيث ظلت الانتخابات طوال هذا العهد وسيلة أُريد منها إضفاء الديمقراطية على نظام الحكم فقط[1].

- ومع كثرة المثالب التي رافقت التجربة الديمقراطية في هذا العهد، إلا أن الحرية الفكرية كانت مصانة إلى حد كبير،وخاصةً ما يتعلق بحرية الصحافة، إذ مثلت حرية الصحافة والقبول بتعددية الرأي مطلباً أساسياً في قائمة الدعوات للحريات العامة في جانبها السياسي في العراق الحديث[2]، وكان هذا الطلب يعبر عن نزعة ديمقراطية تُفصح عن نفسها بوقت مبكر في العراق.

- أما بصدد حرية المعتقد والتسامح الديني فأنها كانت موضع عناية الفكر السياسي في العراق الحديث وكانت ذات شقين، وحدة المسلمين مع غير المسلمين، ووحدة المسلمين أنفسهم[3].

- أن تلك التجربة القصيرة أفرزت نتائج إيجابية عديدة، إذ أرست الأسس التي يستند عليها النظام الديمقراطي، كالتمسك بالدستور واحترام القوانين والأنظمة النافذة ومنحت

---

(1) عبد الرازق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط4، بيروت، مطبعة دار الكتب، 1980، ص203.

(2) علي الشرقي: الأحلام، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1963، ص8.

(3) وميض عمر نظمي: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1984، ص364.

المواطنين حرية التعبير والدفاع عن حقوقهم، مع ضمان مصالح الشعب، مثلما ضمنت لهم حرية الانتظام في الأحزاب السياسية، وعوّدتهم على قواعد اللعبة البرلمانية[1].

أما في فترة العهد الجمهوري (1958-2003) فقد تميزت الحياة السياسية في العراق بعدم وضوح الاتجاهات السياسية وبكثرة المتغيرات وسرعة التحول في الاتجاهات وتبدل القيادات، خصوصاً في العهد الجمهوري الأول (1958- 1968) الذي شهد سلسلة من الإنقلابات العسكرية خلال فترة قصيرة لاتتجاوز عشرة سنوات. مما أدى إلى استحالة قيام نظام سياسي ديمقراطي، بل العكس؛ إذ اتجه النظام الجمهوري إلى الدكتاتورية وحصر صلاحيات الحكم بيد فرد أو قلة من الأشخاص، ولكن في نفس الوقت بادر النظام الجمهوري فوراً إلى إحداث تغير جذري في سياسات البلاد الخارجية والداخلية، من خلال التحول من التبعية لبريطانيا والغرب إلى إقامة علاقات مع كافة دول العالم على أساس التكافؤ، وإلغاء سياسة الأحلاف وإعلان الحياد الإيجابي، وأعلن أن سياسته الاقتصادية تهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل لصالح عامة الناس[2]، ورغم أن هذه الإجراءات كانت تصلح لإقامة قاعدة سياسية أولية للتحول نحو الديمقراطية السياسية، ولكن النظام الجمهوري أُلغِى الأحزاب وحل البرلمان الذي يمثل واجهة الديمقراطية في البلاد، وأنهى بذلك أي فرصة لإقامة نظام ديمقراطي على أنقاض الملكية بالاستفادة من التجربة الديمقراطية السابقة.

يلاحظ مما تقدم أن أهم مظاهر الفشل للأنظمة الجمهورية المتعاقبة تجسدت في عجزها عن بناء نظام سياسي مدني يستند إلى حكم الدستور والقانون والهياكل المؤسسية لممارسة الديمقراطية، بدلاً من المؤسسات العسكرية وحكم الزعامات الفردية، وفي مثل هذه الظروف الاستبدادية القائمة على احتكار السلطة وهيمنة ثقافة الخضوع للحكام، أصبح هؤلاء يتمسكون بالحكم بأي ثمن، دون الالتفات إلى شعارات الديمقراطية التي يرفعونها في جميع المناسبات، والتي ظلت بمثابة أفكار غير قابلة للتطبيق في الواقع العملي.

وبمقاربة المعايير الدولية لمقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته بواقع الأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة، بدء من عام 1921حتى 2003/4/9 على وفق الإعلان

---

(1) نوري عبد الحميد العاني: التجربة الديمقراطية في العراق في عهد الانتداب البريطاني(1912-1932)، مجلة الحكمة، العدد 38، 2004، ص ص8-9.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص148.

العالمي بشأن الديمقراطية الذي أقره مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الحادية والستين بعد المائة في القاهرة في أيلول/1997[1]، سنجد أن هناك تبايناً بين ممارسات هذه الأنظمة وبين الممارسة الديمقراطية الحقيقية، إذ تراوحت ممارسات الأنظمة بين الانحراف عن النظام البرلماني إلى فردانية السلطة وهيمنة الحزب الواحد، وعليه يمكن القول بأن هذه الأنظمة لم تكن ديمقراطية رغم الفرص التي كانت متاحة لذلك.

ثانياً: الديمقراطية والبُنية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003:

- تعرف البنية بأنها نسق من العلاقات الكلية الداخلية على نحو يُفضي فيه أي تغيير في العلاقات إلى تغيير النسق نفسه[2]،ويتكون المجتمع - الدولة من مجموعة من البني الأساسية تتمثل في البنية السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والبنية الاقتصادية، وتتميز العلاقة بين هذه البنى بالتداخل والارتباط الوثيق، لذا فإن أي تغيير في إحداها أو في العلاقة بين بعضها البعض، سينعكس تأثير هذا التغيير على البُني الأخرى.

من هنا جاءت أهمية العلاقة والتأثير المتبادل بين الديمقراطية والبُنى الأساسية في المجتمع العراقي وهي على النحو التالي:

1- الديمقراطية والبُنية السياسية في العراق:

- يقصد بالبنية السياسية، نسق العلاقات الداخلية بين القوى السياسية الفاعلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، كالأحزاب السياسية، والبرلمان والحكومة، والمؤسسات السياسية الرئيسية التي يضمها النظام السياسي.

- بعد احتلالها العراق، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب الحكم المباشر للبلاد، وعينت "بول بريمر" حاكماً عاماً أمريكياً على العراق، كما عهدت إلى أمريكيين آخرين إدارة المرافق الرئيسية والوزارات العراقية. ومن أجل إنهاء ما تبقى من عناصر الدولة في العراق، أصدر"بول بريمر" سلسلة من القرارات أهمها هي:

إلغاء الجيش ووزارة الدفاع والأجهزة الأمنية الأخرى، كمظهر لإلغاء سيادة الدولة وخلق حالة من الفوضى في البلاد.

---

(1) المعهد الدولي لحقوق الإنسان: الديمقراطية والحريات العامة، كلية الحقوق، جامعة دي بول، شيكاغو، 2005، ص41.

(2) إديث كيرزويل: البنيوية، دار آفاق عربية، ط1، بغداد، 1985، ص12.

حل وزارة الإعلام وتسريح العاملين فيها بقصد انفراد سلطة الاحتلال بالإعلام العراقي وتوجيهه بالاتجاه الذي تريده.

حل حزب البعث العربي الاشتراكي واعتباره غير شرعي.

- قادت هذه الممارسات إلى توقف مؤسسات الدولة عن تقديم خدماتها وعمقت حالة الفوضى في المجتمع، وأدت إلى انتشار الفساد في جميع مفاصل المجتمع والدولة وخلقت شعوراً عاماً لدى العراقيين بأن خطط الولايات المتحدة الرامية إلى تخريب العراق والتي وضعتها قبل العدوان عليه قد بدأ تنفيذها فعلاً.

- وبعد إلغاء البنية المؤسسية للدولة، بادر ممثل الاحتلال "بول بريمر" إلى اتخاذ عدة إجراءات تمثلت بما يلي:

تقديم صيغة شكلية للحكم، تمثلت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في تموز/2003 الذي يتكون من 25 سياسياً عراقياً تناوبوا على رئاسته شهرياً"[1]، وكانت قرارات المجلس تخضع لموافقة سلطة الاحتلال، كما لوحظ أن اختيار أعضاءه تم على أساس المحاصصة الطائفية، وأن أغلبهم من الذين هجروا الوطن وعادوا إليه مع الاحتلال، وقد عبر المجلس عن نفسه من خلال قراره اعتبار يوم سقوط بغداد تحت الاحتلال 2003/4/9 عيداً وطنياً"[2]، ولعلها المرة الأولى في التاريخ يتماهى فيها معنى الاحتلال مع معنى الاستقلال[3].

وضع قانون إدارة الدولة العراقي المؤقت بموجب الأمر(96) في 2004/3/8 ليُعمل به إلى حين تشكيل الحكومة العراقية المنتخبة في 2006، إذ بينت المادة الأولى منه شكل النظام السياسي"نظاماً جمهورياً اتحادياً ديمقراطياً تعددياً"[4]".

- وأُعتبر القانون بمثابة دستور مؤقت للبلاد، رغم كل الاعتراضات التي واجهته، إذ يشير القانون إلى أن النظام ديمقراطي، في حين يحرم شريحة واسعة من المجتمع العراقي من حقوقهم كمواطنين بسبب انتمائهم إلى حزب البعث المنحل، كما يشير إلى أن الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية، ما يعكس الجهل والخلط بين القومية/ الأمة وبين الدولة/ الشعب، إذ يفترض أن العراق شعب واحد بقومياته المختلفة، إذ لا توجد دولة

---

(1) صحيفة الصباح العراقية اليومية: العملية السياسية من المربع الأول حتى اليوم، ملحق آفاق استراتيجية، عدد821، 2006/4/29، ص2.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي في العراق، المواريث والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص6.

(3) عبد الآله بلقزيز: تواريخ ثورات وتحولات في عراق المضاربات، جريدة السفير، عدد، 2003/7/25.

(4) قانون إدارة الدولة العراقي المؤقت الصادر في 2004/3/8.

تتكون من شعبين ولكن قد تتكون من عدة قوميات. ووجود عدة قوميات في دولة واحدة لا تنفي هويته القومية بما يتطابق مع أغلبيته القومية[1].

تشكيل الحكومة المؤقتة في آيار 2004 بعد مشاورات شارك فيها الحاكم المدني الأمريكي "بول بريمر" و"الأخضر الإبراهيمي" ممثلاً عن الأمم المتحدة وممثلي الكيانات السياسية العراقية[2]، وقامت الحكومة المؤقتة وبإشراف الاحتلال على تشكيل مجلس وطني يتألف من 275 نائباً لتقديم المشورة لمجلس الرئاسة المؤقت ومجلس الوزراء، وتكون هذا المجلس على أساس طائفي دون أي اعتبار آخر.

على الرغم من غياب الظروف الموضوعية لإجراء انتخابات نزيهة، فقد جرت انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في 30/كانون الثاني /2005، الذي عد العراق دائرة انتخابية واحدة واعتماد التمثيل النسبي في توزيع المقاعد، إلا أن الطريقة التي تمت بها الانتخابات وملابساتها وسط مقاطعة واسعة من الشعب العراقي وممارسة مختلف أشكال التزييف، أفرزت نتائجها حكومة طائفية - عرقية كرست الاستقطاب المذهبي والعرقي[3].

قدمت الحكومة الجديدة مسودة لدستور مستنسخ من قانون إدارة الدولة العراقي السابق والذي كتبته الإدارة المدنية للاحتلال. وعرض على الاستفتاء الشعبي في 2005/10/15 وبعكس ما كان متوقع فقد جرى تمرير الدستور رغم امتناع قطاع واسع من الجماهير عن قبوله، وظهرت نتيجة التصويت بالموافقة بنسبة (78%).

في 30/كانون الثاني/2006 جرت انتخابات مجلس النواب لتشكيل المجلس بصيغه تعبر عن عمق الصراع الطائفي بين الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية، وانسحاب هذا الصراع على الناخب العراقي.

في يوم 2006/4/2 انتخب المجلس الرئاسات الثلاث، هيئة رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ورئاسة مجلس النواب، ليكتمل بذلك الهيكل المؤسسي الرئيسي للنظام السياسي الجديد، الذي يعكس بهيئاته الثلاث ومجلسه النيابي توجهاً واضحاً نحو الطائفية، وسعيه الحثيث لفرض المحاصصة الطائفية على هذه التشكيلات وغيرها من مؤسسات الدولة العراقية.

---

(1) عبد الوهاب حميد رشيد: مرجع سبق ذكره، ص 188.

(2) عبد العظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص104.

(3) عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي في العراق، المواريث والأسس الثقافية والمحددات الخارجية مرجع سابق، ص133.

وبما أن الديمقراطية عملية حضارية تتطلب وجود دولة الوحدة الوطنية شرطاً مسبقاً[1] بوصفها قاعدة النظام السياسي الديمقراطي، ولما كانت الدولة هي الكيان القانوني والسياسي الذي يعبر عن أهداف المجتمع وتطلعاته[2]، فمن الضروري في هذا السياق تحديد مدى قرب مكونات النظام السياسي العراقي الجديد أو بعدها عن مؤشرات الديمقراطية الحقيقية وعلى النحو التالي:

أ- مثالب الدستور العراقي الجديد:

- على الرغم من وجود نص في الدستور يشير إلى ديمقراطية النظام، إلا إن الديمقراطية لم تأت عن طريق التطور السياسي والاجتماعي، بمعنى لم تكن ثمرة تطور الظروف الذاتية والموضوعية[3]، فالديمقراطية ومن ثم النظام السياسي الديمقراطي لا يتأسس مجرداً من سياقاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية[4]، وعليه تحتاج الديمقراطية لتطبيقها في العراق إلى توفير الشروط الموضوعية لتقبلها من الشعب بدلاً من فرضها عليه بقوة السلاح، وفي مقدمة هذه الشروط، أن يكون الدستور نفسه الذي يقر بديمقراطية النظام ديمقراطياً ومكتوب بأسلوب ديمقراطي عبر جمعية منتخبة، وهذا الشرط غير متوفر في الدستور العراقي[5].

- من ناحية أخرى جاء ذكر"المراجع الدينية العظام" مصدراً للاستلهام ما يعني الإقرار بأنها مصدر للتشريع، ومنحها دور الحكم الفصل في تحديد معنى الإسلام، وحيث أن هذه المراجع منقسمة مذهبياً وطائفياً في غياب مرجعية تعبر عن الوحدة الإسلامية، فهذا يعني أن

---

(1) عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي في العراق، المواريث والأسس الثقافية والمحددات الخارجية،مرجع سابق، ص133.

(2) فؤاد الصلاحي: معوقات الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في اليمن غياب المشروع الوطني الحداثي، في لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص208.

(3) برهان غليون: التحفظات على الديمقراطية في البلدان العربية، في علي الكواري (محرر)، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، دار الساقي، ط1، 2004، ص 171.

(4) سيد سعيد: إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، سنة6، عدد58، 1983، ص9.

(5) عبد العظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 107.

الحياة الدستورية والسياسية سوف تتجه لا محالة نحو الطائفية[1]، فضلاً عن العديد من النصوص التي تكرس هذا التوجه في تناقض واضح مع قيم ومبادئ الديمقراطية.

ب- غياب الشرعية السياسية للاحتلال:

- لاشك أن غياب شرعية الاحتلال نفسه، يعني بالضرورة هشاشة الشرعية السياسية للنظام القائم في ظل الاحتلال، فضلاً عن أن سيادة الدولة واستقلالها لا يتحققان بشكل كامل، طالما كان النظام واقعاً تحت الاحتلال الذي يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة التي تتفق مع مصالحه هو، وليس مصالح الشعب أو النظام السياسي، لذا فأن استمرار بقاء الاحتلال يفقد النظام السياسي شرعيته ويفند إدعائه بتبني الديمقراطية كنظام للحكم.

ج- طبيعةالأحزاب السياسية العراقية الحالية:

- بما أن الديمقراطية كمفهوم سياسي تحتاج إلى آليات محددة للتطبيق عبر وسائل سياسية ديمقراطية، لذا فهي تنشد الترتيب المؤسساتي عبر مؤسسات سياسية تعبر عن رأي ومطالب المجتمع، إذ تشكل الأحزاب السياسية مؤسسات سياسية تمثل شرائح اجتماعية تدافع عن مصالح المجتمع[2].

ويعرف الحزب الديمقراطي بأنه الحزب الذي ينشأ في مناخ ديمقراطي ويعمل بشفافية في الضوء، لا في الغرف المظلمة، ويرتكز نشاطه وبنائه التنظيمي وهيكله على الديمقراطية وتكون الديمقراطية حاضرة في قيمه وسلوكه اليومي[3].

ويكتسب الحزب صفة الديمقراطية من خلال قبوله بتعددية الأحزاب ووجود أحزاب أخرى منافسة، وأن يؤمن بحرية التعبير والرأي والحوار ويسمح بانتماء المواطنين إليه دون تميز عرقي أو مذهبي أو ديني ومعياره للانضمام صفة المواطنة، فضلاً عن إيمانه بتداول القيادة في الحزب، وأن يلتزم بالتعامل الديمقراطي في صفوفه ولا يسمح لقلة من الأفراد ممارسة دور الوصاية على بقية الأعضاء، من هنا أصبحت ممارسة الديمقراطية

(1) عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي في العراق، المواريث والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص191.

(2) سمير عبد الرحمن الشميري: مدخل نظري إلى مفهوم الحزب الديمقراطي، مجلة الإسلام والديمقراطية، بغداد، السنة/1، العدد/3، 2003، ص5.

(3) سمير عبد الرحمن الشميري: الديمقراطية في عينة من الأحزاب اليمنية، في الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004، ص 428.

داخل الأحزاب تُعبر عن حقيقة تؤكد أن الحزب الذي لا يمارس الديمقراطية داخلياً، لا يمكن أن يأتي بالديمقراطية للمجتمع، ولا يساهم في بناء النظام السياسي الديمقراطي[1].

وبعد احتلال العراق، ظهرت إلى العلن أحزاب سياسية كانت تعارض النظام السابق وتعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إسقاطه واحتلال العراق في2003/4/9 وتأسيس النظام السياسي الحالي، كما شهدت الساحة السياسية العراقية بعد الاحتلال إنشاء أحزاب وحركات سياسية جديدة، اشترك قسم منها في العملية السياسية، وتوزعت الأحزاب العراقية بين اتجاهات متنوعة ومختلفة، دينية وعلمانية وماركسية وقومية، وأهم هذه الأحزاب هي:

1- حزب الدعوة الإسلامية:

- يعتبر "محمد باقر الصدر" من أهم المؤسسين لحزب الدعوة الإسلامية، ويرى في تصوره للنظرية السياسية بالتوفيق بين ولاية الفقية ونظرية الشورى في الإسلام، على أساس أن الذي تختاره الأمة تنعقد له الولاية وتجب طاعته ويصبح نافذ القرار، ومصدراً للسلطة التشريعية والشعب والدولة، ولكن الولاية في المسلمين لا تكون إلا لفقيه عادل كفؤ يتصدى لقيادة المسلمين[2]، وفق مبادئ الإسلام ورؤيته الشرعية.

- وتشير أنظمة حزب الدعوة إلى أنه مفتوح لعضوية المسلمين جميعاً من كل المذاهب، وشعاره إسلام بلا مذاهب، ولكن الملاحظ أن هذا الحزب لم يجد له قاعدة جماهيرية في المناطق السنية من العراق، وكانت قاعدته الأساسية في المناطق الشيعية، فضلاً عن منطلقاته الفكرية المُستلهمة من فكر المذهب الشيعي.

- وبعد احتلال العراق وانهيار النظام السياسي السابق، أكد الحزب على رؤية عراق تعددي سواء أكانت التعددية سياسية أو حزبية، من أجل أن يُمارس هذا الشعب حقه الطبيعي في إمضاء إرادته في إقامة نظام تعددي[3].

- مما تقدم يتضح أن حزب"الدعوة الإسلامية" يلتزم منهجاً إسلامياً مذهبياً، مما ينعكس على مواقفه السياسية حيال الديمقراطية، إذ قبل بالديمقراطية كآلية، ووفق بين الديمقراطية

---

(1) عبد العظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص119.

(2) عبد العظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ص134-135.

(3) خليل مخيف الربيعي: الأحزاب الإسلامية العراقية، قراءة في الموقف والرؤية للمستقبل، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005، ص 12.

والشورى، وبهذا وقع بإشكالية فكرية، كما أن التعددية التي أقرها الحـزب ليسـت تعدديـة فكريـة داخل الحزب بل تعدد الأحزاب السياسية الإسلامية. أما الشورى إذا كانت بـديلاً عـن الديمقراطيـة، فهي تقتصر عنده على الانتخاب, والانتخاب جزء من الآليات الديمقراطية وليست هي الديمقراطية، فضلاً عن أن الإسلام لم يحدد مؤسسات للشورى عبر التاريخ وتركها لاجتهاد المسـلمين ليختـاروا مـن وسطهم من تتوفر فيه صفات أهل الثقة والعدل.

2- الحزب الإسلامي العراقي:

- أن " الحزب الإسلامي" يؤمن أن الإسلام منهج شامل للحياة، ويؤمن بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع في البلاد[1]، وفي نفس الوقت ووفقاً لمتطلبات مرحلـة الاحـتلال في العـراق، آمن الحزب بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. وأصبح يرى في الأسلوب الـديمقراطي في اختيار نظام الحكم من أنجح الأساليب الشورية المعاصرة[2].

- و"الحزب الإسلامي العراقي" شأنه شأن حزب الدعوة يؤمن بالتعدديـة السياسـية، ولـيس مـع التعددية الفكرية داخل الحزب، ويتطلع الحزب إلى بلورة مشروع سياسي إسلامي يقابل الطروحـات البشرية[3].

- ويؤكد النظام الداخلي للحزب على أن العضوية فيـه متاحـة لجميـع المسـلمين ويـدين جميـع أشكال التفرقة العنصرية والمذهبية والطائفية[4]. ولكن الواقع يشير إلى اقتصار الانتماء إليه لمـذهب واحد هو المذهب السني.

- مما سبق يُلاحظ أن "الحزب الإسلامي" يستخدم الديمقراطيـة لأغـراض الانتخابـات كي يتكيـف عمله مع الواقع السياسي الجديد، وفي نفس الوقت يرفضها كفلسفة وهـو بـذلك يتفـق مـع "حـزب الدعوة الإسلامية" الشيعي في سلوكه السياسي في هذه المرحلة.

3- حزب الفضيلة الإسلامي:

- يؤمن هذا الحزب بأن نظام الحكم في الإسلام يُبنى على نظرية (ولاية الفقيـه) الجـامع للشرائط من الاجتهاد والعدالة والكفاية، وعند وجود موانع تحول دون تحقيـق ذلـك عـلى أرض الواقع، فالخيار الأقرب هو إجراء الانتخابات لاختيار ثلة تقـوم بـإدارة البلـد، ومسـتند

(1) الحزب الإسلامي العراقي: منهاج الحزب الإسلامي العراقي ونظامه الداخلي، د.ت، ص1.

(2) الحزب الإسلامي العراقي: مرجع سابق، ص2.

(3) المرجع نفسه ، ص 14-17.

(4) نفس المرجع السابق، المادة الثانية، الفقرة6 ، من مبادئ الحزب.

هذه الشرعية هي تفويض الناخبين[1]، لذا فإن قبول هذا الحزب بالنظام النيابي جاء لمسايرة المرحلة الحالية المتمثلة بالاحتلال.

- أما بالنسبة للممارسات الداخلية في الحزب، فهناك نظام انتخابات داخلية، ولكن هيمنة المرجعية الدينية لهذا الحزب المتمثلة بـ"محمد اليعقوبي" تلغي أي دور للانتخابات الداخلية فالبعد الشرعي يجيز للمرجع تنصيب الأمين العام للحزب دون الرجوع للانتخابات، كما أن موقف الحزب من الديمقراطية ليس موقفاً مبدئياً فالديمقراطية ليست منهج حكم شرعي للحزب الذي يتبنى نظرية ولاية الفقية[2]، ولكنه قبل العمل الديمقراطي لغرض المشاركة السياسية إسوةً بالأحزاب السياسية الشيعية الأخرى.

4- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق:

- لا يختلف هذا الحزب عن باقي الأحزاب الإسلامية في العراق في وقوعه بإشكالية الشورى من جهة وتبنى آليات ديمقراطية من جهة أخرى بحسب متطلبات المرحلة السياسية الحالية، ويعلن الحزب انه يؤمن بمشاركة العراقيين جميعهم وبمبدأ تداول السلطة واعتماد الانتخابات الحرة[3]. ولكن يلاحظ أن قاعدته الأساسية تقتصر على أبناء المذهب الشيعي وأن قيادات المجلس لم تتغير، ورئاسة المجلس محصورة بعائلة آل الحكيم دون سواهم .

5- حركة الوفاق الوطني العراقي:

تأسست سنة1991 تعمل الحركة على إقامة نظام ديمقراطي دستوري يضمن الحريات العامة ويحترم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويحافظ على وحدة البلاد الجغرافية والبشرية وقيمه الحضارية ويعزز إسهام العراق في المسيرة الإنسانية[4].

- ويتسم برنامج"حركة الوفاق الوطني" بمظاهر الديمقراطية الليبرالية، كما أن الحركة تفتح العضوية للمواطنين كلهم، بصرف النظر عن التقسيمات القومية والطائفية والمذهبية، لذا يلاحظ وجود أعضاء في الحركة من مختلف الأديان والطوائف والمذاهب والقوميات التي يتشكل منها المجتمع العراقي.

---

(1) حزب الفضيلة الإسلامي: البرنامج السياسي-الانتخابي، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، 2005، ص3.

(2) عبد لعظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص138.

(3) خليل مخيف الربيعي: الأحزاب السياسية العراقية، مرجع سبق ذكره، ص27.

(4) حركة الوفاق الوطني العراقي: ميثاق حركة الوفاق الوطني العراقي، بغداد، د.ت، ص93.

- ومن المآخذ المهمة على الحركة أنها لم تتحول إلى حزب سياسي رغم توفر الفرصة لذالك، والمشكلة التي لم تجد لها الحركة علاجاً إلى حد الآن هي، عدم تبدل القيادات وتكرار نفس الوجوه في واجهة الحركة، بعبارة أخرى تفتقر الحركة إلى عملية تداول القيادة، فضلاً عن وصاية رئيس الحركة على بقية الأعضاء، وبقدر ما يتعارض هذا الواقع مع الديمقراطية فأنه أصاب الحركة بالضعف و الجمود والتشخيص والانقسام.

6- حزب الاتحاد الوطني الكردستاني:

- تأسس هذا الحزب في دمشق بتاريخ1975/6/1 وأصبح "جلال الطالباني" سكرتيراً عاماً له[1]، وجاء في النظام الداخلي للحزب أن"الاتحاد الوطني الكوردستاني" تنظيم سياسي اشتراكي ديمقراطي[2]. وهو مفتوح للجميع بصرف النظر عن القومية والدين والمذهب[3]، ولكن الواقع يشير إلى أن جميع المنتمين للحزب هم من الأكراد عدا استثناءات قليلة، مايؤكد توجهاته القومية.

- ويعتبر"الاتحاد الوطني الكودستاني" أحد الحزبين الرئيسيين في إقليم كوردستان ويشارك في إدارةسلطة الإقليم بالتساوي مع "الحزب الديمقراطي الكوردستاني" برئاسة "مسعود البرزاني"، ومن أهم المآخذ على الحزب. فضلاً عن بقاء "جلال الطالباني" رئيساً له منذ التأسيس ولا زال مستمراً إلى حد الآن.

7- الحزب الديمقراطي الكوردستاني:

- تأسس في 16/آب/ 1946 وأنتخب "مصطفى البرزاني" رئيساً للحزب[4] يقر هذا الحزب بالتعددية ويؤمن بالديمقراطية وسيلة لحل التناقضات التي تواجه المجتمع ويصف"الحزب الديمقراطي الكوردستاني" نفسه بالديمقراطي غير أن من المآخذ التي ترد عليه، هي اقتصار رئاسة الحزب على شخص واحد هو"مصطفى البرزاني" منذ تأسيس الحزب وحتى وفاته ومن ثم تولى ابنه "مسعود البارزاني" رئاسة الحزب من بعده بمعنى غياب التداولية في قيادة الحزب، فضلاً عن غياب التعددية داخل الحزب،وحصر العضوية فيه على أبناء القومية الكوردية.

---

(1) الاتحاد الوطني الكوردستاني: جلال الطالباني، تاريخ ونضال، مكتب الإعلام المركزي، 2003، ص8.

(2) الاتحاد الوطني الكودستاني: المنهاج والنظام الداخلي، مكتب الإعلام المركزي، د.ت، ص3.

(3) المرجع نفسه، ص22.

(4) شمران العجلي: الخارطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة، ط1، لندن، 2000.

8- الحزب الشيوعي العراقي:

تأسس في 31/آذار/1934، وقد دأبت الأحزاب الشيوعية في العالم منذ تأسيسها على معاداة "الإمبريالية الأمريكية" ووقفت موقفاً سلبياً من الدين، فالدين حسب النظرية الشيوعية هو أفيون الشعوب، ورسالة العمال الشيوعيين هي القضاء على الدين والداعين له[1].

- والملفت للنظر أن الحزب الشيوعيبعد الاحتلال تخلى عن هذه القواعد وحدد أساليب جديدة للتعامل مع الواقع العراقي الجديد، وكان على الحزب أن يصوغ سياسة تتميز "بالواقعية" لكي يواجه الصعوبات ويضع الحلول فلكل بلد ظروفه الخاصة[2]، وقد سمح الحزب لنفسه أن يتخلى عن بعض مبادئه للتكيف مع متطلبات الاحتلال، فضلاً عن أن التراث الفكري للحزب يقف موقف النقيض للنهج الديمقراطي الليبرالي، لأن الحزب ذو طابع شمولي، فضلاً عن تكرار الوجوه القيادية للحزب وافتقاره للتغيير والتجديد الفكري.

نستنتج مما سبق أن الأحزاب السياسية العراقية لا تتمتع بشروط الحزب الديمقراطي لاسيما في نشاطاتها الداخلية، إذ يغلب عليها الزعامات الفردية إلى درجة أن بعضها جعل من زعامة الحزب إرث عائلي، ليحول ذلك دون تداول القيادة الحزبية، وأدى إلى غياب التعددية في داخل هذه الأحزاب، فضلاً عن عدم وضوح الرؤية لديها تجاه الديمقراطية التي يريد الاحتلال تطبيقها وغياب المنهج الديمقراطي الذي يوجه نشاطاتها نحو القضايا العراقية الراهنة، خصوصاً آليات الحكم الديمقراطي وحصرت ذلك بموضوع المشاركة بالانتخابات، وكأن الانتخابات لديها هي الديمقراطية، وتجاهلت البرامج الاقتصادية والثقافية والسياسية الأخرى التي تساهم الديمقراطية الحقيقية في تطويرها وتفعيلها في المجتمعات من خلال الأحزاب السياسية الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية الأُخرى في الدولة والمجتمع.

- ومن خلال متابعة ورصد الواقع السياسي العراقي الذي فرضه الاحتلال، يلاحظ سيطرة الأحزاب والتنظيمات الإسلامية وهيمنتها على المشهد السياسي العراقي، بالاشتراك مع الأحزاب القومية الكوردية؛ إذ تتقاطع هذه الأحزاب مع الديمقراطية كنظرية، ومرد ذلك خلفيتها الفكرية والدينية والقومية، فالخلفية الدينية الإسلامية لا تلتقي مع الديمقراطية كون الديمقراطية نظرية بشرية، بينما تعتمد نظرياتها على مقولة أن الحاكمية لله وليس للشعب،

---

(1) محمد عبد الله العربي: الديمقراطية القومية العربية بين الديمقراطية والشيوعية والديمقراطية الرأسمالية، الدار العالمية، ط1، القاهرة، د.ت، ص151.

(2) كريم مروه: مجلة الثقافة الجديدة، العدد/317، ك2/2006، ص57.

فضلاً عن أن قواعد وقيادات كل منها يمثل مذهباً واحداً بعينه ولم تتفتح على المذاهب الأخرى[1]، مما يؤكد بأن هذه الأحزاب إنما هي أحزاب طائفية وليست أحزاب ديمقراطية.

- أما الأحزاب القومية الكوردية، فأن برامجها وأدبياتها تنصب على تحقيق أهدافها المتمثلة بتحقيق أكبر المكاسب لمصلحة الأكراد، وصولاً إلى هدفها الأبعد وهو إقامة دولة كوردية في شمال العراق والانفصال عن الدولة العراقية. وهذا الهدف هو الآن بحكم الواقع، بعد أن تحقق لإقليم كردستان كل مقومات الدولة المستقلة والتي تنتظر الإعلان عنها في أي لحظة، ولكن يبدو أن هذا الإعلان مؤجل إلى حين تهيئة الأجواء الإقليمية والدولية المناسبة له، وبعد الحصول على مكاسب أكبر، من خلال وجود الإقليم مرتبطاً ولو أسمياً بدولة عراقية ضعيفة.

- والملاحظ هنا أن جميع الأحزاب العراقية على اختلاف توجهاتها أدعت الديمقراطية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003/4/9 بدون استثناء، تماشياً مع متطلبات المرحلة الجديدة وللتكيف مع رغبة الاحتلال في تبني نظام سياسي يوصف بالديمقراطية ويتفق مع شعارات نشر الديمقراطية التي رفعتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياق التبرير لاحتلال العراق.

د- ضعف أداء البرلمان العراقي:

يعتبر البرلمان في الدول الديمقراطية السلطة الرقابية والتشريعية في الدولة، وبذلك يكون دوره مؤثراً في بناء الدولة وتحسين أداء أجهزة الحكومة وتقديمها أفضل الخدمات للمواطنين، فالبرلمان بعبارة أخرى يضم الأشخاص الذين انتخبهم الشعب ليمثلونه في بنية النظام السياسي، ولكن أسلوب التوافق الذي تدار به الدولة العراقية وأقره الدستور الجديد ويقوم عليه النظام السياسي العراقي برمته، جعل من البرلمان العراقي مؤسسة ضعيفة, وأحياناً عاجزة عن أداء دورها الرقابي والتشريعي، وتحول إلى برلمان فئوي تتصارع فيه القوميات والمذاهب والأحزاب لأجل مصالحها الضيقة، وساحة صراع بين الأجندات الخارجية, الإقليمية والدولية.

- إن الأسلوب التوافقي في التصويت وإصدار القرارات وتشريع القوانين داخل البرلمان أقره الدستور ووضع له آليات، منحت الأقليات الصغيرة حق الاعتراض، بما يضمن تعطيل القرارات التي تتعارض مع مصالحها، والمقصود هنا بالأقليات الصغيرة، الكتل السياسية التي لا تملك الأغلبية, ولكنها تملك القدرة على تعطيل الكثير من القرارات بسبب نظام أغلبية الثلثين في التصويت.

---

(1) عبد العظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص325.

ويلاحظ من خلال تشكيلة مجلس النواب عدم وجود مكون يملك لوحده أغلبية الثلثين في المجلس، مما يفتح الباب للكثير من الصفقات والمساومات غير الديمقراطية.

ومن مؤشرات غياب المسؤولية الوطنية لدى أغلب النواب، أن الجلسات التي سجلت حضور أكبر عدد من النواب هي الجلسات التي خصصت للتصويت على المكاسب والمنافع والامتيازات الخاصة بهم، بينما لم يتحقق نصاب المجلس في جلسات مهمة.

- وكَشفَ واقع البرلمان في الدورة الأولى ودورته الحالية, عن ضعف أداء عدد كبير من أعضاء البرلمان وتبعيتهم، إذ لم يكونوا أحراراً في التصويت وإنما كانوا يتلقون الأوامر بذلك من رؤساء كُتلهم، وغالباً ما يتم حسم القضايا خارج قبة البرلمان بين رؤساء الكتل، ويتم التصويت عليها فيما بعد في البرلمان بحسب ما اتفق عليه بين الرؤساء خلف الكواليس.

وكمثال على عجز مجلس النواب هو فشله في إجراء التعديلات الدستورية المشار إليها في المادة(142) من الدستور والتي تنص على أن "يشكل مجلس النواب في بداية عمله لجنة من أعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي مهمتها تقديم تقرير إلى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، يتضمن توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراؤها على الدستور" ومع أن ذلك كان من أهم أعماله في الدورة الأولى، لم تتفق الكتل البرلمانية على المواد الخلافية أو التعديلات المقترحة خلال مدة الدورة البرلمانية البالغة أربعة سنوات، على الرغم من أن المدة المقررة في الدستور لتقديم المقترحات هي أربعة أشهر وليست أربع سنوات.

نخلص مما سبق إلى ما يلي:

- تحول البرلمان العراقي في ظل التوافقية السياسية إلى مؤسسة تضفي الشرعية السياسية على نظام المحاصصة الطائفية، أي توزيع المكاسب والمناصب إلى حصص خاصة للأحزاب والكتل البرلمانية المشتركة في الحكومة، فتحول هدف العضوية في البرلمان من خدمة عموم الشعب وبناء الدولة إلى الكسب الشخصي وتحقيق مصالح الأحزاب أولاً, ثم مصالح الطوائف والمكونات التي ينتمي إليها أعضاء البرلمان.

- إن الصراع الناتج عن التوافقية في العراق هو صراع مذهبي وقومي، وليس طبقي أو سياسي كما هو الحال في أصول العملية الديمقراطية في الدول التي تنتهج الديمقراطية في أنظمتها السياسية، فكان من نتيجة ذلك عجز البرلمان عن اتخاذ قرارات فعالة تساهم في بناء وإعمار البلاد وتطويرها, وتوفير الأمن والخدمات للمواطنين، وانعكس ذلك على أداء الحكومة، وتسبب بفشلها في مهامها التنفيذية، فضلاً عن استشراء الفساد وانعدام الكفاءة في اغلب مؤسسات الدولة.

يشير ذلك كله إلى أن الديمقراطية التوافقية التي يقوم النظام السياسي في العراق بتطبيقها، لا تؤدي إلى تأسيس دولة ديمقراطية أو إقامة نظام ديمقراطي أو بناء مجتمع ديمقراطي, لأن الديمقراطية بناء للدولة والمجتمع والإنسان، وما يجرى في العراق حالياً في ظل مايسمى بالديمقراطية التوافقية لايرقى إلى هذا المستوى، بل على العكس من ذلك إذ تشير ممارسات سلطة الاحتلال ورموزها إلى بعد النظام السياسي الحالي عن الديمقراطية الحقيقية.

هـ- ضعف دور منظمات المجتمع المدني:

تقوم منظمات المجتمع المدني بدور المدارس السياسية للتنشئة على الديمقراطية، وتمثل مخزوناً لا ينضب من العناصر القيادية لمختلف الهيئات المؤسسية في الساحة السياسية، من هنا حق النظر إلى المجتمع المدني كونه دعامة أساسية من دعامات النظام السياسي الديمقراطي، فالممارسة الديمقراطية تفترض دمقرطة المجتمع ودون هذه الصيغة لا تضرب الديمقراطية جذوراً في أرضية المجتمع فتظل شكلية وسطحية[1].

وقد كفل قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت للمرحلة الانتقالية في 2004/3/8، حق تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، لكنه لم يحدد الضوابط القانونية لممارستها، وسمح بالحصول على المساعدات لتشكيلها داخلياً وخارجياً[2]. كما حرص الدستور العراقي الدائم الذي صدر بعد الاحتلال على الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني، فنصت المادة(45) على"حرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون[3]".

وفي ضوء ذلك تأسست أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني في العراق، ولكن هذه المنظمات لم تحقق النجاح المأمول، وظلت في أدنى مستوياتها من حيث النشاط والتأثير قياساً بمثيلاتها في الدول الديمقراطية، ومازال أداؤها يعكس إخفاقاً واضحاً في دعم وترسيخ النهج الديمقراطي في العراق.

وأساس هذا الإخفاق هوأن معظم هذه المنظمات تم تشكيلها برعاية الاحتلال كواجهات شكلية تقتضي المرحلة الجديدة وجودها، ولم تتمكن هذه المنظمات من تطوير أدائها لاحقاً للمساهمة بالتحول إلى الديمقراطية في العراق، وظلت أسيرة للواقع الذي فرضه الاحتلال,

---

(1) صالح ياسر: بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية، بغداد، د.ت، ص 58.

(2) قانون إدارة الدولة العراقي المؤقت لسنة 2004.

(3) الدستور العراقي الدائم 2005، المادة 45.

فضلاً عن تغلغل الطائفية السياسية في مفاصلها, في الوقت الذي تؤكد فيه تجارب الدول الديمقراطية أن المجتمع المدني يقود إلى الديمقراطية لأنه عملية تطور الديمقراطية ذاتها[1]، إذ لا وجود للديمقراطية إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني وايلائها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة[2].

1- الديمقراطية والبنية الاجتماعية في العراق:

المقصود بالبنية الاجتماعية هي كيفية توزيع السكان إلى طبقات اجتماعية وإلى جماعات أثنية، والعلاقات بينهما، فضلاً عن علاقاتهما بالمجتمع الشامل[3].

ويمكن معرفة طبيعة العلاقة بين البنية الاجتماعية والديمقراطية من خلال عدة مؤشرات منها درجة الاندماج الوطني والتجانس الاجتماعي، لأن تطبيق الديمقراطية يكون أسهل في المجتمعات التي تنجح في الوصول إلى حد أدنى من التوازن بين المصالح الاجتماعية[4] لمواطنيها والإحساس بالهوية الوطنية المشتركة التي تجمعهم.

يؤكد بعض علماء الاجتماع أن طبيعة المجتمع العراقي في العصر الحديث اتسمت بالازدواجية في القيم والأفكار والممارسات، فعلى الرغم من ملامستها قيم المدنية والحضارة بعد انتشار التعليم في العقود الماضية وزيادة رقعة ومساحة الثقافة، وإطلاعه وتعامله مع أدوات ووسائل الحضارة في حياته اليومية حتى الوقت الراهن، فلا زال يحمل من ترسبات البداوة الكثير، ونجد ذلك ماثلاً حتى في قسم من الأوساط المثقفة، لأن التغيير الاجتماعي على عكس التغيير السياسي والاقتصادي فهو يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، كونه يرتبط بقيم وعادات وتقاليد مرت عليها مُدد طويلة اعتاد عليها، فصارت عرفاً يكاد يكون أقرب إلى القانون[5]، لذا كان لهذه العادات والتقاليد تأثيرها على السياسيين العراقيين، ومنها

---

(1) عزمي بشارة: المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، بيروت، 2000، ص34.

(2) حسين علوان البيج: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد4، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998، ص159.

(3) صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، ص 107.

(4) برهان غليون: منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مقدمة نظرية، فيالمسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتاب المستقبل العربي19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص249.

(5) علي الوردي: منطق ابن خلدون، دار كوفان، ط2، بيروت، 1994، ص ص256-258.

جاءت ظاهرة غياب أو ضعف المؤسسات السياسية الديمقراطية الحالية، والاعتماد على المؤسسات التقليدية في توجه متناقض مع الديمقراطية، وأدى ذلك بالنتيجة إلى وقوع الفرد العراقي تحت تأثير التقليدية الدينية والزعامة القبلية، وكلاهما معوقان في طريق تأسيس قيم وثقافة الديمقراطية، ويرجع ذلك في الغالب إلى عجز الدولة عن جذب الولاء الفردي والجمعي نحوها وفق معايير المواطنة.

ويتجلى عجز النظام السياسي الحالي بوضوح من خلال إخفاقه في تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية وفق المعايير الديمقراطية الحديثة، كضرورة لعملية التحديث السياسي بعد حقبة الحكم الشمولي في العراق، إذ نلاحظ بعد الاحتلال انتقال الممارسات التقليدية الطائفية منه والقبلية إلى داخل الأُطر المؤسسية في النظام السياسي الجديد فأصبحت العلاقات الفئوية، العرقية والطائفية هي المحدد الأساسي لمواقع الأفراد في مؤسسات الدولة وفي تبوئهم مناصب قيادية فيها، بل أن تلك العلاقات تُمارس داخل الأحزاب وانعكست على تكوينها، فهذا حزب شيعي وذلك حزب سني وآخر كردي وذاك تجمع تركماني وتلك كتلة مسيحية.

- ولابد هنا من الإشارة إلى أن المواطنة لا تعني إلغاء الانتماءات الدينية والقومية والمذهبية أو إنكارها، بل أن المواطنة تتطلب الحد من هيمنة قومية، أودين أومذهب على الآخر، لصالح مصلحة الوطن وجموع الشعب، كما أن المواطنة تجعل من الديمقراطية عملية مشاركة ممكنة وفعالة[1]. وبالمقابل فإن الديمقراطية لا تلغي حرية الأفراد بل تمنحها بُعداً اجتماعياً، ولا تلغي الصراع والتنافس بين الذوات الفردية، بل تضفي عليها الصفة العقلانية والأخلاقية، التي تجعلها موجهة نحو المصلحة العامة[2].

- وفي نفس السياق يُلاحظ أن الديمقراطية في العراق تأثرت كثيراً بالتناقضات المجتمعية التي شكلت جزءاً مهماً وأساسياً من الصراع السياسي الذي نشأ بعد الاحتلال، إذ كان تأثير هذه التناقضات قويا في اتجاهات ومواقف وسلوكيات الجماهير السياسية ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة أهمها هي:

(1) علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة23، العدد214، بيروت، شباط2001.

(2) شارل عيساوي: الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 28، العدد 322، بيروت،2005، ص17.

أ- خضوع فئات واسعة من المجتمع العراقي للموروث الاجتماعي البدائي، وحضوره في الذاكرة عمل ضد التصرف العقلاني لهذه الفئات أو حرمها من ممارسة حريتها الفردية على نحو يتفق مع القيم والمُثل الديمقراطية، كما أن ولاءات الأفراد التقليدية المتمثلة بالولاء للطائفة أو المذهب أو القومية، تعمقت وتجذرت بشكل جعلها أكثر ارتباطاً ببعضها وقلل من التسامح السياسي، وبالتالي زاد من احتمال ضياع الفرصة لقيام نظام ديمقراطي حقيقي ينسجم مع متطلبات الحضارة الإنسانية المعاصرة.

ب- ظهور الولاءات المزدوجة في المجتمع العراقي بشكل غير مسبوق مما يهدد التجانس الاجتماعي والوحدة الوطنية، وبدلاً من الانشداد لهذه الجهة الخارجية أو تلك، يفترض أولاً أن يسعى العراقيين جمعياً إلى تعزيز وحدتهم، ثم يقام جسراً من العلاقة في التماثل الديني والقومي والمذهبي مع الطرف الخارجي في خدمة وبناء واستقرار أركان الدولة والمجتمع العراقي، بدلاً من جلب الصراعات إلى الداخل وتغذيتها من الطرف الخارجي.

ج- ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع العراقي نتيجة للموروث الثقافي السياسي، ويرجع ذلك إلى خلفية فكرية ودينية وقبلية تمثلت بالنزعة الأبوية المستبدة التي وقفت حاجزاً أمام الحوار، الأمر الذي يفسر استمرار العنف بين الأطراف السياسية وبين النظام والمعارضة، وبين فئات المجتمع بكل تكويناتهم العصبوية.

- في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن الظواهر الاجتماعية الشاذة التي يشهدها العراق حالياً ومنذ 2003/4/9، تشكل خطراً كبيراً على الوحدة الوطنية وتهديداً للعملية السياسية برمتها، ويعزز القول بأن الديمقراطية في العراق مازالت بصورتها الشكلية، مادامت المواطنة معدومة في الشعور والوجدان العراقي، إذ لا يمكن الفصل بين فكرتي المواطنة والديمقراطية[1]، كما أن الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً فحسب، بل قيماً اجتماعية وأخلاقية وسلوكية[2].

2- الديمقراطية والبنية الثقافية في العراق:

- تكونت البنية الثقافية العراقية عبر مراحل تاريخية مختلفة، ولكن المرحلة التاريخية الأهم كانت هي الفترة التي بدأت بخروج العراق من السيطرة العثمانية وتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، إذ بدأت الملامح الحقيقية للثقافة العراقية تتبلور باحتكاكها

---

(1) يوسف كوران: مقدمة لفهم فكرة المواطنة، إصدارات الاتحاد الوطني الكردستاني، بغداد، د.ت، ص11.

(2) عبد الجبار أحمد عبد الله: معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص130.

بالثقافات الأخرى في العالم، ويمكن القول أنه ابتداءً من ذلك التاريخ بدأت تتشكل في العراق ثقافة سياسية واضحة، ترتبط بسلسلة متصلة من المؤثرات، يمثل الموروث الثقافي العربي والإسلامي، حلقتها الأولى, وتتوزع حلقاتها الأخرى على مجموعة من العناصر المؤثرة على ثقافة المجتمع كنظام التربية والتعليم، النظام السياسي السائد، وسائل وأساليب التنشئة السياسية، وسائل الاتصال الحديثة، والانفتاح على العالم الخارجي، وانطلاقاً من هذه المؤثرات برزت في الساحة العراقية نوعين من الثقافة السياسية:

أ- الثقافة السياسية التقليدية:

- وتقوم هذه الثقافة على أسس القرابة والعرف والدين، حيث تلعب فيها العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية دوراً في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية[1]، إذ ساهمت هذه الثقافة في اختصار دور المواطن العراقي بتلقي مخرجات النظام السياسي من قرارات وأوامر والامتثال لها وهو صاغر، لأنه لم يعرف أي بدائل أخرى[2]، طيلة عقود من عمر الدولة العراقية المعاصرة، واستمر هذا الحال بشكل أكثر سلبية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ تم تغليف هذه الثقافة بغلاف ديمقراطي عبر انتخابات لعبت فيها ومازال الولاءات العرقية والطائفية دوراً خطيراً، مما يشكل عقبة كأداء أمام الديمقراطية، لم يتم تجاوزها وتسببت بمشاكل يصعب حلها في المدى المنظور.

ب- ثقافة الخضوع:

- عرف المجتمع العراقي هذه الثقافة في ظل الأنظمة الأبوية والشمولية، وهي ثقافة تتعلق ببنية سياسية سلطوية ومركزية[3]، تمثلت بأنظمة الحكم العسكرية التي توالت على حكم العراق منذ 1958، حيث انفردت هذه الأنظمة بصنع القرارات السياسية دون مشاركة من الشعب، ولم تسمح تلك الأنظمة بوجود معارضه سياسية أو رقابة على ممارساتها وأفعالها، وباتت المطالبات السياسية من المحرمات، لتصبح السلطات الحاكمة

---

(1) عامر حسن فياض وناظم عبد الواحد الجاسور: ثالوث المستقبل العربي، الديمقراطية، المجتمع المدني، التنمية، أبوظبي للطباعة، مركز بن زايد للتنسيق، الإمارات، تموز2002، ص11.

(2) علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000، ص 124.

(3) موريس ديفرجيه: سوسيولوجيا السياسة، ترجمة هشام دياب، دمشق، 1980، ص 39.

هي وحدها مالكة حق تفويض نفسها للتعبير عن الكل، وأصبح فكرها هو أيديولوجية الكل في واحد[1].

- ويلاحظ حاليا ظهور توجهات قوية في العراق بعد الاحتلال لتعميق هذه الثقافة من خلال ممارسات قوات الاحتلال التعسفية ضد المواطنين المعارضين للاحتلال، واعتبار مقاومة الاحتلال إرهاباً ينبغي محاربته، كذلك ممارسات الحكومة المتمثلة بأقصى درجات الإقصاء والتهميش للآراء المعارضة، فضلاً عن القمع الشديد للاعتصامات والمظاهرات الشعبية من قبل قوات الجيش والأمن، مما يثير الشكوك بنوايا السياسيين وإدعاءاتهم بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في حرية التعبير عن الرأي وممارسة هذا الحق.

- في ضوء ما تقدم نستنتج أن ثقافة الخضوع لا تساهم في حل مسألة الديمقراطية في العراق, بل تمثل النقيض لأي بنية سياسية ديمقراطية وتكرس واقع الحال, والمطلوب الآن هو خلق" ثقافة مساهمة" إيجابية في المجتمع العراقي، ما يعني مشاركة فعالة من القاعدة المجتمعية لفرض إرادتها على الساحة السياسية، لأن المرتكز الرئيسي للسلطة السياسية في ظل سيادة ثقافة المساهمة سيتمثل بالقاعدة المجتمعية التي تمد السلطة بالشرعية والقوة والاستمرار، وتساعد في حل إشكالية الديمقراطية في العراق.

3- الديمقراطية والبنية الاقتصادية في العراق:

- جاء في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي أقره مجلس الاتحاد الدولي في دورته الحادية والستين بعد المائة في القاهرة في أيلول/1997، في الفقرة 20 منه ما نصه، تزدهر العملية الديمقراطية في البيئة الاقتصادية المواتية، الأمر الذي يتطلب من المجتمع أن يركز فيما يبذله من جهود إنمائية على إشباع الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للفئات الأقل حظاً، لضمان اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية[2].

- من خلال النص السابق تتضح العلاقة بين الديمقراطية والبنية الاقتصادية، إذ أصبح الاقتصاد المتطور للدولة يشكل معياراً لديمقراطيتها، لارتباط الديمقراطية بالتنمية وارتفاع الدخل الفردي.

- ولأجل تحقيق الديمقراطية، يفترض إيجاد نظام اقتصادي يكفل تحقيق المساواة السياسية والحرية السياسية والحقوق السياسية، لذا فإن أفضل نظام اقتصادي هو

---

(1) صلاح عيسى: الديمقراطية وأيديولوجية الكل في واحد، مجلة الكاتب، القاهرة، العدد 160، 1984، ص9.

(2) المعهد الدولي لحقوق الإنسان: الديمقراطية والحريات العامة، مرجع سبق ذكره، ص40.

النظام الاقتصادي العادل كما هي العدالة ضرورية في توزيع السلطة[1]، فسوء التوزيع والفوارق الطبقية تقلل من تكافؤ الفرص بين الناس، وتحد من الحريات والحقوق وتزيد من مستوى الفقر في المجتمع.

- وغالباً ما يكون الفقر مصحوباً بمستويات عالية من الأمية ومستوى منخفض من التعليم والثقافة وتخلف وسائل الاتصال[2]، الأمر الذي يضعف من الوعي السياسي باعتباره من أهم مستلزمات السلوك الديمقراطي.

- من جانب آخر يلاحظ أن الجهل عند التقائه بالفقر قد يدفع إلى التطرف في المواقف والسلوك، وبالتالي قد يؤدي بالمواطن لأن يكون وقوداً للعنف في حلبة الصراع السياسي. وبنظرة إلى الواقع الاقتصادي العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي يلاحظ أن السياسات الاقتصادية العراقية بعد الاحتلال تعبر عن مشروع خال من المضامين التنموية الاقتصادية، ويرتكز على توجيه الإيرادات النفطية نحو المجالات الاستهلاكية على حساب الاستثمارات، وبناء اقتصاد يقوم على الاستهلاك في غياب قاعدته الإنتاجية، يعني بناء اقتصاد استهلاكي يعتمد على الخارج لتوفير متطلباته المحلية على حساب الاستثمار والتنمية، مما يؤدي في الأجل القريب إلى ارتفاع معدلات البطالة وتعميق التشوهات في توزيع الدخول وضعف الإنتاج وازدياد معدلات الفقر، كما هو الحال الآن في العراق.

- إن اعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية أدى إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي عانى منه عقوداً طويلة[3]، رغم سعي الحكومة العراقية "خلال العقود الثلاثة التي سبقت الاحتلال" لتصحيح هذه الاختلالات بإعداد خطط التنمية القومية الخمسية، بهدف تقليل الاعتماد على إنتاج النفط[4]، وتطوير القطاع الصناعي والزراعي لإيجاد مصدر إضافي للدخل القومي، غير أن اندلاع الحرب مع إيران 1980- 1988 وحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي، فضلاً عن سوء الإدارة والارتباك في القرارات

---

(1) روبرت دال: مقدمة إلى الديمقراطية، الاقتصادية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 1998، ص 87-88.

(2) لبنان هاتف عبد الأمير الشامي: العلاقات العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983، ص 69.

(3) محمد عوده عبود جبر الزبيدي: تقويم استراتيجية إحلال الواردات لدول مختارة مع الإشارة للعراق خلال المدة 1975-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2005، ص170.

(4) سمير عبد الامير محمد: توجهات الاستثمار الصناعي التحويلي في العراق للمدة بين1980-1991، أطروحه دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1996.

السياسية وفردية هذه القرارات, أضعفت بمجموعها من قدرة العراق على تنفيذ هذه الخطط إلى حد كبير، ثم توقف تنفيذها تماماً بعد الاحتلال، وبعد تدمير ما تم بناؤه في السابق خاصة في حقلي الزراعة والصناعة باعتبارهما من ركائز الاقتصاد في أي دولة تتوقف عليهما عمليات التنمية الاقتصادية، فضلا عن ارتباط التنمية الاقتصادية بمسألة الديمقراطية, وأهمية التأثير المتبادل بينهما في العصر الراهن، لذا من المفيد أن نوضح بعض ملامح الاقتصاد العراقي في حقلي الزراعة والصناعة وكما يلي:

أ- الزراعة:

- أثبت الواقع أن إهمال القطاع الزراعي كان له أثر بالغ في تردي الوضع الاقتصادي وتفاقم العجز الغذائي، وحاولت الحكومة تدارك الوضع خلال سنوات الحصار الاقتصادي بعد عام 1990 بمضاعفة التوجه نحو الزراعة، إلا أنها لم تفلح بسبب عوامل كثيرة أهمها، عوامل الجفاف وقلة الأمطار ومنع العراق من الحصول على المعدات الزراعية اللازمة لتطوير الإنتاج الزراعي. ومع ذلك ارتفع معدل إنتاج الحبوب في العراق ليبلغ (3.84) مليون طن وليشكل بحدود (58.7%) من احتياجاته في عام 2002[(1)].

أما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق فقد تدهورت الإنتاجية الزراعية حتى بعد رفع الحصار بعد 2003/4/9، وانخفض مستوى إنتاج الحبوب في السنة الأولى من الاحتلال ليصل حجم الإنتاج إلى النصف أو أقل من حجم إنتاج عام 2002[(2)].

- واستمر تدهور الإنتاج بسبب سياسة إهمال الزراعة التي اتبعتها سلطات الاحتلال والحكومات المتعاقبة، وانصراف الاهتمام إلى اتجاهات لا علاقة لها بإعادة الحياة إلى القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي، وبلغ تدهور الزراعة إلى حد أن يقوم العراق باستيراد جميع أنواع الخضار والفواكه التي كانت تزرع في أرجاء العراق وحول النهرين العظيمين.

ب- الصناعة:

- بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973 وازدياد العوائد النفطية تحرك طموح الحكومة العراقية بتطوير القطاع الصناعي، على أمل أن تجعل من العراق بلداً صناعياً في القرن

---

(1) إبراهيم موسى الورد: تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق، ندوة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ج1، 2005، ص141.

(2) نفس المرجع السابق ص141.

العشرين، لذلك رصدت مبالغ كبيرة لهذا القطاع ففي عام 1975 كان المبلغ الذي خصص لقطاع الصناعة قد بلغ 448 مليون دينار عراقي[1]. ولكن هذه المبالغ الهائلة تحولت، بفعل الحرب مع ايران 1980 إلى اقتصاد حرب، فضلاً عن تبعات حرب الخليج الثانية 1991، والحصار الشامل الذي تعرض له العراق واستغرق ثلاثة عشر عاماً، وهكذا ذهبت جميع الجهود والمبالغ الطائلة التي صرفت أدراج الرياح.

وللتخلص من هذه المشكلة، قرر النظام السابق تبني تشجيع القطاع الخاص وتقليص بعض الدعم لمؤسسات القطاع العام، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تزويد المواطن العراقي خلال فترة الحصار الاقتصادي بمفردات البطاقة التموينية التي كانت توزع على جميع المواطنين شبة "مجاناً" وتكاد تسد (50%) من احتياجات المواطن الغذائية، ولكن هذه الإجراءات لم تساهم كثيراً في تطوير قطاعي الصناعة والزراعة بسبب الحصار الشامل المفروض على العراق، ومنع دخول كل ما له علاقة بتطوير الصناعة أو الزراعة إليه. مما دفع القطاع الخاص للاتجاه إلى القطاعات الاستهلاكية والأعمال التجارية بدلاً من القطاعات الإنتاجية، وبالتالي انخفاض قيمة الناتج الإجمالي بشكل حاد، وتدهور دخل الفرد بشكل كبير ليصل إلى أقل من (200) دولار سنوياً، فضلاً عن تصاعد معدلات التضخم بشكل غير مسبوق وهبوط سعر الدينار العراقي هبوطاً حاداً ليصل سعره أمام الدولار الأمريكي في نهاية 1995 إلى (3000) دينار عراقي في سوق العملات، في حين كان سعر صرف الدينار العراقي لغاية منتصف الثمانيات لا يقل عن (3) دولار للدينار الواحد، وكان هذا الانخفاض متوقعاً في ظل الحصار الدولي للعراق والحرب الاقتصادية المتعمدة من قبل بعض الدول العربية وخصوصا دول الخليج العربي،فضلا عن الممارسات الاقتصادية والسياسية العشوائية والخاطئة للنظام السابق.

- كل ذلك أدى إلى تحطيم العراق اقتصادياً وجعل من مستوى دخل الفرد فيه مقارباً لما هو سائد في أفقر بلد في دول العالم الثالث، وتسبب بالتالي إلى توقف قطاعات واسعة من المشاريع الزراعية والصناعية والتعليمية بسبب انعدام الموارد، مما قلص فرص العمل للعديد من العقول والكفاءات العراقية التي عانى أصحابها من ظروف معيشية صعبة دفعت ببعضهم إلى الهجرة بحثا عن عمل.

- وبعد الاحتلال في 2003/4/9 ازداد الأمر سوءاً، خاصة بعد حل وإلغاء عدد كبير من دوائر الدولة والوزارات، كوزارة الإعلام والداخلية والدفاع والأمن العامة والمخابرات والتصنيع

(1) مجلة الاقتصاد: أضواء على المنهج الاستثماري لعام 1975، العدد 56، 1975.

العسكري والمنشآت والمؤسسات الإنتاجية والصناعية المرتبطة بهذه الـدوائر، وتـم تـرك قرابـة (12) مليون فرد من الشعب دون دخل مضمون، فلجأ قسم كبير منهم إلى اتخـاذ مواقـف غـير متماهيـه مع المشروع السياسي الجديد[1]. فضلاً عن تدمير البُنى التحتية في العراق، من قبل قوات الاحتلال إذ نال التدمير بعضاً من هذه البُنى بشكل كامل ودمر البعض الآخر جزئياً، أو تم تفكيكه ونهبه وبيعه في أسواق ايران وغيرها من الدول كخردة بأبخس الأثمان.

- والجدير بالـذكر أن الاقتصـاد العراقـي مـايزال يتـدهور في ظـل الاحـتلال، رغـم رفـع الحصـار الاقتصادي وارتفاع معدلات تصـدير الـنفط لتصـل إلى (3) مليـون برميـل يوميـاً بـين عـامي 2008-2010[2]، وارتفاع أسعاره في السوق العالمية وزيادة مردودات العراق مـن العملـة الصـعبة، ووصـول ميزانية الدولة العراقية إلى أرقام قياسية، ومازال الفقر في العـراق يسـجل معـدلات عاليـة، إذ صرح "برهم صالح" وزير التخطيط والتعاون الإنمائي في 2006/6/9 أن أكثر من(4) ملايين عراقي يعيشـون تحت خط الفقر، والـرقم يتصـاعد ليصـل إلى (8) مليـون[3]، في غضـون سـنوات قليلـة، مـا لم تتخـذ إجراءات تحول دون ذلك . فضلاً عن استمرار تدني سعر صرف الدينار العراقي أمـام الـدولار قياسـاً لسعره في بداية الثمانينات والذي كان يعادل أكثر بقليـل مـن ثلاثـة دولارات للـدينار، فـيما تـراوح سعره بعد الاحتلال رغم كل المتغيرات التـي حـدثت لصـالح تحسـين صـورة الاقتصـاد، بـين (1150-1500) دينار للدولار الواحد.

- وعليه يمكن القول دون تردد أن واقع الاقتصاد العراقي منذ 2003/4/9 حتى الآن يؤكد فشـل السياسات الاقتصادية لسلطات الاحتلال وحكوماتها المتعاقبة، ويعبر عـن خلـو المشروع الاقتصـادي العراقي الحالي من المضامين التنمويـة، فضـلاً عـن تعطيـل القاعـدة الإنتاجيـة وغيـاب دور القطـاع الصناعي الخـاص وارتفـاع معـدلات البطالـة، وبنـاء اقتصـاد اسـتهلاكي يعتمـد عـلى الخـارج لتـوفير متطلباته.

---

(1) عاطف قبرصي وعلي قادري: إعادة بناء العراق، استراتيجية التنمية في ظروف الأزمـات في العـراق والمنطقة، بعد الحرب، قضايا إعـادة الإعـمار الاقتصـادي والاجتماعـي، بحـوث ومناقشـات وتوصـيات ورش العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مركز دراسات الوحدة العربيـة، ط1، بيروت، 2004، ص ص249-251.

(2) عباس النصراوي: الاقتصاد العراقي النفط، التنمية، الحروب، التدمير، الآفاق 1950-2010، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية،ط1، بيروت، 1995، ص197.

(3) برهم صالح: تصريح لقناة الحرة الفضائية في 2006/6/9.

ومن أبرز دلائل الفشل الذريع للسياسة الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال هي:

أ- شيوع الفساد بكافة أشكاله في الدولة العراقية ووفق تقرير منظمة الشفافية الدولية احتل العراق الدرجة الثانية من سلم درجات الفساد في العالم[1].

ب- إحجام الشركات العالمية عن العمل في العراق بسبب تدهور الوضع الأمني، فضلاً عن عدم قدرة السياسة الاقتصادية العراقية الحالية على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق لمعالجة البنى التحتية التي دمرها الاحتلال.

ج- استمرار توقف التنمية في العراق بعد تدهور القطاع الزراعي والتوقف شبه التام للقطاع الصناعي واعتماد الاقتصاد على العوائد النفطية، لتغطية الاحتياجات المتنامية للدولة والمجتمع.

د- تدني مستوى نشاط الطبقة الوسطى التي تعد خميرة الديمقراطية[2].

ه- زيادة معدلات الفقر في المجتمع وتفشي البطالة وهبوط مستوى التعليم.

و- استمرار نزيف العقول العراقية وهجرتها إلى الخارج نتيجة للتدهور الأمني الذي تسبب به الاحتلال بإطلاق العنان للمجاميع الإرهابية والمليشيات الطائفية.

ز- هروب رؤوس الأموال العراقية إلى الخارج وإحجام أصحابها عن الاستثمار داخل العراق خشية من الابتزاز من قبل المليشيات المسلحة التي بدأت بفرض الإتاوات على الموسرين وأصحاب المشاريع الصناعية والتجارية وتهديدهم بالقتل أو دفع الأموال تحت سمع وبصر قوات الاحتلال.

ح- التفاوت الكبير في مستوى الدخل بين طبقة السياسيين وحاشيتهم من جهة، والجمهور الواسع من الشعب الذي يعاني من الفقر والفاقة من جهة أخرى.

- كل ذلك كان وراء ضعف اهتمام المواطن العراقي بمسألة الديمقراطية وانصرافه إلى تأمين لقمة العيش والبحث عن فرصة عمل في ظل تردي الأمن بشكل غير مسبوق في العراق، مقابل نمو الفكر الطائفي والمتطرف، وقصور الطبقة الوسطى في العراق وضمورها، مما أدى إلى تراجع دورها وهجرة مثقفي ورموز هذه الطبقة بحثا عن الأمان الذي افتقدوه في وطنهم بعد الاحتلال.

---

(1) سالم توفيق النجفي: دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويسري، ط1، بيروت، 2006، ص 834.

(2) فالح عبدالجبار: الديمقراطية مقاربة سوسيولوجية تاريخية، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد، بيروت، 2006، ص36.

نستخلص مما تقدم أن التعليم الجيد والمستوى المعيشي المزدهر في ظل دولة وطنية تؤمن الأمن والأمان والعدالة للمجتمع، ستزيد من قدرة الفرد على الاختيار، وتؤمن له درجة كافية من الحرية الفردية والاستقلالية، وهي من أهم مرتكزات الديمقراطية، كما إن تأسيس أنظمة سياسية تتشح بلبوس الديمقراطية في بعض البلدان لا يعني بالضرورة نجاح تطبيق الديمقراطية فيها، لاسيما إذا كانت هذه البلدان واقعة تحت الاحتلال، كما هو حال العراق في الوقت الحالي، فالاحتلال يخطط ويوجه جهوده لتحقيق أهداف محددة تصب في صالحه، لذلك فإن في مقدمة النتائج التي يمكن حصرها من بقاء واستمرار حالة الاحتلال النتائج التالية:

1- تعرض الشرعية السياسية للنظام السياسي الذي تأسس في العراق بعد الاحتلال إلى فقدان الثقة والمصداقية بالتوجه الديمقراطي، لأن من أهم عوامل نجاح الديمقراطية هو حضور وتوفر الشرعية السياسية[1]. ومن أهم السلبيات التي ترتبت على فقدان هذه الشرعية هي:

أ- ضعف الأداء السياسي للحكومات المتعاقبة ومجلس النواب، مما خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي وتصاعد الصراعات السياسية داخل المؤسسات التنفيذية والتشريعية وكذلك القضائية، حيث غالباً ما تبادلت الأطراف المتصارعة الاتهامات بتسييس القضاء.

ب- تدهور الوضع الأمني وتصاعد وتائر العمليات المسلحة واتساع مظاهر العنف في أغلب مناطق العراق، وخاصة في المناطق ذات التنوع المذهبي، فضلاً عن إطلاق يد الميليشيات المسلحة في كل أرجاء العراق.

ج- تدخل دول الجوار في الشأن العراقي وخاصة في مسألة تشكيل الحكومات العراقية.

د- انتشار الفساد واستمرار تدني مؤشرات التنمية الاقتصادية ومقاربتها إلى ما كانت عليه خلال فترة الحصار الاقتصادي.

2- تبني التوافقية السياسية كأسلوب لحل مشاكل التعددية الاجتماعية والاستمرار بهذا الأسلوب جعله عقبة أساسية أمام الديمقراطية الحقيقية، لأن الديمقراطية اصطدمت في ظل النظام السياسي الجديد بحواجز جرى ترسيخها في محاولة لإضفاء الشرعية على هذا النظام، تمثلت هذه الحواجز بالتقسيمات العرقية والطائفية والأثنية، فضلاً عن إضعاف القيم الديمقراطية أو غيابها، وخاصة مفهومي المعارضة النيابية والسياسية ومفهوم المواطنة، فالتوافقية في العراق أجهضت هذين المفهومين بالركون إلى

---

(1) عبدالعظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص352.

المحاصصة الطائفية كأمر واقع أوجده الاحتلال، واستمرأته النخبة السياسية التي تولت إدارة البلاد في ظل الاحتلال، رغم إيمانها بأن التوافقية مدعاة لتعطيل أعمال الدولة وعرقلة المصالح العامة في البلاد.

3- نظراً لأهمية المتغير الاقتصادي في ترسيخ الديمقراطية في العراق، وبنظرة إلى الواقع الاقتصادي بعد الاحتلال الأمريكي، أتضح فشل جميع المحاولات لاستعادة الاقتصاد العراقي دوره في توفير الحياة الكريمة للمواطن، رغم امتلاك هذا الاقتصاد لجميع مقومات النجاح، وتدل جميع المؤشرات إلى أن هناك نية مبيتة لتدمير هذا الاقتصاد وجعله اقتصاداً استهلاكياً دون طموح أو تنمية حقيقية، كما لا يشير واقع الاقتصاد العراقي الحالي إلى انه كان نتاجاً لديمقراطية حقيقية أو أنه سيؤدي إليها، بل العكس يلاحظ أن هذا الاقتصاد هو أقرب إلى الفوضى الاقتصادية، أو نتاجاً لفوضى سياسية عارمة.

4- أظهرت الظروف التي سادت في العراق بعد الاحتلال عدة انحرافات خطيرة في المجتمع العراقي، كانت الانقسامات الطائفية من أبرزها، التي أدت إلى تفكيك النسيج المجتمعي العراقي، والعودة به إلى البنية العصبوية، فالطائفية أينما ظهرت تعد تهديداً للديمقراطية. فعندما يسود النظام الطائفي تلغى المواطنة. وحين تحل الطائفية محل المواطنة فأنها تضفي خصائصها وصفاتها وولاءاتها عليها، وتقف حائلاً أمام الديمقراطية وصفاتها الإنسانية التي تنسجم مع تعقل الفرد وإحساسه بمسؤولية أدبية تجاه الآخرين، لذا يمكن القول أن الطائفية في العراق هي من أخطر الانحرافات الاجتماعية التي غذاها الاحتلال ونماها لتكون وسيلته لحماية قواته، بإشغال العراقيين بأنفسهم وتعطيل أي محاولة للتحول إلى الديمقراطية، أو إنشاء نظام سياسي ديمقراطي عصري ينتقل بالمجتمع العراقي إلى عتبة عصر جديد من التنمية والحداثة.

5- من أهم شروط إقامة الديمقراطية هي الثقافة، إذ تعتبر الديمقراطية شرطاً لازدهار الثقافة، فالعلاقة بينهما هي علاقة حتمية يرتكز نجاح أي منهما على الأخرى. لذا فإن غياب ثقافة الديمقراطية في العراق أدى إلى هيمنة الطائفية السياسية وتغلغلها إلى مفاصل المجتمع لتتحول فيما بعد إلى طائفية اجتماعية تنذر بفتنة خطيرة قد تؤدي إلى تقسيم العراق إلى دويلات متصارعة.

6- ضعف وخمول منظمات المجتمع المدني في العراق رغم وفرتها وكثرة عددها وتخصصاتها، يشير إلى عدم وضوح الهدف من تأسيسها وافتقارها إلى آليات جدية للإسهام في عملية التحول الديمقراطي، إضافة إلى ضعف الممارسة الديمقراطية داخل هذه المؤسسات.

المبحث الثالث: موقف الصحافة العراقية من مسألة الديمقراطية في العراق تحت الاحتلال الأمريكي

تلعب الصحافة دوراً أساسياً في إدارة المواقف الصراعية والمعقدة داخل المجتمعات المختلفة، حيث يعتمد عليها الجمهور المتلقي للتعرف على المراحل الأولى والأخيرة لعملية الصراع، والحصول على المعلومات[1]؛ إذ تزداد أهمية الدور الذي تلعبه الصحافة إلى الحد الذي يمكن فيه اعتبارها طرفاً مشاركاً في الصراع، انطلاقاً من مواقفها الخاصة ورؤاها وأدوارها التي تتحكم في تناولها لمختلف القضايا، وتفسيرها للوصول إلى غرس الآراء والاتجاهات لدى جمهورها المتلقي.

ولأن مسألة الديمقراطية في العراق تحت الاحتلال، تشكل إحدى القضايا الجدلية المهمة، سيتناول هذا المبحث موقف الصحافة العراقية من هذه المسألة، ومناقشة دورها عبر الإشكاليات التي يطرحها واقع الصحافة العراقية والتحديات التي تواجهها في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك من خلال محورين، يتناول المحور الأول عرضاً لواقع الصحافة العراقية ومحدداتها بعد الاحتلال، فيما يناقش المحور الثاني دور الصحف العراقية في تشكيل اتجاهات الجمهور العراقي نحو الديمقراطية.

أولاً: واقع الصحافة العراقية ومحدداتها بعد احتلال العراق في 2003/4/9:

بعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية والبريطانية في 2003/4/9، وانهيار النظام السياسي السابق، أصدرت سلطات الاحتلال، ممثلة بالحاكم المدني الأمريكي"بول بريمر" قراراً حلت بموجبه وزارة الثقافة والإعلام وسرحت منتسبيها وأوقفت إصدار جميع الصحف التي كانت تصدر إبان النظام السابق[2]، وفي يونيو2003 أصدرت سلطات الاحتلال قراراً برقم(6) يقضي بتأسيس"شبكة الإعلام العراقي" كهيئة مؤقتة انتقالية بدلاً

---

(1) مهى محمد كامل الطرابيشي: المعالجة الصحفية لانتفاضة الأقصى في الصحف المصرية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثالث، العدد الأول، يناير2002، ص1.

(2) علياء قاسم: دور الصحافة العراقية في تشكيل الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة بغداد، مرجع سبق ذكره، ص142.

من وزارة الإعلام المنحلة[1].

وفي تموز/ يوليو2003 استدعت سلطات الاحتلال "سايمون هاسلوك"، وكلـف بمهمـة إعـادة بنـاء المؤسسات الإعلامية، ووضع مسودة اقتراح لتنظيم الأنشـطة الإعلاميـة في العـراق، وأن يكـون هـذا الأشراف عبر هيئة سميت بـ "لجنة الشكاوي". ثم قـام بعـد ذلـك بإنشـاء "شـبكة الإعـلام العراقـي" بتمويل أمريكي اعتماداً على الأموال العراقية المجمدة خارج العراق والبالغة مليـاري دولار أمـريكي، وكان الهدف من ذلك هو جعل هذه الشبكة على شاكلة الوكـالات الإعلاميـة العامـة التـي تحصـل على تمويل عن طريق الحكومة ولكنها تملك استقلاليتها[2].

وانبثقت فكرة الهيكلية الجديدة من مؤتمر"فينا" الخاص بمستقبل الإعـلام العراقـي عـبر صـياغة مشروعين لقوانين الإعلام رقم (65) ورقم (66) الصادرين في مارس 2004 لتـوفير الأرضـية القانونيـة المناسبة لتنظيم الإعلام في العراق وجاء في ديباجة مشروع قانون تأسيس "الوكالة الوطنيـة العراقيـة للاتصالات والإعلام" رقم (65) تأكيدات على ما يلي[3]:

أ- الحفاظ على المبادئ العامة المتعلقة بحرية التعبير والصحافة كما جرى تأكيـدها في الاتفاقيـة الدولية للحقوق المدنية لعام1966، فضلاً عن الاتفاقات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان.

ب- تحقيق التنمية الديمقراطية الحديثة عبر توفير المناخ الإعلامي الحـر بـين مكونـات الشـعب العراقي، والعمل على إنجاح تجربة الانتخابات التي شهدت جدلاً ومراهنات سياسـية بشـأن فشـلها أو نجاحها، وعلى الرغم من انتهاء الانتخابات، ألا أن مهمة الإعلام قد تعثرت في تأدية دورها لتوعية الإنسان العراقي بمتطلبات العملية الانتخابية ذلك لأنه لا يملك معلومات تفصـيلية عـن مثـل هـذه الانتخابات، كما أنه لم يجربها سابقاً، لذلك كانت هناك مناطق كثيرة في العراق كانت نسبة المشاركة فيها بالانتخابات متدنية وهناك بعض المناطق قاطعت هذه الانتخابات.

(1) فاضل البدراني: واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، مجلة المسـتقبل العـربي، مركـز دراسات الوحدة العربية، السنة 30، العدد347، بيروت، 2008، ص132.

(2) مؤيد الخفاف: الصـحافة العراقيـة في عـامين مـن 9 نيسـان 2003، وحتـى نيسـان 2005، مجلـة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد2، 2006، ص45.

(3) المرجع نفسه، ص45.

ورغم عدم اتفاق الآراء بشأن دور الصحافة وقدرتها على تأدية واجباتها وأدوارها بالشكل الصحيح في المرحلة التي أعقبت 2003/4/9، إلا أن السبب الرئيسي في تفاوت هذه الآراء، يعود إلى تقييم الأطراف المختلفة للواقع السياسي في العراق بعد الاحتلال، فهناك أطراف سياسية تتوزع على درجات في سلم أفادتها من عملية احتلال العراق، منها من يرى في الاحتلال تحريراً ينبغي مؤازرته، وهناك أطراف أخرى ترى فيه تدميراً ينبغي مقاومته، وقد تأثر خطاب الصحافة بهذين الموقفين في السنوات الأولى من الاحتلال.

وبسبب التباين في المواقف السياسيةبين الأحزاب والكتل السياسية والشخصيات والنخب، بمختلف اتجاهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية وولاءاتها الطائفية، سعت جميع أطراف العملية السياسية إلى امتلاك صحف تصدر باسمها وتعبر عن وجهات نظرها فيما يجري في العراق، وعلى الرغم من وجود بعض الضوابط تحكم العمل الصحفي، إلا أن ساحة الصحافة العراقية قد أصبحت متاحة لكل من يريد أن يصدر صحيفة، إذ بلغت أعداد الصحف في العراق خلال عامين فقط بدءاً من 2003/4/9 ما يقرب من (700) صحيفة ومجلة[1].

1- سمات الصحف العراقية الصادرة بعد الاحتلال الأمريكي:

في ضوء تزايد أعداد الصحف يمكن القول أن هذه الظاهرة لا تعد مؤشراً على حرية الرأي والتعبير، وإنما هي دليل على الفوضى الإعلامية، وردة فعل لما عانته الصحافة في السابق من كبت ورقابة وتحديدات فكرية مختلفة، فبعد رقابة كاملة وملكية تامة من قبل الحكومة، انطلقت الصحافة بعد احتلال العراق لتشكيل موجه هائلة من الصحف والمجلات والمطبوعات المختلفة بالأهداف والتوجهات، واتسمت بمجملها ببعض السمات المشتركة ومن أهم هذه السمات هي:

أ- تزايد عدد الصحف والمطبوعات أفقياً وعمودياً، بسبب الغياب شبة التام للقواعد والقوانين التي تنظم عملية إصدار الصحف وتولى الأفراد والجماعات إصدارها، ودون وجود استراتيجيات محددة وأهداف مرسومة لحركة تلك الإصدارات.

ب- تنوع وتعدد الجهات التي تتولى الإشراف على الصحافة في العراق في مقابل غياب دور التنظيمات النقابية والمهنية الفاعلة، القادرة على أداء مهمتها في تنظيم العمل

(1) مؤيد الخفاف: الصحافة العراقية في عامين، مرجع سبق ذكره، ص47.

الصحفي، وضبط قواعد المهنة والدفاع عن حقوق العاملين فيها[1].

ج- إصدار عدد كبيرمن الصحف من قبل أشخاص لا يرتبطون بمهنة الصحافة بأي صلة بهدف الكسب المادي، أو الدعاية السياسية.

د- تلقى بعض الصحف دعماً مادياً من قوات الاحتلال الأمريكي مقابل نشر تقارير وقصص إخبارية يقوم الجيش الأمريكي بإعدادها، ويكون الدعم المادي المقدم لهذه الصحف على شكل إعلانات مدفوعة الثمن، وكان من الطبيعي أن تتمخض حالة كهذه عن تعدد مزودي الخدمات الإعلامية، أفراداً أم شركات أم مؤسسات[2].

ه- جهل معظم الصحفيين العاملين في الصحف التي أشرف عليها الاحتلال بالمسؤولية المهنية لما يكتبونه، واستخدم الباحثون عن الوجاهة والسلطان للاشتهار من خلالهم، مما حول بعض الصحف من طبيعتها كسلطة للحرية إلى منابر تعوزها مدركات المعرفة المهنية اللازمة باحتياجات المشروع الديمقراطي العراقي.

و- دخول الصحافة في الصراعات الأيديولوجية للأحزاب والحركات السياسية مما أنتج حرباً إعلامية واضحة تشنها جهة ضد جهة أخرى، دون الالتفات إلى السياقات المهنية أو القواعد الأخلاقية في مخاطبة الرأي العام.

ز- ظهور نظم وأفكار ورؤى سياسية جديدة تمتلك وظائف اتصالية مبتكرة وغير معروفة بالنسبة للمجتمع، فضلاً عن حداثة التقنيات الصحفية المستخدمة في الصحف التي ظهرت في العراق[3]، إذ كان العراق معزولاً عن العالم لفترة طويلة بسبب الحصار الدولي وعزلة النظام السابق.

ح- انتشار الصحافة الصفراء، التي تعتمد على الخبر الخادع والقصة السياسية المثيرة لهواجس الناس، أو نشر فضائح مثيرة عن أشخاص أو أحزاب أو مؤسسات حكومية.

ط- مما يُحسب على الصحافة العراقية أنها باتت صحافة الكمية لا النوعية، وأصبحت مصداقية الخبر بحاجة إلى التدقيق والتمحيص[4].

---

(1) أحمد حميد حسين الدليمي: صورة العراق في الصحافة العربية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص173.

(2) جامعة الدول العربية: تنمية الإعلام العراقي، ورقة مقدمة من قبل جامعة الدول العربية إلى المؤتمر الدولي الذي أقامته هيئة الإعلام والاتصالات حول حرية التعبير والتنمية الإعلامية في العراق، باريس8-ك2007/2.

(3) صباح ياسين: الإعلام النسق القيمي وهيمنة القوة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص23.

(4) علياء قاسم: دور الصحافة العراقية في تشكيل الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة بغداد، مرجع سبق ذكره، ص22.

- يتضح من السمات السابقة، أن الصحافة العراقية تُعاني من غياب أو ضعف الجهة المنظمة للعملية الإعلامية، وعدم وضوح ملامحها وواجباتها لدى العاملين في الحقل الإعلامي والصحفي، فضلاً عن ضياع المبادرة من نقابة الصحفيين العراقيين وبروز أفراد وهيئات بموازاة النقابة تصدت لإدارة العمل الصحفي دون دراية كاملة به أو بالجمهور المستهدف مما ساهم بخلق إشكاليات عديدة أمام الصحافة العراقية الجديدة، إشكاليات أفرزها واقع هذه الصحافة والتحديات التي تواجهها والمعوقات التي تحول دون أدائها لأدوارها المطلوبة في تعزيز الديمقراطية في المجتمع.

2- الإشكاليات التي تواجه الصحف العراقية بعد الاحتلال:

- في الوقت الذي رُفعت فيه معظم القيود التي كانت مفروضة على الصحافة، ظهرت أمامها العديد من الإشكاليات أهمها هي:

أ- تُرِك الباب مفتوحاً دون أي ضوابط أو شروط مهنية لممارسة العمل الصحفي، أو لإصدار الصحف والمجلات[1].

ب- انعدام ثقة المواطن بما تنشره الصحف لافتقارها للمصداقية، مما دفع المواطن إلى عدم الاهتمام بقراءة الصحف.

ج- ارتباط بعض الصحف بأشخاص حولها إلى أداة لتحقيق مآرب شخصية محددة، دون الاهتمام بالقيم الديمقراطية التي تفترض أن تكون الصحافة الحرة وسيلة المواطن لمحاسبة النظام السياسي، لا أن تكون الصحف وسيلة بيد السياسيين يوجهونها كما يشاءون وفق أهوائهم ورغباتهم، مما يفسر توقف إصدار بعض الصحف بعد إعلان نتائج الانتخابات التي جرت في العراق بتاريخ 2005/1/31، والتي أسفرت عن خسارة بعض الشخصيات التي تولت إصدار هذه الصحف لغايات انتخابية[2].

د- وجود آلاف الصحفيين العراقيين المحترفين ممنوعين من ممارسة عملهم بعد حل مؤسساتهم، بينما ظهر على واجهة الصحافة عشرات الأشخاص يديرون عشرات الصحف التي تصدر دون أي ضوابط أو معايير مهنية أو قانونية، مما شكل انتكاسة مهنية في تاريخ الصحافة

(1) فاضل البدراني: واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص118.

(2) تقرير إخباري عن واقع الصحافة في العراق بعد خمسة سنوات على الحرب في2010/4/12.
http://arabic.People.com.cn/3166216377934.html

العراقية، إذ احتل العراق من حيث عدد الصحف خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الاحتلال، المركز الأول عربياً ولكنه احتل مركزاً متدنياً جداً من حيث المهنية والمضمون[1].

ه- من أهم مؤشرات الإخفاق في أداء الصحف العراقية اليوم هي افتقار العاملين فيها إلى الإعداد المهني الذي تستدعيه المسؤولية الصحفية، مما فاقم الأوضاع وعمق الجرح الوطني النازف[2]، وزاد من ضحالة وضآلة الخطاب الصحفي الموجه إلى المواطن، وبالتالي خفض من مستوى ثقة المواطن بها ووسع المسافة بينهما، لشعوره بأنها لا تستطيع التعبير عن توجهاته الديمقراطية.

و- في غياب أنماط ملكية مستقرة وفق نظم ولوائح معتمدة من مؤسسات دستورية، ارتبطت بعض الصحف بشكل أو بآخر بالجهات التي تقدم الدعم السياسي والتمويل المادي والحماية اللازمة، مما جعلها تتورط في إعادة إنتاج وظيفة شمولية هي التلاعب أو التأثير المدروس في العملية السياسية[3]. ما افقدها المصداقية أولاً وحرمها عن وظائفها الرقابية والتكوينية والتثقيفية ثانياً، فضلاً عن أدوارها في تفسير الأحداث وتحليلها والمساهمة في عمليات التنشئة السياسية، وتعد هذه الوظائف من أهم مهام الصحافة في الأنظمة الديمقراطية.

ز- رغم إدعاءات الحكومات المتعاقبة في العراق ومعها قوات الاحتلال بإعطاء الحرية التامة للصحافة، نجد العشرات من رجال الصحافة والإعلام يقبعون في السجون الحكومية[4]، وسجون الاحتلال، فضلاً عن إغلاق العديد من الصحف من قبل قوات الاحتلال أو الحكومة، ومن الصحف التي أغلقت ومُنعت من الصدور هما "جريدة المستقلة، وجريدة الحوزة" بتاريخ 2004/3/31، كما بات الجميع يعلم أن الصحفيون في العراق يعملون منذ أربع سنوات بموافقات عسكرية، ويمنعون من الدخول إلى العديد

---

(1) أحمد حميد حسين الدليمي: صورة العراق في الصحافة العربية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص173.

(2) أحمد عبد الحميد: أزمة المسؤولية المهنية في صحافة عراق ما بعد الحرب، مشروع ميثاق لتجنيب الصحفيين أخطار الانخراط في التحريض على العنف والنزاع المسلح، عدد خاص من المجلة الدولية للصليب الأحمر عن العراق، في:

www.corissant-rouge. Fr \web\...\setction rection review 2007, 868.

(3) Doris A.Gorber. "Media and American Politie" Washington Congressional Quarterlg prees, Second Edition, 1984.p.5.

(4) عبدالكريم عبد الجليل الوزان: معالجة الصحافة العراقية لعلاقات العراق بدول الجوار، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011، ص59.

من المناطق إلا بموافقات خطية من القيادة العسكرية[1]؛ إذ تتنافى هذه الإجراءات مع أبسط المبادئ والقيم الديمقراطية التي تؤمن بحرية الصحافة وحق المواطن بالحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة عن كل ما يجرى في وطنه.

ح- تعدد وسائل الإعلام وتنوعها يشكل عاملاً إيجابياً, إذا كان الهدف منه بناء الإنسان الجديد على أسس المواطنة، وإشاعة ثقافة الديمقراطية واحترام الرأي الآخر، ولكن التنوع الذي شهده الواقع الصحفي العراقي كان محكوماً إلى حد ما بالولاء للقومية أو الطائفة أو للمذهب، الأمر الذي شكل خطورة في بلورة أفكار لدى الرأي العام تتجاوز الوحدة الوطنية، وبما ينعكس سلبياً على مكونات الشعب العراقي المتعددة عرقياً وطائفياً ومذهبياً[2].

ط- في ظروف الفوضى السياسية والتخبط الإعلامي ولدت توجهات مذهبية وقومية وانتشرت رؤى طائفية تحت غطاء كتل وأحزاب سياسية سرعان ما تسللت إلى المشهد العراقي متخذه من الصحافة جسراً لتمرير أفكارها وبرامجها المرتبطة بجهات خارجية وتوسيع نطاق تحركها في البيئة الجديدة.

وأحصت بعض الجهات عدد الأحزاب التي اختلفت في أيديولوجيتها وفلسفتها ونشطت بعد الاحتلال بنحو (70) حزباً[3]. لم يستوعب معظمها فكرة التعددية أو ممارسة الديمقراطية.

ى- من أهم المشاكل التي تواجه الصحافة في العراق تحت الاحتلال هي مسألة التهديد والقتل والاختطاف من قبل قوات الاحتلال الأمريكي، وقوات الأمن العراقية، وجماعات مسلحة مجهولة، إذ قتل ما يربو على(235) صحفياً في العراق منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في 2003/9/20، وفق ما أعلنه الاتحاد الدولي للصحفيين، فيما أعلنت نقابة الصحفيين العراقيين أن أكثر من (270) صحفياً قُتلوا في العراق أثناء السنوات الخمس الأولى من الاحتلال[4]. لم تسفر

---

(1) آدم كليمير: الصحفي والأمن والمصلحة العامة، عن معهد" اسبن"، واشنطن، 2003 في:
http://www.commondereams.org/archlvel

(2) المرجع نفسه، ص63.

(3) خليل أحمد خليل: هجوم العرب حاكمين ومحكومين 1963-2003، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص24.

(4) حسن عجمي: السوبر تخلف، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007، ص13.

التحقيقات في شأن معظمهم عن أي نتيجة، وفي تصريح على لسان نقيب الصحفيين ذكر أن عدد القتلى من الصحفيين لغاية 2008/12/4 بلغ نحو (292) صحفياً[1].

ويعتبر خطف الصحفيين من الحالات التي عجزت الأجهزة الأمنية عن حماية الصحفيين إزاءها، إذ تم اختطاف نحو(90) من العاملين في وسائل الإعلام ما يزال مصيرهم مجهولاً، ما دفع منظمة " مراسلون بلا حدود" إلى وضع العراق في عام 2007 في الترتيب قبل الأخير عربياً من حيث حرية الصحافة متقدماً على فلسطين بدرجة واحدة[2].

مما تقدم نستخلص أن الاحتلال والعديد من العوامل السياسية والأمنية والظروف المجتمعية، أعاقت تطور وانطلاق الصحافة العراقية لترتقي بأدائها المهني والفكري الذي يؤهلها لإحداث التأثير المطلوب في اتجاه المواطن نحو الديمقراطية أو في إشاعة ثقافة الديمقراطية في المجتمع العراقي خلال سنوات الاحتلال.

ومن المؤشرات التي أفرزها واقع الصحافة العراقية في ظل الاحتلال هي محاولة سلطات الاحتلال تكريس واقعية زائفة من خلال العدد الكبير من الصحف الموجهة، ومنح ذاتها المصداقية المطلوبة مع الزمن، وبفعل التكرار عبر التدفق الطاغي للأخبار والمعلومات المقصودة، وتوجيه وتكييف الرسائل الإعلامية حسب اهتمامات وخلفيات أفراد الجمهور المتلقي، باستخدام تقنيات معالجة متطورة. الأمر الذي يعزز القول بأن تعددية الصحف العراقية شكلية تماماً مثل التعددية السياسية.

إن الاستخدام المزدوج للألفاظ والمسميات وبأسلوب انتقائي وبثها في وسط متخلف أو جاهل قد يؤدي إلى تفتيت الجمهور وتمزيقه، وإشاعة حالة من الغموض والتناقض في الفهم والاقتناع بأهداف الاحتلال وأساليبه، خاصة ما يتصل بمقاومته ومعارضة أهدافه، لذلك لم يسمح الاحتلال لأي صحيفة أن تنشر أي موضوع عن المقاومة المسلحة، وعندما حاولت بعض الصحف من منطلق حرية الرأي الحديث عن هذا الموضوع تعرضت للإغلاق، وتعرض أصحابها للاعتقال والمساءلة تحت طائلة قوانين مكافحة الإرهاب والتحريض على العنف.

---

(1) فؤاد العاضيدي: شجاعة المهنة الصحفية، صحيفة الزمان، العدد 3165، 4 ديسمبر2008.

(2) أحمد حميد حسين الدليمي: صورة العراق في الصحافة العربية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص103.

ثانياً: دور الصحافة العراقية في تشكيل اتجاه الجمهور نحو الديمقراطية:

تؤكد نتائج المعالجات الصحفية والممارسات الإعلامية للصحف في الأنظمة الديمقراطية، إن النشاط الصحفي في أي مجتمع لا يعمل في فراغ ولا بمعزل عن الأنشطة الأخرى، فهو أداة يستخدمها المجتمع استخداماً رشيداً في خدمة أهدافه الوطنية داخلياً، من خلال توجيه الرأي العام وبناء وتعديل المواقف والآراء والمشاركة الإيجابية، في تطوير حياة المجتمع وتنميته بكل أبعادها، ومن ثم فهو يؤثر ويتأثر بها.

وتشير معظم نظريات الإعلام إلى أن للصحافة فعالية فكرية، ذات طابع إبداعي وتفاعلي، بمعنى أن العملية الاتصالية للصحافة ليست محايدة بل هي غائية وفق المقولة الشهيرة لسوسيولوجيا الإعلام الأمريكية " نحن نتصل لنؤثر، ونحن نؤثر بهدف[1]"، لذا فإن الخطاب الصحفي هو نتاج سياق اجتماعي اقتصادي، سياسي ثقافي معين، ويتوجه إلى جمهور محدد ويسعى لتحقيق أهداف محددة.

والنظام الصحفي هو انعكاس للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية في المجتمع، ونظام الحكم القائم هو الذي يحدد شكل النظام الصحفي، وذلك حسب مرجعية النظام وقناعته السياسية، فرغم أن الصحافة تعمل على تغيير البنية الاجتماعية والسياسية وتدعيمها، إلا أن النظرة إلى النظام الصحفي في أي مجتمع لا تكتمل دون النظر إلى الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل في إطاره صحافة هذا المجتمع[2].

وبمراجعة النظام الصحفي العراقي نجد أن هناك عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ذات أبعاد مختلفة تعرقل أداء هذا النظام وعلى النحو التالي:

1- العامل السياسي:

- ينشأ هذا العامل من طبيعة النظام السياسي القائم في العراق والذي تأسس بعد الاحتلال الأمريكي، إذ يقوم هذا النظام على مبدأ التوافق السياسي والمحاصصة الطائفية بين الأحزاب والكتل السياسية المشتركة في العملية السياسية الجارية في العراق.

ورغم أن النظام السياسي العراقي الراهن يقوم على التعددية الحزبية، إلا أن هذه التعددية ارتبطت بالتنوع الطائفي، لذا فإن أغلب الأحزاب هي أحزاب ذات أيديولوجيات

---

(1) أديب حقور: أزمة إعلام أم أزمة أنظمة، دمشق، المكتبة الإعلامية، ط1، 2003، ص197.

(2) عيسى عبد الباقي: الصحافة والإصلاح السياسي، مرجع سبق ذكره، ص51.

وتوجهات، إما قومية أو مذهبية أو طائفية، وكان لهذه التعددية الطائفية انعكاسها على النظام الصحفي العراقي، وظهر ذلك واضحاً في أسلوب تحرير الصحف، وطبيعة معالجتها للقضايا المختلفة، وشكل ومضمون الخطاب الصحفي.

- وباستقراء الواقع الصحفي الحالي في العراق يلاحظ أن معظم الصحف تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لتوجهات الأحزاب والكتل والتيارات السياسية التي تمثل قومياتها أو طوائفها أو كتلها أو دياناتها، مما تسبب في قطبية واضحة أدت إلى ترسيخ المحاصصة الطائفية، التي تعد من أهم العقبات في طريق ممارسة الديمقراطية فكراً وسلوكاً في المجتمع العراقي، أو من قبل النظام السياسي، وأصبحت الصحف، كالأحزاب، متاريس وخنادق تتجمع خلفها وفيها تلك القومية أو ذلك المذهب أو تلك الطائفة، لتوجيه الاتهامات والافتراءات بين الأطراف السياسية وتغذية العداء لبعضها البعض.

بهذا المشهد المعبر عن الواقع الصحفي العراقي، تكون الصحافة قد انحرفت عن وظيفتها الديمقراطية، ودورها كأداة للتوعية والتثقيف بأهمية التعددية الحزبية والفكرية لبناء النظام الديمقراطي، وتحولت إلى أداة لتزييف الوعي، ونشر أسباب الصراع بين مكونات الشعب وبث روح الحقد والكراهية، بتركيزها على عوامل الفرقة بدلاً من عوامل الوحدة التي تقرب من وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، وتشجع الحوار كمنهج ديمقراطي، يساعد على خروج العراق من أزمته الحالية.

من جانب آخر يبدو حتى الآن أن أداء الصحافة العراقية لا يعني مؤسسات الدولة في شيء سواءً في الحكومة أو البرلمان؛ إذ لا توجد متابعة لكثير من الحقائق التي تطرحها الصحافة، أو معرفة بالآراء السديدة التي تأتي بها من مصادر ذات تخصصات قيمه، حتى بات أكثر ما يكتب ويُنشر في الصحف هو مجرد كلام للاستهلاك اليومي فقط.

2- العامل الاقتصادي:

يشير واقع الإعلام المعاصر إلى أن الإعلام أصبح يقع ضمن النشاط الاقتصادي أيضاً، وعلى الرغم من أهمية هذا العامل في التأثير على توجهات الصحافة وفاعلية هذه التوجهات، لأنه يرتبط في العراق بتمويل الصحف فقط، فإذا نظرنا إليها من زاوية اقتصادية محض، يمكن القول أن المواطن يدفع ثمن المعلومة، كما يدفع ثمن أية خدمة أخرى مثل التعليم والعلاج، وحين يبيع الصحفي "معلومة غير بناءة" أو غير صحيحة فهو كمن يقدم علاجاً

خاطئاً أو يقدم تعليماً رديئاً أو يبيع بضاعة فاسدة؛ لذا يقضي " العامل الاقتصادي" لمالك الصحيفة أن يقدم معلومات صحيحة وبناءه[1].

والصحافة في العراق قد لا تكون مجزية اقتصادياً، ولكنها تستخدم للحصول على منافع سياسية تؤدي بالتالي إلى مكاسب مادية للسياسي وللحزب الذي يمول الصحيفة أو يملكها.

- وعليه فإن نمط ملكية الصحيفة والجهة التي تتولى إدارتها يُعدان من العوامل المؤثرة في دور الصحف بدعم الديمقراطية، أو تفعيل دورها بشكل إيجابي، حيث تؤكد بعض الدراسات التي قام بها "البنك الدولي" حول ملكية وسائل الإعلام في(97) دولة، إن وسائل الإعلام التي تملكها الدولة أقل فاعلية من وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص فيما يخص مراقبة الحكومة والحد من الفساد، فالبلدان التي يقل فيها تملك الدولة لوسائل الإعلام، شهدت تحسناً سريعاً في كمية ونوع المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد[2]، الذي يُعد اليوم من أكبر المشاكل التي تواجه الديمقراطية في العراق، خصوصاً بعد أن أصبح الفساد مورداً رئيسياً للمال السياسي الذي يمول النشاطات السياسية المختلفة، إذ بدأت الأحزاب السياسية تعمل على إعادة تدوير المال السياسي بعد احتلال العراق، وأدخلته في ميدان الإعلام، وتنوعت أساليب الرشى للصحفيين، وتلاشت الصحافة المعارضة بعد أن بدأ المال السياسي يشتري الأصوات والأقلام في العراق. وعندما تختفي المعارضة تختفي الديمقراطية ويصبح النظام السياسي ذو اتجاه إعلامي واحد يعمل بأسلوب انتقاء الحقائق وإبراز ما يؤكد صحة موقف هذا الحزب أو ذاك من الأحزاب المشاركة، وإخفاء ما يدحضه أو يُضعف حُجته.

انطلاقاً من هذا الواقع يمكن القول أن ملكية الأحزاب السياسية الطائفية في العراق للصحف أضعف من دور الصحافة ووظيفتها في إشاعة ثقافة الديمقراطية في المجتمع العراقي، وساهم أحياناً بإلغاء دورها في تكوين اتجاهات المواطن العراقي نحو الديمقراطية، بل ساهم في تشويه صورة الديمقراطية مما جعل المواطن ينظر إلى الديمقراطية على أنها المصدر الأول لكل المشاكل الحالية التي يعاني منها العراق.

---

(1) عزمي بشارة: الإعلامي ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص40.

(2) عيسى عبد الباقي: الصحافة والإصلاح السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

3- العامل الاجتماعي:

تلعب الصحافة دوراً اجتماعياً مهماً من خلال تسليط الضوء على القضايا التي تهم المجتمع، باعتبارها المدافع عن حقوق المواطن من سيطرة الأحزاب، وفقدان الصحافة العراقية، في ظل الاحتلال، لهذا الدور أدى إلى إهمال متبادل بينها وبين المواطن، ويمكن تلمس هذا الدور من خلال المؤشرات التالية:

أ- الإدعاء بأن الصحافة هي مرآة للواقع وليس متسبباً به، وبأن المسؤولية عن أي مناخ سلبي، إنما تقع على عاتق السياسيين وحدهم، هو قول غير دقيق، فمع أن وسائل الإعلام تستمد محتوى رسائلها من الشعب والحكومة، إلا أن لها دوراً فاعلاً في صقل هذا المحتوى وفي تقرير الأولويات في عرض الأحداث، وبالتالي في تقرير ما تتداوله الجماهير وتناقشه[1].

ب- إن القيم الديمقراطية تنمو وتنتشر بوجود منابر إعلامية مسئولة، تمد الجسور بين المواطنين على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم وطوائفهم، ولتحقيق مشاركة ديمقراطية للمواطن العراقي، ينبغي للصحافة أن تكون قريبة من المواطن، ولابد من إيجاد علاقة تأثير متبادلة بين المواطن والصحافة، ولا يوجد ما يفيد قضية الديمقراطية في العراق، أن تنتقل الصحافة من معسكر الحياد وتبقى أسيرة بيد السياسيين، أو وسيلة بيد النافذين، بينما المواطن العادي يؤدي دور المستهلك فقط.

ج- إن ارتفاع عدد الصحف لا يعني تلقائياً ارتفاع مستوى حرية الرأي والتعبير في المجتمع العراقي، بل لابد من توفر ضوابط تكفل حق التعبير عن الرأي المخالف أو المعارض، كما أن حرية الإعلام تصبح حقاً مشروعاً بقدر ما تضمن هذه الحرية حقوق المواطن والمصلحة العامة للبلاد.

د- أحد الأسباب الرئيسية لانصراف المواطن العراقي عن متابعة الصحف هو أنه لا يجد فيها مايسهل أموره المعيشية بشكل جدي، أو يؤدي إلى إجبار الحكومة والمسؤولين السياسيين إلى تغير مواقفهم باتجاه مصلحة المواطن والوطن.

ه- في الدول الديمقراطية تدخل الصحافة في مواجهات مع الحكومة بداعي خدمة المواطن، بينما أغلب الصحف العراقية تُكثف مطالبها أو نشاطاتها الحالية في خدمة الأحزاب التي تُمولها، أو الطائفة التي تنتمي إليها تلك الأحزاب، كما أن السلطات تسعى بتلك المواجهات إلى

(1) نبيل دجاني: الإعلام العربي وصناعة الرأي العام، الدور المفقود، مرجع سبق ذكره، ص 213.

الكسب السياسي والدعاية ضد المعارضين، فيما المواطن العراقي مُغيب، فلا الحكومة مهتمة بـه، ولا الصحافة تسعى إلى حل مشاكله بصورة نزيهة بعيداً عن لعبة الانتخابات.

و- من علامات الفشل هو تحول الصحف في العراق إلى مؤشر رئيسي للانقسام الاجتماعي، بعـد أن باتت وسائل متنافرة الهوية والقيم، وتؤسس الانقسام السياسي والاجتماعي في العراق.

ز- تحاشي الصحافة العراقية للمواضيع والآراء التي لا تتوافق مع اتجاهات القيـادات والأحـزاب التي تمولها، مما أدى إلى فقدان المصداقية في خطابها الصحفي، وهذا يتنافى مع المهنية والموضـوعية، وفي هذا خداع للجمهور وتضليله.

نخلص من العرض السابق لواقع الصحافة العراقية، وضعف دورها في التأثير على المواطن وعـلى النظام السياسي إلى أن المسؤولين القائمين على الصحافة في الفترة التي أعقبت الاحتلال كانوا يرون في العملية الاتصالية فعالية أُحادية الاتجاه، وهي نفس الرؤية التي تنظر بها الأنظمـة الشـمولية عـلى الجماهير عندما تستهدفها الصـحافة بخطاباتهـا التلقينيـة، إذ تفـترض أن الجمهـور المسـتهدف هـو مجرد متلق سلبي.

من جهة أخرى يتصور النظـام السـياسي الـذي يسـتمد حضـوره مـن انتمائـه الطـائفي، أن قـوة حضوره المرحلي تضمن قوة الخطاب الذي تقدمه صحافته، لأنه معني فقط برؤيـة صـورته وحـده، ومعني بخدمة مصلحته ومصالح طائفته، وبذات الرؤية يعتقد المحتل أن الخلـل المتجسـد في عـدم توازن القوى بينه وبين الجمهور المستقبِل، يتيح له أن يقدم خطاباً تلقينياً واجب التصديق.

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية

تستهدف الدراسة التحليلية التعرف على اتجاهات المعالجة الصحفية لمسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، من خلال التحليل الكمي والكيفي للخطاب الصحفي داخل مواد الرأي لعينة من الصحف العراقية خلال فترة الدراسة، لذا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول يتناول الإجراءات المنهجية للدراسة التحليلية ويتناول المبحث الثاني نتائج الدراسة بالتحليل والتفسير.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التحليلية

تتطلب الدراسات التحليلية إجراءات منهجية متسلسلة كخطوة أولى في طريق نجاح البحث، وبلوغ أهدافه المرسومة، لذا قام الباحث باتخاذ عدد من الإجراءات وكما يلي:

أولاً: تحديد مجتمع الدراسة التحليلية:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الصحف العراقية الصادرة في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في 2003/4/9، والتي يناهز عددها (200) صحيفة

حسب ما جاء في الدراسة الاستطلاعية، ولصعوبة حصر وتحليل هذا العدد الكبير من الصحف، تم اختيار عينة منها لتمثيل مجتمع الدراسة .

ثانياً: اختيار عينة الدراسة التحليلية:

تُعرَّف العينة بأنها نموذج يشمل جانباً أو جزءاً من وحدات المجتمع الاصلي المعني بالبحث وممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة[1]، لذا فقد تم تحديد عينة الدراسة التحليلية، بإتباع الإجراءات التالية:

1- اختيار عينة الصحف الخاضعة للدراسة:

تناولت الصحف العراقية موضوع الديمقراطية في العراق بعد الاحتلال من زوايا مختلفة، ووفقاً لمواقف الجهات التي تمثلها هذه الصحف، وأهدافها ومناهجها السياسية واتجاهاتها الفكرية، فضلاً عن تباين النظم الصحفية لهذه الصحف في إطار تسلسل الأولويات والأهداف والأيديولوجيات السياسية، لذا فقد تم اختيار الصحف التي تمثل مجتمع الدراسة التحليلية وفقاً لمعايير محددة وعلى النحو التالي:

- أن تعبر عينة الصحف المنتخبة عن مختلف الاتجاهات السياسية في العراق.
- يكون للصحف المنتخبة اهتمام واضح بموضوع الدراسة .
- تحظى هذه الصحف بقسط من اهتمام الجمهور.
- يكون إصدارها مستمراً وثابتاً بعد الاحتلال.
- يشمل توزيعها جميع أو أغلب مناطق العراق .
- تصدر باللغة العربية لكونها لغة أغلب سكان العراق .

انطلاقاً من المعايير المذكورة أعلاه، تم اختيار الصحف التالية لاستخدامها كعينة لمجتمع الدراسة التحليلية :

أ- صحيفة الصباح[2]:

صحيفة يومية سياسية عامة، تمثل الصحافة الرسمية في العراق، وهي تصدر من قبل شبكة الإعلام العراقي التي أسستها سلطة الاحتلال، وتعود ملكيتها للدولة، صدر العدد الأول في

---

(1) عامر إبراهيم قنديلجي: البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1993، ص 112.

(2) صحيفة الصباح: الأعداد الصادرة من 2009/11/1 إلى 2010/4/30.

17/ 2003/5، وكان صاحب الامتياز ورئيس التحرير فيها السيد "اسماعيل زاير". تصدر بـ 24 صفحة خصص معظمها للموضوعات السياسية ويعمل فيها عدد من الصحفيين المحترفين، فضلاً عن مساهمات بعض المثقفين من خارج الصحيفة، ممن يرفدون الصحيفة بنتاجاتهم من مواد الرأي وبمختلف الآراء والدراسات السياسية.

ب- صحيفة الزمان[1]:

صحيفة سياسية يومية مستقلة، تطبع وتوزع في عدة عواصم منها، لندن وبغداد أصدر العدد الأول منها الإعلامي "سعد البزاز" في لندن بتاريخ 1998/1/5، وكانت تمثل إحدى صحف المعارضة. وبعد احتلال العراق بدأ صدورها في العراق لأول مرة بطبعات محلية، وساهم في رفدها بالموضوعات والأعمال خلال الأعوام الماضية ألف وثلاثة وسبعون كاتباً وصحفياً ومترجماً ورساماً من العراق والعالم العربي ودول أخرى.[2] وتتميز الزمان باعتدال مواقفها واستقلاليتها في طرح موضوعاتها، وتنطلق في معالجتها لموضوع الديمقراطية من توجهاتها الخاصة بنشر ثقافة التسامح والمعالجة الوطنية والسلم الأهلي بين العراقيين، وتضم الصحيفة محررين وصحفيين يمثلون مختلف التيارات والاتجاهات في العراق وخارجه[3]

ج- صحيفة دار السلام[4]:

جريدة سياسية عامة، كما ورد في أعلى صفحتها الأولى التي يتوسطها شعار الحزب الإسلامي العراقي، وهو حزب جميع قياداته وكوادره من المسلمين السنة، إذ تولى الحزب إصدار الصحيفة في بغداد بتاريخ 2003/5/1 لتكون من أوائل الصحف التي صدرت في بغداد بعد غزو العراق .

وكانت الصحيفة تصدر في لندن بصورة غير منتظمة منذ 1990/11/1 ضمن الصحف المعارضة للنظام السابق، وأول رئيس تحرير لها (علي بابان) الذي شغل منصب وزير التخطيط في وزارة "نوري المالكي" الأولى، ثم تلاه"أياد السامرائي" رئيس البرلمان في دورته الثانية، ثم "طارق الهاشمي" نائب رئيس الجمهورية، ويشرف على تحريرها حالياً "بهاء

---

(1) صحيفة الزمان: الأعداد من 2009/11/1 إلى 2010/4/30.

(2) عبد الكريم عبد الجليل الوزان: معالجة الصحافة العراقية لعلاقات العراق بدول الجوار، مرجع سبق ذكره، ص 64.

(3) المرجع نفسه، ص 65.

(4) صحيفة دار السلام: أعداد الصحيفة الخاضعة للبحث الصادرة من 2009/1/1 إلى 2011/4/30.

الدين النقشبندي" ويرأس مجلس إدارتها أسامة التكريتي، أما الكادر الصحفي فهم مـن الصـحفيين المهنيين، والصـحيفة ذات توجـه إسـلامي، وقـد تبنـت منهجاً ثابتـاً في معارضـة وانتقـاد ممارسـات الاحتلال، وإخفاقات أجهزة الحكومة السياسية والأمنيـة والخدميـة، فضـلاً عـن الفسـاد المـتفشي في مفاصل الدولة، التي يشكل الحزب الإسلامي أحد أعمدتها الرئيسية[1].

د- صحيفة التآخي[2]:

صحيفة يومية تصدر عن دار التآخي للطباعة والنشر في بغداد، وهي من الصـحف التـي كانـت تصدر في بغداد منذ عام 1967 وقد مرت الصحيفة بعدة مراحـل، اختلفـت فيهـا توجهاتهـا حسـب مقتضيات المرحلة السياسية التي يمر بها العراق، ولكنها حافظـت عـلى سياسـتها العامـة في متابعـة الشؤون السياسية للأكراد وعلاقاتهم بالسلطة الحاكمة. وتنـاوب عـلى إدارتهـا وتحريرهـا نخبـة مـن الصحفيين والمثقفين الأكراد أبرزهم، "حبيب محمد كريم، محمد سـعيد الجـاف، نجيـب بايـان، دارا توفيق، فلك الدين كاكه يي"، وقد توقفت عن الصدور لعدة مرات ولفترات طويلـة، ثـم عـادت إلى الصدور بعد احتلال العراق، حيث صدر أول عدد منها بفكر جديـد بتـاريخ 2003/5/10 . ويعكـس خطابها الصحفي الرئيسي أفكار وتوجهات الساسة الكُرد، فضلاً عن قضـايا سياسـية يشـكل موضـوع الديمقراطية جزءاً مهماً منها، ويرأس تحريرها حالياً الدكتور "بدر خان السندي" .

هـ- صحيفة البيان[3]:

صحيفة يومية سياسية، تعتبر لسان حال حزب الـدعوة الإسـلامية العراقـي، وهـو حـزب جميـع قياداته وكوادره من المسلمين الشيعة، صـدرت الصـحيفة لأول مـرة بصـورة تجريبيـة في2003/5/21 بثمان صفحات وبعد هذا التاريخ بدأت تصدر بشـكل أسـبوعي تحـت اسـم "البيـان" ثـم مـرتين في الأسبوع. وفي 2004/11/30 أصبحت يومية، ويرأس تحرير الصحيفة "ياسين مجيد".

2- تحديد الإطار الموضوعي لعينة الدراسة التحليلية:

---

(1) عبد الكريم عبد الجليل الوزان، نفس المرجع السابق، ص 71- 72.

(2) صحيفة التآخي: أعداد الصحيفة الخاضعة للبحث الصادرة من 2009/1/1 إلى 2011/4/30.

(3) صحيفة البيان: أعداد الصحيفة الخاضعة للبحث الصادرة من 2008/11/1 إلى 30/4/ 2010.

في ضوء أهداف الدراسة ونتائج الدراسة الاستطلاعية،تم اختيار مواد الرأي بمختلف أنواعها وكما وردت في صحف العينة المنتخبة كوحدات للتحليل.

وفيما يلي أنواع مواد الرأي التي شملتها الدراسة :

أ- المقال الافتتاحي: وينشر عادة في الصفحة الأولى، وترجع أهمية هـذا النـوع مـن المقـالات إلى إنها تعكس موقف ورؤية الجريدة وتوجهها، أو انحيازها تجاه مسألة ما، ويعتبر هو الكلمة اليومية التي تكتبها الجريدة تعبيراً عن رأيها في موضوع معين[1].

ب- المقال العمودي: وهو مقـال يعـبر عـن رؤيـة ذاتيـة ورأي شـخصي للكاتـب، ويسـمى أيضـاً بالعمود الصحفي، وقد يتناوب على كتابة العمود الصحفي عـدد مـن الكتـاب تحـت عنـوان ثابـت للعمود، ويتميز كاتب المقال العمودي بالخبرة والمهارة. وغالباً ما يغلب على العمود الصحفي طابع التجربة الشخصية ويجسد ملامح الكاتب الفكرية.

ج- المقال التحليلي: يكتب لتعريف الرأي العام بتفاصـيل قضـية معينـة، وقـد يتـدخل الكاتـب لبيان رأيه ورأي الصحيفة عبر الشرح والتحليل والتفسير بهدف توجيه وإقناع المتلقـي بوجهـه نظـر الكاتب أو برأي الصحيفة.

د- مقال اليوميات: وهو نوع من أنواع مقالات الرأي اليوميـة، يحـرره كتـاب ذو خـبرة في طـرح القضايا التي تشغل الجمهور، وهي في الغالب قضايا تتعلق بأحداث تستحوذ عـلى اهـتمام النـاس . كالانتخابات والأحداث السياسية اليومية الهامة.

ه- بريد القراء: وهي زاوية يساهم القراء فيها عبر رسائلهم، التي تتضمن آراءهم ومواقفهم مـن القضايا السياسية وغيرها من القضايا التي تهـم المـواطنين، وتسـاهم الصـحيفة في توجيـه المواضـيع وجهة معينة حسب أهداف وأولويات الصحيفة. وتعتبر هذه الكتابات بمثابة منبر حـر يشـترك فيـه القراء عبر حوار مكتوب لعرض قضية أو مشكلة تقتضي المعالجة .

و- التقرير الصحفي: هو شكل من أشـكال الكتابـات الصـحفية يقـوم عـلى عـرض الوقـائع مـع خلفياتها وتفصيلاتها، وهو القالب المناسب للتغطية التفسـيرية، ويسـمى في بعـض الأحيـان "تقريـر معلومات".

وإذا زادت فيه جرعة الرأي يسمى "تحليل إخباري[2]".

---

(1) إسماعيل ابراهيم: فن المقال الصحفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2001، ص 65.

(2) محمد علم الدين: أساسيات الصحافة في القـرن الحـادي والعشريـن، ط 2، القـاهرة، دن، 2009، ص167.

وقد اعتبرت مقالات الرأي وحدات للتحليل، لأنها من المواد التي تهدف إلى اقناع القارئ بوجهه نظر الصحيفة أو الكاتب بشكل مباشر، حيث تحمل فكراً محدداً ووجهة نظر معينة، تحاول إقناع القارئ بها ومن ثم فهي أقدر على تحديد المواقف أو تجسيد الخطاب الصحفي، فضلاً عن ملائمة مواد الرأي للمداخل النظرية التي تتبناها الدراسة والتي تهدف في مجملها لقياس المحتوى الضمني غير الصريح للمضمون الإعلامي وربطه بالسياق الفكري الذي يندرج المضمون في طياته[1].

3- تحديد الإطار الزمني لعينة الدراسة التحليلية:

يتمثل الإطار الزمني لعينة الدراسة التحليلية بالفترة من 2009/11/1-2010/4/30 وتم اختيار هذه الفترة لأنها شهدت استقراراً نسبياً في الوضع الأمني كما شهدت عدداً من الأحداث السياسية أهمها هي:

أ- ارتفعت الأصوات خلال عام 2009 لإخراج قوات الاحتلال من العراق، خصوصاً من قبل بعض السياسيين، وكان الهدف من ذلك في أغلب الأحيان، كسب أصوات الناخبين وإرضاءً لرغبة الجمهور.

ب- حاول العراق في هذه الفترة الانفتاح نحو الخارج وتحسين العلاقات مع دول الجوار خصوصاً مع دول الخليج العربي وتركيا .

ج- تزايد الممارسات على الصعيد الداخلي لترسيخ المحاصصة الطائفية وأسلوب التوافق السياسي في إدارة البلاد، من قبل الأحزاب والكتل السياسية التي تدير العملية السياسية في العراق.

د- شهدت هذه الفترة إجراء الانتخابات النيابية في آذار2010 وما تبعها من مشاكل رافقت تشكيل الحكومة الجديدة التي امتدت فترة تشكيلها إلى ما يقرب من تسعة أشهر، وكانت هذه الفترة مشحونة بالتجاذبات السياسية.

هـ- شيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل واضح في الدولة العراقية وبين السياسيين بشكل خاص.

و- الانحسار الظاهري لتدخل قوات الاحتلال في شؤون إدارة السلطة والإعلان عن قرب مغادرتهم العراق.

ز- بداية عودة بعض المهجرين العراقيين إلى ديارهم.

(1) عيسى عبد الباقي: الصحافة والإصلاح السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

ح- ظهور دعوات من قبل بعض السياسيين لرفض تدخل دول الجوار في شؤون العراق وخصوصاً إيران.

ط- تعاقبت الأزمات السياسية والاقتصادية والناجمة عن الصراع بين السياسيين والفساد المستشري .

ى- ظهور بعض الدعوات من قبل السياسيين للمصالحة الوطنية ونبذ الطائفية بكل أشكالها.

في ضوء ما سبق تألفت عينة الدراسة التحليلية من مقالات الرأي المنشورة في جميع إعداد الصحف الخامسة الخاضعة للدراسة خلال الفترة من 2009/11/1 إلى 2010/4/30، وقد بلغ مجموع إعداد الصحف الخمسة التي خضعت للدراسة 714 عدداً بواقع 156 عددًا لكل من صحف الزمان، الصباح، التآخي، البيان، و 90 عدداً لصحيفة دار السلام.

ثالثاً: أدوات التحليل المستخدمة في الدراسة التحليلية:

استناداً إلى مؤشرات الدراسة الاستطلاعية للصحف الخاضعة للتحليل، قام الباحث بإعداد استمارة تحليل المضمون تتضمن تحليل مضمون الخطاب الصحفي لصحف العينة المنتخبة وعلى النحو التالي:

1- تحليل الخطاب الصحفي:

يُعرَّف الخطاب الصحفي بأنه مجموعة من النصوص الصحفية التي تتضمنها مواد الرأي، وهناك من يعتبره رسالة إقناعيه تستهدف إقناع الجمهور بطروحات معينة، أو لتفنيد أخرى مضادة، في إطار حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة بشأن قضية جدلية[1].

في ضوء هذا التعريف يمكن القول أن تحليل الخطاب الصحفي يعد الأسلوب الملائم للتطبيق في الدراسات التحليلية، إذ يَحتَمِل تحليل العديد من وجهات النظر والمواقف والاتجاهات التي تناولتها صحف الدراسة. وفي إطار تحليل الخطاب قام الباحث باستخدام الأدوات التالية:

أ- مسار البرهنة:

(1) عيسى عبد الباقي:الصحافة والاصلاح السياسي، مصدر سبق ذكره، ص81.

تم توظيف هذه الأداة لاستخراج الفكرة الأساسية، أو الموضوع المحوري الذي يرغب منتج الخطاب ترويجه وتوضيحه للقارئ، لذا حددت المقولة الأساسية لكل صحيفة من صحف الدراسة بعد تحديد واستعراض جميع مواد الرأي فيها، ومن خلال تتبع مسار البرهنة داخل الخطابات الصحفية، تم حصر المواضيع المتعلقة بمسألة الديمقراطية في العراق بنفس الصيغ التي كُتبت بها من قبل الكتاب، مع الإشارة إلى الحجج والبراهين الخاصة بكل منها.

وبذلك يصبح للدراسة التحليلية جانب كيفي يتمثل بطبيعة الموضوعات والحجج المسندة، والصحف التي أنتجتها وانتماءاتها وتوجهاتها، وجانب كمي من خلال عدد الأطروحات المقدمة بشأن موضوع الديمقراطية في العراق، ونسبة الاختلاف بين الصحف في التركيز على الموضوع أو على أي مفهوم آخر مرتبط به، وتفسير ذلك في ضوء أهداف الدراسة.

ويتميز هذا الأسلوب بالمحافظة على بناء النص، واهتمام الباحث بالتعامل مع وحدتين أساسيتين في التحليل، تتمثل الأولى بالمقولات التي تشير إلى الفكرة العامة وترتبط الثانية بالبراهين التي تؤثر على هذه المقولات، أو تدعمها أو تقلل من قيمتها وتعارضها[1].

وفي ضوء الأحداث الجارية في العراق، وتعدد وتعقد القضايا السياسية على ساحته، وفي مقدمتها مسألة الديمقراطية في ظل الاحتلال، التي أثارت جدلاً واسعاً في حيز ممارسة الصراع السياسي والطائفي، ولأن الخطاب الصحفي يحاول تأكيد موقفه الخاص، فأن هذه الأداة هي الأمثل لتحليل مواد الرأي في عينة الصحف المنتخبة لهذه الدراسة .

ب- الأطُر المرجعية:

هي المبادئ التي تستند إليها الصحيفة أو الكاتب في خطابهما، وتُستمد من القوى السياسية والتيارات التي تُعبر عنها كل صحيفة، ويُعبر عنها محرروها وكتابها.

وتقوم هذه الأداة على أساس وجود منطلقات فكرية متباينة، تنطلق منها الخطابات الصحيفة المختلفة في طرحها لقضايا الديمقراطية في العراق، ثم توظيف تلك الخطابات في الكشف عن المرجعيات والقوى الفاعلة التي استندت إليها الصحف المنتخبة في سعيها لإقناع المواطنين بها .

---

(1) أمال كمال طه محمد:صورة العراق في التغطية الصحفية العربية والقومية في التسعينات، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2001، ص33.

ج- تحليل القوى الفاعلة:

تعتمد هذه الأداة على أساس تحليل خطاب محدد لمجموعة من الفاعلين ذوي الأهمية، ورصد الأفعال والأدوار والصفات المنسوبة إليهم في الخطاب المدروس وتقييم هذه الأدوار والصفات سلباً وإيجاباً، وتحديد الخطابات بصياغتها الأصلية لتتبع تقييم الفاعلين على المستوى الكيفي، وإحصاء عدد الأدوار والصفات المقدمة في الخطابات المدروسة على المستوى الكمي[1].

وقد استخدم الباحث هذه الأداة في الدراسة التحليلية، لمعرفة أدوار وصفات القوى الفاعلة في الخطابات الصحفية الموجهة إلى الجمهور العراقي في الصحف الخاضعة للدراسة .

د- سياق إنتاج الخطاب:

تساعد هذه الأداة في تحديد الجمهور المستهدف ومدى تأثره بالخطاب الصحفي، ومن خلالها تم رصد وتحليل البيئة السياسية والاجتماعية العراقية والوضع الاقتصادي والثقافي في العراق بعد الاحتلال، باعتبار أن المجتمع العراقي يمثل البيئة المنتخبة للخطاب الصحفي في هذه الدراسة، فضلاً عن معرفة مستوى اقتناع الجمهور الذي تمثله عينة البحث الميداني في هذه الدراسة بما ورد عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي في الخطاب الصحفي.

2- تحليل المضمون:

أُستُخدمت هذه الأداة كوسيلة لوصف المادة الصحفية، وتصنيف القضايا الخاضعة للتحليل وحصرها كمياً، لمعرفة أي من المفاهيم الديمقراطية التي تم التركيز عليها أكثر من سواها، والمفاهيم التي لم تحظ بالاهتمام الكافي، فضلاً عن استخدام هذه الأداة في حصر وتحديد أشكال مواد الرأي في عينة الصحف العراقية التي تم استخدامها، لإنتاج خطاباتها الصحفية الخاصة بالديمقراطية الموجهة إلى الجمهور أو إلى النخب السياسية في العراق، وشملت إجراءات تحليل المضمون ما يأتي:

أ- تحديد وحدة التحليل:

يقصد بوحدات التحليل، جوانب الاتصال التي سيتم إخضاعها للتحليل والتي سيتم عليها القياس مباشرة، وبذلك تتحدد وحدة التحليل وفقاً لطبيعة المضمون وكميته وأهداف التحليل، وفي هذه الدراسة أُعتُمدت مواد الرأي كوحدات للتحليل.

---

(1) عيسى عبد الباقي:الصحافة والإصلاح السياسي، مرجع سابق، ص82.

وتستخدم وحدة التحليل من أجل تقسيم مضمون المادة المدروسة إلى وحدات أو عناصر، تُسهل التحليل الكمي والكيفي للمضمون، وتم استخدام وحدتين للتحليل هما:

- وحدة الفن الصحفي: يُمثلها في هذه الدراسة المقال الصحفي بأشكاله المختلفة.

- وحدة الفكرة: وهي من أوسع وحدات تحليل المضمون، تستعمل في استكشاف الفكرة الأساسية التي يدور حولها مجمل الآراء والاتجاهات الرئيسية في المادة الصحفية. وهي في هذه الدراسة جميع الأفكار التي تضمنتها مواد الرأي في صحف العينة والتي تتناول مسألة الديمقراطية في العراق بعد احتلاله.

ب- تحديد فئات التحليل:

هي خطوة مهمة للتوصل إلى نتائج بحثية مفيدة، ويجب مراعاة الوضوح والدقة فيها، لارتباط هذه الخطوة بمضمون مادة التحليل وكميتها، فضلاً عن علاقتها بالمشكلة البحثية وبأهداف البحث.

وقد حددت فئات التحليل بالاستعانة بنموذج Robert.M.Entman بمحاوره الرئيسية الأربعة وعلى النحو التالي:

- تحديد القضية: القضية هي حكم عام بوجود علاقة بين مجموعة من الوقائع والأحداث المترابطة ويستخدم، مصطلح "القضية" في علم الاجتماع للإشارة إلى فرض سبق أن أكده البحث الأمبريقي، ولكنه لا يكون ملائماً كقانون علمي لذلك يشار إلى التصميمات التي تنطوي عليها النظريات بوصفها قضايا، مع أن هناك مؤلفين يستخدمون المصطلح كمرادف للفرض(1)، والقضية في هذه الدراسة هي كل فكرة تحدد جوهر وحقيقة الديمقراطية في العراق بعد الاحتلال او تحاول تفسير ما يرتبط بهذه المسألة من مواضيع وطروحات فرعية، وتضم ما يلي:

- قضايا الإصلاح السياسي وتشمل "الدستور، الفساد، استقلال ونزاهة القضاء، قانون الانتخابات، قانون الصحافة، قانون الاحزاب، المجتمع المدني، مكافحة الارهاب".

- قضايا الثقافة الديمقراطية وتضم"القيم الديمقراطية، المصالحة الوطنية، تمكين المرأة، نبذ الطائفية، تداول السلطة، المشاركة السياسية، سيادة القانون".

- قضايا ومحددات التحول الديمقراطي وتشمل "الاحتلال، المحاصصة الطائفية، تدخل دول الجوار، الوضع الأمني، تعدد الولاءات، دور الاعلام، التنشئة السياسية، الأزمات السياسية".

---

(1) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مصرن الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص355.

- تشخيص الأسباب : توجد أسباب واقعية تحول دون إجراء تحولات ديمقراطية حقيقية في العراق، ولقد تكونت هذه الأسباب في رحم العملية السياسية الجديدة التي أسسها الاحتلال الامريكي بعد اسقاط النظام السابق، لتنتج نظاماً سياسياً بهيئة ديمقراطية مشوهه، وتُصَّنف هذه الأسباب بشكل عام إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية.

1- الأسباب الداخلية: "المحاصصة الطائفية، وجود قوات الاحتلال، ضعف المواطنة وتعدد الولاءات، ضعف دور الإعلام العراقي، أعمال العنف، محددات التحول الديمقراطي، غياب ثقافة الديمقراطية، الأزمات السياسية والاقتصادية، الفساد وعدم قدرة السياسيين على إدارة البلاد وفقاً للمبادئ الديمقراطية".

2- الأسباب الخارجية: "الدور التخريبي لبعض دول الجوار، الدور السلبي للسياسية الامريكية في العراق، الدور السلبي للإعلام الخارجي، ضعف دور المنظمات الدولية في العراق".

- تقييم القضية: وهي الموضوعات أو الأفكار التي تُعنى بتقييم مسألة الديمقراطية في العراق بوجود الاحتلال، ويختلف هذا التقييم بين صحيفة وأخرى، وفق عوامل ومحددات عديدة، منها إتجاه الصحيفة السياسي وايديولوجيتها وأهداف الجهة التي تقف وراءها او التي تمولها.

الحلول المقترحة: وهي كل ما يتعلق بالأفكار التي تُطرح لمعالجة مسألة الديمقراطية في العراق، واقتراح الحلول اللازمة لتطبيقها بالشكل الصحيح، فضلاً عن المقترحات اللازمة لتوجيه العملية السياسية نحو الديمقراطية الحقيقية.

ج- اختبار صدق التحليل وثباته:

اختبار صدق التحليل: ويكون ذلك بالتحقق من مدى صلاحية أسلوب القياس، أو أداته، في قياس الموضوعات والظواهر التي يُراد تحليلها، واستخلاص نتائج يُعَوَل عليها، ومن ثم تعميمها[1]. وقد تم قياس صدق التحليل بقياس الصدق الظاهري للاستمارة، إذ تم تحديد الفئات تحديداً دقيقاً، باتباع إجراءات التحليل لبلوغ مستوى مرتفع من الصدق الظاهري لاستمارة تحليل الأطر والمضمون، فضلاً عن عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين ذوي التخصصات العلمية والفكرية المختلفة[2]. وفي ضوء ملاحظاتهم تم تعديل الاستمارة لتتناسب مع متطلبات الدراسة .

---

(1) سمير محمد حسين: تحليل المضمون، مكتبة الانكلو مصرية، ط2، القاهرة، 1996، ص128.

(2) أسماء المحكمين في الملحق رقم(2).

اختبار ثبات التحليل: يقصد بالثبات، الوصول إلى نفس النتائج عن نفس الظواهر موضوع التحليل في حالة إعادة الاختبار أو التحليل مرة أخرى على نفس العينة من المفردات بعد مرور فترة زمنية، وتقدير قيمة الثبات بعد ملاحظة نتائج الاختبارين[1].

وفي هذه الدراسة تمت الاستعانة بباحث آخر[2] لحساب الثبات، بإعادة تحليل مضمون (55) عدداً من عينة الدراسة، موزعة بالتساوي على صحف الدراسة وبمعدل (11) عدد لكل صحيفة وذلك بنسبة (13%) من إجمالي عينة الدراسة التحليلية التي تضم714 عدداً. واستخدام نفس أداة التحليل التي استخدمها الباحث الأصلي، كما تم تطبيق معادلة O .R. Holesti هولستي:

$$\text{معادلة الثبات} = \frac{2\,\text{م}}{\text{ن}_1 + \text{ن}_2}$$

م_2 = عدد الحالات المتفق عليها .

ن_1 = عدد الحالات التي قام بترميزها الباحث الأول .

ن_2 = عدد الحالات التي قام بترميزها الباحث الثاني .

وبعد حساب الفئات التي تم الاتفاق عليها بين الباحثين في إطار معادلة هولستي، بلغ متوسط قيمة معامل الثبات في التحليل (0.92) وهي نسبة تؤكد ثبات التحليل.

---

(1) فرج الكامل: بحوث الإعلام والرأي العام، تصميمها وإجراؤها وتحليلها، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2001، ص 197.

(2) الباحث الآخر: السيد محمد طالب، باحث دكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة التحليلية

يتناول هذا المبحث نتائج تحليل المضمون بنوعيه الكمي والكيفي لكل ما يتعلق بمسألة الديمقراطية في العراق، التي عالجتها مواد الرأي المنشورة في صحف العينة خلال فترة الدراسة، وخلصت الدراسة التحليلية إلى النتائج التالية :

جدول رقم (1)

عدد المقالات الخاضعة للتحليل

الصحيفة	تكرار المقالات	%
الزمـــان	345	27.6
التآخـــي	292	23.4
الصبـــاح	285	22.4
دار السلام	200	16.0
البيـــان	128	10.2
المجمـوع	1250	%100

يوضح الجدول رقم (1) مدى التباين في اهـتمام الصحف العراقيـة الخاضـعة للتحليـل بمسـألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، إذ حازت صحيفة "الزمان" على الترتيـب الأول مـن بين عينة الصحف الخاضعة للتحليل في معالجتها لمسألة الديمقراطيـة في العـراق، مـن حيـث عـدد المقالات وذلك بنسـبة (27.6%) مـن إجـمالي المقـالات المنشـورة في الصـحف الخمسـة والتـي بلـغ مجموعها(1250) مقالة، وكانت حصة جريدة "الزمان" منها (345) مقالـة، ويعـود اهـتمام جريـدة "الزمان" بالموضوع إلى استقلالية الصحيفة، مما يجعلها تنظر بعين ناقدة إلى ما وصلت إليه الأوضاع في العراق، ولأنها غير خاضعة للتأثيرات الحكومية أو أي جهة سياسـية ضـمن العمليـة السياسـية أو المعارضة، تميزت المقالات بتعدد وتنوع الطروحات المتعلقة بالديمقراطية وارتباطها بالوضع السياسي في العراق، فضلاً عن دور الاحتلال وتأثيراته السلبية في تكوين آراء الكتـاب ومـواقفهم مـن العمليـة السياسية الجارية في العراق في ظل الاحتلال.

وجاءت صحيفة "التآخي" الكردية في الترتيب الثاني بنسبة (23.4%)، إذ بلغ مجموع مقالاتها عن الموضوع (292) مقالة، وكانت معظم المقالات التي تتناول موضوع الديمقراطية تمثل توجهات السياسيين الأكراد، لأنهم أكبر المستفيدين من نموذج الديمقراطية العراقية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق، إذ حققوا مكاسب سياسية كبيرة باسمها ومن خلالها، لذلك كانوا من أشد المروجين لديمقراطية الاحتلال وجاء الخطاب الصحفي لهذه الصحيفة ليعكس هذا التوجه.

أما صحيفة "الصباح" فقد جاءت بالمستوى الثالث في ترتيب الصحف التي تناولت موضوع الديمقراطية بنسبة (22.8%) وبلغ مجموع مقالاتها (285) مقالة، وهي نسبة لا تتفق مع كونها الصحيفة الرسمية للحكومة، ويعود ذلك إلى تطابق رؤيتها مع رؤية الحكومة في معالجة قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان، التي أثارت جدلاً كبيراً في الشارع العراقي، خصوصاً موضوع التظاهرات الشعبية التي جرت في بعض المحافظات المعترضة على انتهاكات الحكومة للحريات وأدائها في قضايا أخرى لها علاقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، كحق التظاهر السلمي وحرية الرأي والتعبير وانعدام العدالة، والعديد من الممارسات التي تعكس اتساع المسافة التي تفصل الحكومة عن الديمقراطية الحقيقية، وعن المبادئ والقيم الديمقراطية التي غابت عن الساحة، ولم تعترض هذه الصحيفة على قمع الحكومة للمظاهرات بالقوة بل كرست معظم مقالاتها لدعم وتبرير موقف السلطات من الإعتصامات والتظاهرات.

أما الترتيب الرابع فكان من نصيب صحيفة "دار السلام" بنسبة (16%) وبلغ مجموع مقالاتها(200)، ولعل السبب الرئيسي لهذا الترتيب يعود إلى أن الصحيفة تصدر ثلاث مرات في الاسبوع فقط، وهي تعاني من بعض المشاكل بسبب الوضع الأمني في بغداد حيث مكان صدورها، ويلاحظ كثرة انتقادها للإجراءات التعسفية للقوات المحتلة والإجراءات الاستثنائية في التعامل مع الشعب، تحت ذرائع حفظ الأمن ومكافحة الارهاب، أما خطابها الصحفي الموجه إلى الجمهور بخصوص الديمقراطية فيعكس وجهة نظر الحزب الاسلامي العراقي الذي تمثله الصحيفة.

وفي الترتيب الأخير جاءت جريدة البيان بمجموع (128) مقالة و بنسبة (10.2%) والجريدة تمثل لسان حال حزب الدعوة الاسلامية الذي يترأسه السيد (نوري المالكي) رئيس وزراء العراق، ويعود تراجع اهتمامها النسبي بموضوع الديمقراطية إلى الطبيعة الحزبية التي تمثلها، فحزب الدعوة يمسك بمفاصل الدولة المهمة من خلال

سيطرته على اهم الوزارات التي يقودها أعضاؤه، فضلا عن كونه الحزب الذي يقود ائتلاف دولة القانون وهو الائتلاف الذي يحكم العراق حالياً.

والمعروف عن الديمقراطية انها تحظى عادة باهتمام الأحزاب التي في المعارضة أكثر من الأحزاب التي في السلطة، وتُرفع شعاراتها من قبل الاحزاب العلمانية قبل الاحزاب الدينية، لذا لم يحظَ موضوع الديمقراطية في العراق بالتحليل النقدي الكافي من قبل هذه الصحيفة فجاءت مقالاتها في الموضوع مُقلة في التحليل، ومؤيدة للنهج الحكومي في اغلب الأحيان.

جدول رقم (2)

أنواع المقالات التي عالجت مسألة الديمقراطية في العراق

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
نوع المقال	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التحليلي	142	41.2	110	38.6	71	35.5	91	31.2	28	21.9	442	35.4
العمودالصحفي	125	36.2	102	35.8	49	24.5	57	19.5	40	31.3	373	29.8
الافتتاحي	16	4.6	14	4.9	17	8.5	29	9.9	23	17.9	99	7.9
تقرير صحفي	12	3.5	12	4.2	18	9	49	16.8	17	13.3	108	8.6
مقال يوميات	27	7.8	35	12.3	23	11.5	48	16.4	12	9.4	145	11.6
بريد القراء	23	6.7	12	4.2	22	11	18	6.2	8	6.2	83	6.7
المجموع	345	%100	285	%100	2000	%100	292	%100	128	%100	1250	%100

يتضح من نتائج الجدول رقم (2) أن المقالات التحليلية في الصحف العراقية عينة الدراسة، استحوذت على أكبر عدد من المقالات التي تناولت مسألة الديمقراطية في العراق، إذ بلغ عددها(442) وبنسبة بلغت(35.3%) من مجموع المقالات البالغ عددها (1250) مقالاً.

وجاءت صحيفة "الزمان" في مقدمة صحف الدراسة من حيث عدد المقالات التحليلية إذ نشرت (142) مقالاً تحليلياً، ويمثل هذا العدد (41.2%) من مجمل أنواع المقالات المنشورة في هذه الصحيفة والبالغ عددها (345) مقالاً.

وحازت صحيفة الصباح على الترتيب الثاني بنسبة (38.6%)، رغم أنها جريدة رسمية تمول من قبل الدولة وتمتلك إمكانات مادية كبيرة، ما يؤكد تأييدها لمواقف الحكومة في هذا

الموضوع، ثم جريدة دار السلام في الترتيب الثالث بنسبة (35.5%)، ثم تلتها جريدة التآخي بنسبة (31.2%) وأخيراً جريدة البيان بنسبة (21.9%).

وقد يكون السبب في ارتفاع نسبة المقال التحليلي مقابل الأنواع الأخرى من المقالات المنشورة في بعض الصحف العراقية، إلى أن طبيعة المقال التحليلي تقتضي أن يتمتع كاتبه بقسط من الحرية ليعبر عن رأيه الخاص بقضية معينة، وإن اختلف مع رأي الصحيفة، فضلاً عن سمات المقال التحليلي الخاصة وملاءمته للأحداث والقضايا الساخنة داخلياً وخارجياً، وقُدرته على التعبير عن الاتجاهات السائدة في المجتمع ومحاولة شرحها للجماهير، ومناقشة وطرح القضايا التي تشغل الرأي العام ومساعدة القراء على فهمها ومتابعتها[1]، وهذا ما ينطبق على مسألة الديمقراطية في العراق بوجود الاحتلال الأمريكي، نظراً لتعقيد الأحداث وتقاطع المتغيرات في الساحة السياسية العراقية بعد الاحتلال، مما يفرض على أي كاتب في هذا الشأن أن يبذل جهداً كبيراً في أبراز قضية الديمقراطية وتفسيرها في سياق الوضع القائم في العراق وتعقيداته، وهذا يتفق مع خصائص المقال التحليلي.

أما العمود الصحفي، فأن النتائج تُبين أنه جاء بالمرتبة الثانية بنسبة (29.8%) في عدد المقالات التي تناولت المسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت بأنواع المقالات الآخرى، ويعزى ذلك إلى طبيعة المقال العمودي التي تتحقق فيها وظائف الصحافة المعاصرة من خلال النقد والتوجيه والمراقبة وتفسير وتحليل الظواهر السياسية، وشرح المواضيع التي تهم الرأي العام من وجهة نظر الكاتب الذاتية وارائه الشخصية، وتعليقاته على الأحداث.

كما تشير النتائج إلى أن مقال اليوميات جاء في التسلسل الثالث بحصوله على نسبة (11.7%) من مجمل المقالات، ويمكن تفسير ذلك في ضوء قرب مقال اليوميات من المقال العمودي من حيث الشكل وطريقة معالجة القضايا المطروحة، خصوصاً مسألة الديمقراطية في العراق وما يحيط بها من متغيرات وجدل على المستوى السياسي والشعبي، مما يجعلها مادة دسمة للحوار والنقاش في الصحف العراقية، فضلاً عن أن مقال اليوميات يكتب من قبل صحفيين لهم جمهورهم من القراء الذي يتابعونهم فيما يكتبون، أما الافتتاحيات فحازت على نسبة (7.9%) فقط من مجمل اهتمام الصحف الخاضعة

---

(1) عيسي عبد الباقي: الصحافة والاحتلال والإصلاح السياسي، مرجع سابق ص 95.

للتحليل، وربما يكمن سبب ذلك في أن الافتتاحية غالباً ما تعبر عن وجهة نظر الصحيفة وتمثل انعكاساً لسياستها، وغالباً ما يحررها رئيس التحرير.

أما بريد القراء فجاء بالمرتبة الأخيرة من حيث الاهتمام بموضوع الديمقراطية، إذ حقق ما نسبته(6.7%) فقط، وهي أدنى نسبة مقارنة بالنسب التي حققتها أنواع المقالات الأخرى المنشورة في عينة الصحف العراقية الخاضعة للدراسة، ويفسر تراجع الإهتمام ببريد القراء إلى ضعف اهتمام الجمهور بما تطرحه الصحف العراقية عن موضوع الديمقراطية في ظل الاحتلال، إذ ينعكس اهتمام القراء عادةً بتفاصيل الحياة اليومية والخدمات وأخطاء المسؤولين وسقطات الحكومة وأدائها في مختلف المجالات واهتمامهم بالديمقراطية غالباً ما يكون موسمياً أو انعكاساً لممارسات خاطئة لبعض المسؤولين، على صعيد الحريات وحقوق الإنسان، أو في سياق الصراع السياسي بين الخصوم .

جدول رقم (3)

القضايا الرئيسية المتصلة بمسألة الديمقراطية في العراق

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع المطروح	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الاصلاح السياسي	179	47.2	131	43.5	149	63.9	112	39.7	118	44	689	47.1
الثقافة الديمقراطية	86	22.7	65	21.6	33	14.2	28	9.9	22	8.2	234	16
محددات التحول الديمقراطي	114	30.1	105	34.9	51	21.9	142	50.4	128	47.8	540	36.9
المجموع	379	%100	301	%100	233	%100	282	%100	268	%100	1463	%100

لوحظ من الجدول (3) أن هناك زيادة في عدد المواضيع بالنسبة لعدد المقالات وذلك لأن بعض المقالات تضمنت أكثر من موضوع يتصل بمسألة الديمقراطية في العراق، كما لوحظ من معلومات الجدول، أن عينة الدراسة من الصحف العراقية خلال فترة البحث، كان لديها اهتمام واضح بمسألة الديمقراطية في العراق المحتل، وبما يتصل بها من مواضيع وطروحات عالجها الخطاب الصحفي، إذ جاءت قضايا الإصلاح السياسي في مقدمة الطروحات الرئيسية بمسألة الديمقراطية التي تناولها الخطاب الصحفي، بنسبة (47.1%) من اجمالي المواضيع المنشورة.

ويمكن تفسير تقدم موضوع الاصلاح السـياسي في تسلسـل المواضـيع التـي ركـز عليهـا الخطـاب الصحفي، بأن الصحف ترى الإصلاح السياسي قد يساهم في معالجة الوضع العراقي المتردي في مجال الديمقراطية، أو ما يتفرع عنها مـن مفـاهيم يـدور بشـأنها جـدل كثـير، خصوصـاً ممارسـات قـوات الاحتلال التعسفية التي تفتقر إلى أبسط القيم والمبادئ الديمقراطية، فضـلاً عـن الفـوضى السياسـية وتنامي النزعات القوميـة والدينيـة والمذهبيـة في المجتمـع، مـما قـد يـفضي إلى تقسـيم العـراق إلى كانتونات طائفية، وفق ما عبرت عنه صحيفة "الزمان" في عدد من مقالاتها.

ويمكن أيضاً تفسير اهتمام الصحافة بموضـوع الاصـلاح السـياسي في مقـالات صـحيفة "التـآخي" باعتباره يمثل إحدى البوابات المؤدية إلى تحقيـق ديمقراطيـة حقيقيـة للشـعب العراقـي، وتصـحيح مسار العملية السياسية في العراق، فضلاً عن أن إصلاح وتطوير الـنظم والمؤسسـات السياسـية يعـد من الأُمور الهامة لتحقيق خطوات فاعلة على طريق التطور الديمقراطي والتوازن السياسي بـين كـل عناصر المجتمع، لإنعكاس ذلك على مدى المشاركة السياسية الحقيقية. وحرية إبـداء الـرأي وحريـة التعبير ووجود تعددية سياسية غير مقيدة.

ويلاحظ أن صحيفة "دار السلام" كانت أكثر الصحف الخمسة إهتماماً بقضية الاصلاح السـياسي في العراق، كواحدة من القضايا الملحة على الساحة السياسية العراقية نظراً لارتباطها بعملية التحول الديمقراطي ونجاح التوجه إلى الديمقراطية، وركزت الصحيفة على صعوبة إجراء الاصلاحات المأمولـة في ظل الاحتلال وتنامي النزعة المذهبية والطائفية السياسية في العـراق، لأن الإصـلاح يتطلـب قـدراً كبيراً من التعاون والتفاهم بين الأطراف السياسية وإقصاء الفكـر الطـائفي واحـلال الفكـر الـوطني الذي يؤكد الولاء للوطن قبل الولاءات الأخرى.

وركزت صحيفة "الزمان" بنسبة (47.2%) من خطابها الصحفي على موضوع الفساد الذي أصبح يتطلب جرأة وشجاعة كبيرة من قبـل الحكومـة والبرلمـان، للحـد مـن اسـتشرائه في جميـع مفاصـل الدولة وفق تعبير الصحيفة.

وركزت صحيفة "الزمان" على أن موجة الفساد وصلت إلى الصف الأول من المسؤولين في الدولة، مما يعقد عملية الإصلاح ويجعلها أكثر صعوبة في ظل المحاصصة الطائفية التي تستند على المصـالح الفئوية والحزبية.

أما صحف "الصباح، والتآخي، والبيان" فقد كانت نسب معالجة خطاباتها الصـحفية في الجـدول (3) متقاربة إلى حد كبير إذ جاءت على التوالي(43.5%) للصباح، (39.7%) للتـآخي، (44%) للبيـان، وتشير هذه النسب إلى تقارب جميع الصحف في مطالبها للإصلاح السياسي.

وتلت ذلك بالدرجة الثانية، الطروحات التي تناولت قضايا ومحددات "التحول الديمقراطي" في العراق بنسبة (36.9%)، والمتمثلة "بالمحاصصة الطائفية" وتعدد الولاءات وتردي الوضع الأمني ... وغير ذلك مما كان للاحتلال دور مباشر في إحداثه في العراق.

ويمكن النظر إلى موضوع "التحول الديمقراطي" باعتباره من أهم المواضيع التي تواجه النظام السياسي، إذا ما أرادت القوى السياسية الحاكمة أن تبرهن على جديتها وعزمها في تطبيق الديمقراطية في العراق وتجاوز عقبات هذا التطبيق، وكانت جريدة "التآخي" على رأس الصحف الخمسة الخاضعة للبحث بنسبة (50.4%) بمعالجتها محددات التحول الديمقراطي كواحدة من القضايا الرئيسية المتصلة بمسألة الديمقراطية في العراق.

إذ تؤكد صحيفة "التآخي" أن حل مشكلة الديمقراطية في العراق يرتبط بصورة مباشرة بإزالة محددات التحول إلى الديمقراطية وتذليل المصاعب التي تواجه العملية السياسية في العراق.

وجاءت صحيفة "البيان" المعبرة عن رأي حزب الدعوة الإسلامية بالدرجة الثانية بنسبة (47.8%)، من حيث اهتمام خطابها الصحفي الموجه إلى الجمهور بموضوع التحول الديمقراطي، واقتربت بذلك من صحيفة "التآخي" الكردية من حيث الاهتمام بمعالجة هذا الموضوع، مما يؤكد تطابق الآراء بين الاتجاه القومي الكردي والاتجاه الديني على ضرورة القيام بخطوات مباشرة وسريعة على طريق التحول الديمقراطي.

أما صحيفتا "الزمان" و"الصباح" فكانت نسبة المعالجة فيهما على الترتيب(30.1%) و(34.9%) لموضوع محددات التحول الديمقراطي، في حين كانت النسبة التي عالج بها الخطاب الصحفي لصحيفة "دار السلام" الموضوع لا تتجاوز(21.9%) من مجموع خطاباتها الموجهة للجمهور بشأن المسألة الديمقراطية في العراق، وقد قللت هذه الخطابات من قيمة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة بإتجاه التحول نحو الديمقراطية، واعتبرتها إجراءات غير جدية ولا تعبر عن نية صادقة لتبني النهج الديمقراطي.

وجاءت طروحات الثقافة الديمقراطية بالدرجة الثالثة في جدول رقم (3)، إذ بات المواطن العراقي يسمع عن الديمقراطية وفضائلها، ولكنه لا يفهم الكثير مما يطرح لأسباب عديدة ذكرتها بعض صحف الدراسة ومن أهم هذه الأسباب هي :

أولاً: ضعف التثقيف بشأنها وانعدام الوعي بأهميتها لحفظ كرامة الانسان وحقوقه وضمان حياته ومعيشته ورفاهيته.

ثانياً: ما يجري في العراق في ظل الاحتلال يتقاطع مع مبادئ الديمقراطية وقيمها مما جعل قسماً كبيراً من المواطنين يعتقدون أن الديمقراطية وشعاراتها من أسباب تدمير العراق، وهناك مـن يـربط احتلال بالديمقراطية، وآخرين يفترضون أن الطائفية ارتفعت في ظل الديمقراطية في العراق.

وتساهم هذه النتيجة بالإجابة على التساؤل رقم(1) من تساؤلات الدراسة وتؤكد صحة الفـرض الأول من فروضها.

جدول رقم (4)

المواضيع الفرعية المتصلة بالإصلاح السياسي في العراق في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الدستور	25	14.5	15	11.5	20	13.4	4	3.6	10	8.8	74	11.5
الفساد	37	20.7	17	13	24	16.1	16	13.4	13	11	107	15.5
نزاهة القضاء	13	7.2	14	10.7	21	14.1	11	9.8	9	7.6	68	9.9
المجتمع المدني	18	10.1	12	9.1	14	9.4	15	13.4	14	11.9	73	10.7
قانون الاحزاب	11	6.1	8	6.1	12	8.1	10	8.9	11	9	52	7.2
قانون الانتخابات	17	9	11	8.3	15	10.1	17	15.2	16	13.5	76	10.5
قانون الصحافة	19	10.6	12	9.2	13	8.7	13	11.6	12	10.2	69	10
مكافحة الارهاب	39	21.8	42	32.1	30	20.1	26	23.2	33	28	170	24.7
المجموع	179	%100	131	%100	149	%100	112	%100	118	%100	689	%100

يتبين من الجدول السابق أن موضوع مكافحة الإرهاب حصل على نسـبة (24.7%) مـن اجـمالي الطروحات التي عالجتها الصحف موضوع الدراسـة، وهـذه النسـبة هيـأعلى نسـبة حصـلت عليهـا المواضيع المدرجة في الجدول، والمتعلقة بموضوع الاصلاح السياسي، كما جـاءت في صـحف الدراسـة، ويعود ذلك للمشاكل التي تسبب بها الارهاب بمختلـف أصـنافه وكـما جـاء بـه الخطـاب الصـحفي لصحف الدراسة. سواء الارهاب الذي يرعـاه الاحـتلال أو الـذي تباركـه بعـض دول الجـوار أو ذلـك الارهاب الذي تمارسه المجاميع المسلحة والميلشيات المرتبطة بـالأحزاب والكتـل السياسـية المشـاركة بالحكومة.

وقد ركزت كل من صحف "الزمان" و"دار السلام" على أن الارهاب دخل إلى العراق مع دخول قوات الاحتلال، وقد أثبتت الوقائع أن قوات الاحتلال هي الراعية الأولى للارهاب، ولا يحتاج ذلك إلى جهد كبير للبرهنة عليه، إذ كان الارهاب في العراق هو أحد نتاجات الاحتلال وأعوانه .

وذكرت صحيفة "الزمان" ان الإرهاب هو أحد الأسباب الرئيسية للفتنة التي يريد الاحتلال خلقها بين أبناء العراق، لينشغلوا عنه وعن ممارسات قواته، ويضع كل ما تسبب به من خراب ودماء وقتل في صفوف العراقيين، على شماعة الإرهاب، وذكرت صحيفة دار السلام أن هذه الحقيقة أصبحت معروفة لجميع العراقيين.

لذلك فقد تركز الخطاب الصحفي لهاتين الصحيفتين على هذه القضية بكثير من التفصيل، وقد اختلفت الصحف المدروسة في تقييم قضية الارهاب، من حيث الاسباب والنتائج، وعلاقتها بمسألة الاصلاح السياسي، وفق مرجعية هذه الصحف وايديولوجياتها كما اختلفت في تقدير تأثير الارهاب على المسألة الديمقراطية، إذ تعزو صحيفة "الصباح" بوصفها الجريدة الرسمية للحكومة ظاهرة الارهاب إلى الخصوم السياسيين ودول لا تريد للتجربة الديمقراطية في العراق أن تنجح . ويقترب هذا الخطاب من بعض ما جاء في طروحات جريدة "التآخي" وكذلك صحيفة "البيان"، التي تبنت خطاباً مشابهاً.

أما صحيفتا "الزمان" و "دار السلام"، فكانتا تتبنيان خطاباً واحداً تقريباً، إذ تحملان الاحتلال المسؤولية عن الارهاب في العراق، وتعتقدان أن لقواته علاقة مباشرة وغير مباشرة عن معظم العمليات الارهابية التي تمت داخل البلاد بعد الاحتلال.

وبصرف النظر عن الجهات المنفذة أو الأطراف الداعمة، فإن الارهاب بحسب قول صحيفة "الصباح"، تسبب في تعطيل الكثير من النشاطات والبرامج التنموية في العراق وورغم صحة هذا الراي، فهو يعكس محاولة الصحيفة تبرير إخفاق الحكومة في تنفيذ مشروع تنموي حقيقي في العراق في ظل الاحتلال والتجاذبات الطائفية التي تعصف بالعملية السياسية في العراق.

وتؤكد جريدة "الزمان"، أن الارهاب أصاب العملية السياسية بالشلل، وأدى إلى تخبط الأحزاب والسياسيين، وعزوف الشرفاء منهم والوطنيين عن المبادرة لإنقاذ البلاد، وأتاح الفرصة للانتهازيين والفاسدين منهم لتولي زمام السلطة والخضوع لإرادة المحتلين. مما يدل بوضوح على أن الارهاب صناعة أمريكية بامتياز.

وتشير نتائج الجدول رقم (4) إلى الفساد، كموضوع مهم تعرضت له صحف الدراسة في خطاباتها الصحفية، وجعلته من أولويات الاصلاح السياسي المنشود بنسبة (15.5%)،

لأن شيوع الفساد في مؤسسات الدولة، يؤدي إلى تراجع معايير الكفاءة كشرط لإشغال المناصب داخل مؤسسات الدولة، فضلاً عن سرقة المال العام وتدني مستوى انجاز المشاريع من حيث القيمة الانتاجية والنوع والكفاءة.

تباينت خطابات الصحف عن الفساد، فمنها من رأى الفساد امتداداً لأشكال الفساد التي كانت موجودة في مؤسسات الدولة قبل الاحتلال كصحف "البيان" و"التآخي". اما صحيفة "الصباح" فتعزو الفساد إلى حالة الانفلات الأمني وضعف المراقبة وغياب الاحساس بالمسؤولية، وتهمل الإشارة الى الفاسد الأكبر المتمثل بقوات الاحتلال وسلطاته، التي تمارس الفساد في العراق على أوسع نطاق بحسب جريدة "دار السلام".

أما جريدة "الزمان" فترى الفساد نتاجاً للمحاصصة الطائفية التي تسببت في عجز البرلمان وضعف الحكومة وانعدام المسؤولية وغياب الاحساس بالمواطنة، حتى وصلا الأمر بالبعض إلى فلسفة موضوع الفساد وشرعنته ليصبح فساداً ممنهجاً. وتعزو جريدة "الزمان" أسباب الفساد الى الفشل الذي منيت به هيئات النزاهة والشفافية والمراقبة، وتذكر الصحيفة بأن هذه الهيئات أصبحت هي نفسها تنتج الفساد في الدولة العراقية، حتى طال الفساد القضاء والتعليم والقوات الأمنية.

وجاءت المؤشرات التي أفرزتها خطابات صحف الدراسة والمعبرة عن مظاهر الفساد بمجملها كالآتي:

- تكمن الخطورة في ظاهرة الفساد بتفاقمه وانتشاره وإتساع رقعته وترابط آلياته ليشمل مختلف الجهات والمصالح الحكومية، وتسبب بانهيار الثقة بالجهاز الإداري في الدولة.

- تأثير الفساد السلبي على معدلات التنمية في الدولة، وظهور طبقة من الأثرياء الفاسدين، يتبنون ثقافة الفساد وشرعنته.

- يعتبر الفساد من أهم الأسباب في غياب قيم الديمقراطية والعدالة.

- يكافح الفساد بإشاعة ثقافة النزاهة والمساءلة والعدالة وقيم الديمقراطية النبيلة.

- انتشار الفساد نتيجة طبيعية في سياق الغياب الكامل للديمقراطية المجتمعية وضعف معايير الحكم الديمقراطي وما يتضمنه من مؤسسات رقابية.

- غياب الرقابة الصحفية وضعف أدوارها الرقابية والتثقيفية.

- يؤدي الفساد إلى نشوء تحالفات سياسية تفتقر إلى المشروعية الأخلاقية ومستند على مبدأ .

واحتل موضوع الدستور والمشاكل التي تسبب بها المرتبة الثالثة في تسلسل الخطابات الفرعية المتصلة بالإصلاح السياسي في صحف الدراسة، فحصل على نسبة (11.5%) من اجمالي الاطروحات التي جاء بها الخطاب الصحفي لصحف العينة.

ويعود اهتمام الصحف بمسألة الدستور العراقي الجديد إلى وجود فقرات وبنود خلافيه عديدة فيه، اختلف العراقيون بشأنها، كما اختلف السياسيون أيضاً بصدد تفسيرها وتأويلها فضلاً عن أن الدستور كُتب وأُقر في ظل الاحتلال، ورغم الاستفتاء الذي جرى بشأنه فإن جريدة "الزمان" تلمح إلى وجود مُؤشرات عديدة تُشير إلى تمريره بوسائل غير ديمقراطية ويوجد بين السياسيين وغير السياسيين، من يُقر بأن الدستور يمهد لتقسيم العراق، وأعد لغرض ضمان مصالح فئة على حساب فئة أخرى من العراقيين.

لذلك تباينت وجهات نظر الصحف العراقية بشأن الدستور، حسب تبعية الصحف والكُتّاب الذين تناولوا الدستور بمقالاتهم، وبقدر مساهمة الدستور بتحقيق مصالح جهة سياسية معينة دون أخرى.

صحيفة "التآخي" الكردية لم تأتِ على ذكر مسألة تعديل الدستور، أو تغييره مطلقاً خلال فترة الدراسة، لأن الدستور يحقق مصالح الأكراد بشكل رئيسي، وكذلك صحيفة "البيان" التي أشادت في أكثر من مناسبة بالدستور الجديد ووصفته بأنه الدستور الذي انتظره العراقيون طويلاً، أما صحيفتا "الزمان" و"دار السلام" فكانتا تكشفان عن عورات الدستور في جميع المقالات التي كتبت عنه على صفحاتها، وطالبت بتعديله في أكثر من مناسبة.

ورغم مثالب الدستور فإن الحديث عنه من قبل السلطات يتم بانتقائية، حيث أن صحيفة "الصباح" التي تمثل الحكومة، تمارس الأسلوب الانتقائي في خطابها الصحفي عن الدستور فهي لا تتحدث عن كيفية كتابته وإقراره، ولكنها تبنت خطاباً صحفياً يسعى إلى موازنة موقف الحكومة نحو مختلف القضايا الخلافية، كذلك صحيفتا "البيان" "والتآخي" فقد جاء خطابهما من منطلق نقد الفقرات التي لا تحقق مصالح الجهة التي تمثلها هذه الصحف، والإشادة بالفقرات التي تضمن تحقيق تلك المصالح .

وجاءت المواضيع الأخرى الخاصة بقوانين الانتخابات والأحزاب في الصحافة في المراتب اللاحقة وبنسب متقاربة تجاوز(10%) بقليل، ويتضح من ذلك أن هذه القوانين أصبحت مطلباً لتحقيق الاصلاح السياسي، لعدم مواكبة القوانين القديمة لأي عملية إصلاحية تتم في ظل الوضع الحالي.

أما الخطابات الصحفية عن منظمات المجتمع المدني، فقد نالت ما يعادل(10.7%) من نسبةخطابات الصحف المعنية، وكانت جميع الصحف بدون استثناء تتحدث عن ضرورة الاهتمام بمتطلبات المجتمع المدني، باعتباره حلقه مهمة من حلقات الإصلاح السياسي ولأن هذه المنظمات تمثل الحلقة المثلى للتواصل بين الحكومة والشعب.

وحصلت مسألة نزاهة القضاء على المرتبة الأخيرة بنسبة (9.9%)، وهي نسبة متدنية جداً وغير متوقعة، نظراً لأهمية القضاء النزيه في تحقيق العدالة الاجتماعية وتطبيق وتنفيذ القوانين ومحاسبة السلطات التنفيذية والتشريعية، لذا إتفقت صحف الدراسة في اغلب اطروحاتها الخاصة بالقضاء على اعتباراستقلال ونزاهة القضاء هو المدخل الطبيعي لتحقيق المساواة، في إطار عمليات الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، كما يعني استقلال القضاء في مضمونه الدستوري الرقابة القانونية على السلطة التشريعية والتنفيذية ومنع تحكم أي منهما بالقرارات المصيرية للبلاد بعيداً عن المفاهيم والقيم الديمقراطية.

جدول (5)

الاطروحات الفرعية المتصلة بموضوع الثقافة الديمقراطية

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القيم الديمقراطية	19	22.1	11	16.9	5	15.1	4	14.3	1	4.5	40	17.1
المصالحة الوطنية	12	14	7	10.7	6	18.2	2	7.1	2	9.1	29	12.4
تمكين المرأة	5	5.8	4	6.2	2	6.1	4	14.3	1	4.5	16	6.8
الطائفية	23	26.7	11	17	12	36.3	3	10.7	4	18.2	53	22.6
المشاركة السياسية	8	9.3	4	6.2	4	12.1	3	10.7	2	9.1	21	9
تداول السلطة	10	11.6	8	12.3	2	6.1	10	35.8	4	18.2	34	14.6
سيادة القانون	9	10.5	20	30.7	2	6.1	2	7.1	8	36.4	41	17.5
المجموع	86	%100	65	%100	33	%100	28	%100	22	%100	234	%100

انطلاقاً من أهمية موضوع الثقافة الديمقراطية لتنظيم وتقييم العلاقة بين النظام السياسي والشعب، يركز علماء السياسة اهتمامهم على العلاقة بين أداء الحكومات الديمقراطية وبين شرعيتها، وبعبارة أخرى، تعتبر الثقافة الديمقراطية معبرة عن مدى إيمان النخب

والجماهير بقيمة النظام الديمقراطي[1]، لذا فقد جاء الخطاب الصحفي للصحف العراقية متضمناً طروحات تتصل بالديمقراطية وقيمها ومبادئها، وقد بلغت نسبة عدد الطروحات للصحف المتصلة بالقيم الديمقراطية في الجدول رقم(5) (17.1%) من اجمالي الطروحات وتشير المعلومات الواردة في الجدول أعلاه إلى عدة مواضيع ترتبط بالثقافة الديمقراطية، تؤكد على أهميتها في إشاعة الديمقراطية في العراق، بل اعتبرت صحيفة "الزمان" أن القيم الديمقراطية هي من نتاجات الثقافة الديمقراطية، تتأثر بها وتؤثر فيها.

وركزت صحف "الزمان" "ودار السلام" و"التآخي" على أهمية نشر القيم الديمقراطية للتخفيف من تصاعد الخطاب الطائفي في العراق، بينما ركزت صحف "البيان" و"الصباح" على علاقة الثقافة الديمقراطية بالحد من الإرهاب، إذ جاء فيهما ذكر الإرهاب مرتبطاً بقلة الوعي السياسي وتدني مستوى ثقافة الديمقراطية في اكثر من مقالة، كما تكررت الإشارة فيهما الى "الثقافة البعثية" التي ترفض الحوار وتحارب الديمقراطية الجديدة في العراق وتعمل على تقويض النظام الديمقرطي، في إشارة إلى "حزب البعث" الذي كان يحكم العراق قبل الإحتلال في سياق التنديد بالمعارضين لسياسة الحكومة.

ووضعت صحف الدراسة قضية الطائفية في مقدمة المواضيع المتصلة بالثقافة الديمقراطية على مستوى صحف الدراسة بنسبة (22.6%)، وهي نسبة تتناسب مع أهمية هذه القضية وتأثيرها المدمر في العملية السياسية وتقويض أي عملية ديمقراطية، لأن الطائفية تمثل الاتجاه المعاكس للديمقراطية، فلا ديمقراطية مع الطائفية، وهذا ما أثبته مسار العملية السياسية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، وقد اتفقت صحف عينة البحث، على التأثير السلبي الذي تعكسه الممارسات الطائفية على المستوى السياسي والشعبي، مما يهدد بتقويض أي توجه ديمقراطي، وقد اختلفت الصحف فقط في تحديد الجهة المسؤوله عن المشكلة الطائفية في العراق، وتبرأت جميع الأطراف من مسئووليتها عنها، في الوقت الذي يشير الواقع إلى أن جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية مسؤولون بشكل أو بآخر عن مسألة تنامي الطائفية في العراق.

يتضح من خلال الربط بين موضوعي الثقافة الديمقراطية وتأثير القيم الديمقراطية عليها وبين موضوع الطائفية وتأثير الثقافة الديمقراطية في الحد منها. إن ارتفاع مستوى الشحن الطائفي في العراق يدل على ضعف ثقافة الديمقراطية في المجتمع. وإخفاق الصحافة في النهوض

(1) صاموئيل هانتنغتون:الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، 1993، ص 346.

بدورها التعليمي والتثقيف بين المواطنين. مـما يشـكل إجابـة واضـحة عـلى التسـاؤل رقـم (3) مـن تسـاؤلات الدراسـة بخصـوص مسـاهمة الصـحافة العراقيـة في نشر الثقافـة السياسـية الديمقراطيـة لمواجهة الخطاب الطائفي المسيطر على المشهد السياسي العراقي.

وجاءت قضية المصالحة الوطنيـة في المرتبـة الخامسـة بنسـبة (12.4%) في تسلسـل موضـوعات الثقافة الديمقراطية التي تناولها الخطاب الصحفي لصحف الدراسة، وقـد اتفقـت صـحف الدراسـة على أن لهذه القضية أهمية استثنائية في الحالة العراقية، وذلك لعلاقتها بالمسألة الديمقراطيـة التـي تستدعي إفشاء روح التسامح والتعاون بين جميـع فئـات الشـعب العراقـي، لبنـاء مجتمـع يسـوده الأمن والاطمئنان، لأن إثارة نعرات الثأر والانتقام يفسد مفهوم الديمقراطية ويتعارض مـع مبادئهـا، التي تنص على ضرورة احترام جميع الآراء والحريات والمعتقدات والتعامل مع الأقليات وفق مبادئ العدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد.

وأكدت صحيفتا الزمان ودار السلام، على أن المصالحة الوطنية في العراق مازالت متعثرة، بسبب موقف بعض الاحزاب والكتل السياسية المعارضة من مسألة إلغاء قوانين المساءلة والعدالة واجتثاث البعث وطي صفحة الماضي، أو تحديد نصوص هذه القوانين وحصرها بمن أساء إلى الشعب وارتكب جرائم بحقه. بينما تشير صحيفتا البيـان والصـباح إلى أن العـائق الـذي يقـف أمـام المصـالحة، هـو العنف والعمليات الإرهابية، التي تقوم بها بقايا البعث وأتبـاع النظـام السـابق وتؤكـد الصـحيفتان على ان المصالحة مع البعث غير واردة في الوقت الحاضر.

أما المرتبة الرابعة في الجدول أعلاه، فكانت من نصيب موضوع تداول السلطة بنسبة (14.6%)، ويعتبر هذا الموضوع محوراً مهماً في اطروحات الصحف عن الثقافة الديمقراطية، إذ لا تنتهي حدود الثقافة الديمقراطية عند الشعب، وإنما تشمل النخب السياسية الحاكمة والأحزاب والصـفوف الاولى في الحكومة وسلطات الدولة، لأن العراق مر بفترات طويلـة مـن الحكـم الشـمولي للحـزب الواحـد، استمر فيها نظام الحكم دون تداول للسلطة، الأمر الذي جعـل مـن هـذا الموضـوع إحـدى الـذرائع لاحتلال العراق، بحجة تحويله إلى واحـة للديمقراطيـة في المنطقـة، وتحريـر الشـعب العراقـي، مـن خلال احتلاله وتدمير مقومات الدولة والمجتمع فيها .

وقد تباينت الصحف في خطاباتها حول هذا الموضوع، إذ تعـترض صـحيفة الزمـان عـلى الأسلوب الذي يتم فيه تداول السلطة والقائم على أسس المحاصصة الطائفيـة، دون الأخـذ

بنظر الاعتبار الكفاءة والمقدرة على شغل المناصب الحساسة، واشارت جريدة دار السلام الى ان تداول السلطة يجب أن يتم على جميع المستويات بصورة ديمقراطية نزيهه.

وتناولت صحيفة التآخي موضوع تداول السلطة باهتمام اكبر واكدت ان العراق يمر بمرحلة انتقالية يعد فيها نجاح تداول السلطة سلمياً عبر الإنتخابات مؤشراً هاماً لنجاح عملية التحول الديمقراطي في العراق واتفقت معها بذلك كل من صحيفتي الصباح والبيان. كما برز موضوع سيادة القانون، كجزء من عملية التثقيف السياسي في النظام الديمقراطي باعتباره قضية من القضايا الفرعية ذات الأهمية في إقامة هذا النظام. وقد نال هذا الموضوع قسطاً وافراً من الاهتمام في الخطاب الصحفي للصحف الخمسة بنسبة (17.5%) ليمثل المرتبة الثانية بين الاطروحات الفرعية المتصلة بموضوع الثقافة الديمقراطية.

كما أشارت نتائج الجدول رقم (5) إلى موضوع القيم الديمقراطية، كأطروحة محورية من الاطروحات الفرعية المرتبطة بالثقافة الديمقراطية بنسبة (17.1%)، لتتربع في المرتبة الثالثة في تسلسل المواضيع التي تناولها الخطاب الصحفي لصحف الدراسة الواردة في الجدول أعلاه، ولقد حاز هذا الموضوع على هذه المرتبة لاحتوائه على أهم أركان الديمقراطية، وهي منظومة القيم الديمقراطية التي تمثل روح الديمقراطية وجوهرها، ويكاد مضمونها يشمل معظم ما تتضمنه الثقافة الديمقراطية من مفاهيم ومفردات، لذا يمكننا القول أن غياب القيم الديمقراطية عن أي نظام يدعي الديمقراطية ينزع عنه صفة الديمقراطية بالكامل، فديمقراطية بدون قيم لا معنى لها.

أما في المرتبة السادسة، فقد جاءت قضية المشاركة السياسية، ورغم أهميتها في موضوع الثقافة الديمقراطية، ألا إنها لم تحظ بالاهتمام الكافي من صحف الدراسة. واشارت صحيفة دار السلام الى ان المشاركة السياسية تراجعت في أوساط العراقيين، بسبب حالة اللامبالاة السياسية السائدة في الشارع العراقي بعد شعور المواطنين بالإحباط الشديد من جراء الاحتلال، وانكشاف زيف إدعاءات المحتلين بصدد نشر الديمقراطية في العراق. ونوهت صحف الدراسة الاخرى بذلك، بدرجة اقل ولكنها اكدت على ضرورة المشاركة بالإنتخابات بشكل مكثف من قبل جميع المواطنين.

في نفس السياق ذكرت صحيفة الزمان ان عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية جاء لاقتناعهم بأن الديمقراطية الحقيقية لم تتحقق، وتساءلت عن مدى صدق الانتقال إلى الديمقراطية في ظل نظام يتبنى المحاصصة الطائفية المبنية على مبدأ التناحر والتعارض وتبادل المصالح من خلال قوانين وتشريعات يتم تمريرها واتفاقات وصفقات سرية وعلنية

. واتفقت بقية الصحف على ان المشاركة السياسية للمواطن العراقي مازالت دون المستوى المطلوب. إذ يشكل ذلك اجابة واضحة على التساؤل رقم (1) من تساؤلات الدراسة عن مستوى الإتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطن العراقي بعد مرور أكثر من ثماني سنوات على الإحتلال .

وجاء موضوع تمكين المرأة في المرتبة السابعة والأخيرة على الجدول رقم (5) وبنسبة تبلغ (6.8%)، إذ يعكس ذلك تدني الاهتمام بقضايا المرأة وحقوقها السياسية خاصة وأن المرأة تمثل نصف المجتمع.

ناقشت صحيفة "الزمان" هذا الموضوع وخلصت الى القول بان الديمقراطية لا تقوم على اهمال نصف الشعب، فالديمقراطية التي تفعل ذلك هي ديمقراطية عرجاء بقدم واحدة تؤول إلى السقوط حتماً.

ويرجع تدني اهتمام عينة الصحف بقضايا المرأة، الى ارتباط هذه الصحف باحزاب ذات رؤية سطحية إلى المرأة، أدخلت المرأة إلى البرلمان تحت ضغط الاحتلال الذي أراد أن يصور للعالم بأنه يطبق الديمقراطية في العراق من خلال إشراك نسبة من النساء في البرلمان. دون أن يكون للمرأة أية فاعلية حقيقية وتأثير مباشر في القرار السياسي، والدليل على ذلك ماتعانيه المرأة في المجتمع العراقي، فلو كانت النساء اللاتي يشغلن مقاعد برلمانية بدرجة من التأثير، لأصبح للمرأة في العراق شأن آخر.

بشكل عام قدمت الصحف الخمسة (16) أطروحة حول قضية تمكين المرأة، وجاءت تلك الأطروحات معبرة في مجملها عن التصورات التالية:

- دعم المرأة اقتصادياً واجتماعياً حتى تتمكن من أداء دورها بنشاط وفاعلية في تنمية وتطوير المجتمع.

- هناك ضرورة قصوى لتغيير جذري في النظرة الى المرأة وقدرتها لأن ذلك شرطاً أساسياً لنجاح اي عملية ديمقراطية، وعلى المجتمع الاعتراف بنصفه الآخر.

- مازال الواقع يؤكد عجز المرأة عن خوض معارك انتخابية أمام الرجل.

- هناك خلاف حول عمل المرأة في القضاء.

- تقاس مكانة الأمم ودرجة تقدم الشعوب بدور المرأة وماتحقق لها من مكاسب.

- ايقاف العنف الموجه ضد المرأة بكل أشكاله يتطلب إطاراً تشريعياً ينصفها بشكل كامل.

جدول رقم (6)

المواضيع الفرعية المتصلة بالقضايا المؤثرة على التحول الديمقراطي في العراق

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قوات الاحتلال	19	16.7	8	7.6	14	27.5	10	7	18	14.1	69	12.8
المحاصصة الطائفية	21	18.4	9	8.6	8	15.7	17	12	7	5.5	62	11.5
دول الجوار	5	4.4	22	21	4	7.8	12	8.5	16	12.5	59	10.9
الوضع الأمني	18	15.8	31	29.5	11	21.6	43	30.3	35	27.3	138	25.6
تعدد الولاءات	20	17.5	9	8.6	4	7.8	14	9.9	14	10.9	61	11.3
دور الاعلام	8	7	7	6.7	2	3.9	9	6.3	13	10.2	39	7.2
التنشئة السياسية	13	11.4	5	4.7	3	9.5	6	4.2	5	3.9	32	5.9
الأزمات السياسية	10	8.8	14	13.3	5	9.8	31	21.8	20	15.6	80	14.8
المجموع	114	%100	105	%100	51	%100	142	%100	128	%100	540	%100

يتبين في الجدول رقم (6) أن تدهور الوضع الأمني وممارسات القوات الأمنية وتأثيرها السلبي على عموم حياة المواطنين، جعلها في مقدمة المواضيع الفرعية المتصلة بالقضايا المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في العراق، بنسبة (25.6%)، فضلاً عن اشكاليات هذا التحول التي ذكرتها الصحف من حيث المتطلبات والمستلزمات وتوفر الشروط اللازمة للتحول الديمقراطي في العراق ومحاولة الصحف الخمسة الخاضعة للبحث الكشف عن هذه الاشكاليات والقضايا، ما هي إلا محاولة لتحليل ظروف البيئة الاجتماعية العراقية المتنوعة قومياً ومذهبياً ودينياً، واشارت صحيفة "الزمان" في سياق المتطلبات التي تفرضها عملية التحول إلى الديمقراطية، الى ان شروط التحول وفق هذا التنوع مازالت مفقودة، وتحولت العملية السياسية إلى عملية محاصصة طائفية في إطار الصراع السياسي الدائر بين القوى والأحزاب والكتل السياسية ذات التوجه الطائفي والعرقي، والتي تهيمن على المشهد السياسي العراقي. فعندما يحتل الوضع الأمني الموقع الأول في الخطاب الصحفي العراقي لابد وأن يركز هذا الخطاب مضمونة لمعرفة أسباب تدهور الوضع الأمني، وهذا هو ما تساءلت عنه صحيفة "دار السلام"، إذ أكدت ان تدهور الأمن ساهم في انحراف العملية السياسية، وتدهور الديمقراطية قبل أن تبدأ، وتسبب بتعاقب الأزمات السياسية. ويقودنا ذلك الى متابعة

الموضوعات المتعلقة بالأزمات السياسية، إذ نالت هـذه الأزمـات المرتبـة الثانيـة في الجـدول أعـلاه بنسبة (14.8%) من مجموع المواضيع المتصلة بالقضايا المؤثرة بعملية التحول الديمقراطي.

هذه الأزمات لم تكن نتيجة للوضع الأمني وحده، كما ذكرت الصحف الخمسة بل كانت نتيجـة لعدة عوامل في مقدمتها قضية وجود قوات الاحـتلال في العـراق، التـي حـازت عـلى المرتبـة الثالثـة بنسبة (12.8%) في الجدول رقم (6) وأهداف ونوايا هذه القوات من احتلال العراق، التـي تتقـاطع حتماً مـع أي مسـعى ديمقراطـي حقيقـي، فلـو كانـت هنـاك ديمقراطيـة حقيقيـة لطالبـت القـوى السياسية بمحاكمة الذين تسببوا باحتلال العـراق وتـدمير دولتـه. وسـعت لإخـراج قـوات الاحـتلال الأمريكي بكل الوسائل المتاحة.

تفسر هذه النتيجة سعي الاحتلال إلى ايجاد صـيغة بائسـة للديمقراطيـة في العـراق ترتكـز عـلى المحاصصة الطائفية والتوافق، كإحدى الوسائل التي تبقـي جـذور الخـلاف بـين العـراقيين مشـتعلة، وهذا بحد ذاته يشكل أحد أهداف الاحتلال في العراق.

ولأهمية موضوع المحاصصة الطائفية فقد نال نسبة (11.5%)ليحتل الموقـع الرابـع في الجـدول (6).

ويقودنا موضوع المحاصصة إلى موضوع آخر ذي صلة، وهو تعـدد الـولاءات الـذي نـال نسـبة (11.3%) في الجدول (6)، ليمثل المرتبة الخامسة في اهتمامات الخطاب الصحفي في صحف الدراسة ضمن المواضيع الفرعية المتصلة بالقضايا المؤثرة على التحول الديمقراطي في العراق. وهذا الموضـوع يتأثر بتدخل بعض دول الجوار، التي تمتلك تأثيراً كبيراً على بعض رموز العملية السياسية في العـراق، وجاء موضوع تدخل دول الجوار في المرتبة السادسة بنسبة (10.8) وهي نسبة عالية نظراً لأن بعض السياسيين يدين بالولاء لبعض هذه الدول لأسباب متعددة وخاصة ايران، منهـا العلاقـات المذهبيـة وتعود أسباب أخـرى إلى أن العديـد مـن الشخصـيات السياسـية المتنفـذة في العـراق حاليـاً. كانـت موجودة في ايران عندما كانت في صفوف القـوى العارضـة للنظـام السـابق، إذ تولـت إيـران رعايـة البعض من هذه الشخصيات وقدمت لهم الدعم لمقارعة النظام السابق في العراق.

أما الموضوعان الآخران من تسلسـل المواضـيع في الجـدول أعـلاه فهـي عـلى التـوالي دور الاعلام بنسبة (7.2%) يليـه موضـوع التنشـئة السياسـية بنسـبة (5.9%)، وكـلا الموضـوعين يؤشر إلى ضـعف عمليـات التنشـئة السياسـية، وضـعف أهـم وسـائلها وهـو الاعـلام الـذي لم يرتقِ إلى دوره المطلـوب في اشـاعة ثقافـة الديمقراطيـة بـين الجمهـور بمواجهـة موجـات الطائفية في العراق، إذ تأثرت وسائل الإعلام بالوضـع السـياسي السـائد في العـراق وانعكـس

عليها سلباً تراجع الحريات واستخدام أساليب القمع والتنكيل بالصحفيين وتصفية البعض منهم جسدياً.

جدول رقم (7)

نوع القوى الفاعلة داخل الخطاب الصحفي في صحف الدراسة

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الشعب	201	50	135	42.9	123	48.8	143	47.9	121	44.2	723	46.9
الحكومة	21	5.2	20	6.3	14	5.5	21	7.1	20	7.2	96	6.2
الميلشيات المسلحة	8	2	10	3.2	10	3.9	3	1	1	4.	32	2.1
قوات الاحتلال	19	4.8	14	4.4	12	4.8	5	1.7	6	2.2	56	3.6
الاعلام	19	4.8	25	7.9	3	1.2	10	3.4	7	2.6	64	4.2
النخب المثقفة	36	8.9	13	4.1	15	5.9	40	13.4	20	7.2	124	8.1
الأحزاب السياسية	30	7.4	40	12.7	36	14.3	22	7.4	30	10.9	158	10.3
المؤسسة الأمنية	6	1.5	16	5.1	3	1.2	4	1.3	8	2.9	37	2.4
منظمات المجتمع المدني	7	1.7	1	3.	2	8.	2	7.	3	1.1	15	1
مجلس النواب	10	2.5	12	3.8	13	5.2	23	7.7	15	5.5	73	4.7
المراجع الدينية	4	1	5	1.6	1	4.	2	7.	11	4	23	1.5
القوى الخارجية	15	3.7	4	1.3	2	8.	4	1.3	9	3.3	34	2.2
المؤسسات التعليمية	12	3	2	6.	4	1.6	3	1	4	1.5	25	1.6
الجهات المعارضة	11	2.7	15	4.8	2	8.	10	3.4	15	5.5	53	3.4
القضاء	3	8.	3	1	12	4.8	6	2	4	1.5	28	1.8
المجموع	402	%100	315	%100	252	%100	298	%100	274	%100	1541	%100

يقدم الجدول رقم (7) الإجابة المفصلة عن التساؤل رقم (4) من تساؤلات الدراسة إذ يوضح بالتفصيل القوى الفاعلة الأكثر حضوراً باطروحات الخطاب الصحفي المرتبط بمسألة الديمقراطية في العراق وهي على التوالي : الشعب بنسبة (46.9%)، الاحزاب السياسية بنسبة (10.3%)، النخب المثقفة بنسبة (8.1%) ثم الحكومة ورموزها بنسبة (6.2%). وذلك من مجمل المواضيع التي طرحها الخطاب الصحفي في صحف الدراسة. ثم تلتها مجموعة القوى الفاعلة الأقل تأثيراً من وجهة نظر الصحف محل الدراسة، وشملت هذه القوى، قوات الاحتلال، الاعلام، المؤسسة الأمنية، منظمات المجتمع المدني، مجلس النواب، المراجع الدينية، القوى الخارجية، القضاء، القوى المعارضة، المؤسسات التعليمية.

ويكشف الجدول السابق عن وجود تباينات محدودة في ترتيب القوى الفاعلة داخل اطروحات صحف الدراسة، وفقاً لأيديولوجيات الجهات التي ترتبط بها كل صحيفة وتوجهاتها السياسية، ورؤية الكُتّاب والمحللين، الذين انتجوا الخطاب الصحفي ومقدار الحرية التي يمتلكها هؤلاء الكُتّاب في التعبير عن آرائهم الشخصية، ودرجة تعارض هذه الآراء مع الجهة السياسية التي تتبناها كل صحيفة في اطار العملية السياسية في العراق.

ومما يثير الانتباه هنا أن الصحف الخمسة اتفقت بدرجة تكاد تكون متطابقة، على أن الشعب هو الفاعل الأساسي والأول في المسألة الديمقراطية في العراق وفيما يتعلق بها من قضايا، وانعكس ذلك على النتائج في الجدول رقم (7) وبنسب تراوحت من (42.9%) لجريدة الصباح(44.2%) لجريدة البيان، (47.9%) لجريدة التآخي ثم جريدة دار السلام بنسبة (48.8%) ثم أعلى نسبة لجريدة الزمان المستقلة والبالغة(50%).

وبهذه الصورة يحدد الخطاب الصحفي دور الفاعل الرئيسي وينتظر منه تأثيراً في مجرى التغيير نحو الديمقراطية، إلا أن الخطاب الصحفي يضع عدة شروط لممارسة الشعب دوراً فاعلاً في تصحيح مسار الديمقراطية في العراق، اهمها توفر المناخ الديمقراطي. ولكن يبدو أن المشهد السياسي والاجتماعي في العراق يشير إلى عدم توفر المناخ الملائم لكي يمارس الشعب دوره في ترسيخ الديمقراطية وإعلاء قيمها بوصفها مقياساً لتقييم النظام السياسي القائم في العراق. وهذا ما أثبتته الاحداث في العراق.

وقد أكد الخطاب الصحفي للصحف الخمسة أن الاحزاب السياسية هي الفاعل الثاني في المسألة الديمقراطية في العراق بنسبة (10.3%) تليها الحكومة بنسبة (6.2%).

وتشير صحيفة الزمان إلى تاريخ الاحزاب السياسية الحالية في العراق بالقول اننا بالعودة الى هذا التاريخ لوجدنا أنها تعاني من عدة مشكلات أهمها: افتقار معظم هذه الاحزاب إلى برامج وأنظمة داخلية دقيقة. تنظم سياقات العمل فيها. مما أضعف من أدائها التنظيمي بشكل واضح خلال الفترة التي أعقبت الاحتلال. كذلك فأن هذه الاحزاب معظمها ذات توجه اسلامي، في بلد مثل العراق يضم أطيافاً واسعة من القوميات والأديان والمذاهب، مما يحدد من قدرة هذه الاحزاب على الاقناع وممارسة الديمقراطية الداخلية في صفوف كوادرها وقياداتها. وبالتالي فقد انعكس ذلك على قدرتها على التأثير في الشارع العراقي وقيادته، بسبب توجهاتها الفئوية، سواءً كانت قومية أو دينية أو مذهبية، وهذا بدوره زاد من الخلافات بينها بإضافة خلافات طائفية على الخلافات السياسية، وعزز شعور قياداتها وكوادرها بالانتماء للمذهب أو القومية أو الطائفة، قبل الانتماء للعراق وانعكس ذلك على أداء هذه الاحزاب وقلل من مصداقيتها في ادعائها للديمقراطية

أو تمسكها بمبادئها.

وبينت صحيفة التآخيان تجارب بعض هذه الأحزاب خلال الفترة الماضية تمخضت عن اخفاق واضح في أداء دور فاعل لتعزيز عملية التحول الديمقراطية في العراق، وإجراء اصلاحات ديمقراطية حتى في صفوفها، كما اخفقت في الدور المناط بها بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية، أو القيام بدورها في التنشئة السياسية خارج نطاق الطائفية السياسية، نتيجة لضعف قواعدها الاجتماعية وعدم قدرتها على إدامة التواصل مع الجماهير، وعدم فاعلية هياكلها التنظيمية، فضلاً عن ارتباط معظم قياداتها بأجندة الاحتلال، أو أجندات خارجية لدول الجوار، وهذا ما المحت إليه الصحف الخمسة في اطروحاتها في سياق التراشق بالاتهامات المتبادلة فيما بين الأحزاب.

ويعكس الخطاب الصحفي الخاص بالقوى الفاعلة لدى صحيفة دار السلام دور الحكومة إزاء مسألة الديمقراطية العراقية وموقفها كسلطة تنفيذية يهيمن عليها حزب أو حزبان، يقودها رئيس الوزراء بصلاحيات واسعة. واتفقت الصحف الخمسة بنسب تفاوتت قليلاً. على أن هذه الحكومة لا شك تتأثر بصورة أو بأخرى بالضغوط التي تمارس عليها من قبل قوات الاحتلال، أو من قبل القوى الخارجية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وبعض دول الجوار كإيران وغيرها.

واتفقت صحيفتا الصباح والبيان على أن سيادة الدولة هي الضمانة الكبرى للديمقراطية في أي نظام سياسي، وأي خلل في الجانب السيادي للدولة، يعرض القرار السياسي إلى مؤثرات خارجية تؤدي إلى الاخلال بالمنهج الديمقراطي، بل وتخل بشرعية الحكومة نفسها، لذلك فإن قوات الاحتلال والقوى الخارجية كفاعلين في الخطاب الصحفي يؤثران بشكل مباشر على المسألة الديمقراطية في العراق، ويوجهان مسارها لضمان مصالحهما قبل مصالح الشعب العراقي، وأكدت صحيفة الزمان أن الديمقراطية التي يراد لها أن تطبق في العراق، تم قياسها بالمصالح الخاصة بأمريكا والقوى الخارجية المؤثرة في السياسية العراقية الداخلية .

ويلاحظ أن الاحتلال لم يحظَ بقسط وافر من اهتمام الخطاب الصحفي باعتباره قوة فاعله رئيسية، إذ كانت الصحف خلال فترة الدراسة قد اتجهت إلى معالجة قضايا أخرى استجدت على الساحة السياسية العراقية وأصبح الاحتلال بالنسبة لها بحكم الأمر الواقع وضعف تأثيره كفاعل رئيسي بل الفاعل الأول في كل ما يجرى في العراق. وهنا يكمن موطن الإخفاق في المعالجة الصحفية لمسألة الديمقراطية في ظل الاحتلال، وتبرز الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة. إذ يفترض بالصحافة أن تواصل اداء ادوارها ازاء العملية السياسية الجارية في العراق وان تنحاز للشعب في

كل الأحوال والمواقف ولا يجوز ان تبقى محايدة بين الحق والباطل.

كما أبرز الخطاب الصحفي لصحف الدراسة، وخاصة جريدة التآخي، الدور المؤثر الذي ينبغي أن تلعبه النخب المثقفة في تحقيق الديمقراطية في العراق، وفي عملية التحول الديمقراطي، حيث جاءت بالترتيب الثالث بنسبة (8.1%) من مجموع القوى الفاعلة في هذه العملية، من خلال تكرار وتكثيف الطروحات التي تبرز دور النخبة المثقفة في العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال، وأبرزت الصحف كيف أصبحت هذه النخب هدفاً للميلشيات المسلحة التي يرعاها الاحتلال وبعض أحزاب الحكومة، مما اضطر العديد من أساتذة الجامعات والكُتاب والصحفيين والمفكرين والأطباء والعلماء، إلى الهجرة ومغادرة العراق، هرباً من القتل والتصفية على أيدي أفراد هذه الميلشيات المسلحة.

وقد أصبحت هذه الميلشيات تمثل فاعلاً مهماً في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة، وتناولها بعض الصحف كالزمان ودار السلام بالنقد الشديد وكشفت ملابسات عملها وارتباطاتها والجهات التي ترعاها وتمولها وتقدم لها الدعم والغطاء السياسي والإعلامي .

أما صحيفة التآخي فأنها تعرضت بالنقد لممارسات هذه الميلشيات، ولكنها غضت الطرف عن الميلشيات الكردية، وينبع هذا الموقف، من الأيديولوجية التي تتبناها هذه الصحيفة في تأييد منهج الأحزاب الكردية ومواقفها وتطلعاتها نحو انشاء دولة كردية في شمال العراق.

أما صحيفة الصباح الحكومية فقد اهتمت بالاطُر القانونية والتشريعية التي تعالج من خلالها مشكلة الميلشيات المسلحة، دون الخوض في تفاصيل ممارستها المضادة للقيم والمبادئ الديمقراطية، ولم توضح تبعيتها لجهات حزبية طائفية، فضلاً عن اغفالها لرعاية الاحتلال لهذه الميلشيات بضمها إلى الجيش العراقي الجديد والتشكيلات الأمنية الأخرى، وتكوين المؤسسة الامنية العراقية الجديدة من أفراد هذه المليشيات الطائفية.

وقد حازت المليشيات المسلحة على ما نسبته(2.1%) من مجمل اهتمام الخطاب الصحفي، كإحدى القوى الفاعلة فيه، لكون تشكيلها كان من المهام الرئيسية لقوات الاحتلال بعد حل الجيش العراقي السابق، من قبل الحاكم المدني الامريكي للعراق "بول بريمر"، ويلاحظ أن هذا الموضوع حاز على اهتمام محدود من الصحف الخمسة، واختلف تقييم كل منها لأسبابه ونتائجه ومدى ارتباط هذه المليشيات بموضوع الارهاب.

أما القوات المسلحة والمؤسسة الأمنية فقد نالت بدورها اهتماماً ضعيفاً في الخطاب الصحفي كقوة فاعله، إذ كانت النسبة المئوية التي حازت عليها (2.4%) من مجمل

الطروحات رغم أثرها السلبي على العملية الديمقراطية في العراق، بسبب فشلها في تحقيق الأمن وضعف أداءها المهني.

وقد أبرزت الخطابات الصحفية للصحف الخمسة الدور المهم الذي تلعبه المؤسسة التشريعية في المسألة الديمقراطية، حيث حاز مجلس النواب على المرتبة الخامسة بين القوى الفاعلة بنسبة (4.7%) وتلاه في الترتيب دور الإعلام بنسبة (4.2%) وهي نسبة غير متوقعة لدور الإعلام، إذ يفترض أن يكون للإعلام دور متقدم في التحول الديمقراطي، ولكن الخطاب الصحفي لصحف الدراسة بين السلبيات والمشاكل التي تعاني منها وسائل الإعلام والإعلاميين، وخصوصاً الصحافة والصحفيين، إذ أصبحوا في العراق أهدافاً للاغتيال من قبل المجاميع المسلحة أو الاعتقال من قبل القوات الأمنية، مما تسبب في إضعاف حياديتهم، وبالتالي أصبح الإعلام العراقي عاجزاً عن أداء دوره الثقافي والرقابي وفقد ثقة الجمهور.

أما بقية القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي العراقي، فكانت شبه غائبة وغير مؤثرة، إذ كانت المراجع الدينية أقلها تأثيراً في الخطاب الصحفي العراقي، رغم أهميتها، خصوصاً في السنوات الأولى من الاحتلال، إذ لا تمر فترة إلا ويقوم بزيارة المراجع الدينية، العديد من السياسيين وزعماء الاحزاب والكتل السياسية والوزراء والمسؤولين وحتى سفراء الدول الأجنبية، كما قام الحاكم المدني للاحتلال بول بريمر بزيارة هذه المراجع، وأجرى معها لقاءات مهمة.

أما منظمات المجتمع المدني فلم تحظَ سوى بنسبة (1%) من مجمل الخطاب الصحفي في صحف الدراسة والمؤسسات التعليمية حازت على(1.6%) والقضاء على(1.8%) أما المعارضة فقد حازت على(3.4%)، وهذه النسبة للمعارضة لا تعني أن المعارضة السياسية معدومة، بل تدل على أن الخطاب الصحفي مازال قاصراً في التعامل مع قضية المعارضة السياسية. وربما يعود ذلك إلى ضعف معارضة السياسيين وعدم فاعليتهم على أرض الواقع. لأن المعارضة السياسية الحقيقية تعني معارضة الاحتلال وهذه المعارضة موجودة لدى أغلب الشعب العراقي، لذا فقد اعتبرت بعض الصحف هذا الموضوع من البديهات السياسية، فضلاً عن أن الأسلوب التوافقي في الحكم يلغي أي وجود للمعارضة السياسية الديمقراطية، لأن الجميع مشتركون في الحكم، كل حسب حصته من المناصب والمكاسب.

من هنا كان تركيز معظم الصحف خطاباتها عن المعارضة المسلحة، فكانت هذا الخطابات موزعة بين مؤيد للمقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال دون تحريض، ومعارض ومشكك، ومحايد.

الجدول رقم (8)

تقييم الخطاب الصحفي بشأن القوى الفاعلة

الصحف	الزمان						الصباح						دار السلام					
القوى الفاعلة	ايجابي		سلبي		غير مؤثر		ايجابي		سلبي		غير مؤثر		ايجابي		سلبي		غير مؤثر	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الشعب	151	77.1	19	16.8	31	37.9	99	70.7	20	20.2	16	21.1	100	78.7	9	12	14	28
الحكومة	2	1	14	12.3	5	6.2	5	3.6	7	7.1	8	10.5	3	2.4	10	13.3	3	2
الميليشيات المسلحة	—	—	8	7	—	—	—	—	10	10.1	—	—	—	—	10	13.3	—	—
قوات الاحتلال	—	—	19	16.8	—	—	1	.7	11	11.1	2	2.6	—	—	12	16	—	—
الإعلام	10	5.1	2	1.8	7	8.5	8	5.7	5	5.1	12	15.8	1	.8	—	—	2	4
النخب المثقفة	15	7.7	1	.9	10	12.3	3	2.2	2	2	8	10.5	5	3.9	2	2.8	8	16
الاحزاب السياسية	2	1	19	16.8	9	10.9	5	3.6	25	25.3	10	13.1	9	7.1	17	22.7	10	20
المؤسسة الأمنية	1	.5	3	2.7	2	2.4	11	7.9	2	2	4	5.3	—	—	3	4	—	—
منظمات المجتمع المدني	3	1.5	2	1.8	2	2.4	1	.7	—	—	—	—	1	.8	—	—	1	2
مجلس النواب	1	.5	8	7.1	1	1.2	2	1.4	2	2	8	10.5	4	3.1	4	5.3	5	10
المراجع الدينية	2	1	—	—	2	2.4	2	1.4	—	—	3	3.9	—	—	—	—	1	2
القوى الخارجية	2	1	7	6.2	6	7.3	1	.7	2	2	1	1.3	—	—	1	1.3	1	2
المؤسسة التعليمية	6	3.1	2	1.8	4	4.9	—	—	—	—	2	2.6	2	1.6	—	—	2	4
قوى المعارضة	—	—	8	7.1	2	2.4	—	—	14	14.1	1	1.3	—	—	1	1.3	1	2
القضاء	1	.5	1	.9	1	1.2	2	1.4	—	—	1	1.3	2	1.6	6	8	4	8
المجموع	196	100	113	100	82	100	140	100	99	100	76	100	127	100	75	100	50	100

الصحف	التآخي						البيان						المجموع					
القوى الفاعلة	ايجابي		سلبي		غير مؤثر		ايجابي		سلبي		غير مؤثر		ايجابي		سلبي		غير مؤثر	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الشعب	83	63.8	21	30	39	41.9	91	54.5	14	29.8	16	30.8	524	68.9	83	20.5	116	32.8
الحكومة	3	2.3	15	21.4	3	3.2	12	7.2	6	12.8	2	3.8	25	3.3	52	12.9	19	5.4
الميليشيات المسلحة	—	—	3	4.2	—	—	—	—	1	2.1	—	—	—	—	32	7.9	—	—
قوات الاحتلال	1	.8	2	2.9	2	2.2	—	—	6	12.8	—	—	2	.3	50	12.4	4	1.1
الإعلام	4	3.1	2	2.9	4	4.3	3	1.8	1	2.1	3	5.8	56	7.4	10	2.5	28	7.9
النخب المثقفة	15	11.5	2	2.9	18	19.2	10	6	4	8.5	6	11.5	48	6.3	11	2.7	50	14.2
الاحزاب السياسية	7	5.3	10	14.3	5	5.4	12	7.2	10	21.3	8	15.5	35	4.6	81	20	42	11.9
المؤسسة الأمنية	1	.8	2	2.9	1	1.1	6	3.6	1	2.1	1	1.9	19	2.5	10	2.5	8	2.3
منظمات المجتمع المدني	1	.8	—	—	1	1.1	1	.6	—	—	2	3.8	7	1	2	5.6	6	1.7
مجلس النواب	10	7.7	4	5.7	9	9.7	6	3.6	3	6.4	3	5.8	23	3	21	5.2	26	7.4
المراجع الدينية	1	.8	—	—	1	1.1	8	4.8	—	—	3	5.8	13	1.7	—	—	10	2.8
القوى الخارجية	1	.8	—	—	3	3.2	3	1.8	—	—	1	1.9	7	1	10	2.5	12	3.4
المؤسسة التعليمية	1	.8	1	1.4	1	1.1	2	1.2	1	2.1	1	1.9	11	1.4	4	1	10	2.8
قوى المعارضة	—	—	5	7.1	5	5.4	10	6	—	—	5	9.6	10	1.3	28	6.9	14	4
القضاء	2	1.5	3	4.3	1	1.1	3	1.8	—	—	1	1.9	10	1.3	10	2.5	8	2.3
المجموع	130	100	70	100	93	100	167	100	47	100	52	100	760	100	404	100	353	100

توضح نتائج الجدول(8) ظهور الشعب بأدوار إيجابية في اطروحات صحف الدراسة (524) مرة بنسبة قدرها (68.9) من إجمالي الأدوار الإيجابية للفاعلين وترجع هذه النتيجة إلى ثقة الصحافة بالشعب، كمصدر من مصادر شرعية الحكومة والعملية السياسية برمتها. ولكن هذه الثقة وحدها لا تكفي لإحداث تغيير مباشر في المواقف بحسب تعبير صحيفة الزمان، لأن مواقف الساسة والحكومة والأحزاب ومؤسسات الدولة من الاحتلال وممارسته وأهدافه غير حاسمة، كذلك فأن العملية السياسية التي يرعاها الاحتلال لم تحقق الديمقراطية المبنية على مبادئ وقيم ديمقراطية حقيقية تضمن للشعب الحرية والعدالة والأمن والرفاهية .

لذلك كان الخطاب الصحفي لصحيفة الزمان ودار السلام يتضمن طروحات تبين أن الشعب هو أداة التغيير وبدرجة أقل صحيفة التآخي، وعليه فإن اختيار من يمثله يجب أن يتم وفق المعايير الديمقراطية التي تهتم بالكفاءة والوطنية والإخلاص، كمقياس للولاء والمواطنة.

أما صحف الصباح والبيان فكانت تركز على دعوة الشعب للمشاركة في الانتخابات البرلمانية، كمظهر من مظاهر الديمقراطية والمشاركة السياسية، وظهر هذا الاتجاه في طروحاتها عن الديمقراطية إذ اعتبرت الانتخابات هي الركيزة الأساسية للديمقراطية في العراق.

كما بينت معلومات الجدول أعلاه ظهور كل من الأحزاب السياسية والحكومة بأدوار سلبية في طروحات صحف الدراسة، إذ حازت الحكومة على تقييم سلبي نسبة (12.9%) سلبي مقابل (3.3%) ايجابي، والأحزاب السياسية(20%) سلبي، مقابل (4.6%) ايجابي، من إجمالي الأدوار السلبية للفاعلين، ويرجع الدور السلبي للحكومة العراقية والأحزاب السياسية كما بينه الخطاب الصحفي إلى أسباب عديدة أهمها:

1- الفشل في تطبيق الديمقراطية وحصر التطبيق على الانتخابات فقط.

2- المساهمة في إضعاف المؤسسات الإعلامية والإخلال باستقلاليتها. وتحجيم دورها في نشر الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية، مما أدى إلى فقدانها للمصداقية والشفافية.

3- تدهور الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي.

4- اقصاء التيارات الوطنية المستقلة والاستحواذ على أصوات الناخبين من خلال الطروحات الدينية والمذهبية والعرقية.

5- استمرار المحاصصة الطائفية وسياسة التهميش والإقصاء في إدارة العملية السياسية .

6- لم تعمل على إخراج قوات الاحتلال بل أغلب الأحزاب والحكومات التي تعاقبت بعد الاحتلال تعاونت معه بدرجة أو بأخرى وخضعت لإرادته، وطالبه البعض بإبقاء قواته في العراق وعدم سحبها.

7- ساعدت على تكوين بيئة حاضنة للفساد من خلال عدم محاسبة المفسدين وغياب الشفافية في التعامل مع المال العام ومنهجه الفساد.

8- تسييس القضاء واستخدامه كأداة لمحاربة الخصوم داخل العملية السياسية وخارجها.

9- الفشل قي تحقيق أي إصلاح ديمقراطي حقيقي يلبي طموحات الشعب، وتزايد الفجوة بين الحكومة والشعب وتضيق الخناق على حرية الرأي والتعبير.

10- الممارسات القمعية للأجهزة الأمنية وانتهاك حقوق الإنسان في التعامل مع أبناء الشعب.

11- الموافقة على دستور يهدد وحدة العراق ويؤسس للتقسيم والمحاصصة الطائفية وينمي الولاءات المذهبية والعرقية والدينية.

12- تهميش دور منظمات المجتمع المدني، وعدم افساح المجال لمشاركة الشعب بالقرارات المصيرية.

13- التدخل في مهام السلطة القضائية واستمرار العمل بالقوانين الاستثنائية في ظل غياب السلم الاجتماعي وعدم تفعيل المصالحة الوطنية وقمع التظاهرات السلمية وقتل واعتقال بعض قادة الحراك الشعبي .

14- تزايد معدلات الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي والجريمة المنظمة .

15- إطالة أمد الصراع والخلاف على السلطة بين الأحزاب المشاركة في العملية السياسية، مما انعكس سلباً على حياة الشعب على كافة الأصعدة، فضلاً عن غياب الدور الفاعل للأحزاب أمام الحكومة، فضلاً عن عدم قدرتها على تغيير أو تعديل الدستور رغم أن أغلبها يعلن عن عدم رضاه عن هذا الدستور .

16- خلط السياسة بالدين لكسب تأييد المواطنين على أساس المذهبية أو الدين، وفشل الأحزاب في تقديم نموذج بديل للأسلوب التوافقي القائم عليه النظام.

17- شرعنة وجود الميليشيات المسلحة ورعايتها وتمويلها خارج الضوابط السياسية للدولة العراقية .

18- عدم فاعلية قانون الانتخابات في تلبية طموح الناخب العراقي، وعدم صدور قانون للأحزاب يحدد طبيعة تشكيل وعمل ودور الأحزاب في النظام السياسي.

وقد جاء ذكر النخبة المثقفة في الجدول(8) كفاعل غير مؤثر في خطاب صحف الدراسة بخصوص المسألة الديمقراطية في العراق بنسبة (14.2%) وذلك بسبب استهداف هذه النخب من قبل بعض الأحزاب وميليشياتها المسلحة.

وجاء في الجدول (8)، أن دور المراجع الدينية أصبح غير مؤثر بنسبة (2.8%) من مجمل الخطاب الصحفي لصحف الدراسة، كما أشار الجدول إلى أن دور القضاء كان غير مؤثر أيضاً وبنسبة (2.3%) وينطبق ذلك على دور الاعلام كفاعل في الخطاب المرتبط بالمسألة الديمقراطية إذ ظهر الاعلام في الجدول السابق في أدوار غير مؤثرة (28) مرة (7.9%) مقابل أدوار ايجابية 26 مرة (7.4) وهذا مؤشر خطير يوحي بتهميش دور الاعلام، وعدم ثقة الجمهور به. ويأتي تقييم المؤسسة التعليمية في نفس الاتجاه إذ جاء في الجدول (8) الخاص بتقييم الخطاب الصحفي بشأن القوى الفاعلة، أن المؤسسة التعليمية كانت غير مؤثرة بنسبة (2.8%) من اجمالي التقييمات غير المؤثرة للقوى الفاعلة في مسألة الديمقراطية، كما وردت في صحف الدراسة مقابل نسبة (1.4%) تقييم ايجابي و(1%) سلبي.

أما التقييم الذي يلفت الانتباه فهو التقييم الخاص بمجلس النواب، إذ أشارت النتائج إلى أن مجلس النواب حصل على تقييم غير مؤثر في مسألة الديمقراطية بنسبة (7.4%) وبتكرار بلغ (26) مرة، مقابل دور سلبي بتكرار(21) مرة ونسبة (5.2%). ودور ايجابي بنسبة (3%) فقط. أن هذه النتيجة جديرة بالوقوف عندها، إذ ظهرت أدوار السلطة التشريعية في صحف الدراسة غير مؤثرة أو سلبية وفيما يلي أهم المؤشرات:

1- عدم القدرة على اقرار القوانين والتشريعات المهمة إلا بالتوافق والتراضي بين الكتل السياسية، وهذا يفقد المؤسسة التشريعية ديمقراطيتها. إذ يتم اقرار القوانين بأسلوب الصفقات، وليس بأسلوب ديمقراطي مبني على تحقيق مصالح الشعب، بل على العكس فأن هذه الأساليب تؤدي إلى تأخير إقرار القوانين والتشريعات التي تعالج معاناة الشعب.

2- تورط بعض أعضاء البرلمان في قضايا فساد مالي واسعة النطاق.

3- عدم القدرة على تعديل بعض مواد الدستور التي تضعف إرادة الشعب وتنال من وحدته وتهدد كيان الدولة العراقية بالتقسيم والانفصال.

4- اهتمام أعضاء البرلمان بمكاسبهم الشخصية ورواتبهم ومخصصاتهم المالية ورواتب التقاعد الخاصة بهم، وعدم الاهتمام بشكل جدي في معالجة مشاكل المواطن اليومية، الناجمة عن سوء إدارة الخدمات والاقتصاد والسياسة وفقدان الأمن.

5- عدم تمكن البرلمان من فرض المصالحة الوطنية التي تنقذ العراق مما هو فيه.

6- تكريس البرلمان للمحاصصة الطائفية في العراق.

7- عدم القدرة على إلغاء القوانين المقيدة للحريات وتلك التي تتعارض مع حقوق الإنسان، كقانون المساءلة والعدالة سئ الصيت والمادة (4) ارهاب.

8- عجز البرلمان عن إخراج قوات الاحتلال من العراق.

9- عدم وضوح المسألة الديمقراطية في القوانين والتشريعات التي يقرها البرلمان مما يضع هذه المسألة في سياق الاجتهادات الشخصية. وبالتالي يسهل انتهاك المفاهيم والمبادئ الديمقراطية بكل سهولة.

10- عدم وضع تشريعات لحماية الديمقراطية كأسلوب للحياة وللحكم في العراق وترك الباب مفتوحاً للتقديرات والاجتهادات الآنية والشخصية.

أما الأدوار السلبية للقوى الفاعلة الأخرى فقد وردت في اطروحات عديدة في صحف الدراسة شملت كلاً من: قوى المعارضة(6.9%)، ويعود هذا التقييم إلى اتجاهات صحف الدراسة، ورؤيتها للواقع السياسي العراقي، وكيفية تقيمها للفعل المعارض، سواءً كان سياسياً أم مقاومة مسلحة، كما تتحكم بهذا التقييم عدة عوامل في مقدمتها، مرجعيات صحف الدراسة وارتباطاتها السياسية والفكرية، كما شملت الأدوار السلبية قوات الاحتلال بنسبة (12.4%) وبتكرار(50) مرة في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة. كما أظهرت هذه الصحف الدور السلبي للميلشيات المسلحة في العراق، وأثرها التخريبي على المسألة الديمقراطية في العراق.

مما سبق نستنتج أن معظم القوى الفاعلة كانت تقييماتها إما سلبية أو غير مؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، وهذا ما يفسر حقيقة الديمقراطية في العراق والتي يراد لها أن تكون مجردة من روحها، في حين أن الشعب هو الأكثر تطلعاً وسعياً إلى نيل حقوقه عبر تطبيق الديمقراطية الحقيقية. ومن خلال هذه النتيجة نتوصل الى الإجابة على التساؤل رقم (4) من تساؤلات الدراسة الخاص بالقوى الفاعلة التي ابرزتها الدراسة.

جدول رقم (9)

الحجج المعتمدة في اقناع الجمهور بالخطاب الصحفي

حول الديمقراطية في العراق

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وجهات نظر متعددة أو منفردة	205	54.1	151	50.2	133	57.1	162	57.4	148	55.2	799	54.6
خبرة شخصية	104	27.4	39	13	17	7.3	20	7.1	23	8.6	203	13.9
نتائج بحوث ودراسات	7	1.8	29	9.6	13	5.6	19	6.7	17	6.3	85	5.9
شخصيات مؤثرة	5	1.3	12	4	18	7.7	11	3.9	20	7.5	66	4.5
ارقام وبيانات	8	2.2	9	3	5	2.1	7	2.5	15	5.6	44	3
وثائق ومستندات	12	3.2	14	4.7	12	5.2	13	4.6	8	2.9	59	4
تجارب في دول أخرى	15	4	18	6	16	6.9	30	10.6	12	4.5	91	6.2
وقائع تاريخية	13	3.4	17	5.6	4	1.7	12	4.3	16	6	62	4.2
معاهدات واتفاقيات	10	2.6	12	3.9	15	6.4	8	2.9	9	3.4	54	3.7
المجموع	379	%100	301	%100	233	%100	282	%100	268	%100	1463	%100

تكشف نتائج الجدول (9) عن اعتماد الخطاب الصحفي لصحف الدراسة على وجهات نظر الكُتاب ومنتجي الخطاب، سواءً كانوا أشخاصاً منفردين أو مؤسسات صحفية أو هيئات تحريرية ... وعرضها لدعم الاطروحات المستخدمة في اقناع الجمهور، وبلغ مجموع الطروحات التي اعتمدت وجهات النظر المتعددة أو المنفردة (799) وحدة بنسبة (54.6%) من مجموع الطروحات الواردة في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة في الفترة الزمنية المحددة، وهي أعلى نسبة بين الحجج المتعددة في اقناع الجمهور بالخطاب الصحفي لمسألة الديمقراطية في العراق.

وجاءت جريدة "التآخي" على رأس الصحف التي اعتمد خطابها الصحفي على وجهات نظر الكُتاب في سَوق الحجج المعتمدة بنسبة (57.4%) من مجموع خطابها الصحفي تليها جريدة دار السلام بنسبة (57.1%) وتقاربت باقي الصحف في نسبة اعتمادها على الكُتاب ووجهات النظر المتعددة ولم تلاحظ فروق كبيرة لديها.

وجاءت الخبرة الشخصية بالمرتبة الثانية بنسبة (13.9%)، وكانت جريدة الزمان قد احتلت المركز الأول بين الصحف التي اعتمدت الخبرة الشخصية لدعم القدرة الإقناعية للاطروحات التي يتكون منها خطابها الصحفي. بنسبة (27.4%) من مجموع طروحاتها الأخرى، فيما تقاربت الصحف الأربعة الأخرى في نسبها كما موضح في الجدول أعلاه، كما تقاربت النسب المئوية للحجج الأخرى في الخطابات الصحفية للصحف موضوعة البحث إذ تراوحت بين (3%) للأرقام والبيانات إلى (6.2%) لتجارب الدول الأخرى. الأمر الذي يشير إلى ميل الخطاب الصحفي عموماً إلى استخدام الحجج والبراهين التي تعتمد على مجهودات الأشخاص في اقناع الجمهور بالمنطق والاستشهادات الواقعية، لأن المسألة الديمقراطية في العراق حالة فريدة لكونها لا تتمتع بالمصداقية كما هي تجارب الشعوب الأخرى في العالم، إذ كانت تجاربها في تطبيق الديمقراطية نابعة من الداخل ومن تراكم ثقافي اكتسبته المجتمعات عبر سنوات طويلة، أنتج الديمقراطية التي نعرفها، ومجرد استعارة مفردات عن الديمقراطية لا يعني أن الديمقراطية تحققت، لذلك فإن الإنطباع عن الديمقراطية في العراق يختلف فيه منتجو الخطاب وفق اتجاهاتهم السياسية وثقافتهم الديمقراطية وانتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية ورؤيتهم للوضع العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي.

ولوحظ ضعف الحجج المعتمدة على تجارب الدول الأخرى، رغم أهميتها في استنباط الأدلة والبراهين وشبة غياب الأرقام والبيانات الداعمة للتقارير والبحوث في هذه المواضيع، إذ كانت نسبتها في الصحف الخمسة لا تتجاوز(3%)، وكذلك نسبة الوثائق والمستندات لم تتجاوز (4%) فقط.

تؤكد نتائج هذا الجدول صحة الفرض رقم(4) من فروض الدراسة والمتعلق بمصداقية المضمون الصحفي الذي يتعرض له الأفراد وعلاقة هذا المضمون بمستوى إتجاه الجمهور نحو الديمقراطية ومفرداتها.

نستنتج من تحليل ومناقشة نتائج الجدول رقم(9) مايلي:

- جميع الصحف الخاضعة للدراسة اعتمدت بدرجة كبيرة على وجهات نظر متعددة في انتاج خطابها الإعلامي بصدد الديمقراطية في العراق، إذ كانت نسبة الاعتماد للصحف بمعدل (54.6%) وبنسبة أقل على الخبرة الشخصية لمنتجي الخطاب. إذ بلغ المعدل

(13.9%) فقط، بينما تراوحت نسب الاعتماد على باقي الحجج بين (3%-6.2%) من مجموع الحجج المعتمدة في إقناع الجمهور بالخطاب الصحفي حول مسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال.

- تشير هذه النتائج إلى عدم تحقق بعض جوانب الموضوعية في عرض الحجج الإقناعية لاطروحات المسألة الديمقراطية في الصحف الخمسة وذلك لاعتمادها على التقدير الشخصي ووجهات النظر المجردة دون توفر ما يدعمها من وثائق تاريخية أو مستندات أو استشهادات من تجارب أخرى، مما يضعف مصداقية هذا الخطاب.

- من أهم أساليب الاقناع التي تُستخدم في إقناع الجمهور بقضية ما، هو استعمال الصحيفة الحجج الاقناعية المستندة الى أقوال أو شهادات أو كتابات شخصيات تتمتع بدرجة عالية من التقدير والقبول في اوساط الجماهير، وقد افتقرت الخطابات لشهادات الشخصيات المؤثرة لدعم ذه الخطابات.

جدول رقم (10)

العوامل الداخلية المؤثرة على المسألة الديمقراطية في الخطاب الصحفي العراقي

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعمال العنف	48	19.4	8	4	35	20.2	6	2.3	25	24.2	122	12.3
المحاصصة الطائفية	53	21.5	7	3.4	39	22.5	20	7.5	3	2.9	122	12.3
إضعاف المواطنة وتعدد الولاءات	21	8.5	12	5.9	15	8.7	16	6	7	6.8	71	7.2
غياب ثقافة الديمقراطية	25	10.1	15	7.4	10	5.8	39	14.7	8	7.8	97	9.8
فساد النظام السياسي	40	16.2	32	18.5	91	44.8	56	21.1	23	22.3	242	24.4
وجود قوات الاحتلال	26	10.5	12	5.9	18	10.4	101	37.9	10	9.7	167	16.8
الأزمات السياسية والاقتصادية	18	7.3	36	17.7	20	11.6	22	8.2	15	14.6	111	11.2
ضعف دور الاعلام العراقي	16	6.5	24	10.9	4	2.3	6	2.3	12	11.7	60	6
المجموع	247	%100	203	%100	173	%100	266	%100	103	%100	992	%100

يوضح الجدول السابق أن أهم المؤثرات الداخلية على مسألة الديمقراطية في الخطاب الصحفي، تكمن في فساد النظام السياسي العراقي المبني على أسس فاسدة لا تحقق للشعب تطلعاته نحو الديمقراطية الحقيقية وذلك بنسبة (24.4%) من اجمالي المؤثرات الداخلية على مستوى الصحف الخاضعة للدراسة. والمقصود بالفساد السياسي كما جاء في اطروحات الصحف، ليس الفساد المالي وحسب، وإنما يشمل الفساد انعدام المعايير الصحيحة في تولي المسؤوليات في مفاصل الدولة واعتماد ذلك على مبدأ المحاصصة الطائفية، الذي جاء به الدستور العراقي الجديد، من هنا اعتبرت صحيفة "الزمان" المحاصصة، من أكبر المؤثرات السلبية التي تعيق تطبيق الديمقراطية الحقيقية في العراق، إذ بلغت النسبة التي حازت عليها المحاصصة الطائفية في الخطاب الصحفي لجريدة "الزمان" (21.5%) بتكرار بلغ (53) مرة من مجمل مقالاتها عن المؤثرات الداخلية البالغ (247)، بينما ركزت جريدة "التآخي" على موضوع الفساد السياسي بتكرار بلغ (56) مرة بنسبة (21.1%) من مجمل اطروحاتها حول المؤثرات الداخلية، وبلغت نسبة طروحات الفساد السياسي في جريدة "الصباح" بوصفها جريدة رسمية تمثل وجهة نظر الدولة (18.5%) فقط من مجمل طروحاتها عن العوامل الداخلية المؤثرة في مسألة الديمقراطية، وفي جريدة "دار السلام" الممثلة "للحزب الاسلامي العراقي" المشارك في الحكومة بلغت النسبة (44.8%)، في حين بلغت نسبة طروحات المحاصصة الطائفية في الخطاب الصحفي لجريدة "الصباح" (3.4%) من مجمل طروحاتها في موضوع المؤثرات الداخلية وبتكرار (7) مرات فقط، أما جريدة البيان فأنها تلعب لعبة التوازن في طرحها للقضيتين نظراً لتمثيلها "حزب الدعوة" المهيمن على "ائتلاف دولة القانون" المسيطر على الحكومة، ويتضح توازن الجريدة من خلال موازنة خطاباتها الصحفية بشأن مواضيع المؤثرات الداخلية على المسألة الديمقراطية في العراق، وخصوصاً في موضوع المحاصصة الطائفية. وهذه التسمية تكاد لا تلاحظ في خطابات جريدة "البيان"، ولكنها كامنة في الخطاب تحت مسميات أخرى تؤدي إلى نفس المعنى ولكن بالاتجاه العاكس، إذ تتهم صحيفة البيان في بعضخطاباتها جميع الاطراف التي لا تؤيد حزب الدعوة الذي يقود ائتلاف "دولة القانون" الحاكم بأنهم غير ديمقراطيين وينبغي محاسبتهم .

ومن أهم مؤشرات الفساد السياسي في العراق وفق الخطاب الصحفي لصحف الدراسة، هو تراجع الحياة السياسية في العراق، وجمودها وتمحورها حول مسميات بعينها لأشخاص تولوا السلطة في العراق بعد الاحتلال، وبمبادرة من الحاكم المدني الامريكي بول بريمر، عندما قرر

انشاء (مجلس الحكم) من الشخصيات التي كانت تعارض النظام السابق ودخلت إلى العراق بعد سقوط النظام، دون أي اعتبار للكفاءة والوطنية والقاعدة الشعبية التي يفترض أن يمثلها هؤلاء الأشخاص، بصرف النظر عن موقفهم من النظام السابق. وقد استمر هؤلاء في ادارة شئون البلاد بعد انتهاء مرحلة مجلس الحكم وتشكيل الحكومات المتعاقبة في ظل الاحتلال، وكانوا هم أيضاً المرشحين الدائمين في الانتخابات البرلمانية الأولى والثانية التي جرت في العراق.

واتفقت صحف الدراسة على أن الفساد السياسي يقع نتيجة لصياغة القوانين في بعض الأحيان لخدمة مصلحة أفراد معينين حتى وأن اتخذت تلك القوانين أشكالاً ديمقراطية.

وتتفق صحيفة الزمان مع جريدة "دار السلام" على أن هذا الوضع أنتج أحزاباً سياسية ضعيفة تدين بالولاء لأشخاص بعينهم، مع توقف شبه تام للحراك السياسي الشعبي، وتراجع في حجم المشاركة السياسية بمختلف أشكالها رغم وجود عدد كبير من الأحزاب والكتل السياسية التي لا تمتلك برامج عمل ولا رؤية حقيقية للوضع الراهن في العراق، ولا تمتلك أي خطط تساهم في حل المعضلات والأزمات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها العراق .

هذه الأزمات وغيرها تشكل بدورها واحدة من المؤثرات الداخلية على المسألة الديمقراطية بحسب الخطاب الصحفي العراقي، فقد بلغت نسبتها في الخطاب الصحفي (11.8%) من مجمل طروحات الصحف بخصوص المؤثرات الداخلية، وذلك لأن الأزمات تعرقل تنفيذ البرامج وتوقف عجلة الاقتصاد، وتؤدي إلى اهدار المزيد من الوقت والأموال والجهود التي يحتاج العراقي إلى الكثير منها لتجاوز محنته.

وقد ساهم وجود قوات الاحتلال في العراق بالكثير من الأزمات السياسية، بسبب سوء ادارة الحاكم الأمريكي بول بريمر" للملفات المهمة في العراق بعد الاحتلال وفي مقدمتها الملف الاقتصادي، إذ عانى العراق من فترة طويلة من الحصار الاقتصادي الشامل استغرقت عقداً ونيف، وقد اعتبرت الصحف الخمسة وجود قوات الإحتلال، من العوامل الداخلية التي تؤثر سلباً على عملية التحول الديمقراطي في العراق، وذلك بنسبة تصل إلى (16.8%) من مجمل الطروحات الصحفية في فترة الدراسة، بتفاوت بسيط بين كل صحيفة وأخرى.

أما موضوع المواطنة في مواجهة تعدد الولاءات، فقد تباينت آراء الصحف الخمسة حوله كمؤثر داخلي في المسألة الديمقراطية في العراق، بحسب وجهة نظر كل صحيفة وتفسيرها لمعنى الولاء، فضلاً عن أيديولوجية كل صحيفة ومصالح الجهة التي تتبعها، لذا فقد حاز هذا الموضوع على

نسبة متدنية بلغت (7.2%) من اجمالي اطروحات الصحف حول الموضوع. رغم أهمية هذا الموضوع في تفسير مشكلة الديمقراطية في العراق، وتوقفها عن النمو.

ويتعلق هذا الأمر بموضوع آخر حاز على نسبة (9.8%) فقط من اجمالي اطروحات الصحف، وهو موضوع غياب الثقافة الديمقراطية. فعلى الرغم من أن غياب الثقافة الديمقراطية يجعل من الشعب فريسة سهلة للنظام السياسي والأحزاب المهيمنة على المشهد السياسي القائم، وهذا ما يحصل بالفعل في العراق من خلال غياب الثقافة الديمقراطية في المجتمع وضعف أدوار وسائل التنشئة السياسية وعدم وضوح دورها في هذا المجال. وأهم هذه الوسائل هو الإعلام الذي حاز على أقل نسبة في الجدول رقم (10) إذ كانت نسبتة (6%) فقط من مجمل اطروحات الخطاب الصحفي. مما يكشف عن عدم فاعليته في ترسيخ المفاهيم الديمقراطية، ومراقبة السلطات، وتوصيل الحقائق إلى الجماهير عن الوضع السياسي وما يدور في العراق بعد الاحتلال .

مما سبق، نلمس التباين بين خطابات الصحف محل الدراسة عن العوامل الداخلية التي تؤثر في مسألة الديمقراطية في العراق. تبعاً للأيديولوجية السياسية التي تتبناها كل صحيفة ونمط ملكيتها وعلاقتها بالسلطة، فقد تميزت صحيفة الزمان المستقلة في ترتيب المؤثرات الداخلية عن الصحف الأخرى كسحيفة "الصباح" التي تملكها الدولة، أو الصحف التابعة للأحزاب والتي تتبنى رأياً مذهبياً أو قومياً أو سياسياً. إذ يتركز دور هذه الصحف في الترويج لسياسة ذلك الحزب أو تلك الجهة وتبرير أفعالها، مما يؤكد عدم قدرة تلك الصحف على أداء أدوارها بحيادية، أو بما يتفق مع مفهوم التحول الديمقراطي .

جدول رقم (11)

العوامل الخارجية المؤثرة على مسألة الديمقراطية في الخطاب الصحفي العراقي

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الدور السلبي للسياسة الأمريكية في العراق	43	41.7	10	13.2	18	52.9	1	4.5	3	15.8	75	29.5
دور الإعلام الخارجي	19	18.4	22	28.9	4	11.8	6	27.8	5	26.3	56	22.1
الدور التخريبي وضغوط بعض دول الجوار	30	29.2	37	48.7	10	29.4	13	59.1	8	42.1	98	38.6
الدور الضعيف للمنظمات الدولية المتخصصة	11	10.7	7	9.2	2	5.9	2	9.1	3	15.8	25	9.8
المجموع	103	%100	76	%100	34	%100	22	%100	19	%100	254	%100

يكشف الجدول السابق عن انحسار العوامل الخارجية المؤثرة على المسألة الديمقراطية في الخطاب الصحفي العراقي (20%) إذ تكرر ذكرها (254) مرة مقابل (992) مرة للعوامل الداخلية، ويمكن تفسير ذلك وفق ما يلي:

التحول في السياسة الامريكية فيما يخص نشر الديمقراطية في العالم بعد انتهاء فترة حكم الرئيس بوش الابن، واتضاح فشل السياسة الامريكية في العراق، ورغم أن أهداف السياسة التخريبية لأمريكا في العراق مازالت قائمة، فقد تغيرت هذه السياسة من حيث الوسائل والأُسلوب فقط، ومع تغير الأسلوب انكشفت لعبة الديمقراطية التي يمارسها الاحتلال الامريكي في العراق، وأصبح واضحاً أن الولايات المتحدة الامريكية تغلب مصالحها الحيوية في العراق وهي على العموم مصالح اقتصادية تركز على النفط والمصالح التجارية والمواقع الاستراتيجية، فضلاً عن مصلحة اسرائيل بإضعاف العراق والدول العربية وتقسيم العراق على أساس طائفي، يأتي في مقدمة أهداف الاحتلال التي تخدم المصالح الأمريكية والاسرائيلية.

وما كان للولايات المتحدة أن تهتم يوماً بإنشاء ديمقراطية حقيقية في العراق تضمن لشعبه التقدم والازدهار الاقتصادي. وهذا ما أثبتته تجربة الاحتلال المريرة بدعوى الترويج للديمقراطية، لذلك فأن الدور التخريبي للسياسة الامريكية في العراق ظل يحظى باهتمام الخطاب الصحفي إذ حاز على نسبة (29.5%) من مجمل الخطابات الصحفية في موضوع العوامل الخارجية المؤثرة على المسألة الديمقراطية في العراق وهي نسبة عالية تساهم في الإجابة على التساؤل رقم (1) من أسئلة الدراسة والذي يتساءل عن مدى تطبيق الديمقراطية في العراق بعد مرور أكثر من ثماني سنوات على احتلال العراق تحت شعار نشر الديمقراطية في ربوعه.

وتأتي بالدرجة الثانية الاطروحة المتعلقة بضغوط بعض دول الجوار، التي حصلت على أعلى نسبة (38.6%) وكانت ايران هي الضاغط الأكبر بحكم صلتها بالأحزاب السياسية المتنفذة وقادتها ممن كانوا معارضين للنظام السابق. إذ قدمت ايران لبعضهم الملجأ والدعم اللازمين لإضعاف ذلك النظام وبالتالي اسقاطه بالتعاون مع الولايات المتحدة والكويت ودول أخرى في المنطقة، فضلاً عن استغلال أخطاء النظام القاتلة والنهج الديكتاتوري الذي كان عليه نظام الحكم وحالة الحرب الدائمة التي تسببت بتدمير العراق اقتصادياً وإضعافه اجتماعياً من خلال الحصار الشامل الذي استمر ثلاثة عشر عاماً.

أما الاعلام الخارجي فقد كان دوره ضعيفاً في التأثير، بسبب هيمنة الولايات المتحدة على المشهد السياسي وإمساكها بخيوط اللعبة السياسية والإعلامية في العراق، وتأثيرها المباشر على وسائل الاعلام الخارجية لنقل وجهة نظرها، لذلك كانت وسائل الإعلام الخارجية قليلة التدخل في شئون العراق السياسية خلال فترة الدراسة، مما انعكس على ضعف هذا الدور وضعف تأثيره على مسألة الديمقراطية في العراق بحسب ما أورده الخطاب الصحفي لصحف الدراسة، إذ لم تتجاوز نسبة هذا العامل في الجدول السابق(22.1%) من مجمل اطروحات الخطاب الصحفي لهذه القضية.

وجاء دور المنظمات الدولية في المرتبة الأخيرة إذ حصلت على نسبة (9.8%) فقط من مجمل الموضوعات الصحفية الواردة في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة. وهذه النسبة تتفق مع الدور الحقيقي لهذه المنظمات التي لم تحرك ساكناً إزاء احتلال العراق من قبل القوات الامريكية بل منحته الغطاء اللازم عبر القرارات الدولية المتلاحقة التي أدت إلى حصار العراق في التسعينات وتقارير فرق التفتيش سيئة الصيت التي مهدت لاحتلال العراق .

جدول رقم (12)

المقترحات الخاصة لتحقيق الديمقراطية في العراق كما وردت في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نشر الثقافة الديمقراطية	31	8.9	15	5.2	11	5.3	22	7.5	8	6.1	87	6.9
إخراج قوات الاحتلال	58	16.6	13	4.5	28	13.5	6	2	29	22.1	134	10.6
إعادة النظر بالدستور	50	14.3	2	7.	30	14.5	3	1	4	3	89	7
إجراء مصالحة وطنية حقيقية	30	86	17	5.9	19	9.2	31	10.6	5	3.8	102	8
إلغاء المحاصصة الطائفية	62	17.8	7	2.4	29	14	16	5.5	3	2.3	117	9.2
إجراء إصلاح سياسي شامل	32	8.2	25	8.6	21	10.1	101	34.5	28	21.4	205	16.1
منع التدخل الخارجي	27	7.7	55	18.9	20	9.7	14	4.8	25	19.1	141	11.1
استعادة الاستقرار الأمني	22	6.3	111	38.3	23	11.1	56	19.1	23	17.6	235	18.5
ترسيخ المبادئ الديمقراطية	39	11.2	45	15.5	26	12.6	44	15	6	4.6	160	12.6
المجموع	349	%100	290	%100	207	%100	293	%100	131	%100	1270	%100

تساهم نتائج الجدول رقم (12) في الإجابة على التساؤل رقم (5) من تساؤلات الدراسة والذي يتساءل عن أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الديمقراطية في العراق بعد الإحتلال الأمريكي، ورغم وجود تباين كبير في الخطاب الصحفي للصحف حول هذا الموضوع. فقد جاء موضوع الغاء المحاصصة الطائفية على رأس المعوقات التي تقترح صحيفة الزمان معالجتها في سبيل تحقيق الديمقراطية في العراق وبنسبة (17.8%) من اجمالي خطاباتها الصحفية خلال فترة الدراسة. كما جاء موضوع إخراج القوات المحتلة بالدرجة الثانية بنسبة (16.6%) ثم إجراء الاصلاح السياسي بنسبة (8.2%) وترسيخ مبادئ الديمقراطية بنسبة (11.2%) وإعادة النظر بالدستور بنسبة (14.3%) ونشر ثقافة الديمقراطية(8.9%) فيما حاز الاستقرار الأمني على(6.3%) فقط.

بينما حاز موضوع استعادة الاستقرار الأمني على النسبة الأكبر في خطاب جريدة الصباح بوصفها جريدة الحكومة الرسمية، إذ يظل هاجس الحكومة هو الأمن. بينما ترى صحيفة دار السلام، التي تمثل توجهات الحزب الاسلامي العراقي أن إعادة النظر بالدستور أهم من بقية المقترحات إذ حصل على أعلى نسبة في خطابها الصحفي، إذ حاز على نسبة (14.5%) من مجمل اطروحاتها بصدد المقترحات لتحقيق الديمقراطية، أما جريدة التآخي فكانت أكثر موضوعية من خلال طرحها لموضوع الاصلاح السياسي الشامل على رأس مقترحاتها. وحاز هذا الموضوع على نسبة (34.5%) من مجمل اطروحاتها حول الموضوع، أما جريدة البيان فأن خروج القوات المحتلة يأتي في مقدمة طروحاتها المرتبطة بالمقترحات الخاصة بتحقيق الديمقراطية في العراق.

ويرى الخطاب الصحفي لبعض الصحف أن قوات الاحتلال بعد إسقاط النظام السابق، أخذت تعزف على الوتر الطائفي في العراق، وأصبحت تتحدث عن أكثريه من طائفة وأقلية من طائفة أخرى، وعن قومية عربية، وأخرى كردية، وراحت تعمل على تقسيم الشعب بتقسيمات تلائم أهدافها لإحكام قبضتها على العراق، فضلاً عن أن خروج القوات الأمريكية في هذا التوقيت يخدم هذا التوجه. لذلك تصاعدت مطالب بعض الأحزاب الطائفية مطالبة بخروج قوات الاحتلال، بينما كانت ترفض ذلك سابقاً، بل وقفت بوجه القوى التي كانت تحارب الاحتلال على الأرض وتعاونت مع المحتلين لإجهاض مشروع المقاومة. وتؤكد صحيفة الصباح من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق على منع التدخل الخارجي كشرط لتحقيق الديمقراطية في العراق، ولكن الصحيفة لم تشر إلى الجهة الخارجية التي تريد إيقاف تدخلها، ومن هي الدولة الأكثر تدخلاً في العراق بعد احتلاله، وقد جاء هذا الخطاب بنسبة (18.9%) من مجمل خطابات جريدة الصباح حول مقترحات تحقيق الديمقراطية في العراق وبخصوص مقترح نشر الثقافة الديمقراطية فقد حاز على أقل النسب في الخطاب الصحفي للصحف الخمس قيد الدراسة، إذ بلغت نسبته (6.9%) فقط من مجمل الخطاب الصحفي لصحف الدراسة. علماً أن الثقافة الديمقراطية كما وردت عنها في صحيفة الزمان، هي أهم وسيلة لتعميق القيم الديمقراطية التي من خلالها تتحقق المشاركة السياسية للأفراد ليلعبوا دورهم في الحياة السياسية . لذا فقد حمل الخطاب الصحفي لصحيفة الزمان اشارة واضحة لأهمية الثقافة الديمقراطية في تفعيل المشاركة السياسية، كخطوة مهمة للتحول الديمقراطي في العراق. فضلاً عن أهمية الثقافة الديمقراطية كحرية التعبير والعدالة والمساواة وسيادة القانون، وغير ذلك من المبادئ المتعارف عليها في العالم .

ومن خلال الجدول رقم (12) نلاحظ ايضاً أن مقترحات مهمة مثل إجراء مصالحة وطنية شاملة وتعديل الدستور نالت على التوالي (8%)، (7%) من مجمل الخطاب الصحفي لصحف الدراسة، وهذه النسب لا تعكس أهمية هذين الموضوعين في تعزيز وترسيخ الديمقراطية في العراق، فالدستور الذي وضع بإشراف الاحتلال تتفق معظم مكونات الشعب على أن بعض فقراته تؤسس للانقسام الاجتماعي والسياسي في العراق.

ويساهم في اضعاف الدولة من جميع النواحي. وكان أحد أسباب الفتنة الطائفية التي كادت تعصف بالبلاد، فضلاً عن أهمية المصالحة الوطنية في تعزيز وحدة العراق واستقراره، لذا فأن الخطاب الصحفي لجريدة "الزمان" جاء متوافقاً إلى حد ما مع أهمية هذين الموضوعين إذ تكرر ذكر موضوع إعادة النظر بالدستور (50) مرة في الخطاب الصحفي للجريدة بنسبة (14.3%)، وتكرر ذكر المصالحة الوطنية (30) مرة. بينما لم يرق هذان الموضوعان إلى نفس المستوى في صحيفتي "الصباح" و"البيان"، وإنما جاء ذكرهما منسجماً مع مواقف الحكومة منهما، فالحكومة ترى أن لا مصالحه مع البعثيين، وكذلك "حزب الدعوة" الذي تمثله جريدة "البيان". إذ يدعو هذا الحزب الى اجتثاث الفكر البعثي من العراق، ولا يؤمن "حزب الدعوة" بالفكر القومي وإنما تستند ايديولوجيته على المبادئ الاسلامية والمذهبية.

أما صحيفة "التآخي" فإن خطابها الصحفي كان أقل تشدداً وأكثر مرونة في هذا الموضوع عدا موضوع تغير الدستور، إذ عكست وجهة نظر الأحزاب الكردية التي لا توافق على إجراء تغيير على دستور ساهمت بوضع فقراته لتخدم مصالحها إلى أقصى حد ممكن، حتى وإن كان ذلك على حساب المكونات الأخرى في العراق. وقد جاءت صحيفة "دار السلام" على ذكر موضوع تغيير الدستور بنسبة (14.5%) وهي نسبة جيدة في الخطاب الصحفي لهذه الجريدة.

تستنتج مما سبق أن المقترحات الخاصة بتحقيق الديمقراطية في العراق كما وردت في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة الخمسة تباينت من حيث أهميتها والتركيز عليها والمطالبة بها وفقاً لتوجهات كل صحيفة. وتركزت أهم المقترحات على ما يلي:

- التركيز على المعايير الصحيحة في انتخاب ممثلي الشعب على أساس الكفاءة والمقدرة على تحقيق تطلعات الشعب وليس على أساس حزبي أو طائفي وإعادة النظر بالمحاصصة الطائفية في مؤسسات الدولة وفي العمل السياسي.

- الإصلاح السياسي الشامل، ووضع آليه فعالة لمكافحة الفساد.

- الاهتمام بالثقافة الديمقراطية وتفعيل وسائل التنشئة السياسية وفق برامج تعمل على ترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع، ولدى النخبة السياسية والأحزاب السياسية.

- إخراج قوات الاحتلال من العراق بأسرع وقت دون الارتباط معهم بأيه اتفاقية تكبل سيادة العراق وإرادته .

- الاهتمام ببناء مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز مسار التحول الديمقراطي.

- إعطاء المرأة اهتماماً أكثر وإشراكها في القرار السياسي والفعاليات السياسية.

- تفعيل الآليات الديمقراطية بتعديل الدستور، وتعميق العمل المؤسسي للدولة.

- تنشيط الحياة الحزبية بضخ دماء شابه وجديدة في صفوف القيادات الحزبية.

- توسيع هامش حرية الرأي والتعبير وتطبيق مبادئ حقوق الأنسان.

- التركيز على الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الانهيار في البنى التحية .

- تعزيز قيم المواطنة والالتزام بمبدأ الكفاءة في اختيار القيادات والمناصب.

اتخاذ خطوات فعاله لإصلاح المؤسسات التعليمية.

جدول رقم (13)

اتجاهات الخطاب الصحفي نحو مسألة الديمقراطية في ظل الاحتلال

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الاتجاه	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إيجابي	35	10.2	73	25.6	30	15	51	17.5	58	45.3	247	19.8
سلبي	184	53.3	61	21.4	109	54.5	89	30.5	29	22.7	472	37.8
محايد	126	36.5	151	53	61	30.5	152	52	41	32	531	42.4
المجموع	345	%100	285	%100	200	%100	292	%100	128	%100	1250	%100

تشير معلومات الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الاتجاه المحايد في اطروحات الخطاب الصحفي تجاه مسألة الديمقراطية في العراق حيث بلغت نسبة هذا الاتجاه (42.4%) مقابل (33.8%) للاتجاه السلبي (19.8%) للاتجاه الايجابي. ولو تفحصنا اتجاهات الصحف الخاضعة للدراسة لوجدنا أن اثنتين منها كانت خطاباتها الصحفية تميل إلى الاتجاه المحايد وهي : الصباح بنسبة (53%)، (25.6%) ايجابي(21.4%) سلبي، كذلك

جريدة التآخي الكردية، إذ كانت نسبة الاتجاه المحايد (52%) والايجابي(17.5%) والسلبي(3.5%). مقابل ذلك جاءت نسب صحيفتي "الزمان" و"دار السلام" مغايرة إذ عكست خطاباتها الصحفية اتجاهاً سلبياً بنسبة (53.3%) لصحيفة "الزمان" ومحايداً (36.5%). بينما كان الاتجاه السلبي بنسبة (10.2%) فقط من مجمل خطابها الصحفي في موضوع الديمقراطية وانعكس نفس الاتجاه في جريدة "دار السلام" إذ جاء الاتجاه السلبي بنسبة (54.5%) والمحايد(30.5%) والسلبي(15%).

تشير هذه النتائج إلى أن الاتجاه المحايد نحو المسألة الديمقراطية في ظل الاحتلال يؤكد الاتجاه الرسمي للدولة الذي تمثله صحيفة "الصباح"، إذ أشارت الأطروحات المختلفة لهذه الصحيفة إلى أن الاتجاه السياسي الرسمي في الدولة مقتنع بما تحقق من تحولات تلبي طموح النُخب السياسية في الحكم والسيطرة على مقاليد الأمور في الدولة تحت إشراف الاحتلال ولكن الضغوط الداخلية والخارجية بجانب حرص النظام على اكتساب الشرعية والحفاظ على وجوده، يعلن في الإعلام عن شروعه بتحولات ديمقراطية تحقق في النهاية تطبيق الديمقراطية في العراق، وتتفق صحيفتا "البيان" و"التآخي" مع صحيفة الصباح في هذا التوجه. إلا أن الواقع يعكس غير ذلك إذ لا نجد من الديمقراطية غير مظاهر محدودة لا تتجاوز إنشاء برلمان وانتخابات ودستور بالمقاييس التي وضعها الاحتلال وأثمرت عن أقصى درجات الإقصاء للمعارضين، وارتفاع مستوى المد الطائفي في العراق مما يؤكد صحة الفرض رقم (3) من فرضيات الدراسة الذي يفترض وجود علاقة سلبية بين المحاصصة الطائفية السائدة في العراق وبين مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين العراقيين .

وقد تمثلت أهم السلبيات في المواضيع التالية: (الدستور، المحاصصة الطائفية، الاحتلال، الفساد، التدهور الأمني، الإرهاب، الميلشيات المسلحة، تدخل دول الجوار، دور السياسة الأمريكية التخريبي في العراق، ضعف المواطنة وتعدد الولاءات، ضعف دور الإعلام العراقي، الأزمات السياسية والاقتصادية، تراجع لأداء الحكومي، تدني فاعلية المجتمع المدني، عمليات تزوير الانتخابات، تقييد الحريات، عدم المشاركة السياسية، فوضى الإعلام، فشل النظام السياسي في التعامل مع الجماعات المسلحة والارهاب، غياب العدالة الاجتماعية، تدني الاهتمام بحقوق الإنسان، تهميش دور النخب المثقفة، قانون المساءلة والعدالة، تدهور أداء المؤسسات التعليمية، تردي الخدمات، الأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة).

وجاءت أهم الاتجاهات السلبية في وصف المسألة الديمقراطية في العراق كالتالي:

- مازالت التوافقية والمحاصصة الطائفية تعمل على عرقلة أي توجه نحو الديمقراطية الحقيقية في العراق.

- عدم وجود آليات للتحول الديمقراطي. وتدني المشاركة السياسية من قبل الجماهير وتراجع قيم الديمقراطية في ظل الاحتلال.

- استمرار الصراع السياسي بين مكونات العمليات السياسية في العراق مما خلق أجواء من التوتر الطائفي في المشهد السياسي العراقي.

- انعدام المعارضة الحقيقية في النظام السياسي العراقي في ظل التوافقية السياسية.

- غياب مبدأ الشفافية في مختلف مؤسسات الدولة السياسية والإدارية.

- تراجع معدلات حرية التعبير، وتزايد القمع الحكومي للمظاهرات السلمية والحراك الشعبي. وتهميش دور النخبة المثقفة في المجتمع.

- ترسيخ قيم الفساد والفشل في الحد من تصاعد معدلاته في جميع مفاصل الدولة.

- التدخل في عمل السلطة القضائية وتسييس القضاء.

- ضعف قوانين الانتخابات وقوانين تشكيل الأحزاب السياسية.

- مازالت الصحافة مقيدة وتفتقد للمصداقية والكفاءة المهنية.

- تدهور التعليم وضعف أداء المؤسسات التعليمية.

- استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية في ظل تدهور أمني واسع النطاق.

- ضعف مبدأ المواطنة في ظل غياب العدالة الاجتماعية في جميع مؤسسات الدولة.

- الاعتداء على حقوق الإنسان من قبل المؤسسة الأمنية وأجهزة الدولة الأخرى.

- تجاهل مطالب الجماهير المشروعة في العمل والصحة والخدمات الأخرى وتدني المستوى المعيشي.

- تزايد أعمال العنف وانتشار المظاهر المسلحة والمليشيات المسلحة برعاية جهات وشخصيات سياسية في الدولة والحكومة.

- استمرار العمل بقوانين انتجها الاحتلال لإقصاء وتهميش عدد كبير من المواطنين وحرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية.

- تنامي حجم الطائفية السياسية مقابل ضعف المواطنة وتوسع قاعدة الانتماءات المذهبية والعرقية.

- وجود الاحتلال في العراق يكرس لتقسيم العراق وإضعافه اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً.

- ضعف مؤسسات المجتمع المدني.

أما المواضيع التي نوهت عن الايجابيات في العملية السياسية في الخطاب الصحفي فقد ركزت على ما يلي :

- توسيع هامش حرية الإعلام والانفتاح الإعلامي الواسع .
- توسيع سلطات البرلمان .
- وضع قواعد العمل المؤسس للدولة.
- بناء قاعدة للنظام الديمقراطي .
- تنشيط الحياة الحزبية والتعددية الحزبية في العمل السياسي.
- مشاركة شرائح واسعة في العمل السياسي.
- إجراء انتخابات محلية وبرلمانية وفق ضوابط عالمية.
- السعي لتحقيق سلطة القضاء وتوفير الامكانيات لضمان استقلالها ونزاهتها وكفاءتها.
- محاولة تعميق المشاركة السياسية للمواطنين.
- إصدار قوانين وتشريعات لتأسيس منظمات المجتمع المدني.
- محاولة توسيع نطاق مساهمة المرأة في العمل السياسي.

جدول رقم (14)

الفئات الأكثر اهتماماً بمسألة الديمقراطية في العراق

كما وردت في الخطاب الصحفي

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامة الشعب	39	11.3	28	9.8	21	10.5	28	9.6	11	8.6	127	10.2
الأحزاب السياسية	69	20	12	4.2	31	15.5	57	19.5	36	28.1	205	16.4
المثقفون	141	40.9	75	26.3	103	51.5	92	31.5	40	31.2	451	36.1
النخب الحاكمة	85	24.6	164	57.5	38	19	102	34.9	39	30.5	428	34.2
القوى المعارضة	11	3.2	6	2.2	7	3.5	13	4.5	2	1.6	39	3.1
المجموع	345	%100	285	%100	200	%100	292	%100	128	%100	1250	%100

يبين الجدول السابق أن أكثر الفئات اهتماماً بمسألة الديمقراطية في العراق هـي الفئـة المثقفـة، بنسبة (36.1%) بحسب الخطاب الصحفي لصحف الدراسة ويرجع ذلك إلى طبيعـة المثقفـين التـي تعكس وعيهم السياسي وإدراكهـم أهميـة الديمقراطيـة في رقـي المجتمـع وازدهـاره وحفـظ كرامـة الإنسان وحقوقه وضمان مستقبله. فضلاً عن تأثير هـذه النخـب عـلى الجمهـور العـام، لحثـه عـلى المشاركة السياسية الفعاله.

وجاءت النخب الحاكمة في المرتبة الثانية بنسـبة (34.2%). وبحسـب رأي صـحيفة الزمـان فـأن النخب الحاكمة لا تعمل على تحقيق الديمقراطية الحقيقية وإنما تسعى لفرض ديمقراطية بالمقيـاس الذي ترغبه، ويحقق لهـا مصـالحها وأهـدافها. وجـاءت الأحـزاب السياسـية بالمرتبـة الثالثـة بنسـبة (16.4%) كمحور مهم في عمليات الاصلاح السياسي والتحول إلى الديمقراطية، بجانـب حرصـها عـلى تحقيـق شرعيتهـا مـن خـلال وسـائل ديمقراطيـة توضـح دورهـا في أوسـاط الجماهـير وفي السـلطة السياسية.

أما المواطنون من عامة الشعب فقـد وضـعهم الخطـاب الصـحفي لصـحف الدراسـة في المرتبـة الرابعة بنسبة لا تزيد على(10.2%) من مجمل الخطـاب ويعـود ذلـك بحسـب مـا ورد في صـحيفة الزمان إلى شعورهم بعدم جدوى المشاركة، على اعتبار أن العزوف عن المشاركة لا يعبر عن السلبية، وإنما يعبر عن موقف سياسي/رافض للعملية السياسـية برمتهـا، وتـدعو كـل مـن صـحيفتي الصـباح والبيان إلى زيادة المشاركة الجماهيرية لأنها الضمان الوحيد لاستمرار العملية السياسية.

وكانت المرتبة الأخيرة من حصة المعارضة، والمعارضة هنا بشقيها السلمي والمسلح فقد حصـلت على نسبة (3.1%) من بين الفئات المهتمة بالديمقراطية في العـراق، وهـي نسـبة تمثـل رفـض هـذه الفئة للاحتلال وما نجم عنه بالكامل .

تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات أخرى مشابهه في بلدان أخرى، إذ أن النُخب المثقفة غالبـاً ما ترتبط بقوى وحركات سياسية تدعو إلى الديمقراطية وتعمل على تحقيقها في المجتمع، وهـي مـن أكثر الفئات المشاركة في السياسة عن قناعه بجدواها، وإذا أحست بـأن العمـل السـياسي غـير مُجـد كانت تواجه ذلك بالعزوف عن المشاركة السياسية على اعتبار أن العزوف يعبر عـن موقـف سـياسي يرفض أصحابه المساهمة في عمل سياسي لا يحقق الجد الأدنى مـن طموحـاتهم وآمـالهم في التغيـير. الأمر الذي يؤكد أن دعوة شرائح المثقفين للديمقراطيـة الحقيقيـة وتبشـيرهم بهـا يسـاعد عـلى نشر القيم الايجابية لدى باقي المواطنين.

جدول رقم (15)

نوع الجمهور المستهدف بالخطاب الصحفي المتعلق

بمسألة الديمقراطية في العراق

الصحيفة	الزمان		الصباح		دار السلام		التآخي		البيان		المجموع	
الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عموم الشعب	206	59.7	141	49.5	58	29	114	39	33	25.8	552	44.1
النخب المثقفة	46	13.3	34	11.9	30	15	32	11	29	22.7	171	13.7
الأحزاب السياسية	34	9.9	62	21.8	35	17.5	47	16	28	21.8	206	16.5
النخب الحاكمة	44	12.8	38	13.3	65	32.5	86	29.5	31	24.2	264	21.1
القوى المعارضة	15	4.3	10	3.5	12	6	13	4.5	7	5.5	57	4.6
المجموع	345	%100	285	%100	200	%100	292	%100	128	%100	1250	%100

استهدف الخطاب الصحفي لصحف الدراسة عدة شرائح من المجتمع ولكن عموم الشعب كان هدف جميع الصحف، نظراً لتعلق موضوع الديمقراطية بمصالح الشعب عموماً وليس مصلحة فئة معينة مهما كان حجمها.

لذلك جاءت النسب في صحف الدراسة وكما مبينة في الجدول رقم (15) تؤكد هذا الاتجاه؛ إذ كشفت النتائج أن نسبة المواضيع الموجهه للشعب بكل فئاته(44.1%) من مجمل الخطاب الصحفي الوارد في الصحف الخمسة. وهذه نتيجة طبيعية نظراً لمساس موضوع الديمقراطية بمصالح الشعب باعتبارها الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه أي حراك شعبي، فضلاً عن كون الموضوع عاماً ولا يحتاج لمستوى معين من المعرفة للإطلاع عليه وإدراك محتواه وتفاصيله. فالديمقراطية أسلوب للحياة يتوق إليه المواطن بفطرته، لكونها مفهوماً مرادفاً للحرية .

وحصلت النخب الحاكمة على نسبة اجمالية قدرها(21.1%) من مجمل الخطاب الصحفي وقد استهدفتها الصحف بسبب حرصها على شرعيتها وللمحافظة على وجودها في السلطة، والديمقراطية بالنسبة لها الطريق الوحيد الذي يحقق لها هذه الشرعية. فضلاً عن الموجه العالمية للديمقراطية التي اجتاحت بلداناً كثيرة تضع أمام النظام الحاكم

"أجندة" معينة ينبغي التحرك من خلالها للحفاظ على بقائه وإطلاق المبادرة الذاتية للتحول إلى الديمقراطية والإصلاح بدلاً من الفرض بالقوة فلم يعد هناك خيار للمواجهة[1].

جاءت الأحزاب السياسية بالمرتبة الثالثة بين الجمهور الذي يستهدفه الخطاب الصحفي المتعلق بمسالة الديمقراطية في العراق بعد الاحتلال بنسبة (16.5%)، ويأتي هذا الاهتمام بالأحزاب بسبب دورها المنتظر في إجراء تغير في المشهد السياسي العراقي للتحول نحو الديمقراطية، وكانت أغلب الاطروحات الموجهه للأحزاب تركز على ضرورة أن تخضع هذه الأحزاب للتحديث وإعادة الهيكلة، وتوسيع وتحديث امكانياتها الفكرية والأيديولوجية، لتتلاءم مع معطيات العصر والمبادئ الديمقراطية الصحيحة، فضلاً عن ضرورة تجديد قيادات الأحزاب ومدها بدماء جديدة قادرة على التعامل مع المتغيرات المعاصرة، وهذا ما ارادته صحف الزمان والصباح والتآخي.

أما صحيفة دار السلام فرغم أنها كثفت خطابها الموجه إلى الأحزاب بنسبة (17.5%) من مجمل خطابها الصحفي الذي يستهدف الشرائح المبينة في الجدول رقم (15) إلا أنها حرصت على بيان الخلاف الحاصل بين هذه الأحزاب والصراعات الدائرة بينها من أجل المكاسب السياسية والمناصب الإدارية في الدولة.

وبهذا المعنى جاء خطاب جريدة التآخي إلى الأحزاب السياسية بنسبة (16.2%) أما جريدة البيان فقد أكدت من خلال خطابها الموجه إلى الأحزاب السياسية على ضرورة التعامل بواقعية مع نتائج الانتخابات بمفهوم الأغلبية والأكثرية وعدم المطالبة بأكثر من الحدود التي يسمح بها حجم كل حزب وقاعدته الجماهيرية، وكان خطابها انتخابياً ونسبة هذا الخطاب كانت(21.8%) من مجمل خطابها الصحفي إلى الفئات عامة.

أما الفئات المعارضة فلم تحظَ إلا بما مجموعه(4.6%) من مجمل الخطابات الموجهه، وهذا يعكس الاهمال الواضح لدور المعارضة في العملية السياسية وربما يعكس سلبية العملية السياسية في العراق في اشارة إلى عدم قبول الآخر المخالف. وهذا يتعارض مع أي توجه ديمقراطي جدى يسعى إلى بناء دولة ديمقراطية تُعنى بجميع الفئات دون تهميش أو اقصاء.

نستخلص من الدراسة التحليلية التي شملت عينة من الصحف العراقية خلال الفترة من 2009/11/1 إلى 2010/4/30 النتائج التالية:

---

(1) عيسى عبد الباقي:الصحافة والإصلاح السياسي، مرجع سبق ذكره، ص131.

أولاً: التباين الواسع بين الصحف الخمسة التي شكلت عينة الدراسة التحليلية في مضمون خطابها الصحفي الخاص بمعالجة قضايا الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال، ويرجع هذا التباين إلى الأسلوب الانتقائي لهذه الصحف في عرضها لأحد جوانب القضية بتركيز يفوق بعض الجوانب وتجاهل جوانب أخرى تحت شعار ارتفاع مستوى تأثير الخطاب الذي يركز على جانب واحد فقط واعتماد سياسة التكرار والتكثيف في تناول الموضوعات تتفق مع توجه كل صحيفة وسياستها وأيديولوجية الجهة التي ترعاها وتمولها.

وقد أثر ذلك على درجة مصداقية الصحافة لدى الرأي العام العراقي وأضعف من إقبال الجمهور على قراءة الصحف وخفض من درجة اعتماده عليها في تلقي معلوماته السياسية، وبالتالي فقد أسفر ذلك كله على الحد من تأثير الخطاب الصحفي على مستوى اتجاهات المواطنين نحو الديمقراطية الحقيقية، فضلاً عن رفضهم لشكل الديمقراطية التي جاء بها الاحتلال.

وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة سابقة[1]، وهي دراسة ميدانية، تناولت مصداقية كُتاب الأعمدة الصحفية لدى القراء، وأثرها في إقناعهم بالخطابات المنتجة.

وقد اتضح أن بالإمكان اعتماد نتائج تحليل الخطاب الصحفي لصحف الدراسة للتحقق من صحة الفرض رقم (5) من فروض الدراسة الذي يرى أن ارتفاع مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية يرتبط بزيادة تعرض الجمهور العراقي للصحف كمصدر لثقافة الديمقراطية، إذ تبين أن ضعف إقبال الجمهور على قراءة الصحف يعود إلى ضعف ثقة المواطن بمضمون الخطاب الصحفي بعد أن تأكد أن الهدف من معظم الرسائل التي يتضمنها الخطاب الصحفي العراقي هو لخدمة جهات سياسية بعينها وليس لترسيخ الديمقراطية في العراق. ونشر ثقافة ديمقراطية في المجتمع. إذ مازال العراق يرزح تحت الاحتلال وحقوق الإنسان فيه تتراجع، والحريات تقمع، والإحساس بالمواطنة يتلاشى، والفساد ينمو والإرهاب يضرب في كل اتجاه والطائفية تتضخم، والتنمية تتوقف والعملية السياسية عاجزة عن ايجاد الحلول. وهذا يفسر عزوف الجمهور عن الإقبال على قراءة الصحف، وبالتالي عدم اعتماد مضامين خطابها الصحفي لرفع مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لأن الصحافة مازالت بعيدة عن القيام بأدوارها الرقابية والتكوينية

---

(1) أسامة عبد الرحمن علي: مصداقية كُتاب الأعمدة الصحفية لدى القراء، دراسة ميدانية، القاهرة، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 20، قسم الصحافة والإعلام، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 2003، ص ص353-357.

والتثقيفية والتعليمية في المجتمع، مما يدل على أن مصداقية الصحافة تلعب دوراً مهماً في النظام الديمقراطي ومن خلال عرضها للرأي والرأي الآخر والنقد البناء للممارسات والقضايا المختلفة، وحماية المواطن من تعسف السلطة. لذا يمكن القول أن النتائج التي أسفرت عنها عملية تحليل الخطاب الصحفي عززت صحة الفرض رقم (4)من هذه الدراسة الذي يشير إلى وجود علاقة طردية بين مصداقية المضمون الصحفي الذي يتعرض له الأفراد ومستوى الاتجاه نحو الديمقراطية.

ثانياً: حرصت جميع الصحف الخاضعة للدراسة على عدم التصريح بعلاقة الأحزاب الدينية بإيقاظ الفتنة الطائفية، ولم تجرؤ على الإشارة صراحةً إلى أن نشاط هذه الأحزاب وفكرها وعضويتها وأهدافها قائمة بشكل أو بآخر على إتباع دين أو طائفة أو مذهب معين، وبالتالي فسوف يتحول التنافس السياسي بين هذه الأحزاب إلى صراع طائفي، فضلاً عن أن الخلافات العقائدية غالباً ما تتسم بحساسية شديدة، يؤدي إطلاقها إلى إحداث عنف طائفي، سيما وأن أغلب هذه الأحزاب لديها أذرع عسكرية على شكل ميليشيات مسلحة تمارس أدواراً سلبية في إشاعة وممارسة العنف الطائفي علناً.

وبما أن الطائفية هي نقيض للديمقراطية ومن أخطر العوامل التي تهدد الديمقراطية والسلم المجتمعي، فالتوجه نحو الأحزاب السياسية الطائفية هو هدم للدولة المدنية الحديثة.

وعليه يمكن القول أن الصحافة العراقية لم تعالج موضوع الطائفية والعنف الطائفي بشكل صحيح، إذ لم يتضمن الخطاب الصحفي بشكل دقيق أحد أهم أسباب انتشار الفتنة الطائفية في البلاد، كما تجاهلت بعض هذه الصحف تحديد الأطراف المسؤولة عن ذلك بشكل تام، بل هناك صحف تسوق المبررات لإقناع المواطن بوجهات نظر تُشرع للطائفية ولسياسية الإقصاء والتهميش للمخالفين.

مما سبق نصل إلى الإجابة على التساؤل رقم (3) من تساؤلات الدراسة بإيضاح مدى مساهمة الصحافة العراقية في نشر الديمقراطية لمواجهة الخطاب الطائفي المسيطر على المشهد السياسي العراقي.

ثالثاً: أشارت نتائج الدراسة التحليلية إلى ارتفاع نسبة الاتجاه السلبي في أطروحات الخطاب الصحفي تجاه مسألة الديمقراطية في ظل الاحتلال، وتراجع الاتجاه الايجابي بشكل واضح، إذ تركز الاتجاه الايجابي في بعض الخطوات الديمقراطية ومن أهم هذه الخطوات مايلي:

أ- إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات وهي خطوة أساسية باتجاه التحول نحو الديمقراطية.

ب- توسع هامش حرية الإعلام والتعبير، وقد تعرضت هذه الخطوة المهمة إلى عدة انتكاسات أفقدتها قسطاً كبيراً من فاعليتها.

ج- التعددية الحزبية، ولكن هذه التعددية لا تُعبر عن قاعدة جماهيرية حقيقية.

د- وضع دستور دائم للبلاد، وقد تبين بأن هذا الدستور ملغوم بالكثير من الألغام التي تهدد مستقبل العراق ووحدته.

ه- الفصل بين السلطات بشكل واضح، إلا أن المحاصصة الطائفية أفقدت هذه الخطوة الديمقراطية أبرز سماتها وهي عدم وجود معارضة فعالة توضح الحدود بين هذه السلطات.

و- تأسس قاعدة للمجتمع المدني في العراق ولكن مؤسسات هذه القاعدة مازالت غائبة وغامضة وغير واضحة المعالم.

أما الاتجاه السلبي فقد تركز فيما يلي:

أ- تنامي حجم الطائفية السياسية وتدني مستوى المواطنة في المجتمع العراقي.

ب- استمرار وجود قوات الاحتلال في العراق رغم الرفض الشعبي والمقاومة المسلحة.

ج- انعدام المعارضة الحقيقية في النظام السياسي العراقي في ظل مبدأ التوافقية والمحاصصة الطائفية.

د- تزايد حجم الفساد، وإخفاق الدولة في الحد منه، وتراجع التنمية الاقتصادية.

ه- تدني مستوى المشاركة السياسية بين الجماهير، وعدم قدرتها على إحداث التغيرات السياسية المطلوبة بسبب قمعها من قبل الاحتلال والسلطات.

و- تدني الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات العامة واستمرار العمل بالقوانين الاستثنائية، وتدني مستوى دور الصحافة في رصد وتقييم سلبيات النظام .

ز- مثالب الدستور الذي وضع في ظل الاحتلال.

رابعاً: تباينت الصحف العراقية الني شملتها هذه الدراسة في مضمون خطابها الصحفي الخاص بمعالجة قضايا الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال، إذ كانت طروحات صحيفة "الزمان" (المستقلة) تتصف بالاعتدال والاحتكام للواقع واستخدام بعض الأدلة والشواهد في تناولها لهذه المسألة، وكان الرأي السائد في معظم مقالاتها يؤكد على ضعف الانجازات الديمقراطية في العراق وبروز الاستقطابات الطائفية في قاعدة وقمة النظام السياسي في العراق.

أما الخطاب الصحفي لجريدة الصباح فيعبر عن رأي الحكومة ويتسق مع مواقفها، وهو خطاب يمزج بين الدعاية لانجازات الحكومة وينتقد معارضيها، ويعزو الفشل في أداء المؤسسات إلى المعارضين، والأحزاب والكتل السياسية الأخرى المشاركة بالحكم، مع التأكيد على أن نجاح الانتخابات في العراق يعكس نجاح الديمقراطية.

وجاءت خطابات صحيفة التآخي لتعكس رؤية الساسة الاكراد بخصوص موضوع الديمقراطية، وهي توجهات مؤيدة للديمقراطية طالما لا تتعارض مع مصالحهم القومية. وعبرت صحيفة "دار السلام" عن فلسفة "الحزب الاسلامي" السني حول موضوع الديمقراطية وهي فلسفة نابعة من الرؤية الاسلامية لهذا الموضوع ومدى ارتباطه مع مبدأ الشورى في الأسلام، ويشير الخطاب الصحفي لهذه الصحيفة الى مسايرة الحزب الإسلامي للواقع السياسي الذي فرضه الإحتلال في العراق، وكذلك صحيفة "البيان" التي عبرت خطاباتها الصحفية الخاصة بموضوع الديمقراطية عن رؤية وأفكار "حزب الدعوة الإسلامية" الشيعي، ويشير خطابها الى تمسك حزب الدعوة بالديمقراطية بصيغتها الحالية طالما تحققت في ظلها مصالح الجهات التي يمثلها .

خامساً: لوحظ من خلال تحليل خطاب الصحف الخمسة التي شكلت عينة الدراسة أنها لم تول أهمية كافية لوجود قوات الاحتلال وإدارته بوصفهما من أهم المعرقلات التي تقف في وجه التطبيق الصحيح للديمقراطية الحقيقية في العراق، وقد هيمن على معظم خطاباتها الصحفية تغليب مصالح المرجعيات السياسية التي ترتبط بها، ومدى ارتباط تلك المصالح بوجود الاحتلال، دون مراعاة لمصالح الوطن الكبرى التي صادرها الاحتلال من أول لحظة وطأت فيها قواته أرض العراق، لذلك جاءت انتقادات هذه الصحف للإحتلال.

وممارساته وسلوكه في العراق لا تتناسب مع مستوى التناقض الذي يمثله وجود قوات أجنبية تحتل العراق وتنتهك سيادته بحجة نشر الديمقراطية، وإرساء قواعد نظام سياسي ديمقراطي في العراق، إذ لا تتفق قيم الديمقراطية ومبادؤها مع حالة فرضها بالقوة، فالاحتلال والديمقراطية مفهومان لا يلتقيان.

وانطلاقاً من هذه النتيجة التي افضى اليها تحليل الخطاب الصحفي لعينة من الصحف العراقية نصل الى الإجابة المطلوبة عن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة، والذي يتساءل عن مدى تحقق الديمقراطية في العراق في ظل الإحتلال الأمريكي وموقف الصحافة العراقية من هذه المسألة.

الفصل الرابع

الدراسـة الميدانيـة

يتضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية التي تهدف إلى التعرف على مستوى اتجاهـات الجمهـور نحو الديمقراطية في العـراق في ظـل الاحـتلال الأمـريكي، مـن خـلال مبحثـين، يتنـاول المبحـث الأول الخطوات الإجرائية للدراسة، فيما يتـولى المبحـث الثـاني نتـائج الدراسـة ومناقشـتها وتفسـيرها كـماً وكيفاً.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث شرحـاً للإجـراءات، والأسـاليب، والأدوات المسـتخدمة للوصـول إلى أهـداف الدراسة الحالية وعلى النحو التالي :

أولاً: تحديد مجتمع الدراسة الميدانية:

تتحدد صفات مجتمع الدراسة في ضوء المشكلة البحثية وتساؤلاتها والفروض التي تحـاول هـذه الدراسة التحقق من صحتها، واستناداً إلى نتائج بعض الدراسات السابقة، والنتائج التي أسفرت عنها الدراسـة الاسـتطلاعية، اسـتقر رأي الباحـث عـلى اختيـار إحـدى المـدن العراقيـة الرئيسـية لتمثـل

مجتمع الدراسة، لذا تم تحديد مجتمع الدراسة الميدانية بمدينة الموصل مركزمحافظة نينوى العراقية، لتمثل المجتمع العراقي، للأسباب التالية:

1- صعوبة تطبيق هذه الدراسة على جميع سكان العراق في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد.

2- تفيد الإحصائيات الرسمية، أن مدينة الموصل تحتل المرتبة الثانية بعد بغداد العاصمة من حيث الكثافة السكانية، إذ بلغ عدد سكانها لغاية عام 2009 ما يقارب (3.156948) نسمة(1)، ما يمثل (11%) من مجمل سكان العراق.

3- تتميز مدينة الموصل بأنها تضم سكاناً من الحضر والريف، ومن جميع القوميات والأديان والمذاهب التي يتكون منها شعب العراق، وتتفاوت مناطقها من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بدرجة ملحوظة، فضلاً عن مكانتها التاريخية والثقافية المرموقة.

ثانياً : تحديد حجم عينة الدراسة الميدانية:

لتحديد الحجم المناسب للعينة، أُعتُمدت معادلة (بول كيدي) للإحصاء الخاصة بتحديد حجم العينة الملائم في المجتمعات كبيرة الحجم، وتقرر أن يكون حجم العينة(400) مفردة لتمثيل مجتمع البحث، على افتراض أن الخطأ المعياري(5%) ومستوى الثقة (95%).

$$N = \left[\frac{z}{e}\right]^2 (P)(1-P)$$

N = حجم العينة

Z = قيم معامل الثقة التي تتحدد بموجب مستوى الثقة المعمول به في الدراسة.

e = نسبة الخطأ المسموح بها في العينة.

P = النسب التقديريةللمتغيرات.

ثالثاً: اختيار عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة على النحو التالي :

1- اعتماد العينة العشوائية الطبقية في عملية اختيار عينة الدراسة.

---

(1) نوفل سليمان: مقابلة تلفزيونية مع مدير إحصاء نينوى السيد / نوفل سليمان أجرته السومرية نيوز بتاريخ 2011/10/30 .

2- تمثيل العينة لكل من النوع، والسن، والتعليم، فضلاً عن تمثيلها للمجتمع الموصلي بكافة أطيافه واختلاف الوظائف والأعمال.

3- استبعد الباحث من الدراسة الفئات غير المتعلمة، لأن هذه الفئات قد تكون غير قادرة على تحديد اتجاهاتها السياسية بوضوح، ولا تهتم بمتابعة قراءة الصحف.

4- يتضمن متغير التعليم في العينة مختلف المستويات من المتوسط إلى حاملي الشهادات العليا.

5- يشمل متغير السن ثلاث فئات، فئة(18- 40) سنة، وفئة(41- 65) سنة والفئة من(66سنة فأكثر).

6- غطت العينة المنتخبة أغلب أحياء ومناطق مدينة الموصل، التي تضم درجة من التنوع السكاني بمختلف مستوياته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

7- تم تصنيف العينة حسب المستوى المعيشي من خلال عدة مؤشرات دالة اقتصادياً وثقافيا، واجتماعياً أهمها هي :

أ- مستوى التعلم.

ب- نوع السكن.

ج- نوع العمل.

د- حيازة بعض الأجهزة كالسيارة والحواسيب الحديثة.

ه- المشاركة في النشاطات الاجتماعية والنوادي.

و- متوسط دخل الأسرة.

ز- المعلومات السياسية العامة.

ح- مستوى الاهتمام بموضوع الدراسة.

ط- قراءة الصحف.

ى- التعرض لوسائل الإعلام.

رابعاً: صفات عينة الدراسة:

تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة مكونة من (400) مفرده من مواطني مدينة الموصل العراقية، بخصائص وصفات متنوعة شملت، النوع، السن، مستوى التعليم نوع العمل، المستوى المعيشي، وكما مبين في الجدول رقم (16) التالي:

جدول رقم (16)

يوضح صفات عينة الدراسة الميدانية

إجمالي العينة / المتغيرات	400 مفرده	
	العدد	النسبة المئوية
النوع		
ذكر	239	60
إناث	161	40
المجموع	400	%100
السن		
18-40 سنة	187	47
41-65 سنة	153	38
66 فأكثر	60	15
المجموع	400	%100
التعليم		
أقل من الثانوية العامة	32	8
ثانوية عامة أو ما يعادلها	143	36
شهادة جامعية أو ما يعادلها	197	49
شهادة ماجستير أو دكتوراه	28	7
المجموع	400	%100
نوع العمل		
لا يعمل	125	31.2
عامل أو موظف حكومي	143	35.8
عامل أو موظف في القطاع الخاص	78	19.5
حرف أو أعمال حرة	54	13.5
المجموع	400	%100
المستوى المعيشي		
مرتفع	24	6
متوسط	235	58.7
منخفض	141	35.3
المجموع	400	%100

خامساً: أداة جمع بيانات الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان):

تم إعداد استمارة الاستبيان وفقاً للمحاور الرئيسية التالية:

- مدى تعرض المبحوثين للصحف وتأثرهم بالخطاب الصحفي عن الديمقراطية.
- تحديد الأبعاد المختلفة المرتبطة بمسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال.
- العلاقة والتأثير المتبادل بين الجمهور، والصحافة، النظام السياسي الديمقراطي.

1- أبعاد المقياس:

في ضوء ما سبق أُعدت استمارة الاستبيان لاستخدامها كأداة لقياس الاتجاه نحو الديمقراطية لدى عينة الدراسة، وتضمنت (68) عبارة تمت صياغتها لتشكل أبعاد المقياس وعددها(13) بعداً مبينة في الجدول رقم(17)، فضلاً عن احتواء المقياس على ثلاثة أشكال من الاستجابات هي(أوافق، غير متأكد، لا أوافق)، وقد رُوعي أن تتضمن أبعاد المقياس بمجملها رؤية المبحوثين لمسألة الديمقراطية في العراق، وان تكون مفهومة من قبل جميع أفراد عينة البحث.

الجدول رقم (17)

أبعاد مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية

ت	الأبعاد	أرقام العبارات	عدد العبارات
1	دور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في العراق	12-1	12
2	الموقف من الاحتلال	16-13	4
3	حرية الرأي والاعتقاد	22-17	6
4	المحاصصة الطائفية	26-23	4
5	ثقافة الديمقراطية	34-27	8
6	التعددية الحزبية	38-35	4
7	فاعلية البرلمان	41-39	3
8	الانتخابات	45-42	4
9	المشاركة السياسية	52-46	7
10	سيادة القانون	57-53	5
11	استقلال القضاء	61-58	4
12	المجتمع المدني	65-62	4
13	الإصلاح السياسي وإصلاح مؤسسات الدولة	68-66	3

2- صدق أداة القياس:

للتحقق من صدق أداة القياس، تم إجراء فحص صدق المحتوى Contentvalicity لمعرفة مدى تحقيق المقياس للهدف الذي صمم من أجله، ومدى تمثيل العبارات للبعد المتصلة به، ومستوى تمثيلها مجتمعة للمقياس ككل.

ولفحص صدق المحتوى، عُرضت الاستمارة بحالتها الأولى على مجموعة من المحكمين(*) متخصصين في مجالات الطب النفسي والتربية والسياسة والإعلام، للحكم على صلاحية الاستمارة في قياس متغيرات الدراسة، واعتُبرت نسبة اتفاق المحكمين على المقياس معياراً لصدقه. وبعد أن أبدى المُحكمون ملاحظاتهم تم تعديل المقياس في ضوئها وأصبح جاهزاً للتطبيق.

3- ثبات المقياس:

تم حساب ثبات المقياس بإجراء اختبار قبلي test-pre، وتطبيق الاختبار على عينة مصغرة تتكون من(40) فرداً تمثل(10%) من العينة الأصلية للدراسة باستخدام الحاسب الآلي، ومن خلال برنامج pss/PC، وهو برنامج إحصائي للعلوم الاجتماعية يعمل تحت بيئة النوافذ، وبذلك تحققت للمقياس درجة عالية من الصدق والثبات وأصبح في صورته النهائية(**)وقابلاً للتطبيق في هذه الدراسة.

4- جمع البيانات:

استعان الباحث بعدد من الباحثين(***) لمساعدته بتوزيع الاستمارات على المبحوثين وجمع المعلومات وتدوينها في الاستمارات من قبل المبحوثين، لذا تم تدريب الباحثين على كيفيه التعامل مع المبحوثين، وإتباع الأسلوب الأمثل للحوار معهم، وتدوين المعلومات في الاستمارات.

وقد استغرقت عملية جمع المعلومات مدة أربعين يوماً وامتدت من 2011/10/1 لغاية 2011/11/9.

(*) أسماء المحكمين في الملحق رقم (2).

(**) الملحق (1).

(***) أسماء الباحثين المساعدين في الملحق رقم (2).

سادساً: المعالجة الإحصائية:

أتُبعت الخطوات التالية في المعالجة الإحصائية.

1- تفريغ استجابات العينة بحسب الأوزان، إذ تم تحويل العبارات بشكلها الكيفي إلى درجات كمية.

2- استخدام الحاسوب في المعالجة الإحصائية للتأكد من صحة فروض الدراسة في ضوء ما تحتويه من متغيرات، وجمعت الدراسة بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي، وتجاوز حالة الوصف إلى التحليل ثم التفسير، لاكتشاف المؤشرات الكامنة وراء استجابات عينة الدراسة، بصفاتهم المختلفة من حيث النوع والسن والتحصيل الدراسي والمستوى المعيشي ونوع العمل.

3- اعتمد الباحث في معالجة البيانات على برنامج S.P.S.S وتم إجراء المعاملات والاختبارات الإحصائية التالية:

أ- التكرارات والنسبة المئوية.

ب- اختبار كاى تربيع للاستقلالية Che-Square Test وهو اختبار إحصائي تم تطبيقه لدراسة العلاقة بين متغيرين لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرين أم لا.

ج- معامل الفا ويستخدم لمعرفة شدة العلاقة بين متغيرين في اختبار كاي تربيع.

د- تحليل التباين ذي البعد الواحد، ويستخدم لمعرفة الفروق في المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من المبحوثين بالنسبة لمتغير ما.

وتعتبر النتائج المستخلصة من تطبيق هذا المقياس بأبعاده الثلاثة عشر، من المؤشرات التي يمكن من خلالها رصد اتجاه أفراد العينة نحو الديمقراطية سلباً أم إيجاباً، على نحو يخدم أهداف الدراسة، ويجيب عن تساؤلاتها ويتحقق من صحة فروضها، فضلاً عن إتاحة الفرصة للعينة المبحوثة للتعبير عن اتجاهها نحو الديمقراطية بصورة لفظية، وحثها على تجاوز حقيقة أن هذا الاتجاه مجرد شعور وجداني(*)، ليتم بذلك قياس مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى العينة التي تمثل المجتمع العراقي في هذه الدراسة.

(*) خطاب موجه للمبحوثين ملحق رقم 3.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث نتائج الدراسة الميدانية بالتحليل والتفسير، وبلورتها في ضوء الإطار النظري للدراسة وتداعيات العملية الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال وعلى النحو التالي:

أولاً: مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى عينة الدراسة في كل بعد على المقياس:

تم تحديد مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية من خلال استجابات العينة على عبارات المقياس في كل بعد من أبعاده ووفق الأوزان الثلاثة المحددة، وتم قياس مستوى هذا الاتجاه من خلال الجداول التالية باستخراج النسب المئوية وكما يلي:

1- دور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في العراق:

الجدول رقم (18)

مستوى استجابات العينة الكلية على بُعد "دور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في العراق"

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1	132	33	120	30	148	37	400	%100
2	121	30.3	116	29	163	40.7	400	%100
3	52	13	147	36.8	201	50.2	400	%100
4	21	5.3	29	7.3	350	87.4	400	%100
5	37	9.3	42	10.5	321	80.2	400	%100
6	18	4.5	93	23.2	289	72.3	400	%100
7	102	25.5	113	28.2	185	46.3	400	%100
8	97	24.2	102	25.5	201	50.3	400	%100
9	108	27	92	23	200	50	400	%100
10	94	23.5	113	28.2	193	48.3	400	%100
11	79	19.7	119	29.8	202	50.5	400	%100
12	312	78	53	13.3	35	8.7	400	%100
المجموع	1173	24.5	1139	23.7	2488	51.8	4800	%100

تشير البيانات الموضحة بالجدول (18) والمتضمن استجابات الجمهور على بعد "دور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في العراق"، إن النسبة المئوية لمجموع الأفراد الذين وافقوا على عبارات هذا البُعد بلغت(24.5%) من مجمل المبحوثين فقط، ونسبة من أجابوا بأنهم غير متأكدين بلغت (23.7%)، بينما بلغت نسبة الذين لم يوافقوا على عبارات هذا البُعد(51.8%).

هذه النسب تشير بوضوح إلى أن موضوع الديمقراطية يمثل إحدى القضايا الخلافية المثيرة للجدل بين المواطنين، على اختلاف رؤاهم الفكرية ومستوياتهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يعتبر موقف الجمهور ورأيه، هو المعيار الذي تعتمده الصحافة فيما تنشره عن الديمقراطية، لتطوير مناخ ديمقراطي يعترف بحق الاختلاف، ويحترم لغة الحوار والمناقشة الموضوعية.

ومن خلال مراجعة العبارات المذكورة أرقامها في الجدول رقم(18)، نلاحظ أن مواقف العينة الخاضعة للدراسة واستجاباتها، تباينت بين الأوزان الثلاثة المبينة بالجدول، إذ كانت أعلى نسبة رفض من نصيب العبارة رقم (4) والخاصة بدور الصحافة في إقناع المواطن بأن الديمقراطية في العراق في طريقها للتطبيق كأسلوب حياة ونظام للحكم، وبلغت نسبة من رفضوا هذه العبارة، وعبروا عن عدم اقتناعهم بمضمونها(87.4%)من مجموع العينة، وتشير هذه النسبة إلى عقم الادعاء بأن العراق يتجه نحو الديمقراطية في ظل الاحتلال الأمريكي، في الوقت الذي يقتل فيه الإنسان العراقي وتقيد حريته وتهان كرامته وتسلب سيادته وتنهب ثرواته.

كما تدل على عدم كفاءة خطاب الصحافة، الذي يروج لهذه الديمقراطية، وتعبر عن عدم مصداقية هذا الخطاب.

يُلاحظ. أن هذه النتيجة تساهم بالإجابة على التساؤل رقم (1) من تساؤلات الدراسة والذي يهدف إلى تحديد مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطن العراقي بعد مرور أكثر من ثماني سنوات على احتلال العراق؟

وجاءت العبارة رقم (5) من الجدول رقم (18)بالمرتبة الثانية من حيث عدد الأفراد الذين لم يوافقوا على مضمونها، الذي يفيد بأن الصحافة العراقية ساعدت على نبذ العنف والإرهاب في العراق، إذ كانت نسبة من أجابوا بالرفض (80.2 %)من مجمل العينة المشمولة بالدراسة، وتُعد هذه النسبة مؤشراً إضافياً على عدم اقتناع الجمهور بدور الصحافة المفترض، في إشاعة روح التسامح والسلم في المجتمع العراقي كجزء من مهامها في نشر قيم الديمقراطية بين المواطنين، وبالتالي فإن تصاعد العنف أدى إلى تراجع حاد في

دور الصحافة في بناء الديمقراطية وانحسار هذا الدور في جميع الاتجاهات، لأن العنف ما هو إلا نتيجة طبيعية للتعصب، والتطرف وعدم القبول بالرأي الآخر ورفض الحوار، فضلاً عن أن اتساع دائرة العنف، أُتُخذت ذريعة للتجاوز على حقوق الإنسان وتطبيق القوانين الاستثنائية من قبل السلطة وقوات الاحتلال.

وقد وصل الأمر بسلطات الاحتلال إلى أن تقوم بنفسها باختلاق حوادث العنف، لتبرر سلوكها القمعي ضد الجماهير المطالبة بخروج قوات الاحتلال وبحقوقها المشروعة، والمكفولة وفق الأعراف والقوانين الدولية.

ومع الإقرار بأهمية البُعد الأمني لمواجهة ظاهرة الإرهاب واحتواء آثارها، إلا أن هذه المواجهة تتطلب تحديد التعامل مع قضايا الإرهاب، وحصر الإجراءات في أضيق نطاق ممكن، وعدم تحميل المواطنين أسباب ونتائج فشل الأجهزة الأمنية.

من هنا تأتي أهمية الأدوار المختلفة للمؤسسات والأجهزة الإعلامية وخاصة الصحافة، في تكوين الاتجاهات الرافضة للسلوك الإرهابي[1].

ورغم أن الصحافة العراقية تناولت موضوع الإرهاب وأعمال العنف في الشارع العراقي بكثير من التفصيل، إلا أن أسلوب تنفيذ الأعمال الإرهابية وأسبابها والجهات التي تقف وراءها وكيفية معالجتها، كانت تفسر وفق رؤى متباينة إلى حد التناقض، مما أدى إلى إخفاق الصحافة في طريقة المعالجة وفي إحداث التأثير المطلوب لخفض وتيرة العنف، بل على العكس، يلاحظ تصاعد وتيرة العنف والإرهاب في العراق يوماً بعد يوم، وبالمقابل يتصاعد عنف الاحتلال والقوات الأمنية ليصبح أكثر شراسةً وتعسفاً تجاه المواطنين، وأصبحت العمليات الإرهابية تُستثمر في تحقيق أهداف وأغراض سياسية على حساب دماء أبناء الشعب الأبرياء.

إن غموض مفهوم الإرهاب وعدم الكشف عمن يقف وراءه، أو توضيح أسبابه بدقة من قبل الصحافة، يساهم في إفشال المعالجة الإعلامية، ويؤدي إلى تشويش صورة الواقع الأمني أمام القارئ، وتظليله إزاء محاولة قوات الاحتلال خلط الأوراق واعتبار المقاومة المشروعة إرهاباً ينبغي محاربته.

وفي نفس السياق يمكن ملاحظة عدة مؤشرات يتم من خلالها تحديد أسباب أعمال العنف والإرهاب في العراق منها:

---

(1) هويدا مصطفى: الإعلام والأزمات المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص255 .

- انتشار التعصب الطائفي في المجتمع، كنتيجة للطائفيـة السياسـية، التـي يحـرص النظـام عـلى تطبيقها وفقاً للدستور، الذي قسم الشعب العراقي إلى طائفة سُنيه وأخـرى شـيعيه وثالثـة كرديـة ورابعة مسيحية، وهكذا ... مما أدى إلى تفاقم الكثير من الأزمات التي تعصف بالبلاد.

- الإرهاب صـناعة أمريكيـة بامتيـاز، دأبـت القـوات الأمريكيـة عـلى ممارسـته في العـراق بعـد احتلاله، ولم تحاول منع دخول آلاف الإرهابيين إلى العراق أفراداً ومنظمات، مارسـوا أبشـع الجـرائم بحق المواطنين تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، فضلاً عن وجود العديد من الميلشـيات والمجـاميع المسلحة تحت عناوين ومسميات مختلفة، تمارس القتل والابتزاز والخطف والتهجـير الـقسري بحـق المواطنين دون رادع من أي جهة.

- ضعف المؤسسـة الأمنيـة النـاتج عـن ضـعف الأسـس التـي بُنيـت عليهـا أثنـاء تشـكيلها بعـد الاحتلال، إذ اعتمدت قوات الاحتلال على الأساس الطائفي في تشـكيلها، وجنـدت الآلاف مـن أفـراد الميلشيات الطائفية للانخـراط في صـفوف القـوات المسـلحة، بعـد أن حـل الحـاكم المـدني الأمـريكي الجيش العراقي السابق.

- تردي الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة، بعد أن قامت قوات الاحتلال بتـدمير البنـى التحتيـة والمصانع، وإلغاء عدد كبـير مـن الـدوائر الرسـمية والـوزارات التـي كانـت تضـم اعـداداً كبـيرة مـن الموظفين والعمال الذين تم تسريحهم.

- انتشار ظاهرة الميليشيات المسلحة التـي تسـتعرض قواتهـا علنـاً أمـام أنظـار قـوات الاحـتلال والحكومة، ويجاهر قادتها بالتهديد والوعيد ضد المواطنين.

- انتشار الفساد بكل أشكاله وأنواعه في جميع مفاصـل الدولـة وبـات يشـكل معضـلة يصـعب حلها في ظل الولاءات الطائفية والحزبية، إذ أصبحت أموال الفساد مصدراً لتمويل هذه الولاءات.

- غياب المشروع القومي، وغياب العدالة، وضـعف المواطنـة، وتراجـع الدولـة عـن المشروعـات العامة.

- غموض الإجراءات القضائية بحق الإرهابيين، نتيجة لفساد بعض أجهزة القضاء والأمن، اللذين يتعاملان بازدواجية وانتقائية مع قضايا الإرهاب.

- ضعف الدور الإعلامي في توعية المواطنين بمخاطر العنف والإرهاب.

يتبين من خلال استجابات العينة المفحوصة عـلى العبـارة رقـم (11) والمتعلقـة بموقـف الصحافة من المقاومة، إن نسبة من رفضوا الموافقة على ايجابية موقف الصـحافة مـن هـذا

الموضوع بلغت (50%) من إجمالي عدد العينة، وهـذا يـدل عـلى أن الجمهـور كـان يـدرك مواقـف القسم الأكبر من الصحف مـن موضـوع المقاومـة والـدوافع وراء هـذه المواقـف، بوصـفها مواقـف أيديولوجية تكاد لا تنفصل عن مواقف الجهـات التـي تسـيطر عليهـا، لأن عـالم الصـحافة هـو عـالم أيديولوجي بكل معنى الكلمة.

والملاحظ في العراق بعد الاحتلال، أن الأقلام التي تتبع تنظـيماً أو حزبـاً أو تكـتلاً سياسـياً، تـؤثر فيها الأحكام الأيديولوجية المسبقة والجاهزة، بصرف النظر عن خصوصية المهنة وقواعـدها، ولكنهـا في النهاية تعبر عن موقف "تكتيكي" يعكس مصالح الأحزاب السياسية التي تمسك بخيـوط العمليـة السياسية في العراق.

وبما أن المقاومة كانت تقف موقفاً مناهضاً للاحتلال، فقد أُعتبر موقفها ذلك بمثابة خطر يهـدد العملية السياسية الوليدة في ظل الاحتلال؛ لذا فقد تجاهلت الصـحف المرتبطـة بـالاحتلال، أو تلـك الخاضعة للأحزاب والكتـل السياسـية المشـاركة في الحكـم، أنشـطة المقاومـة ضـد قـوات الاحـتلال، وركزت وسائل الإعلام الموجهة من قبل الاحتلال على العمليات الإرهابية، التـي تسـتهدف المـدنيين بكل تفاصيلها على أنها من فعل المقاومـة، فضـلاً عـن الإغفـال التـام للممارسـات الوحشـية لقـوات الاحتلال ضد المواطنين، والانتهاكات التي كانت ترتكب بذريعـة مكافحـة الإرهـاب وحمايـة النظـام الديمقراطي الجديد.

حاولت بعض الصحف المستقلة أن توضح موقفها الرافض للاحتلال ولكنها لم ترتفع إلى مسـتوى الأحداث، وضاعت أصواتها في ضجيج الجوقات الإعلامية المضللة، وكان بعضها يشير إلى الموضوع من حين لآخر، ولكنها لم تجعل من مسألة احتلال العراق قضية كبرى تستحق شحذ الأقلام لإيصـالها إلى الرأي العام العالمي، ولم تبذل الجهد الكافي لكشف الأهداف الحقيقية للاحتلال بوقـت مبكـر، رغـم وضوح تلك الأهـداف والإفصـاح عنهـا مـن قبـل بعـض السياسـيين في الإدارة الأمريكيـة قبـل وبعـد الاحتلال.

في ضوء ما سـبق كانـت اسـتجابات العينـة المفحوصـة عـلى العبـارة رقـم (10) المتعلقـة بـذلك المضمون سلبية تماماً، إذ بلغت نسبة الذين قالوا أن الصحف لم تكشف نوايا المحتل وأهدافه (48.3 %) وهي نسبة عالية تعـبر عـن وعـي الجمهـور لهـذه المسـألة، مقابـل نسـبة (23.5%) للمـوافقين ونسبة (28.2%) لغير المتأكدين.

ولاشك أن الجمهـور هـو أول مـن اكتشـف نوايـا المحتلـين وأهـدافهم بوعيـه وإدراكـه لطبيعـة الأحداث الجارية في المنطقة وفي العراق.

وعليه يمكن القول بأنه لم يكن للصحافة دور مؤثر في هـذه المسـألة، بـدليل أن هنـاك مـا تزيـد نسبته على (28%) من مجموع المبحوثين غير متأكد من دور الصـحافة في هـذا الموضـوع، فضـلاً أن الواقع يشير إلى أن الطائفية باتت تسيطر على المشهد العراقي بعد مرور أكثر من ثمان سنوات عـلى الاحتلال، مقابل تراجع واضح لقيم الديمقراطية والسلم الأهلي والاندماج الوطني.

أما عن دور الصحافة في معالجة القضايا الأخرى المتعلقـة بالديمقراطيـة، وفي مقـدمتها موضـوع الإصلاح السياسي، الذي يعتـبر خطـوة هامـة لتحقيـق التحـول الـديمقراطي في العـراق، يـرى أغلـب المبحوثين أن الصحافة العراقيـة تضـطلع بـدور فعـال، يـدفع السـلطات لإجـراء إصـلاحات سياسـية تساهم في تحـول العـراق إلى دولـة ديمقراطيـة حقيقيـة، إذ كانـت نسـبة الـذين يـرون هـذا الـرأي (50.2%) من إجمالي عدد المبحوثين على الجدول رقم (3- 5)

جاءت هذه النتيجة رغم أهمية الإصـلاح بالنسـبة للصـحافة، إذ أن الإعـلام الصـحفي مـن أكـثر المؤسسات الاجتماعية اهتماماً بالإصلاح، لأنه يحتاج إلى مناخ مناسب من الحريـة النسـبية وسـيادة القانون واستقلال القضاء، لكي يقوم بمهمته على أكمل وجه[1].

ولكن هذا المناخ لا وجود له على أرض الواقع، إذ مازالـت العمليـة السياسـية في العـراق تتعـثر، ويتضح ذلك فيما يلي:

- انعدام آليات التحول الديمقراطي، وتدني المشاركة السياسية، وتراجع مستوى المواطنة.
- استمرار وتصاعد العنف والإرهاب.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني.
- تهميش دور الإعلام في المراقبة والنقد.
- تنامي قيم الفساد وفشل الحكومة في كبح جماحه.
- تراجع الحريات العامة وتهميش دور النخب المثقفة.
- تسييس القضاء.
- ضعف دور الأحزاب وتحولها إلى أحزاب أشخاص وأسماء.
- فرض القوانين الاستثنائية، وتدني حقوق الإنسان.
- فشل النظام السياسي في التعامل مع المقاومة المسلحة للاحتلال.
- المحاصصة الطائفية التي اغتالت الديمقراطية وهي في مهدها.
- وجود دستور مشوه لا يلبي متطلبات الشعب للتوحد والإصلاح.
- تدهور أداء المؤسسات التعليمية.

---

(1) عزمي بشارة: في الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- ضعف السياسة الخارجية.

- ضعف دور البرلمان.

في ضوء ما سبق يلاحظ أن هـذا الـدور المهـم للصـحافة في عمليـة الإصـلاح السـياسي لم يلمسـه المبحوثون في الخطاب الصحفي للصحافة العراقية، لذا فقد كانت نسـبة الـذين يـرون أن الصـحافة العراقية تضطلع بهذا الدور فعلاً لم تتجاوز (13%) فقط في حين كانت نسبة المترددين (36.8%).

ولعل من أبرز قضايا الإصلاح هي مسألة معالجة الفساد في مؤسسات الدولة العراقيـة، بوصـفه سبباً رئيسياً في تدني أو غياب قيم الديمقراطية، ومكافحته تنبع من ثقافة المجتمـع ووعيـه بخطـورة هذه الظاهرة على مستقبل الوطن، خصوصاً إذا ارتبط بجهاز الدولة وأصبح جزءاً من آليات العمـل في بعض مفاصلها ومؤسساتها المهمة، كما هو واقع الآن في العراق الذي يمتلك أكبر عدد من الأجهزة الرقابية بين دول المنطقة.

ورغم ذلك يلاحظ أن الفساد في العراق امتد مـن مجـرد ظـاهرة محـدودة إلى جـزء أصـيل مـن آليات الأداء السياسي والاقتصادي، بعـد أن طـال الاتهـام بالفسـاد وزراء ونوابـاً ومحـافظين، ورجـال أعمال، وكبار المسؤولين في الدولة من إعلاميين وقادة عسكريين، وحتى رجال دين، وقضاة.

من هذا المنطلق تأتي أهمية دور الصحافة في الكشـف عـن حجـم هـذا الفسـاد والمتـورطين بـه والمنتفعين منه، والأساليب المتبعة في ممارسته على جميع الأصعدة. لذلك فقـد كانـت العبـارة رقـم (8) على المقياس واضحة في الإشارة إلى هذا الموضوع، وكانت استجابة المبحوثين عليها أيضاً تصب في اتجـاه ضـعف دور الصـحافة الشـديد في هـذا المضـمار، إذ لم تـرقَ الصـحافة - بحسـب اسـتجابة المبحوثون على هذه العبارة – إلى مستوى المسؤولية المهنية كما هو متوقع منها، إذ عـبر المبحوثـون عن عدم رضاهم عن دور الصحافة في مواجهة الفساد بنسبة(50.3%) من عددهم الإجمالي.

لا شك أن الصحافة بموقفها الضعيف تجاه الفساد تسـاهم باسـتمراره وتمـنح الفاسـدين فرصـةً للإفلات من العقاب، وقد يقودنا ذلك إلى الشك بوجود فساد من نـوع آخـر، وهـو فسـاد الصـحافة نفسها، وهذا النوع قد لا نجد من يكافحه.

وعندما تكون الصحافة بهذه الدرجة مـن الضـعف لـن تكـون مؤهلـة لممارسـة دورهـا الرقـابي، بوصفها السلطة الرابعة التي تراقب وتنقـد السـلطات الأخـرى في الدولـة، كـما عـبرت عنـه العبـارة رقـم (7) عـلى المقيـاس، إذ كانـت اسـتجابات المبحـوثين عـلى دور الصـحافة الرقـابي سـلبيا بنسـبة

(46.3%) معبرين بذلك عن قناعتهم بتراجع دورها الرقابي وعجزها عن مراقبة السلطات وتقويم عملها، وأقر للصحافة العراقية نجاحها في هذا الدور ما نسبته (25.5%) من المبحوثين في حين أحجم (28.2%) منهم عن تبني رأي واضح حول الموضوع.

هذه النتيجة تتعارض مع واقع الصحافة الحرة في الأنظمة الديمقراطية، حيث تمارس الصحافة دورها الرقابي والتصحيحي، لحماية حقوق المواطنين من الانتهاك، والحد من تجاوز السلطات لحدودها الدستورية والقانونية أثناء ممارستها لوظائفها. فضلاً عن مساهمة الصحافة باستمرار التواصل بين النظام السياسي والمواطنين، عبر قنوات الاتصال الإعلامية المتاحة، بهدف حث المواطنين على المشاركة في الفعاليات السياسية، كالانتخابات والترشيح للمناصب السياسية، وغير ذلك من الأنشطة التي تعد من حقوق المواطن التي يكفلها الدستور.

من هنا تبرز أهمية الانتخابات كواحدة من الفعاليات الديمقراطية التي تمارس الآن في العراق، إذ تحاول الصحافة دفع المواطنين للمشاركة بالانتخابات، لممارسة حقهم في اختيار من يتولى حكمهم. ولكن يبدو أن الصحافة العراقية لم تحقق النجاح المأمول في ممارسة هذه الوظيفة الإعلامية المهمة، ولم يتأثر المواطنون كثيراً بما تنشره الصحف عن الانتخابات سلباً أم إيجاباً، إذ أن الانتخابات في العراق تعاني من خلل خطير يتمثل في الآليات والاتجاهات المتحكمة بها، والتي تنطلق من قاعدة طائفية، مما يشكل معوقاً للتطور الديمقراطي، إذ يذهب الناخب إلى صناديق الاقتراع لينتخب المرشح الذي يمثل الطائفة التي ينتمي إليها الناخب، سواءً كانت هذه الطائفة تمثل مذهباً أو ديناً أو قومية أو عشيرة، حتى لو كان منافسه من الطائفة الأخرى بدرجة أعلى من الكفاءة، ويمتلك جميع المميزات التي تؤهله لنيل أصوات الناخبين وتمثيلهم في مجلس النواب.

ويشير ذلك إلى أن الانتخابات الحالية في العراق تساهم في منح المناصب والمسؤوليات لأشخاص قد لا يستحقونها أو غير قادرين على تولي إدارتها، لنقص في أهليتهم وكفاءتهم، مما يؤثر على تطور الديمقراطية وترسيخها في العراق، ويزيد من انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وتراجع أدائها، فضلاً عن التأثيرات السلبية الجسيمة على شرعية النظام السياسي ككل.

أن الأساس في نجاح الانتخابات هو نزاهتها، ولكن النزاهة لا تعني فقط عدم التزوير في النتائج، فالنزاهة تعني قبل كل شئ إيصال الأشخاص المناسبين لإدارة الدولة والنهوض بها لمصلحة جميع المواطنين، وهذا يحمل الناخب مسؤولية انتخاب الأشخاص الذين تتوفر فيهم الصفات المناسبة لتمثيل جميع فئات الشعب.

من هنا جاء التناقض المطلق بين الطائفية والديمقراطية في تفسير القيم الأخلاقية والعقائدية، ومن هنا أيضاً نتبين أسباب عزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن المشاركة بالانتخابات واقتناعهم بعدم جدواها بفرض مرشحين لا يمتلكون المؤهلات والمواصفات اللازمة لتمثيل الشعب في مجلس النواب.

في ضوء نتائج الجدول السابق تتضح أسباب ضعف تأثير الصحافة على المواطن وتحفيزه على المشاركة، إذ لم تتجاوز نسبة الذين أقروا بدور الصحافة في دفعهم إلى الانتخابات(4.5%) فقط من مجموع المبحوثين، بينما بلغت نسبة الذين نفوا تأثرهم بما تنشره الصحف حول الانتخابات(72.6%)، والذين لم يبينوا موقفهم من هذا الموضوع كانت نسبتهم(23.2%) وكما مبين في الجدول رقم (18).

نستنتج من استجابة الجمهور على العبارات السابقة في الجدول رقم(18) أنها ساهمت في الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة بشأن معالجة الصحافة بمختلف توجهاتها للقضايا المرتبطة بالديمقراطية في العراق، إذ يلاحظ من نتائج الجدول السابق أن دور الصحافة لم يكن فاعلاً في معالجتها لمسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال.

ولم يكن إخفاق الصحافة في هذا الجانب، إلا انعكاساً لإخفاقها في جانب آخر يتعلق بموضوع الانتخابات مباشرة، وهو موضوع المحاصصة الطائفية الذي ورد في العبارة رقم (9) من المقياس، إذ يفترض أن يركز الإعلام الصحفي خطاباته في الظرف الراهن الذي يمر به العراق على المواطنة، أكثر من تركيزه على العلاقات في الجماعة العضوية، مثل الدين والعرق أو المذهب أو القبيلة، وغير ذلك من التقسيمات الطائفية التي ابتلى بها العراق بعد الاحتلال.

إذ يفترض وجود حيز عام للصحافة، يجري فيه تناقل الخطاب الصحفي وبثه إلى الجمهور بعيداً عن هذه التقسيمات الفئوية، ولكن هذه المهمة بالنسبة للصحافة العراقية لم تكن ميسرة من خلال علاقات السيطرة وعلاقات الملكية السائدة، وغير ذلك مما يتعارض مع مفهوم الديمقراطية، إذ تبين وجود ارتباط وثيق بين ديمقراطية المجتمع، وديمقراطية الإعلام في هذا المجتمع[1].

تؤكد الوقائع أن الطائفية تمثل تهديداً للديمقراطية، فبقدر ما تعد الديمقراطية شرطاً للسلم المجتمعي، فأنها أيضاً نقض للامتيازات السلطوية التي تجد في الطائفية مرجعاً لها، والوطن نقيض للطائفية، وعندما يسود النظام الطائفي يغيب الوطن، وعندما يفرض الوطن نفسه تتوارى الطائفية، وبهذا المعنى يصح الاعتقاد بأن الوطن لا يحتمل منافسة الطائفية له

(1) فاروق أبوزيد: الإعلام والديمقراطية، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2010،ص 177.

على السيادة، إذ أن مناقشة الطائفية لسيادة الوطن يفضي إلى ضياع الـوطن، فحـين تحـل الطائفيـة محل الوطن فأنها تضفي صفاتها وخصائصها وولاءاتها عليه.

ولكن يبدو أن الطائفية في العراق أصبح لهـا منظـرون ومؤسسـون، اختصـوا في تشريـع قـوانين تهدف إلى تجذير الطائفية السياسية في العراق، وإقرارها لتكون بديلاً لجميع الحلول، التـي عجـزت عن فك عقدة التوافق بين المكونات السياسية لدولة الطوائف "الديمقراطية" في العراق.

وكما عجز السياسيون عن إقناع الشعب بجدوى القسـمة الطائفيـة في إدارة الدولـة في العـراق، عجزت الصحافة عن القيام بأي دور ايجابي للتصدي لأسلوب المحاصصة الطائفية. واتضح ذلـك مـن خلال رأي المبحوثين بهذه المسألة، وكانت استجاباتهم تعبر عـن عجـز الصـحافة وضـعف دورهـا في إيقاف المد الطائفي في العراق، إذ كانت نسبة من قالوا بهـذا العجـز(50 %) مـن المبحـوثين، بيـنما بلغت نسبة الذين يرون أن للصحافة دوراً في تحجيم المحاصصة الطائفيـة(27%)، أمـا الـذين عـبروا عن رأي غير واضح فقد بلغت نسبتهم (23%) من إجمالي العينة.

وتقود هذه النتيجة أيضاً إلى الإجابة إلى التساؤل رقم (3) من أسئلة الدراسة الذي يتسـاءل عـن دور الصحافة في مواجهة الخطاب الطائفي المسيطر على المشهد السياسي العراقي، إذ تبين أن دورها كان غير مؤثر في هذا الجانب.

أما العبارة رقم (12) الخاصة بالعلاقة بين حرية الصحافة والديمقراطية، فينبغـي تلمـس وشـائج هذه العلاقة من خلال وحدتهما في كيان واحد متكامل لا وجود لأحدهما فيه دون وجود الآخر.

أن الصحافة الحرة تعمق شعور المواطن بقدرته على الاهتمام بمحيطه السياسي وفهمه وتحليلـه والمشاركة فيـه، إذ لا يمكـن الحـديث عـن حريـة التعبـير وحريـة التفكـير في المجتمـع الـديمقراطي المعاصر، من دون الحديث عن حرية الصحافة التي تشكل مركزاً أساسياً في حرية التعبير عن الرأي.

من هذا المنطلـق جـاءت اسـتجابات المبحـوثين عـلى العبـارة رقـم (12) المدرجـة في بعـد "دور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في العراق"، إذ وافق معظم المبحـوثين وبنسـبة (78%) عـلى أهمية حرية الصـحافة كشرط لتطبيـق الديمقراطيـة مقابـل (8.7%) أجـابوا بـرفض هـذا المضـمون، وكانت نسبة (13.3%) من مجموع المبحوثين غير متأكدين من ضرورة وجـود صـحافة حـرة كشرط لتطبيق الديمقراطية في المجتمع.

من هنا تتضح الوظيفة الديمقراطية لوسائل الإعلام الحرة، وهي وظيفة مزدوجة تتلخص في الحد من تسلط النظام واستبداده وتجاوزاته، ونقل المعلومات إلى المواطنين عن القضايا الأساسية، إذ تبين وجود ارتباط وثيق بين ديمقراطية المجتمع وديمقراطية الإعلام، فلكي تنتقل الديمقراطية من الحيز النظري إلى حيز التطبيق الفعلي لابد لوسائل الإعلام أن تتمتع بحريتها كاملة دون أي قيود تفرض عليها من خارجها. فديمقراطية الإعلام امتداد طبيعي لحرية المواطن وحافز مؤثر يدعم مشاركته السياسية.

في ضوء ما سبق تتضح أهمية الصحافة في تأهيل المواطن معرفياً لنموذج الحياة الديمقراطية، وتلعب دوراً أساسياً في العملية الديمقراطية نفسها من خلال وظائفها الإعلامية والتعليمية والرقابية، فضلاً عن دورها في إقناع المواطن ببرامج وسياسات السياسيين والأحزاب المشاركة، كما في وقت الانتخابات.

وتشير العديد من الدراسات والبحوث إلى العلاقات التبادلية بين الصحافة والسياسة، وتبادل التأثير بينهما على أكثر من مستوى وفي أكثر من مجال، فالأفراد الذين يتعرضون للصحف الحزبية بشكل كبير تكون مشاركتهم السياسية ايجابية من حيث حضور الاجتماعات والتصويت في الانتخابات وأيضاً الترشيح والانتماء الحزبي والانتماء للمؤسسات شبه السياسية[1].

ومن خلال استعراض استجابات المبحوثين على العبارات المذكورة في الجدول رقم (18) يتضح أن دور الصحافة في العراق يتسم بالضعف وقلة التأثير في توجهات المواطن نحو الديمقراطية، وذلك لأسباب عديدة أهمها هي:

- انعدام ثقة المواطن بمصداقية الصحافة في العراق لتذبذب مواقف هذه الصحف، وانحياز بعضها إلى أطراف سياسية ذات توجه طائفي، وتمويل قسم منها من قبل الاحتلال أو من جهات خارجية أو دول أجنبية.

- تعرض بعض الصحف إلى ضغوط من قبل قوات الاحتلال أو السلطات الحكومية بسبب سياستها المناوئة للاحتلال، وتعرضت صحف أُخرى للتهديد والابتزاز من قبل المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية،التي لا تؤمن بحرية الصحافة ولا بحرية الرأي والتعبير.

---

(1) أميمة عمران: دور الصحافة القومية والحزبية في المشاركة السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2000، ص 250.

- ومما يذكر في هذا السياق، أن منظمة مراسلون بلا حدود وضعت العراق في عام 2007م في الترتيب رقم (157) ضمن التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي تصدره المنظمة كل عام ليكون في المرتبة قبل الأخيرة بين الدول العربية.

- تعرض الصحفيين للتهديد والقتل والاختطاف والاعتقال من قبل قوات الاحتلال الأمريكي، والمجاميع الإرهابية، إذ قتل في العراق نحو(270) صحفياً وإعلامياً منذ بداية الغزو الأمريكي للعراق إلى نهاية عام 2008.

- بعد الاحتلال شهد العراق زيادة كبيرة في عدد الصحف، وكانت هذه الزيادة كمية وليست نوعية، إذ اتسمت الصحف الجديدة بالتشابه بالمضمون والشكل والسياسة التحريرية، وتفتقر مضامينها إلى العمق ويغلب عليها السطحية.

- تعتمد الصحافة العراقية في معظم فعالياتها على ردود الفعل تجاه القضايا والأحداث السياسية وليس على أساس المبادرة وصناعة الأحداث والتأثير فيها.

- عدم اكتراث المواطن بما تنشره الصحف عن الديمقراطية، ناجم عن إحساسه بأن العملية الديمقراطية يشوبها الغموض والثغرات، إذ لم يتحقق من الديمقراطية سوى شعارات براقة، وإجراءات شكلية، لا تعبر عن جوهر الديمقراطية ومبادئها.

في ضوء ما سبق تتأكد صحة الفرض رقم (4) من فروض الدراسة، إذ تشير نتائج الجدول (18) إلى وجود علاقة بين مصداقية المضمون الصحفي الذي يتعرض له الأفراد، ومستوى الاتجاه نحو الديمقراطية، فكلما قلَّت مصداقية الصحف قلَّ اعتماد المواطنين عليها، وانخفض مستوى اتجاههم نحو الديمقراطية.

2 - الموقف من الاحتلال:

الجدول رقم (19)

مستوى استجابات العينة على بعد (الموقف من الاحتلال)

أرقـــــام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
13	9	2.3	41	10.2	350	87.5	400	%100
14	301	75.3	59	14.7	40	10	400	%100
15	238	59.5	110	27.5	52	13	400	%100
16	372	93	28	7	-	-	400	%100
المجموع	920	57.5	238	10.5	442	32.1	1600	%100

أن الحصيلة النهائية لبعد "الموقف من الاحتلال" تتجلى في الاستجابة للعبارات المكونة لهذا البعد وعددها أربع عبارات في الجدول رقم (19) إذ كانت الاستجابات نحوها كالآتي:

العبارة رقم (13) تشير إلى أن العراق تحول بعد الاحتلال إلى بلد ينعم بالديمقراطية والحرية. وافق على هذه المقولة بحدود (2.3%) من إجمالي المبحوثين و(10.2%) غير متأكد، بينما عارضتها النسبة الأكبر البالغة (87.5%) من مجموع المبحوثين، لذا فإن هذا العدد الكبير من الأفراد الذين لا يقرون بديمقراطية المحتل، إنما ينطلقون من جملة حقائق ووقائع ملموسة لايمكن تجاهلها، في مقدمتها، عدم شرعية الاحتلال ومخالفة المحتلين لكل القوانين والأعراف الدولية، وضخامة حجم الخسائر والدمار الذي لحق بالعراق من جراء العدوان عليه، إذ بلغت الخسائر البشرية المسجلة من المدنيين منذ بداية الغزو في2003/4/9ولغاية تشرين الثاني 2004 أكثر من مائة ألف قتيل، عدا أعداد الضحايا في مذابح الفلوجة وحديثة، وغيرها من المجازر التي ارتكبتها القوات الغازية، وكتم الإعلام الأمريكي والعراقي الرسمي أخبارها، علماً أن نصف هذا العدد من النساء

والأطفال، قُتل معظمهم نتيجة قصف طيران الاحتلال[1]، فضلاً عن الأمراض الخطيرة التي انتشرت في العراق من جراء استخدام المحتلين الأسلحة المحرمة دولياً أثناء عدوانهم، ومازالت إلى اليوم تحصد الآلاف من أطفال وشباب العراق، مما دفع الطبيب هورثن إلى السخرية من مزاعم (ديمقراطية المحتل)[2]، وهذا الطبيب هو عضو في الفريق الطبي الأمريكي العراقي الذي نشر تقريراً بهذا الشأن في المجلة الطبية البريطانية لانسيت (Lancet) في 2004.

ومن الحقائق التي مازالت شواهدها قائمة إلى اليوم هي التخريب المنهج للبنى التحتية الذي مارسته قوات الاحتلال منذ اليوم الأول للغزو، وشمل التخريب قطاعات الكهرباء والماء والتعليم والزراعة والصناعة والإعلام ... فضلاً عن تخريب النفوس عبر إشاعة ثقافة الخضوع والولاء للمحتل، والممارسات المنحرفة، كانتشار المخدرات بين الشباب وشيوع حالة من اللامبالاة، وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة في ظروف الفوضى وتدهور الأمن وغياب القانون والعدالة.

هذه الممارسات تشكل بوضوح جزءاً من مخطط الاحتلال لفترة ما بعد الحرب لكسر القيم والأفكار والنفوس، وتسهيل توجيهها وإعادة تشكيلها، وفق نظرة المحتل حيث تؤدي وسائل إعلامه دوراً مركزياً في ترسيخها وقبولها وكأنها أمر واقع.

أما الأهم والأخطر هو ما ألحقه الاحتلال من أضرار بالوحدة الوطنية، في سياق فرض المحاصصة الطائفية، كجزء من ديمقراطيته الهادفة إلى تمزيق العراق إلى كانتونات طائفية وعرقية متصارعة.

وينتقل بنا هذا الواقع إلى العبارة رقم (16) في الجدول (19) والقائلة بأن مقاومة الاحتلال حق مشروع تكفله الشرائع والقوانين، وتمت الموافقة على هذه المقولة بنسبة (93%) من المبحوثين، ولم يعترض عليها أحد، وهذا يدل على أن جميع المبحوثين تقريباً يعتبرون مقاومة المحتل واجباً وطنياً يستمد شرعيته من القوانين الدولية، وأن القرار

---

(1) عبد لوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية مرجع سبق ذكره، ص 167-168 .

(2) محمد عارف: إلى وزير الصحة العراقي المؤقت علاء الدين علوان، الاتحاد، تشرين الثاني/ نوفمبر، بغداد، 2004 .

الدولي رقم(1483) بتحديده المركز القانوني للقوات الأمريكية والبريطانية كقوة احتلال، يعني الاعتراف بمشروعية المقاومة المسلحة[1].

إن العبارة رقم (14) من الجدول أعلاه، فقد وافق عليها مانسبته (75.3%) من المبحوثين وتشير إلى أن الحوار مع المحتلين وأتباعهم لا جدوى، منه طالما يفرض الطرف المعتدي رأيه بالقوة. وجاءت الموافقة على هذه المقولة لتعزز شرعية المقاومة المسلحة، وكشف الذين يعارضون المقاومة ويسعون إلى كسب ود الاحتلال للحصول على منافع فئوية وإسقاط المعارضين لسياسة الاحتلال.

وهكذا دأب الاحتلال على قمع الرأي المخالف، تطبيقاً للمقولة التي أطلقها الرئيس الأمريكي (بوش الابن) في بداية العمليات العسكرية لاحتلال العراق، (من ليس معنا فهو ضدنا)، وبناءً على ذلك فقد قُمعت كل الأصوات والآراء التي اعترضت على قرارات الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) الذي تولى حكم العراق بعد احتلاله، واستمر العمل بهذا النهج من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة.

لذا جاءت العبارة رقم (15) على الجدول (19) لتُعبر عن هذا الواقع، إذ وافق عليها (59.5%) من المبحوثين واعترض عليها (13%) فقط بينما لم يحدد الآخرون موقفهم بنسبة (27.5%) من المبحوثين.

مما سبق نخلُص إلى القول بأن الديمقراطية تتعارض بكل صيغها ومفاهيمها مع أي نوع من أنواع فرض الرأي بالقوة، فكيف يمكن تبرير الاحتلال بحجة فرض الديمقراطية وأي ديمقراطية يأتي بها الاحتلال؟

وتشير نتائج الجدول (19) إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، إذ تؤكد أن الديمقراطية والاحتلال مفهومان لا يلتقيان تحت أي ظرف.

ويقودنا ذلك أيضاً إلى الإجابة على التساؤل رقم (1) من تساؤلات الدراسة، فمن خلال ما عبرت عنه نتائج الجدول(19) نرى أن العراق بعد أكثر من ثماني سنوات على احتلاله لم يتحول إلى دولة ديمقراطية، ومازال الطريق أمامه طويلاً ومملوءاً بالعقبات لتحقيق هذا الهدف وأول هذه العقبات هو وجود قوات الاحتلال في العراق.

---

(1) عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 166.

ومن خلال الإجابة على هذه التساؤلات نصل إلى قناعة بأن الفرض رقم(1) من فروض الدراسة صحيح تماماً ولا غبار عليه، إذ توجد علاقة عكسية بين تطبيق ونشر الديمقراطية في العراق وبين فرض نظام ديمقراطي باستخدام قوات عسكرية أجنبية محتلة.

3- حرية الرأي والاعتقاد:

الجدول رقم (20)

مستوى استجابات العينة على بعد حرية الرأي والاعتقاد

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
17	105	26.3	64	16	231	57.7	400	%100
18	103	25.8	110	27.5	187	46.7	400	%100
19	301	75.3	80	20	19	4.7	400	%100
20	314	78.5	61	15.2	25	6.3	400	%100
21	400	100	-	-	-	-	400	%100
22	389	97.3	11	2.7	-	-	400	%100
المجموع	1612	67.2	326	13.6	462	19.2	2400	%100

يضم بُعد "حرية الرأي والاعتقاد"(6) عبارات تعكس واقع هذا الحق الإنساني المهم في العراق، إذ غالباً ما يتم التضييق عليه وخنقه، في حين أكد على هذا الحق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 في أكثر من مادة منها ما يلي:

- المادة (19) لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق، الحرية في اعتناق الآراء وأن يطلب ويتلقى معلومات وأفكار عن طريق أية وسائط، بصرف النظر عن الحدود.

- المادة (20) لكل إنسان الحق في حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات على أن لا يجبر أحد على الانتماء إلى أي اتحاد أو جمعية.

وتتوقف مساحة حرية التعبير على مدى توافر الضمانات القانونية والفعلية لممارسة هذه الحرية وغيرها من الحريات، كما تتوقف على وجود نظام حكم ديمقراطي يذعن

لمطالب الشعب، إذ لن يكون هناك حرية حقيقية في التعبير عن الرأي إلا في ظل ديمقراطية حقيقية ينعم فيها المجتمع بجوهر الحرية والعدالة والمساواة.

ومن خلال استجابات المبحوثين على بعد حرية الرأي والاعتقاد، لوحظ أن نسبة عالية من المبحوثين استجابت على هذا البُعد بالموافقة على محتواه كما ورد في الجدولرقم(20)، وبلغت نسبة موافقة العينة الكلية على جميع عباراته(67.2%) مقابل نسبة(19.2%) رفضتها ونسبة(13.6%) لم تحدد موقفها، أما بالنسبة للعبارات التي احتواها هذا البُعد فقد كانت نتائج القياس كما يلي:

العبارة رقم (17) من الجدول(20) حازت على موافقة(26.3%) من المبحوثين، ورفضها ما نسبته (57.7%) منهم، وتردد بالإجابة ما نسبته (16%) من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يدل على أن حق التظاهر السلمي غير مكفول للجميع في العراق.

وتتعزز هذه النتيجة بالعديد من الوقائع التي تؤكد أن عدداً كبيراً من المتظاهرين والمعتصمين تم اعتقالهم، وهناك شواهد تؤكد على فض الإعتصامات بأقصى درجات العنف،إذ قتل عدد من المتظاهرين على يد قوات الاحتلال أو القوات الأمنية، كما تم تصفية عدد من منظمي هذه التظاهرات والاعتصامات على يد مسلحين مجهولين.

أما العبارة رقم(18) بالجدول (20) فجاءت بافتراض أن الأفكار والأيديولوجيات المناهضة للنظام في العراق تعرقل تطبيق الديمقراطية فيه، وقد حصلت هذه العبارة على موافقة (28.8%) فقط من مجموع المبحوثين ورفضها ما نسبته(46.7%) وتردد في الإجابة ما نسبته(27.5%) من العينة المبحوثة.

تشير هذه النتيجة إلى اختلاف المبحوثين عليها، إذ ترى الأغلبية أن لا مجال لأي فكرة أو أيديولوجية مناهضة أن تمنع قيام الديمقراطية الحقيقية، لأنها إرادة الشعب في اختيار أسلوب حياته ونظام الحكم الذي يحترم هذا الاختيار، ولا يجوز تبرير تجاهل هذه الإرادة لأي سبب كان.

العبارة رقم(19) تنص على أن تجاهل آراء الأقليات المشاركة في الوطن تؤدي إلى تفاقم الأزمات في العراق، يلاحظ من الجدول(20) أن هذه العبارة حصلت على موافقة(75.3%) من مجموع المبحوثين ورفضها (4.7%) فقط، وتردد في الإجابة ما نسبته(20%) من مجمل العينة.

تعبر هذه النتيجة عن رغبة معظم العراقيين في تجاوز الواقع الحالي المتسم بالاستقطابات الطائفية، إلى الحد الذيدفع بالأقليات الصغيرة للبحث عن ملجأ خارج الحدود، يؤمن لها العيش بسلام وأمان.

العبارة رقم(20) تؤكد أن الأفكار والعقائد المتطرفة تهدد الديمقراطية، حازت هذه العبارة على تأييد (78.5%) من المبحوثين ورفضها(6.3%) ولم يتمكن(15.2%) من حسم رأيه فيها. وتعبر هذه النتيجة عن قناعة أغلب المبحوثين بنبذ التطرف لتناقضه مع الديمقراطية وقيمها، التي تدعو للتسامح والتعاون بين الجميع.

أما العبارة رقم (21) من الجدول أعلاه فأوصت بنبذ العنف والإرهاب الفكري والجسدي مهما كان مصدره، وحصلت على موافقة وتأييد كامل العينة المبحوثة، أي ما نسبته (100%) من المبحوثين وهي أعلى نسبة في سلم نسب المقياس بأكمله مما يشير إلى رغبة الشعب العراقي وشوقه إلى الديمقراطية الحقيقية التي تضمن حياة آمنة وحرة وكريمه لجميع أبناء الشعب على قدم المساواة، وتتفق العبارة(21) مع العبارة(20) في ان التطرف في العقيدة أو في الأفكار يتعارض مع أسلوب الحوار في حل الخلافات.

ومن مظاهر التطرف، الانغلاق وعدم تقبل الآخر المخالف، وهذا يشكل عامل هدم للمجتمع لما يثيره من مشاكل، قد تؤدي إلى الاصطدام واستخدام وسائل العنف والعنف المضاد، إذ برزت هذه المظاهر بعد الاحتلال بصورتها الطائفية التي أدت إلى تفكيك نسيج المجتمع العراقي، والعودة به إلى البنية العصبوية.

في ذات الوقت يلاحظ أن اغلب المواطنين يرون ان المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية في العراق لا تُعالج بالتضييق على حرية المواطن بقرارات التهميش والإقصاء، وإنما يكمن حلها في تطبيق الديمقراطية الحقيقية، التي تحافظ على وحدة العراقيين وسيادتهم وتحفظ دماءهم وتصون كرامتهم، وتحترم معتقداتهم.

4 - التوافق السياسي والمحاصصة الطائفية:

الجدول رقم (21)

مستوى استجابات العينة الكلية على بعدالتوافق السياسي والمحاصصة الطائفية

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
23	288	72	72	18	40	10	400	%100
24	129	32.3	50	12.5	221	55.2	400	%100
25	337	84.3	39	9.7	24	6	400	%100
26	68	17	62	15.5	270	67.5	400	%100
المجموع	822	51.4	223	13.9	555	34.7	1600	%100

تفاعل المبحوثون مع العبارات الواردة في بعد "التوافقية السياسية والمحاصصة الطائفية" بشكل كبير، ويُعد ذلك مؤشراً على مدى أهمية هذا البعد وتأثيره المباشر على الديمقراطية في العراق، إذ تشير بيانات الجدول(21) إلى موافقة المبحوثين على مضمون هذا البُعد بنسبة(51.4%) ولم يوافق مانسبته(34.7%) وكانت نسبة غير المتأكدين (13.9%) من مجموع المبحوثين.

وقد حظيت العبارة رقم (25) بموافقة (84.3%) من العينة وجاء فيها أن الكفاءة والقدرة الشخصية هي المعيار الذي ينبغي الأخذ به للمفاضلة بين المواطنين في إسناد الوظائف والمناصب الرسمية وتدل هذه النسبة العالية على وعي المواطن بأن من مستلزمات التطور الديمقراطي، أن يتولى شؤون الدولة أشخاص يشهد لهم بالكفاءة والمقدرة الشخصية التي اكتسبوها بالممارسة والدراسة والخبرة المتراكمة، وهذا هو المعيار الوحيد الذي يضمن نجاح أي عمل.

ويعتبر هذا الرأي بمثابة رفض قاطع لأسلوب المحاصصة الطائفية الذي تبنته العملية السياسية في العراق، مما شكل عائقاً كبيراً أمام التحول الديمقراطي، إذ لا معنى للديمقراطية التي تفرق بين المواطنين على أساس عرقهم أو طائفتهم أو مذهبهم، وتنبذ الكفاءة التي اكتسبها

الأشخاص عبر العمل الدؤوب والدراسة المعمقة في مجال تخصصاتهم، الأمر الذي يجعل من الديمقراطية المطبقة في العراق هيكلاً بلا روح ولا مستقبل، وهذا ما أكدت عليه العبارة رقم (23) من الجدول (21) ووافق عليها مانسبته (72%) من المبحوثين المشاركين. في حين لم يوافق عليها (10%) منهم أما الباقون فلم يكن لهم موقف محدد من مضمون العبارة وفضلوا البقاء على الحياد وكانت نسبتهم (18%).

وتعكس هذه النسب وجود رأي لدى البعض، يرى بعدم تأثير المحاصصة على مسألة الديمقراطية. وتدل هذه الرؤية على قصر نظر هذه الفئة و عدم فهمها لمعنى الديمقراطية وآلياتها المختلفة.

وبالانتقال إلى العبارة (24) التي ترى في الطائفية ظاهرة قديمة ومتجذرة في المجتمع العراقي، يلاحظ أنها حققت موافقة (32.3%) من العينة وتشكل هذه النسبة ثلث عدد المبحوثين تقريباً. وربما كان هؤلاء يرون في الطائفية حالة موروثة من أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق، لأغراض سياسية وأهداف فئوية تحقق مصالح جماعة على حساب جماعة أخرى، فضلاً عن فشل الأيديولوجيات الشمولية في تقديم حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق.

أما في الوقت الراهن، فيوجد في العراق مئات الأسباب تدفع المواطن العراقي إلى الاحتماء بالهوية الفرعية، سعياً منه إلى إيجاد الحماية والملاذ المطلوبين لتأكيد وجوده، من خلال ارتباطه بمجموعة من الأفراد يوحدهم الولاء لجهة واحدة، هذه العوامل وغيرها تخلق ردة فعل مصدرها الشعور بالغبن، وهدفها استثارة المشاعر المذهبية أو القومية، والتقوقع داخل الهوية المحلية عبر منطق التماثل والتماهي والثبات والحفاظ على الجوهر الحقيقي والصفاء المرجعي للطائفة والمذهب.

ورغم أن الطوائف والمذاهب والديانات والأعراق، كانت موجودة في العراق ومازالت وستظل، ولكنها لم تكن بهذا الظهور السياسي اللافت، وخصوصاً لدى السياسيين الذي استلموا مقاليد الحكم بعد احتلال العراق عام 2003.

أما نسبة الذين رفضوا العبارة رقم (24) فكانت (55.2%) والذين لم يحددوا موقفهم منها بلغت نسبتهم (12.5%). أي أن الأغلبية لم توافق على اعتبار المحاصصة متجذرة في العراق، وإنما هي منتج سياسي خبيث صنعه الاحتلال ومارسه السياسيون في صراعهم المحموم وتنافسهم على المكاسب الشخصية والفئوية.

حصلت العبارة رقم(25) من الجدول (21) على موافقة(84.3%) من العينة ورفضها (6%) من المجموع وبلغت نسبة المترددين إزاءها(9.7%). وبهذه النتيجة يؤكد أكثرية المبحوثين على ضرورة اعتماد الكفاءة كمعيار وحيد للمفاضلة بين الأفراد عند اختيار من يتولى المناصب المهمة في الدولة.

وفي سياق الاستجابة على العبارة رقم (26) من الجدول (21)، لم يوافق المبحوثون على توزيع المناصب بين السياسيين على أساس طائفي،بنسبة بلغت(67.5%) من المبحوثين، ووافق عليها(17%) ورفض (13.8%) من العينة تحديد موقف من هذه العبارة.

هذه النسب تجعل من مسألة توزيع المناصب والمسؤوليات في الدولة وفق المحاصصة الطائفية في العراق مسألة مرفوضة من قبل المواطنين، وتعكس وعيهم بمخاطرها على مستقبل العراق ووحدته وتطوره، إذ يفترض وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

تشير النتائج الواردة في الجدول(21) إلى أن أسلوب التوافق والمحاصصة على أساس طائفي، لا تلقى قبولاً من الجمهور في العراق، بعد أن أثبتت فشلها.

قد يقول البعض أنها الواقعية السياسية التي تشترط التعامل معها بأسلوب التوافق لاستمرار العملية السياسية، وقد يكون هذا الأمر مقبولاً آنياً، غير أن الخطأ هو في ترسيخ هذا النهج في عقول السياسيين، واستمراره في جميع الحكومات المتعاقبة بعد 2003/4/9، وهي العقلية ذاتها التي رعت كتابة الدستور القائم على المحاصصة الطائفية، وأن القبول بالأمر الواقع يفترض عدم استمراره، بل التعامل معه عل أساس لحظيته، فلا يجوز عد الديمقراطية التوافقية شكلاً نهائياً للديمقراطية [1]، إذ ثبت فشلها مع الوقت في العديد من البلدان التي سبقت العراق في تطبيقها، ولم تكن "الديمقراطية التوافقية" إلا مظهراً من مظاهر الطائفية السياسية ونقيضاً للديمقراطية، والحل يكمن في تنمية الشعور بالمواطنة بوصفها الآلية الفاعلة للحد من الصراعات الطائفية، وفق مبدئي عدم التمييز والمساواة، إذ أصبح من المألوف أن نجد مجتمعاً متعدد الأعراق والأصول كفئة موحدة وفق منظومة البنى القانونية والمفاهيم الاجتماعية، والقيمية التي تشترط عدم التمييز والمساواة في الحقوق والواجبات[2].

---

(1) عبد الستار الكعبي: الديمقراطية التوافقية، العراق انموذجاً، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص40.

(2) عبد السلام النوير: التعليم والمواطنة، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، مرجع سبق ذكره ص3.

تؤدي نتائج الجدول رقم (21) إلى الإجابة على التساؤل رقم(3) من تساؤلات الدراسة،إذ لم تساهم التوافقية السياسية بحل المسألة الديمقراطية، بل زادتها تعقيداً وأفضت بها إلى المحاصصة الطائفية التي تعتبر من أهم المعوقات والعقبات أمام الديمقراطية بل تعتبر نقيضاً للديمقراطية.

5- ثقافة الديمقراطية:

الجدول رقم (22)

مستوى استجابات العينة الكلية على بعد

ثقافة الديمقراطية

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
27	265	66.2	77	19.3	58	14.5	400	%100
28	291	72.7	88	22	21	5.3	400	%100
29	303	75.8	91	22.7	6	1.5	400	%100
30	321	80.3	72	18	7	1.7	400	%100
31	242	60.5	102	25.5	56	14	400	%100
32	207	51.7	109	27.3	84	21	400	%100
33	293	73.3	82	20.5	25	6.2	400	%100
34	311	77.7	69	17.3	20	5	400	%100
المجموع	2233	69.8	690	21.6	277	8.6	3200	%100

تعتبر ثقافة الديمقراطية جزءاً من الثقافة السياسية، لأن الأخيرة تساهم في تكوين الأولى وتطورها، كما تساهم في تطور الديمقراطية وازدهارها أو إخفاقها[1].

(1) لاري دايموند: مصادر الديمقراطية ، ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية عبود، بيروت، دار الساقي، 1994، ص 16.

من هنا نتبين دوافع المبحوثين في الاستجابة على بعد" ثقافة الديمقراطية"، إذ تشكل هذه الثقافة قاعدة أساسية للقيم السياسية، التي يعتقد أو يؤمن بها الأفراد فيما يتصل بعلاقاتهم بالنظام السياسي، وهي بهذا المعنى حقائق مجردة، إلا أنها تمثل دوافع لسلوكهم واتجاهاتهم ومشاعرهم نحو النظام، وهذه جميعاً تعرف بالخصائص أو المظاهر والسمات الثقافية، تنبع من القيم وتدل عليها[1].

وقد جاءت نتائج الجدول (22) متفقة مع نتائج دراسة أ.د كمال المنوفي بعنوان "الثقافة السياسية للفلاحين المصريين" التي أجراها في قرية مصرية ونشرت عام1980،إذ أشارت نتائج هذه الدراسة إلى مكانة الثقافة الديمقراطية في عملية التنشئة السياسية للأفراد، وأهميتها في تطور المجتمع وترسيخ القيم الديمقراطية فيه.

وتشير نتائج الجدول أعلاه إلى تأييد نسبة(69.8%) من المبحوثينلأهمية الثقافة السياسية الديمقراطية في تنمية الاتجاه نحو الديمقراطية، وترسيخ مبادئ العمل الديمقراطي وقيمه في العلاقات بين أبناء المجتمع أنفسهم من جهة، وبين المجتمع والنظام من جهة أخرى.

وقد حازت العبارة (34) على أعلى نسبة تأييد من المبحوثين، إذ حصلت على نسبة (77.7%) من موافقاتهم، وتنص هذه العبارة على أهمية تنشئة الشباب تنشئة سياسية تهتم بالفكر والسلوك الديمقراطي دون تجزئة أو تحديد. ويعود ارتفاع نسبة الموافقين على هذه العبارة إلى الارتباط الوثيق للثقافة السياسية الديمقراطية بعملية التنشئة السياسية، حيث أن الأخيرة هي عملية تهيئة وإعداد المواطن حتى يصبح مؤهلاً ليشارك في الحياة السياسية في المجتمع.

هنا لابد من الاعتراف بأن التنشئة السياسية في العراق بعد الاحتلال، أصبحت تنشئة معقدة التكوين ومتعددة الأبعاد والمستويات والمضامين، وقد ترتب على ذلك تبعات، انعكست على الأنساق السلوكية والقيمية لدى الشباب العراقي، فضلاً عن تأثيرات التحولات السياسية الحادة التي شهدتها الساحة العراقية منذ عام 2003[2] لغاية إعداد هذه الدراسة، إذ يشير الواقع السياسي العراقي الحالي إلى وجود محاولات تسعى إلى إضعاف

---

(1) كمال المنوفي: الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت، دار ابن خلدون، 1980، ص 21.

(2) حازم خضر إبراهيم: التنشئة السياسية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص207.

الهوية العراقية أمام الـولاءات الفرعيـة، كـالولاء للمـذهب أو للقوميـة.أمـا العبـارة رقـم (33) مـن الجدول (22) فقد أكدت على ضرورة التصـدي لمحـاولات إضـعاف الهويـة العراقيـة أمـام الـولاءات الفرعية، وجاءت استجابات المبحوثين عليها مطابقة للواقع العراقي الذي يغلب عليه اختلاف الـرأي حول مفهوم الهوية والانتماء،إذبلغت نسبة مؤيديهذا الرأي (73.3%) من مجموع المبحوثين.

وتأتي هذه النتيجة مطابقة لما توصلت إليه دراسة أخرى أُجريت عـام 2011 في العـراق، والتـي جاء فيها ما نصه "تكمن أزمة الهوية العراقية في السعي المتواصل للاحتلال وأعوانه لإضعاف الهويـة الوطنية العراقية وتأييد ظهور هويات أخرى جديدة بعد تفكيك أهم عنصر جامع للعـراقيين، وهـو المواطنة واستبدالها بالانتماء للطائفة والقومية والمذهب[1]".

أن هذا الوضع يستدعي مواجهته بالتمسك بالقيم والمبـادئ الديمقراطيـة، وقـد حظيـت هـذه الدعوة بتأييد المبحوثين لمواجهة أسباب ضعف المواطنة، من خلال مـوافقتهم عـلى العبـارة رقـم(3) من الجدول(22)بما نسبته (60.5%) من إجمالي العينة، ورفضها ما نسبته(14%)، ولم يحسم الـبعض الآخر موقفهم منا وكانت نسبتهم(25.5%) من المبحوثين.

ومن ضمن القيم الديمقراطية التي ينبغي التركيز عليها باستمرار، هـي مـا نصـت عليـه العبـارة رقم (32) من الجدول(22) والمتعلقة بأهمية الحوار الايجـابي لحـل المشـكلات السياسـية بـدلاً مـن المعارضة السلبية، وحصلت هذه العبارة عـلى موافقـة مـا نسـبته(51.7%) مـن عـدد المبحـوثين، إذ يشكل الحوار قيمة حضارية للتوصل إلى حلول مثالية للمشكلات التي يختلـف بشـأنها السياسـيون والأحزاب والكتل المتصارعة في الساحة السياسية.

من هنا يأتي القول بأن العنفيولد عنفاً مقابلاً، ويـؤدي بالتـالي إلى خسـارة الجميـع، لأن ممارسـة العنف للحصول على المكاسب السياسية هو في الحقيقة هزيمة لأي مشروع سـياسي يـؤمن أصـحابه بالعنف كوسيلة لفرض رأيهم على المعارضين، لذا فلا بديل للحوار واحترام جميع الآراء.

ومن المعروف أن من أهم أسباب العنف في العراق هو التعصب والتطرف الفكـري والمـذهبي، وقد جاءت العبارة(29) من الجـدول (22) لتؤكـد ذلـك مـن خـلال تأييـد (75.8%) مـن المبحـوثين

(1) حازم خضر إبراهيم: المرجع السابق نفسه ، ص 209.

لهذا المضمون، وعارضها عدد قليل من العينة بلغت نسبتهم(1.5%)، ولم تحدد النسبة المتبقية موقفها، إذ لم يتأكد موقف ما نسبته (22.6%) من العينة الخاضعة للدراسة، نظراً لتعدد أسباب العنف في العراق بعد الاحتلال وتعدد الجهات التي تمارسه.

ورغم تعدد الأسباب والدوافع، لا أحد ينكر أن التعصب يعني الانغلاق وعدم الاعتراف بالرأي الآخر، وهذا يتعارض مع مبادئ وقيم الديمقراطية، ويشكل عائقاً أمام الأنظمة الديمقراطية الناشئة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سمير العبدلي، بعنوان "ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن"، إذ كشفت هذه الدراسة عن وجود توجه للتعصب ضد الآخر المذهبي وبدرجة عالية بلغت(56.5%) لدى الشباب بما يسهم في خلق حالة من الصراع مستقبلاً، ويتطلب ذلك تدخلاً عاجلاً وسريعاً من قبل الجهات الرسمية والشعبية، والمرجعيات الدينية، لنشر قيم الإسلام السمحة، بعيداً عن العصبية المذهبية[1].

وتؤكد العبارة رقم (28) من الجدول (22) على أهمية الثقافة الديمقراطية بعناصرها الثلاث(المعرفة، الاتجاهات، القيم). لبناء مجتمع ديمقراطي متطور، وقد وافق على ذلك ما نسبته(72.7%) من المبحوثين، ورفضها ما نسبته(5.3%) ولم يتأكد من صحتها نسبة من المبحوثين بلغت على الجدول السابق(22%).

تشير هذه النتيجة إلى ضرورة أن تكثف الجهود في العراق لنشر الثقافة الديمقراطية لتفادي الانتكاسات المتتالية للعملية السياسية، ولا يعني ذلك أن الحل يكمن في نشر ثقافة الديمقراطية في صفوف المواطنين العاديين فحسب ولكن قبل ذلك يجب ترسيخ هذهالثقافة لدى النخبة السياسية، لكي تتمكن من تجاوز خلافاتها باللجوء إلى الحوار الفعال لحل جميع القضايا موضع الخلاف.

أن تنمية الاتجاه نحو الديمقراطية ضرورة تقتضيها عملية التحول الديمقراطي في العراق، هذا النص هو مضمون العبارة رقم (30) في الجدول أعلاه والتي حصلت على موافقة (80.3%) من مجموع المبحوثين وهي أعلى نسبة في الجدول (22).ويأتي ارتفاع نسبة التأييد لهذا النص من عدة اعتبارات أهمها:

- أن الديمقراطية لا تطبق بشكل مفاجئ ومعزول عن حيثيات تكوينها، فهي أسلوب للحياة قبل أن تكون طريقة للحكم، فلكي يكون الحكم ديمقراطياً، ينبغي أن يؤمن الشعب بها ويعتنق مبادئها كأسلوب للحياة.

---

(1) سمير العبدلي: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، مرجع سبق ذكره، ص 268.

- النزوع إلى التغيير من قبل الشعب والنخب السياسية، يتطلب تخلي الجميع عن الهوية الفرعية مقابل الهوية العراقية وما تحويه من منظومة قيم متكاملة من الحقوق والواجبات، ولا يتم ذلك إلا بنشر وتعميق ثقافة ديمقراطية تؤكد القبول بالنقد والاجتهاد، والاعتراف بالآخر، والقبول بحقيقة التعدد والاختلاف والتنوع والاجتهاد، التي تشكل مجملها جوهر الممارسة الديمقراطية.

في ضوء هذه الاعتبارات ينبغي تعميق الإيمان بالتغيير، لأن من تسكنه العصبية لا ينزع إلى التغيير، خوفاً من أن يؤدي التغيير إلى إضعاف جماعته وخصوصيتها ومن ثم إضعافه هو، لذا فهو محافظ رافض لكل تغيير، يتهم من يقوم به بشتى التهم ما لم يكن التغيير في اتجاه تعزيز الخصوصية الفئوية وعصبياتها[1].

من هذه النقطة يبدأ دور النخب المثقفة في تنمية الوعي السياسي في المجتمع وتنظيم آليات التغيير، بما يناسب خصوصيات هذا المجتمع وظروفه الموضوعية.

أشارت العبارة رقم (27) من الجدول رقم (22) على دور النخب المثقفة وقد حصلت على تأييد وموافقة نسبة عالية من المبحوثين بلغت (66.2%) من مجموعهم مما يعكس دور المثقفين الهام في تنمية الوعي السياسي للمجتمع ككل، وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لنتيجة مماثلة وردت في دراسة ميدانية[2] أكدت على دور المثقفين في تنمية الوعي السياسي داخل المجتمع، وأنه يجب عليهم إلا يكونوا في عزله، أو يحولوا أنفسهم إلى نخبة انعزالية عن المجتمع لا تشعر بمشكلات المواطنين، ولا تتفاعل معهم ولا تبصرهم بالأمور المحيطة وكيفية التعامل معها بطريقة موضوعية.

من خلال استجابات العينة على بعد ثقافة الديمقراطية تتضح إجابة التساؤل رقم(3) من تساؤلات الدراسة،إذ كانت مساهمة الصحافة محدودة في نشر ثقافة الديمقراطية في العراق، ولم تقلل من حدة الخطاب الطائفي المسيطر على المشهد السياسي.

---

(1) عبد العزيز قباني: العصبية بنية المجتمع العربي، عبثاً تبحث المرأة العربية عن حريتها في مجتمع غير حر بقيمة، بيروت، دار الأفاق الجديدة، 1997، ص 81.

(2) لطيفة إبراهيم خضر: الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، مرجع سبق ذكره، ص 323.

6- التعددية الحزبية:

الجدول رقم (23)

مستوى استجابات العينة الكلية على بُعد "التعددية الحزبية"

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
35	269	67.3	99	24.7	32	8	400	%100
36	253	63.3	51	12.7	96	24	400	%100
37	242	60.5	73	18.3	85	21.2	400	%100
38	336	84	64	16	-	-	400	%100
المجموع	1100	68.7	287	18	213	13.3	1600	%100

يلاحظ من نتائج الجدول المرقم (23) أن بعد "التعددية الحزبية" استحوذ على اهتمام المبحوثين، وكشف عن وضوح ملموس في رؤيتهم لواقع الأحزاب السياسية العراقية. إذ كانت استجابة (67.3%) من المبحوثين بالموافقة على مضمون العبارة رقم (35) القائل بأن التعددية الحزبية ضرورية لإنجاح عملية بناء النظام الديمقراطي، وهذه النسبة العالية تشير إلى نضوج الموقف إزاء الأحزاب السياسية وتفهم لدورها في المسيرة الديمقراطية.

كما جاءت استجابة المبحوثين للعبارة رقم (36) لتعبر عن تقييم الشارع العراقي للأحزاب السياسية الحالية في العراق من خلال القول بأن "الأحزاب الحالية في العراق مجرد مسميات لأغراض انتخابية". وقال بهذا الرأي ما نسبته (63.3%) من المبحوثين واعترض عليه (24%) منهم في حين كان (12.7%) غير متأكد من حقيقة الأحزاب السياسية العراقيةودورها في المسألة الديمقراطية في العراق.

وفي معرض الاستجابة على الفقرة (37) من الجدول أعلاه اتفقت آراء (60.5%) من الأفراد المبحوثين على أن "زيادة عدد الأحزاب ليس مؤشراً على ديمقراطية النظام" وهذا يعني أن اشتراك أكثر من(200) كيان سياسي في الانتخابات النيابية في العراق، ليس دليلاً على رسوخ الديمقراطية،

بل يدل على الفوضى السياسية القائمة في العراق في ظل الاحتلال. ومؤشر على تشتت آراء الناخبين والاختلاف الشديد بين السياسيين، مما انعكس على الشارع وزاد من حدة انقسامه.

أما الفقرة (38) فقد حازت على موافقة (84%) من المبحوثين وعبرت عن رأيهم بالأحزاب الطائفية، إذا اتفقوا على أن "الأحزاب الطائفية لا تتفق مع مبادئ وقيم الديمقراطية".

ويلزم هذا الرأي أصحابه بعدم انتخاب مرشحي الأحزاب الطائفية في أي انتخابات قادمة، لأن المسيرة الديمقراطية تتطلب وجود أحزاب ديمقراطية تقوم على القيم والمبادئ الديمقراطية، وتكون متفقة قولاً وعملاً على تحريم العنف والاحتقان السياسي، سواءً في إطار الحزب أو السلطة، والقبول بالانتقال السلمي للسلطة، بانتخابات حرة ونزيهة، تلتزم بالتعددية وتتجنب المطلق لصالح الأفكار والقناعات النسبية، التي لا تتعارض مع الثوابت الوطنية.

ومن المفيد أن نذكر أن رفع شعار التعددية لا يعني تركيز الانقسامات الأثنية، المذهبية، لأن هذا يتنافى مع منطق التعددية الحزبية، ويتناقض مع مفهوم الحزب السياسي في أدبيات الفقه السياسي، إذ لم يُترجم شعار التعددية فكراً أيديولوجياً متبايناً أو إدراكاً تربوياً مختلفاً، أو نماذج إصلاح متنوعة تعبرعن أحزاب يفترض أنها من أتباع مدارس واتجاهات مختلفة.

لاشك أن الإقرار بالحقوق الثقافية لجميع التنوعات اللغوية/القومية في البلاد لا يعني القبول بانفصال هذه المجموعات عن بعضها أو عن محيطها الاجتماعي، لأن هذه الحالة تقود إلى اضمحلال مفهوم الدولة المجتمع، والوقوع في براثن التعصب والتجزئة، بل المطلوب أن تقود هذه الحرية إلى المزيد من التقارب في سياق تقدم الخطاب الوطني على الخطاب الطائفي في أفكار وممارسات المواطنين.

ومن الدلائل والإشارات التي توحي بها استجابات عينة المبحوثين على بُعد" التعددية الحزبية"، اعتقادهم بضرورة التعددية لإنتاج قيادات فكرية تساهم في تطور الديمقراطية و تحد من فرص ظهور ديكتاتوريات جديدة.

يتضح من نتائج الجدول رقم(23) أن اغلب العراقيين يرغبون في أن تتجاوز التعددية الحزبية الطوائف والأسماء إلى جوهر ومضمون النشاط الحزبي، لذا فهم يؤمنون بأهمية أن يكون هناك معارضة، ولكن بشرط أن تكون معارضة موضوعية قادرة على المشاركة في معالجة وحسم المشاكل بالوسائل الديمقراطية. لا أن تكون معارضة هامشية غير فعالة، أوسلبية تهدف إلى عرقلة عمل الحكومة في ظل الديمقراطية.

قدمت نتائج الجدول رقم (23) الإجابة على التساؤل رقم (7) من تساؤلات الدراسة، إذ لوحظ من خلال استجابات المبحوثين على العبارات التي يحتويها الجدول، أن الأحزاب السياسية لم تنجح في إرساء قواعد الديمقراطية في العراق، واختارت المحاصصة الطائفية بديلاً عن الديمقراطية في إدارة شؤون الحكم، مما زاد في تدهور الأوضاع وتفاقم الأزمات وتعقيد المشهد السياسي في البلاد.

7- فاعية البرلمان:

الجدول رقم (24)

مستوى استجابات العينة الكلية على بُعد " فاعلية البرلمان"

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
39	291	72.7	39	9.8	70	17.5	400	%100
40	242	60.5	104	26	54	13.5	400	%100
41	226	56.5	111	27.7	63	15.8	400	%100
المجموع	759	63.3	254	21.2	187	15.5	1200	%100

يتكون البرلمان في الدول الديمقراطية من مجموعة من الأفراد يختارهم الشعب كحكام ونواب عنه عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة ويحدد قانون الانتخابات تفاصيل هذه العملية بدقة، فالانتخابات هي الوسيلة الديمقراطية لاختيار من يمثلون الشعب في البرلمان.

ولعل ما يميز النظام البرلماني هو أنه يوزع السلطات بين الهيئات الثلاث دون أن يفصل بينها، وأنه يقيم تعاوناً في ممارسة بعض الاختصاصات بما يجعل لكل هيئة تأثيراً على الأخرى مع بقاء مبدأ المساواة والتوازن والرقابة، وهناك دساتير تنص على هذه القاعدة[1] ومنها الدستور العراقي.

---

(1) محمد فهيم درويش: مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2010، ص 70.

وفي ضوء ماسبق نتبين دور البرلمان في الدول الديمقراطية وتأثيره على مسار العملية السياسية بكل جوانبها، وبتعدد الأطراف المشاركة فيها من خلال إصدار القرارات والقوانين والتشريعات بحسب إرادة الأكثرية، وتقدم الديمقراطية للأكثرية صلاحيات مستمدة من الأصوات الانتخابية، مع ضمان حقوق الأقلية السياسية في البرلمان، وضمان مصالح وحقوق من تمثلهم.

بناءً على ذلك وافقت النسبة الأكبر من المبحوثين على ما ورد في العبارة رقم (41) من الجدول (24) والقائل بأن"الأسلوب التوافقي في إصدار القوانين والتشريعات في البرلمان لا يساعد على ترسيخ الديمقراطية"، إذ وافق على هذه المقولة ما نسبته (56.5%) من مجموع المبحوثين.

وقد يُفسر ذلك بأسباب فشل البرلمان العراقي في معالجة إخفاقات الحكومة في العديد من القضايا الرئيسية التي تهم المواطنين، كالخدمات الأساسية، فضلاً عن ضعف ردود فعل البرلمان تجاه الاحتلال وقواته وانتهاكات هذه القوات لحقوق المواطنين العراقيين..... إذ يلزم الأسلوب التوافقي المتبع في البرلمان العراقي، وكما نص عليه الدستور الجديد، الحصول على موافقة ثلثي أعضاء البرلمان لإصدار القوانين، وهناك مواد أخرى في الدستور تستلزم الإجماع في مجلس رئاسة الجمهورية وكلا الأمرين يحقق التوافقية ويضمن للأقلية حق النقض على ماتريده الأكثرية، وهذا يعني سيطرة الأقليات بشكل ما على الأكثرية[1].

استناداً لذلك نجد الكثير من القرارات والقوانين المهمة يتعطل إصدارها في مجلس النواب، مما يؤثر في حياة المواطنين بشكل سلبي ويعرقل إمكانية تسارع وتيرة التنمية في البلاد، وبسبب عدم حصول التوافق اللازم في البرلمان حول القرارات والمشاريع الحيوية، من هنا يحق للمواطن أن يتساءل هل من الديمقراطية تعطيل مصالح الشعب وعرقلة تنفيذ المشاريع المهمة بانتظار توافق النواب في البرلمان؟ ومتى يتوافقون وكيف؟ وهل وجودهم في البرلمان إلا بسبب اختلافهم؟

ربما نجد الإجابة على هذه الأسئلة في مضمون العبارة رقم (39) من الجدول أعلاه والحاصلة على نسبة تأييد بلغت (72.7%) من مجموع المبحوثين والقائلة بان"من معوقات الديمقراطية أن يتحول البرلمان إلى مكان تعقد فيه الصفقات السياسية".

---

(1) عبد الستار الكعبي: الديمقراطية التوافقية، العراق نموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص 41.

والصفقات هنا تعني تمرير القوانين بأسلوب المقايضة، وعقد الصفقات بمنأى عن الأساليب والقيم الديمقراطية، استناداً إلى مصالح فئوية سياسية وشخصية ضيقة، والنتيجة تكون ضياع جزء من مصالح وحقوق الشعب.

والمعلوم أن الصفقات البرلمانية غالباً ما تخفي في طياتها فساداً ومصالح مشبوهه، لذلك تم تأييد المقولة رقم (40) من الجدول أعلاه من قبل (60.5%) والتي تؤكد على عدم وجود ديمقراطية من غير وجود معارضة سياسية فعالة في البرلمان.

ذلك هو واقع حال البرلمان في ظل التوافقية في العراق، إذ لا توجد معارضة برلمانية حقيقية بسبب اشتراك جميع الكتل البرلمانية في الحكومة،ويتم استحداث مناصب ووزارات بمسميات مختلفة، لاستيعاب جميع ممثلي الكتل السياسية في البرلمان ومنحهم حصة من مناصب الحكومة.

لذلك فأن الحكومة لا تجد من يعارضها، ما تسبب في استشراء الفساد بشتى أنواعه في العراق، وانعدام الخدمات وهدر المليارات من أموال الشعب، فضلاً عن أن الأسلوب التوافقي ساعد في تفكيك عوامل الوحدة الوطنية وإضعافها إلى حد بعيد،بعكس الديمقراطية التي من شأنها توحيد الشعب وتقوية أركان الدولة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

8- الإنتخابات:

الجدول رقم (25)

مستوى استجابات العينة الكلية على بعد " الانتخابات"

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
42	341	85.3	52	13	7	1.7	400	%100
43	334	83.5	51	12.7	15	3.8	400	%100
44	229	57.3	101	25.2	70	17.5	400	%100
45	348	87	50	12.5	2	.5	400	%100
المجموع	1252	78.3	254	15.9	94	5.9	1600	%100

في الأنظمة الديمقراطية تكون "الانتخابات وسيلة ناجحة لاختيار القيادات من ممثلي الشعب وفي كل المستويات". هذا هو منطوق العبارة رقم (42) من الجدول المرقم (25) المتضمن استجابات عينة المواطنين على بعد " الانتخابات" في مقياس " الاتجاه نحو الديمقراطية ".

وقد حصلت هذه العبارة على موافقة (85.3%) من المبحوثين. مما يعكس الوعي بأهمية الانتخابات كوسيلة ديمقراطية حضارية لاختيار ممثلي الشعب وقياداته بعيداً عن المؤثرات الأخرى.

وفي النظام الديمقراطي يكون التنافس في الانتخابات بين الشخصيات والأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال برامج انتخابية واضحة، تتضمن جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة مما يهم المواطنين بشكل أساسي،وبموجب هذه البرامج يقوم الناخبون بإعطاء أصواتهم لمن يجدونه أكثر كفاءة في تحقيق هذه البرامج، والأصلح بحسب المعايير الملائمة التي يتصورها المواطنون فيمن يمثلهم، وبالتالي سينتخبون من يجدونه أهلا لتمثيلهم في البرلمان ويتوسمون فيه المقدرة على تلبية طموحاتهم وتطلعاتهم.

وهكذا بموجب العبارة الرقم (45) التي حظيت بموافقة (87%) من المبحوثين. يفترض أن يحظى بالفوز في الانتخابات المرشحون الأكثر كفاءة ووطنية كمؤشر على وجود ديمقراطية حقيقية.

ولكن في العراق الآن الأمر مختلف، فالتنافس بين المرشحين لشغل مقاعد مجلس النواب يتم على اعتبار تمثيل المكونات الطائفية والعرقية والدينية والمذهبية للمجتمع، بصرف النظر عن برامج المتنافسين. ويتم التصويت على هذا الأساس وليس على أساس الكفاءة والمعرفة والقدرة على تحقيق آمال وطموحات الشعب.

وهذا مؤشر على ضعف القيم الديمقراطية في عملية الانتخابات في العراق لأنها مبنية على ثقافة خاطئة وتنفذ لغايات طائفية وغير وطنية.

وفي"غياب جوهر الديمقراطية في أية انتخابات تزداد فرص ظهور دكتاتوريات منتخبة". بحسب المقولة رقم(44) من الجدول رقم(25) وهي مقولة أيدها (57.3%) من مجمل المبحوثين، واعترض عليها (17.5%) من عينة البحث، فيما كانت إجابة(25.2%) غير مؤكده.

وتأتي مصداقية هذه المقولة من غياب المعارضة في البرلمان، ومن المعايير الخاطئة التي قادت بعض ممثلي الطوائف إلى البرلمان إذ عملوا على استغلال السلطة والاستنفار الطائفي وأشكال القوة المتاحة أمامهم لضمان الاستمرار في الحكم، وفرض إرادة طرف واحد على الأطراف الأخرى تحت قبة البرلمان ومن خلال صناديق الاقتراع.

وقد لجأ البعض في غياب الرقابة المحايدة والشفافة إلى التزوير في بعض مراحل الانتخابات،مما أتاح لهم الفوز بمقعد واحد أو أكثر في مجلس النواب.

وعبرت العبارة رقم (43) أفضل تعبير عن الواقع الحالي بقولها بأن "عدم نزاهة الانتخابات تؤدي إلى بروز قيادات عديمة الكفاءة. وربما تصل هذه القيادات إلى مناصب ذات مستوى رفيع في الدولة، مما سيضاعف من احتمالية الفساد والإفساد في التعاطي مع مختلف القضايا".

بصرف النظر عن النزاهة والشفافية كمبدأين ينبغي الأخذ بهما في العمليات الانتخابية الديمقراطية، التزوير في الانتخابات يكمن في دوافع الناخبين عند منح أصواتهم للمرشحين، فإذا كانت الدوافع تستند على قاعدة الكفاءة والنزاهة والمؤهلات الشخصية للمرشحين فلا يوجد أدنى شك في نزاهة الانتخابات، ما لم يتم التلاعب بنتائجها. أما إذا كان منح الأصوات يستند على أسس طائفية فئوية دون مراعاة لكفاءة المرشح عند التصويت فتلك من مظاهر التزوير والإفلاس السياسي.

وقد ظهرت نتائج هذه الانتخابات فيما بعد بشكل واضح من خلال فشل أغلب المسؤولين والوزراء والنواب، ممن انتخبوا بحسب الانتماء والولاء الطائفي، إذ كان مصيرهم الإخفاق في إدارة مسؤولياتهم، وترتب على هذا الفشل انتكاسات جسيمة أصابت العراق بما يشبه الشلل في السياسة والاقتصاد والخدمات والأمن، وقد تحمل المواطنون وزر هذا الإخفاق بكثير من المعاناة والأمل في أن تتحقق الديمقراطية بعد رحيل الاحتلال.

9- المشاركة السياسية:

الجدول رقم (26)

مستوى استجابات العينة الكلية على بُعد" المشاركة السياسية"

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
46	103	25.7	72	18	225	56.3	400	%100
47	189	47.3	111	27.7	100	25	400	%100
48	243	60.7	132	33	25	6.3	400	%100
49	274	68.5	97	24.3	29	7.2	400	%100
50	299	74.7	28	7	73	18.3	400	%100
51	302	75.5	93	23.3	5	1.2	400	%100
52	328	82	72	18	-	-	400	%100
المجموع	1738	62.1	605	21.6	457	16.3	2800	%100

"المشاركة السياسية"هي الجسر الرابط، بين الفرد كعضو في جماعة، والفرد كمواطن سياسي، وهي آلية عمل النظام السياسي الديمقراطي ومصدر شرعيته، ووسيلة هذا النظام التعرف على آراء ومطالب الجمهور لأخذها بنظر الاعتبار عند صياغة القرارات المهمة، وهي أداة بيد الجمهور لضمان تحقيق مطالبة[1]. فضلاً عن كونها نشاطات طوعية يلجأ إليها المواطنون عند اختيار حكامهم أو للتأثير في صنع القرارات السياسية.

مما سبق نستنتج أن المشاركة السياسية نشاط فردي أو جماعي يتأثر بعوامل متعددة، أهمها صفة التطوع التي تفضي إلى الاختيار بين العزوف عن المشاركة السياسية، أوالمساهمة بها بفاعلية، ومن خلال هذا الاستنتاج يمكن أن نتوصل إلى تفسير منطقي لاستجابات المبحوثين على العبارات الواردة في الجدول (26)، إذ وافق على مضمونها أغلب أفراد عينة البحث وبنسبة بلغت (62.1%)

(1) أيمن حسن أبو عريضه: دور الصحافة الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة في الإعلام، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص130.

من إجمالي استجابات المبحوثين، وكانت نسبة الرفض المقاسة على هذا البُعد تساوي (16.3%) من مجموع المبحوثين ولم تتأكد استجابات ما نسبته (21.6%) على بُعد المشاركة السياسية على مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية.

أما العبارة رقم (46) التي تنص على أن الخوف من الإرهاب يحول دون المشاركة السياسية للمواطنين، فقد لوحظ أن استجابات أفراد العينة المبحوثة جاءت بعكس ما متوقع تماماً، إذ لم يوافق على هذا النص ما نسبته(56.3%) من مجموع المبحوثين، وربما يعود ذلك إلى أن المواطنين في العراق في حالة استنفار وتحدٍ مستمر مع العنف والإرهاب، حتى أصبح هذا التحدي جزءاً من حياتهم اليومية، ولا يشكل سبباً لعزوفهم عن المشاركة السياسية.

وبالعودة إلى استجابات جمهور العينة على عبارات بُعد (المشاركة السياسية) على المقياس. يلاحظ أن العبارة رقم (51) استحوذت على أعلى نسبة من التأييد بنسبة بلغت (75.5%) من مجموع العينة المبحوثة، وتشير هذه العبارة إلى أن المحاصصة الطائفية المعمول بها في العراق، لا تؤسس نظام ديمقراطي، ما شكل سبباً لعزوف اغلب المواطنين عن المشاركة السياسية الفعالة، إذ بات المواطن يرغب بمشاركة سياسية على أساس المواطنة وليس بدافع طائفي، فالمشاركة السياسية ليست مجرد فعل مادي بل هي جملة من القيم والمشاعر المعبرة عن إرادة التغيير والتطوير، وحين لا تؤدي المشاركة إلى تغيير حقيقي بسبب البُعد الطائفي المتحكم بمفاصل السياسة في العراق، والفساد، تصبح السلبية بمثابة موقف يعبر المواطن من خلاله عن إحباطه ويأسه من العملية السياسية.

من هذا المنطلق ترفض نسبة كبيرة من المواطنين المساهمة في تأسيس نظام، يقوم على قيم طائفية، تهدف إلى تصنيف المواطنين وفق انتماءاتهم الفرعية، ويتعارض مع القيم الديمقراطية التي تهدف إلى وحدة المجتمع ورفاه المواطن وتأمين حياته ومستقبله وضمان حقوقه.

ويقودنا هذا التفسير إلى العبارة رقم (50)، على الجدول (26)، إذ كانت استجابة المبحوثين بالموافقة على فحوى العبارة القائل، بأن عزوف الجماهير عن المشاركة بالانتخابات دليل على عدم جدواها، إذ بلغت نسبة الموافقين على هذه العبارة (74.7%) من مجمل العينة. وبلغت نسبة المعترضين (18.3%) وغير المتأكدين من صحتها (7%) فقط.

وبمقارنة النسب نلاحظ أن إحساس المواطن بالإحباط من نتائج عملية الانتخابات، نابع من أن هذه الانتخابات جاءت بأشخاص لا يتمتعون بالكفاءة اللازمةلإدارة الدولة، مما تسبب في تدهور الأوضاع في جميع مفاصل الحياة في العراق، وبالتالي أدى إلى يأس المواطن من الديمقراطية الحالية ونتائجها المعاكسة لما أسفر عنه تطبيق الديمقراطية في دول حديثة العهد بها.

ويعزو المواطن بعض هذا التردي في الوضع السياسي إلى سوء إدارة النخب الحاكمة للعملية السياسية في العراق، واحتكار البعض للمواقع القيادية وبقاء نفس الوجوه على واجهة السياسة في العراق منذ احتلاله حتى الآن، مما ينبئ بنشوء ديكتاتوريات متعددة في مفاصل السلطة.

جاء منطوق العبارة (48) معبراً تماماً عن الواقع السياسي في العراق، إذ تُحتكر السلطة من قبل بعض النخب والرموز السياسية العراقية، وهذا ما دفع المبحوثين إلى الإشارة للتأثير السلبي لهذا المسألة في عملية التحول الديمقراطي، وقد بلغت نسبة الأفراد في العينة المبحوثة ممن رفضوا احتكارالسلطة من قبل قيادات الأحزاب والكتل السياسية (60.7%) من إجمالي العينة، وهذا يدل على فشل هذه القيادات، ويشير إلى ضرورة استبدالها بشخصيات تمتلك النقاء والرؤية الثاقبة للوضع العراقي الراهن، ولديها أفكار وبدائل لإخراج الديمقراطية في العراق من أزمتها الحالية.

أما العبارة رقم (49) فقد افترضت أن أحد أسباب فقدان الديمقراطية هو فقدان الأمن وتهديد حياة العاملين في السياسة جراء التردي الأمني.

وافق على هذه العبارة ما نسبته (68.5%) ورفضها (7.2%) فقط وتردد في تأييدها أو رفضها ما نسبته(24.3%).

والواقع في العراق يشير باتجاه تأييد هذه العبارة لأن فقدان الأمن يجعل السياسيين المشاركين في العملية السياسية عرضة للتهديد والابتزاز وربما القتل، كما حصل مع العديد منهم خلال السنوات الماضية، والملاحظ أن عدداً ممن تم قتلهم أو تهديدهم كانوا من المعارضين للعملية السياسية أولمنهج الاحتلال، إذ تمت تصفية بعضهم، واضطر البعض الأخر للهجرة إلى خارج البلاد، أما الذين اختاروا البقاء داخل العراق، فأما أن يكونوا قد تخلوا عن توجههم السياسي المعارض، أو أنهم تركوا العمل السياسي بشكل نهائي، ويعد هذا مؤشراً خطيراً يدل على استفحال الاتجاه السلطوي الفئوي، إذ استبدل بدكتاتورية الفرد دكتاتورية النخبة السياسية المهيمنة على العملية السياسية.

ولعل احد أسباب تسلط النخب السياسية وتراجع مواقفها الديمقراطية والأخذ بإجراءات أمنية استثنائية لتأمينها، نابع من عدم مقدرة هذه النخب والقيادات على التواصل مع الشعب، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال استجابة الجمهور على العبارة رقم (47) في الجدول(26) والتي تشير إلى أن من أسباب ضعف المشاركة السياسية هي عزلة النخب والقيادات السياسية، ووجود مساحة عازلة بينها وبين الجماهير، ازدحمت هذه المساحة بإجراءات أمنية استثنائية.

إن انفصال القيادات عـن جماهيرهـا هـو نتيجـة حتميـة إلى عـدم قـدرة هـذه القيـادات عـلى الاستمرار في القيادة، ونضوب مصادر الفعل والعطاء لديها، مما يؤدي إلى تراجع التأييد الشعبي لها، وبالتالي تفقد هذه القيادات شرعيتها.

وإذا استمرت هذه القيادات في مواقعها فأنها ستستمر رغـم إرادة الجماهـير،مما ينبـئ بعـودة الديكتاتوريـة، ونسـف مـا تبقـى مـن مفهـوم الديمقراطيـة الـذي تدعيـه هـذه القيـادات كضـمان لاستمرارها في الحكم.

لا شك أن استجابة عينة البحث على العبـارة (47) في الجـدول (26) بنسـبة (47.3%) تشـير إلى أحد أسباب نكـوص الجماهـير عـن المشـاركة السياسـية، وهـذا النكـوص إنمـا هـو انتكاسـه خطـيرة للديمقراطية بكل أشكالها.

ولعل السبب الرئيسي في عزوف الجماهير في العراق عن المشـاركة السياسـية الفعالـة يعـود إلى اقتناعهم بأن جهود النظام السياسي في ظل الاحتلال جهود هشة وناقصة.

تؤكد نتائج قياس الأبعاد المذكورة في الجداول الثلاثة السابقة صحة الفرض رقم (3) مـن فـروض الدراسة، والذي يشير إلى وجود علاقة سلبية بين تطبيق التوافقية السياسـية وبـين مسـتوى الاتجـاه نحـو الديمقراطيـة، إذ كلـما ارتفـع مسـتوى العمـل بالتوافقيـة كلـما انخفـض مسـتوى الممارسـة الديمقراطية، وظهر ذلك جلياً في ضعف البرلمان، وتـدني مسـتوى الإقبـال عـلى الانتخابـات، وعـزوف قطاع واسع من الجماهير عن المشاركة السياسية، وفي ذلك إجابة وافية على التسـاؤل رقـم (2) مـن تساؤلات الدراسة عن فرص تطبيق الديمقراطية في ظـل الـولاءات الطائفيـة وتفـاقم الخلافـات بـين الأحزاب السياسية.

10- سيادة القانون:

الجدول رقم (27)

مستوى استجابات العينة الكلية على بعُد سيادة القانون

أرقام	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
العبارات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
53	382	95.5	18	4.5	-	-	400	%100
54	263	65.7	120	30	17	4.3	400	%100
55	298	74.5	71	17.8	31	7.7	400	%100
56	359	89.7	31	7.8	10	2.5	400	%100
57	318	79.5	76	19	6	1.5	400	%100
المجموع	1620	81	316	15.8	64	3.2	2000	%100

تشير البيانات المدرجة في الجدول رقم (27) إلى موافقة(95.5%) على العبارة (53) التي تؤكد على ضرورة المحافظة على هيبة ومكانة القانون في المجتمع، وهي أعلى نسبة في الجدول.

ويُعزى تقدير أفراد العينة لأهمية القانون إلى قوة الاعتقاد بدوره الفاعل في توفير العدالة في المجتمع، وتأمين حماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة من عبث العابثين، لأن إشاعة العدالة وتأمين الحقوق تعد من أهم عوامل نضوج الديمقراطية.

ويقودنا ذلك إلى منطوق العبارة (54) التي وافق عليها(65.7%) من المبحوثين والتي تنص على أن عدم تطبيق القانون بشكل عادل يؤدي إلى الإحساس بفقدان الأمن، هذا الإحساس يصيب بالشلل جميع نشاطات الإنسان وإبداعاته، ويدفع السلطات إلى تطبيق القوانين الاستثنائية، مما يشكل عائقاً أمام عملية التحول الديمقراطي، لذا فإن تطبيق القوانين في العراق في جميع المناطق وعلى جميع فئات الشعب بالتساوي وبمقياس العدالة، هو الحل لترسيخ الأمن الوطني.

وبالعكس فإن تطبيق القانون بانتقائية وبأسلوب يفرق بين عراقي وآخر بحسب الهوية والمنطقة والدين والمذهب والقومية، يُعد وأداً للديمقراطية وقتلاً لروح المواطنة مهما

كان الشعور بها عميقاً، وفي نفس الوقت فأن التراخي في تطبيقه في مناطق دون أخرى سيفقد المواطنين ثقتهم بمصداقية الجهات المسؤولة عن تطبيقه، وبالتالي تخلق فجوة يصعب ردمها بين الشعب والحكومة.

وحظيت العبارة رقم(57) القائلة بضرورة التصدي للمليشيات المسلحة لحماية السلم الأهلي والديمقراطية في العراق بموافقة ما نسبته (79.5%) من مجموع المبحوثين.

تعكس هذه النسبة مدى إحساس المواطن بالتأثير السلبي لهذه المليشيات في حياته، وفي مجرى العملية السياسية في البلاد، بعد أن أصبحت المجاميع المسلحة بمختلف أشكالها وانتماءاتها تشكل خطراً على الجميع بدون استثناء، من خلال عمليات الابتزاز والتهديد والقتل التي تمارسها دون رادع.

أما العبارة رقم (55) والمتعلقة بالفساد وضرورة إخضاع المفسدين للعدالة لينالوا جزاءهم العادل. وقد حازت هذه العبارة على موافقة (74.5%) من مجموع المبحوثين.

ويعتبر الفساد بشتى أشكاله من أشد المعوقات تأثيراً في مسار الديمقراطية، إذ يكاد الفساد أن يكون عنصراً رئيسياً يتحكم بجميع مؤسسات الدولة العراقية إلى درجة صُنف فيها العراق كأكثر الدول فساداً في العالم، ومن نتائج هذا الفساد هدر المال العام واستغلاله لمصالح أشخاص وأحزاب، مقابل انتشار الفقر والبطالة وانعدام أي مظهر من مظاهر التنمية والإعمار في العراق الذي يعوم على بحر من النفط وتشكل ميزانياته السنوية أرقاماً غير مسبوقة، تكفي لإعمار عدة دول في وقت واحد، مما يؤكد بأن الفساد قد أصبح ممنهجاً ومسيساً.

لا شك أن علاج مشكلة الفساد له عدة مفاتيح، ربما كان أحد مفاتيحه موجود في العبارة رقم (56) من الجدول(27)،التي حازت على تأييد(89.7%) من المبحوثين،وتشير هذه العبارة إلى ضرورة إعادة النظر في القوانين وجعلها أكثر مرونة لمواكبه التطورات العالمية. فضلاً عن رفع الحصانة عن المفسدين وكشفهم أمام الرأي العام لمحاسبتهم واستعادة حقوق المواطنين.

11- استقلال القضاء:

الجدول رقم(28)

مستوى استجابات العينة الكلية على بعد استقلال القضاء

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
58	289	72.3	97	24.2	14	3.5	400	%100
59	264	66	102	25.5	34	8.5	400	%100
60	245	61.2	140	35	15	3.7	400	%100
61	262	65.5	110	27.5	28	7	400	%100
المجموع	1060	66.3	449	28.1	91	5.7	1600	%100

برزت مسألة استقلال القضاء كأحد المواضيع المرتبطة بمفهوم الديمقراطية، وذلك بوصفها المدخل الطبيعي لتحقيق العدالة والمساواة في إطار عمليات التحول الديمقراطي. لذلك فقد كانت النسبة الكلية لاستجابات أفراد العينة بالموافقة على بعُد استقلال القضاء (66.3%) من مجمل الاستجابات. وتمثل هذه النسبة دليلاً على أن استقلال القضاء يدعم العمل السياسي ويسهم في مصداقية قرارات السلطة.

وقد تميزت استجابات المبحوثين على جميع العبارات المذكورة في الجدول (28) بالايجابية والموافقة، لأن القضاء المستقل يخدم التوجه الديمقراطي ويحميه من تعسف السلطة، لذا فقد حازت العبارة(58) على أعلى نسبة موافقة (72.3%) من قبل المبحوثين وقد أشارت هذه العبارة إلى أن استقلال القضاء يساعد على حماية حقوق الإنسان، ويعزز القيم الإنسانية في العراق. ويكرس العدالة، إذ تشير معظم المؤشرات إلى أن القضاء العادل والمستقل يؤدي إلى الاستقرار السياسي، لذا فأن إحدى أسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق ناجمة عن تسييس القضاء وعدم اكتمال استقلاليته.

وقد أكدت العبارة رقم (59) على استقلال القضاء ووافق عليها ما نسبته(66%) من العينة، كما تأكد مضمون العبارة رقم(60) الذي يشير إلى أن استقلال القضاء يحد من

تجاوزات السلطة التنفيذية، ويمنع إساءة المؤسسات الأمنية تجاه المواطنين ونالت موافقة المبحـوثين بنسبة(61.2%) وهذه النسبة العالية تعزز العبارات السابقة بخصوص القضاء، إذ أكدت أن القضـاء المستقل يحد من ديكتاتورية السلطة الحاكمة ويحقق الأمن في المجتمع دون تمييز بين مكوناته.

أما العبارة رقم(61) القائلة بأن استقلال القضاء ونزاهته تعززان ديمقراطية السـلطة في العـراق، فقد استحوذت على موافقة ما نسبته(65.5%) من مجمل المبحوثين لتؤكد ما سبق في الاسـتنتاجات عن دور القضاء المستقل والنزيه في تحقيق خطوات إجرائية على طريق التحول الديمقراطي، بعيـداً عن "أجندات" السياسيين ومحاولاتهم التأثير على القضاء من أجل مصالحهم الحزبية أو الانتخابيـة، باعتبار أن القضـاء المسـتقل هـو أحـد الضـمانات الرئيسـية لتكـريس مبـادئ الديمقراطيـة وحمايـة الحقوق والحريات.

12- منظمات المجتمع المدني:

الجدول رقم (29)

مستوى استجابات العينة الكلية على بعُد منظمات المجتمع المدني

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
62	304	76	61	15.3	35	8.7	400	%100
63	359	89.7	41	10.3	-	-	400	%100
64	396	99	4	1	-	-	400	%100
65	337	84.3	39	9.7	24	6	400	%100
المجموع	1396	87.3	145	9.1	59	3.7	1600	%100

تؤكد جميع الأدبيات السياسية المتصلة بالديمقراطية على أهميـة مؤسسـات المجتمـع المـدني في تعميق جذور الديمقراطية في المجتمع، إزاء ذلـك لم يعـد البحـث في موضـوع المجتمـع المـدني شـأناً نخبوياً، بل شأناً يكاد يكون عاماً،على الـرغم مـن حداثـة المصـطلح والتجربـة في العـراق، ومـن ثـم علاقته بالتحول الديمقراطي وما رافق ذلك من إشكاليات على مستوى النظرية أو التطبيق.

ومن أهم الإشكاليات التي يعاني منها المجتمع المدني في العراق تلك الناجمة عن تدخل قوات الاحتلال في تأسيس بعض مؤسساتها، ورغم الآثار السلبية التي خلفتها تلك الإشكاليات، فإن نسبة عالية من المبحوثين في الجدول(29) استجابت على بُعد"المجتمع المدني" بالموافقة، إذ بلغت نسبة الموافقة على البُعد ككل(87.3%) من مجموع العينة. وعبر أفراد العينة عن اهتمامهم بمنظمات "المجتمع المدني" ونظرتهم الايجابية إلى مؤسساته من خلال ارتفاع نسبة استجاباتهم على العبارة رقم (64) من الجدول أعلاه، إذ كانت نسبة من أظهروا تأييدهم وإحساسهم بالفخر عند الاشتراك بنشاطات مدنية تخدم المجتمع تبلغ (99%) من المبحوثين وهي أعلى نسبة في الجدول أعلاه.

ويمكن تبرير هذا الاهتمام المتزايد من قبل الجمهور بمنظمات المجتمع المدني باستجاباتهم للعبارة (62) بنسبة تبلغ (76%)، إذ تعبر هذه النسبة المرتفعة عن سبب تأييد واهتمام المبحوثين من خلال مضمون العبارة والتي تنص على أن منظمات المجتمع المدني تساهم في تعزيز الديمقراطية في المجتمع.

فإذا كانت الديمقراطية تشكل إسهاماً كبيراً في حماية حرية الرأي والمعتقد والاحتكام للشعب والمساواة السياسية والقانونية للمواطنين، فإن المجتمع المدني يحترم حق المواطن في التنظيم والاجتماع والتعبير عن الرأي والمعرفة والتمسك بالقيم الأخلاقية، فضلاً عن حقوقه التي يكفلها الدستور والقوانين الدولية، وتتطابق هذه النتيجة مع نتائج البحوث التي طرحت في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية[1].

يتضح مما سبق مدى اهتمام العينة بمؤسسات المجتمع المدني، والعمل التطوعي بشكل خاص، لذا فإن معظم المبحوثين يؤمنون بضرورة تقديم الدعم والرعاية للعمل التطوعي، والعمل على تطوير مؤسسات المجتمع المدني لزيادة فاعليتها في عمليات التحول الديمقراطي، كما عبرت عنه نصوص العبارتين(63)و(65) من الجدول (29).

في ضوء نتائج الجدول السابق يتضح أن تأسيس منظمات المجتمع المدني يعتبر ركناً أساسياً لاستقرار الديمقراطية، إذ يتركز دور هذه المنظمات في ممارسة مهام تنموية وثقافية والتعريف بالحقوق وبثقافة المشاركة، بما يدعم قيم التحول الديمقراطي، فضلاً

---

(1) مصطفى كامل حسين: مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، في: مجموعة باحثين، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1992، ص106 .

عن قيم المسؤولية والمحاسبة ولتنفيذها دور أساسي في تطوير قاعدة راسخة للثقافة الديمقراطية، وبناء المواطنة الحية المشبعة بالوعي السياسي. لذا فإن نجاح أي خطوة بهذا الشأن، تتطلب وجود هوية وطنية مجتمعية عراقية واعية ليتم في ضوئها تأسيس مجتمع مدني ذي هوية عراقية وطنية.

ولكن يبدو في الوقت الراهن أن الخطر الذي يهدد المجتمع المدني في العراق يتمثل في الانقسام المجتمعي، إذ أن اغلب المؤسسات الحالية للمجتمع المدني لا تعمل للهوية العراقية الوطنية، بل لهويات جزئية، ذلك ما يهدد مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، ومن ثم عملية التحول الديمقراطي، لأن النسبة الأكبر من المجتمع العراقي تفتقر إلى الوعي بالمواطنة، وغياب القيم والممارسات الديمقراطية.

وعلى الرغم من تنامي عدد منظمات المجتمع المدني في العراق بعد الاحتلال بشكل سريع، إلا أنها لم تقدم للشعب شيئاً ذا قيمة على الصعيد السياسي، ولا على الصعيد الاقتصادي أو الثقافي، ما يدل على الهدف الحقيقي من تأسيسها، وهو استكمال عناصر المشهد الديمقراطي المطلوب تسويقه في العراق.

13- الإصلاح السياسي وإصلاح مؤسسات الدولة:

الجدول رقم(30)

مستوى استجابات العينة الكلية على بُعد الإصلاح السياسي وإصلاح مؤسسات الدولة

أرقام العبارات	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
66	241	60.2	50	12.5	109	27.3	400	%100
67	291	74.7	89	22.3	12	3	400	%100
68	317	79.3	83	20.7	-	-	400	%100
المجموع	857	71.4	222	18.5	121	10.1	1200	%100

يعتبر إصلاح مؤسسات الدولة هو الخطوة الأولى لعملية التحول الديمقراطي فيها لأنه يخلق المناخ الملائم لتطبيق الديمقراطية، بل هو إحدى مقوماتها الأساسية[1].

ورغم عقم الإصلاحات السياسية في أي دولة محتلة لا تتمتع بالسيادة المطلقة، فأن نسبة عالية من المبحوثين بلغت (71.4%) أجابوا بالموافقة على بعُد الإصلاح السياسي وإصلاح مؤسسات الدولة، كخطوة مهمة لتحقيق الديمقراطية في العراق، ولتجاوز العقبات والمشاكل التي تعترض النظام في تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية لجميع المواطنين.

ويلاحظ في العبارة(66) من الجدول(30) تركيزها على ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية لتحقيق التحول الديمقراطي في العراق، وهذه المؤسسات الثلاث مجموعها تمثل الدولة العراقية أو أي دولة تتطلع إلى تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي.

وبلغت نسبة الاستجابة على مضمون العبارة (66) ما نسبته (60.2%) من مجموع المبحوثين، وتعكس هذه النسبة مدى إحساس المواطن بتردي الأوضاع في مؤسسات الدولة العراقية في ظل الاحتلال مما يتطلب إصلاحاً شاملاً،وفي مقدمة هذه الإصلاحات هو إصلاح المؤسسات الأمنية والجيش، وحمايتها من الفساد الذي استشرى في بعض مفاصلها، فبرغم ضخامة هذه المؤسسات من حيث العدة والعدد، مازالت غير قادرة على أداء الواجبات المناطة بها على الوجه الأكمل، فيحماية المواطنين والحد من العمليات الإرهابية التي تقوم بها المليشيات المسلحة والمجاميع الإرهابية المنتشرة في إرجاء العراق، فضلاً عن معاناة المواطنين من الإجراءات القاسية التي تمارس من قبل بعض أفراد هذه المؤسسات، والأسلوب القمعي في معالجة الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية في المدن.

أما العبارة (67) من الجدول(30) فقد حازت على تأييد ما نسبته (74.7%)من مجموع المبحوثين، إذ تشير إلى ضرورة إعادة العمل بقوانين الخدمة العسكرية الإلزامية، وبناء الجيش والمؤسسات الأمنية على أساس وطني وليس طائفياً، بهدف تحقيق التوازن في صفوفها، لتشمل جميع مكونات الشعب لضمان عدم استخدام هذه المؤسسات في خدمة أهداف طائفية.

---

(1) نيفين مسعد (محرر)، علي الدين هلال(مشرف): معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص 110.

إن قانون الخدمة الإلزامية في الجيش يجعل هذه المؤسسة غير خاضعة للتقسيم الطائفي، مما يعزز المساواة والعدالة في مشاركة جميع أبناء الشعب في الخدمة العسكرية وتحمل أعباء الدفاع عن الوطن وعن أمن المواطن، فضلاً عن تعزيز الديمقراطية وترسيخ القيم الايجابية للنهوض بالمجتمع والتصدي لمحاولات التأثير سلباً على الهوية العراقية، وهذا أدعى إلى مواجهة المشكلات الناجمة عن ضعف الشعور بالانتماء للوطن بأسلوب عملي وواقعي تم تبنيه في المؤسسة العسكرية العراقية لمدة ناهزت القرن.

وبالعودة إلى الجدول رقم (30) نلاحظ أن العبارة رقم (68) منه قد استجاب لها بالموافقة ما نسبته(79.3%) من المبحوثين، وجاء فيها أن التنمية الاقتصادية ضرورة لتعزيز الديمقراطية في العراق، إذ يصعب اتخاذ خطوات من شأنها إنجاز التحول الديمقراطي والتغيير السياسي دون أن يواكبها استكمال مقومات التنمية الاقتصادية.

ويتفق هذا الرأي مع الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي أقره مجلس الإتحاد الدولي في دورته الحادية والستين بعد المائة بالقاهرة، في أيلول 1997، وفي الفقرة (20) منه ما نصه"تزدهر العملية الديمقراطية في البيئة الاقتصادية المواتية، الأمر الذي يتطلب من المجتمع أن يركز فيما يبذله من جهود إنمائية على إشباع الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للفئات الأقل حظاً، لضمان اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية"

جاءت استجابات المبحوثين على بعد الإصلاح السياسي وإصلاح مؤسسات الدولة في الجدول (30) لتؤكد الإجابة على التساؤل رقم (5) من تساؤلات الدراسة، ولترسخ أهمية الإصلاح كخطوة مهمة على طريق التحول الديمقراطي في العراق.

ثانياً: مستوى اتجاه العينة نحو الديمقراطية بجميع أبعاده الثلاثة عشر:

في ضوء التحليلات السابقة لوحظ ترابط أبعاد المقياس المستخدم، وتداخلها وتمحورها حول موضوع الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال، إذ جاءت استجابات العينة على كل عبارة من عبارات المقياس معبرةً عن مواقفها تجاه مايحمله مضمونها من معاني واتجاهات، ولاستكمال صورة هذه المواقف، يوضح الجدول التالي مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى العينة الكلية على مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية بجميع أبعاده:

جدول رقم (31)

مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى العينة الكلية على المقياس ككل

م	أبعاد القياس	أوافق		غير متأكد		لا أوافق		المجموع	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	دور الصحافة	1173	24.5	1139	23.7	2488	51.8	4800	%100
2	وجود الاحتلال	920	57.5	278	17.4	402	25.1	1600	%100
3	حرية الرأي والاعتقاد	1612	67.2	326	13.6	462	19.2	2400	%100
4	المحاصصة الطائفية	822	51.4	223	13.9	555	34.7	1600	%100
5	الثقافة الديمقراطية	2233	69.8	6900	21.6	277	8.6	3200	%100
6	التعددية الحزبية	1100	68.7	287	18	213	13.3	1600	%100
7	فاعلية البرلمان	759	63.3	254	21.2	187	15.5	1200	%100
8	الانتخابات	1252	78.3	254	15.9	94	5.9	1600	%100
9	المشاركة السياسية	1738	62.1	605	21.6	457	16.3	2800	%100
10	سيادة القانون	1620	81	316	15.8	64	3.2	2000	%100
11	استقلال القضاء	1060	6.3	449	28.1	91	5.7	1600	%100
12	المجتمع المدني	1396	87.3	145	9.1	59	3.7	1600	%100
13	إصلاح مؤسسات الدولة	857	71.4	222	18.5	121	10.1	1200	%100
	المجموع	16542	60.8	5188	19	5470	20.2	27200	%100

تشير البيانات المدرجة بالجدول رقم (31) إلى أن نسبة (60.8%) من المبحوثين قد وافقوا على جميع العبارات المدرجة في القياس ككل والمتعلقة بأبعاده الثلاث عشر، وقد حاز بُعد

المجتمع المدني على أعلى نسبة موافقة إذ كانت نسبة الموافقين من مجموع المبحوثين(87.3%) من مجموع المبحوثين، وهذه النسبة تؤكد على أهمية منظمات المجتمع المدني في بناء الديمقراطية في العراق، فإذا كانت الديمقراطية تشكل إسهاماً كبيراً في الاعتراف والمحافظة وحماية حرية الرأي والمعتقد والاحتكام إلى الشعب، فضلاً عن المساواة السياسية والقانونية للمواطنين.

وتتفق نتائج استجابات المبحوثين على بعد المجتمع المدني مع ما جاء بدراسة سابقة حول دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الديمقراطية[1]. كما تتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة أخرى في موضوع مشابه[2].وتشير هاتان الدراستان إلى عدم وجود ديمقراطية إلا بوجود مؤسسات مجتمع مدني فعالة نابعة من إرادة الجمهور، على أن تمارس الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة، وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة، بدون تدخل من قبل السلطة.

كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة الميدانية التي أُجريت على دور الجمعيات الأهلية في مصر وتطوع الشباب للعمل فيها[3].

وجاء بُعد سيادة القانون بالمرتبة الثانية من حيث نسبة الموافقين على العبارات المتعلقة بهذا البُعد، إذ كانت نسبة الموافقين من المبحوثين (81%)، وتعتبر هذه النسبة عالية وتؤكد ضرورة أن يسود القانون في المجتمع الديمقراطي، وأكدت المادة (5) من الدستور العراقي الدائم على أن السيادة هي للقانون ... وأن الدستور له الصدارة بالنسبة لسائر القوانين في الدولة[4].

---

(1) مصطفى كامل حسين: مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، في: مجموعة باحثين، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1992، ص 62.

(2) حسين علوان البيج: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في مجموعة باحثين:: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتاب المستقبل العربي العدد (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000، ص159.

(3) زينب إبراهيم النجار: الجمعيات الأهلية وتطوع الشباب، دراسة ميدانية في محافظة الشرقية، في مؤتمر الدراسات الإنسانية والقضايا المعاصرة في الفترة 29-2003/4/30، رابطة العالم الإسلامي بالتعاون مع كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ص102.

(4) إسماعيل مرزه: مبادئ القانون الدستوري والعلم السياسي، النظرية العامة في الدساتير، دار أملاك، ط3، بغداد، 2004، ص165-166.

على الرغم من أهميـة القـانون بحفـظ الحقـوق وأداء الواجبـات، يلاحـظ تـدني مسـتوى الـوعي بأهمية الالتزام بتطبيق القوانين، فضلاً عن عجز القانون في الحد من انتشار الفساد الإداري والقـانوني، والرشوة والمحسوبية والطائفية والمظاهر المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل قـوات الاحـتلال والقوات الحكومية. مما جعل المواطنين ينظرون إلى قضية العدالة القانونية بعين الشك.

ويشمل ذلك (استقلال القضاء)، إذ يعتبر اسـتقلال القضـاء ضرورة لأداء دوره في حسـم النزاعـات، دون تدخل من أي سلطة في الدولة وإلا تعرضت مصداقية القضاء إلى الشك، ولابد أن يخصص للرقابـة على تطبيق قوانين الحرية نظاماً قضائياً يتمتع بالاستقلال والحياد والكفاءة وتتغلل فيه روح الحرية[1].

ويمكن القول هنا أن استقلالية القضاء تضـمن مصـداقية القـانون، لـذا فقـد حـاز بُعـد(اسـتقلال القضاء) على نسبة موافقة عالية من مجموع المبحـوثين إذ بلغـت نسـبة الـذين وافقـوا عـلى أهميـة استقلال القضاء في تدعيم الديمقراطية(66.3%).

وجاء البُعد الخاص بالانتخابات في المرتبة الثالثة من حيث نسبة الذين وافقوا على العبـارات التـي عبرت عن هذا البُعد في المقيـاس، فقـد وافـق عليهـا مـا نسـبته(78.3%) إذ وافـق المبحوثـون عـلى أن الانتخابات وسيلة ناجحة لاختيار القيادات في كافة المستويات، وفي نفس الوقـت أكـدوا عـلى أن عـدم نزاهة الانتخابات، يعد إخلالاً بالديمقراطية ويعرقـل تطورهـا في المجتمـع، ومـن أهـم مـؤشرات نجـاح الديمقراطية عندما تسفر الانتخابات عن فوز الأشخاص وفق معيار النزاهة والكفاءة.

أما أهمية الثقافة الديمقراطية فقد تجلت في ارتفاع نسبة الموافقين على بُعـد الثقافـة الديمقراطيـة على المقياس إذ بلغت نسبتهم (69.8%) من مجموع المبحوثين، مما يـدل عـلى ضرورة تنميـة الاتجـاه نحو الديمقراطية بين المواطنين لمواجهة الاستقطابات الطائفية والتعصب للولاءات الفرعيـة، فضـلاً عـن أن تنمية الاتجاه نحو الديمقراطية سيزيد من التمسك بالهوية الوطنية العراقية، ويساعد عـلى الحـوار الايجابي لحل المشكلات السياسية، بدلاً من المعارضة السلبية، ويعمق المشاركة السياسية لدى المواطن، ويجعلها في مقدمة اهتماماته.

وقد نال بُعد المشاركة السياسية موافقة ما نسبته(62.1%) مـن مجمـوع المبحـوثين، مـما يـدل على أهميتها في تطوير التوجه الديمقراطي في العراق، ويعتبر العزوف عن المشاركة دليلاً عـلى عـدم

---

(1) فاروق عبد البر: المواطنة المصرية وحق المعرفة والتعبير، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية بعنوان المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

جدواها لدى البعض، ولكن المشاركة السياسية من حيث المبدأ، عامل مهم لترسيخ الديمقراطية، ما لم تكن العملية السياسية تسير في الاتجاه الخاطئ، حينئذ يكون العزوف عن المشاركة نوعاً من الاحتجاج والرفض من قبل المواطنين لهذه العملية.

تتفق النتائج الخاصة ببعد المشاركة السياسية في الجدول رقم (31) مع نتائج دراسات أخرى ذات صلة، إذ أشارت نتائج هذه الدراسات إلى أن تدني مستوى المشاركة السياسية والعزوف عنها، يعد انعكاساً لانخفاض مستوى الديمقراطية،ومن هذه الدراسات، دراسة[1] أكدت على أن (68%) من أفراد العينة التي شملها البحث وتراوحت أعمارهم بين(15- 30سنة) لا يعرفون معنى المشاركة السياسية، وبرر الباحث ذلك بعدة أسباب تمحور أغلبها حول غياب الوعي السياسي الناجم عن فقدان المناخ الديمقراطي والخوف من السلطة، فضلاً عن عدم اتصال القيادات بالشباب وانشغال الشباب بمشاكل الحياة، مما أدى إلى تدني مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب.

وفي نفس السياق توصلت دراسةأخرى[2]. إلى نتائج مقاربة لنتائج هذه الدراسة، إذ جاء فيها أن مانسبته (100%) من أفراد عينة البحث من الذين لم يشاركوا بالانتخابات النيابية برروا ذلك لشعورهم بان أصواتهم لا قيمة لها، ولأن أغلب النشاطات السياسية صورية، وعبروا عن عدم ثقتهم بالأحزاب السياسية لافتقارها للآليات الديمقراطية.

وتعتبر الأحزاب السياسية واحدة من مصادر الثقافة الديمقراطية، وإحدى وسائل المشاركة السياسية، من خلال دورها في إعداد الكوادر السياسية وتنمية مهارات العمل السياسي ونقد أعمال الحكومة وتثقيف الجماهير؛ لذا فقد وافق ما نسبته (68.7%) من مجموع المبحوثين على بُعد التعددية الحزبية، واعتبروا تعدد الأحزاب ضرورياً لإنجاح وبناء النظام الديمقراطي في العراق، وفي نفس الوقت كانوا يرون في الأحزاب الحالية في العراق مجرد مسميات لأغراض انتخابية ولا تؤدي مهام الحزب السياسي، نظراً لأن معظم هذه الأحزاب هي أحزاب طائفية لا تتفق ممارساتها وأفكارها وأيديولوجياتها مع القيم الديمقراطية، ومساهماتها في العمل السياسي محدودة وموجهه لخدمة الجهات المسيطرة

---

(1) أحمد عبد العال الدردير: الشباب والمشاركة السياسية، رسالة دكتوراه،دراسة ميدانيةعلى عينة من الشباب، محافظة سوهاج، كلية الآداب، جامعة أسيوط، 1992، ص ص81-82.

(2) منى يوسف، حسن سلامه: استطلاع رأي عينة من الشباب حول قضايا المواطنة والمشاركة السياسية، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية بعنوان المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، مصدر سابق، ص 47.

عليها، وليس لخدمة مجموع الشعب، لذا اعتبر المبحوثون أن زيادة عدد الأحزاب الحالية في العراق لا يعد مؤشراً على ديمقراطية النظام، فضلاً عن غياب أحزاب المعارضة، وفق ما تقتضيه قوانين اللعبة الديمقراطية.

وتتفق هذه النتيجة مع الواقع الذي يشير إلى ضعف الانتماء الحزبي في العراق، مما اضعف المشاركة السياسية، واحدث فجوة واسعة بين الجمهور والأحزاب، فضلاً عن ابتعاد قياداتها عن جمهورها، وغياب دور هذه الأحزاب في حل مشكلات المجتمع العراقي المتفاقمة، لعدم امتلاكها برامج واضحة، وإن وجدت البرامج، فأنها على الأغلب برامج ذات مضمون فئوي وطائفي.

وتطابقت هذه النتائج مع نتائج دراسة أُخرى[1]،توصلت إلى أن من أهم أسباب انخفاض مستوى المشاركة السياسية هو الاعتقاد بعدم فعالية الأحزاب والتنظيمات السياسية وأن المشاركة بنشاطاتها لايخدم سوى القيادات التي سرعان ماتتخلى عن وعودها التي أطلقتها للجماهير، وبالتالي فان هذه الأحزاب تحقق مكاسب لقياداتها ولأعضائها فقط. كما أكدت ضعف الأدوار المؤثرة للأحزاب في المجتمع المصري، وتدهور وظيفة الأحزاب الموجودة، وانحسار التأييد الشعبي لها، فضلاً عن افتقارها للبرامج الواضحة.

لوحظ أن هذه الدراسات متفقة مع نتائج الدراسة الحالية على أن الأحزاب السياسية في مصر كما في العراق، رغم مطالبتها بالديمقراطية وتداول السلطة سلمياً، إلا أن معظمها لا تعرف ممارسة الديمقراطية في حياتها الداخلية العملية، مما جعلها تفتقر إلى الحضور الجماهيري الواسع، وأن نشاطها الجماهيري لا يزداد إلا أثناء المواسم الانتخابية، فضلاً عن عجز الأحزاب عن مواكبة التحولات العالمية المعاصرة واستمرار وجود فجوة واسعة بين أفكارها وسمات العصر الحديث.

أما بُعد حرية الرأي والاعتقاد فقد حاز على موافقة(67.2%) من المبحوثين إذ أكد المبحوثون على حق التظاهر السلمي، واعتناق الأيديولوجيات والأفكار التي لا تروج للعنف، فضلاً عن ضرورة احترام رأي جميع شركاء الوطن بما فيهم الأقليات ونبذ الإرهاب الفكري واعتبار العقائد المتطرفة تهدد الديمقراطية.

---

(1) سلوى العامري: استطلاع رأي الجمهور في الأحزاب والممارسة السياسية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثلاثون، العدد الأول، يناير 1993، ص ص 20-27.

وفي سياق أهمية حرية الـرأي والاعتقـاد كأحـد دعـائم الديمقراطيـة وحـق أسـاسي مـن حقـوق الإنسان لا يمكن تجاهله، فأن هذه الدراسة قد توصلت إلى أن هناك انخفاض نسبي للإيمـان بقيمـة حرية الرأي والاعتقاد والتعبير بسبب وجود حـدود وموانـع تمارسـها السـلطة في العـراق، تحـد مـن انطلاق هذه الحرية التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان الصـادر عـن الأمـم المتحـدة عـام 1948 في نصوص تضمنتها أكثر من مادة نذكر منها المواد(19،20،27).

وتتفق هذه النتيجة مـع نتـائج دراسـةأُخرى[1].بحثـت في المواطنـة وحـق المعرفـة والتعبـير؛ إذ أكدت على أهمية حرية التعبير عن الرأي، كأحد دعائم الديمقراطية ودلالاتهـا، وكحـق مـن حقـوق الإنسان، وأوصت هذه الدراسة بتوصيات مهمة منها، مطالبة السلطة بعـدم المغـالاة في التجـريم أو الإسراف في العقاب، عند معالجة الجرائم التي تتصل بحرية التعبير عـن الـرأي، وأن تتجنـب سـلب المواطن هذا الحق تحت أي ذريعة.

وقد اتفق(63.3%) من مجموع العينة التي خضـعت للبحـث عـلى ضـعف البرلمـان العراقـي في تطوير الاتجاه نحو الديمقراطية، رغم أنه مؤسسة ديمقراطية يفترض بها أن تقدم مثـالاً للممارسـات الديمقراطية النموذجية، إذ أشارت استجابات المبحوثين على العبارات التي وردت في هـذا البُعـد إلى أن البرلمان تحول إلى مكان تُعقد فيه الصفقات السياسية في ظل عدم وجود ديمقراطية فعالة.

أما الأسلوب التوافقي الـذي يُتبعـي تمريـر القـوانين والتشريعـات فإنـه يتعـارض مـع المبـادئ الديمقراطيـة السـائدة في الأنظمـة السياسـية الديمقراطيـة، إذ لا توجـد ديمقراطيـة مـن غـير وجـود معارضة سياسية ايجابية وفعالة.

ولعل ضعف البرلمان وعدم فاعليته كان أحد الأسباب في عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية بصورة فعالة، وقلة الإقبال على الانتخابات سواءً بالتصويت أو بالترشيح لمجلـس النـواب أو مجـالس المحافظات، إذ بلغت نسبة الذين وافقوا على بُعد المشاركة السياسية أكثر مـن(62%) مـن مجمـوع عينة المبحوثين.

إن اتساع المشاركة دليل على وجود الديمقراطيةونجاح المنهج الديمقراطي، ويـأتي تـدني مسـتوى المشاركة السياسية في العراق، انعكاساً لتدني مستوى الديمقراطية، ويظهر ذلك في مظاهر عدة وكـما وردت في العبارات المذكورة في المقياس وكما يلي:

---

(1) فاروق عبدالبر: المواطنة المصرية وحق المعرفة والتعبير، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحـوث السياسية بعنوان المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 46.

- عدم تواصل النخب السياسية والقيادات الحزبية والحكومية مع الشعب.

- احتكار بعض الشخصيات لقيادة الأحزاب والكتل السياسية.

- أصبح العمل السياسي في العراق مصدر تهديد لحياة المشاركين بسبب العمليات الإرهابية وممارسات بعض الميليشيات المسلحة التابعة لقسم من الأحزاب السياسية المشاركة في السلطة.

- عدم جدوى الانتخابات، إذ تكرر فوز أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة مما يشير إلى عدم نزاهة الانتخابات، وعدم ترشيح الأشخاص القادرين على التأثير والتغيير، وإجراء الانتخابات والتصويت للمرشحين على أسس طائفية وعرقية وقبلية، وليس وفق الكفاءة والنزاهة والمقدرة الشخصية، فضلاً عن ضعف الثقافة السياسية في المجتمع العراقي.

وتتطابق هذه النتيجة مع نتائج دراسة سابقة[1]. توصلت إلى أن أحد أسباب عدم المشاركة السياسية، هو ضعف الاهتمام بالسياسة، فضلاً عن الإحباطات المتكررة للمواطنين جراء الممارسات المغلوطة للسياسيين وضعف انجازاتهم في حقل الديمقراطية وممارسة الحكم.

وقد أشارت نفس الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة المشاركة السياسية تعود إلى عوامل التعصب القبلي والطائفي دون مراعاة للبرامج الانتخابية، وهذه النتيجة أيضاً تتفق مع نتائج دراستنا الحالية، إذ تبين أن المشاركة السياسية في العراق غالباً ما تكون بسبب الارتباط بمرجعية قبلية أو دينية أو قومية أو مذهبية أو مصالح شخصية.

وجاء بُعد إصلاح مؤسسات الدولة في العراق في المرتبة الرابعة من بين أبعاد الجدول(31) إذ حاز هذا البعد عل نسبة (71.4%) من مجموع العينة، إذ اعتبر هذا العدد من المبحوثين الإصلاح المؤسسي ضروري لتحقيق التحول الديمقراطي الناجز في العراق فضلاً عن أهميته لتعزيز القيم الديمقراطية والوطنية ودعم التنمية الاقتصادية التي يحتاجها العراق أكثر من أي وقت مضى.

وجاءت النتائج الخاصة بقياس هذا البُعد مقارنة بنتائج بعض البحوث السابقة في مجال الإصلاح السياسي، والتي اعتبرت إصلاح وتطوير النظم والمؤسسات السياسية بالمجتمع ضرورية لتحقيق لتطبيق الديمقراطية والتوازن السياسي بين جميع العناصر

---

(1) سلوى العامري: استطلاع رأي الجمهور في الأحزاب السياسية والممارسة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

والفئات المكونة للمجتمع، فضلاً عن أن الإصلاح يكبح جماح الفساد بكافة أشكاله ويضـمن حقـوق المواطنين الدستورية.

ومن أهم خطوات التوجه نحو الديمقراطية المطلوب إتباعها في العراق هي التخلي عـن أسـلوب المحاصصة الطائفية في إدارة الحكم وإشغال المناصـب، إذ يعتـبر هـذا الأسـلوب في تقاسـم السـلطة أسلوباً غير ديمقراطي، يعمق الإنقسام وينم عن عدم الثقة بشركاء الوطن، ولا يأخـذ بمبـدأ الكفـاءة والجدارة والإخلاص عند إسناد المهام والمناصب الحكومية، بل يتم ذلك بحسب الانـتماء للطائفـة أو للمذهب أو القومية، لذا فقد جاءت استجابة أفراد العينة لبُعد المحاصصة الطائفية بنسبة(51.4%)رافضة له، وكانت إجابتها على عبارات هذا البُعد على المقياس ككل تـنم عـن وعـي بمخـاطر هـذه الآفة ودورها في تقسيم الولاءات والانتماءات، وإثارة الخصومة والعداوة بين أبناء الوطن الواحد.

وكانت إجابات 34.7% من العينة غير موافقة على عبارات هذا البُعد في المقياس، وهذه النسـبة توحي بخطر جسيم يهدد وحدة العراق وتنذر بتأسيس قاعدة فكرية تتفـق مـع أهـداف الاحـتلال بتقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي.

وأشارت نتائج المقياس الكلي إلى أن احتلال العـراق واسـتمرار وجـود القـوات المحتلـة، يسـاهم بشدة في تزايد الاستقطاب الطائفي وتوجيه العملية السياسية برمتها إلى التقسيم الطائفي.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (31) موافقة ما نسبته (57.5%) من مجموع المبحـوثين عـلى أن وجود الاحتلال يحول بين العراقيين وبين تحقيق الديمقراطية الصحيحة، وأن العـراق تحـول إلى بلـد يعيش في فوضى سياسية واجتماعية واقتصادية لا مثيل لها من جراء الاحتلال، ووعود المحتل بجلـب الديمقراطية كانت إدعاءات زائفـة، فـالاحتلال لم يحقـق الديمقراطيـة والحريـة الموعـودة، بـل عـلى العكس، خلق الاحتلال آلاف الأسباب التي تستدعي مقاومته.

وقد بلغت نسبة الذين لم يوافقوا على هذا التوجه(25.1%) من مجموع العينـةويعود ذلـك إلى أن هناك فئات التقت مصالحها مع مصالح الاحتلال، وهناك فئات عارضت النظام السابق وتعرضت للمطاردة والملاحقة فوجدت في الاحتلال وسيلة لإسقاط النظام والخلاص منه، أمـا البـاقون(17.4%) فقد ترددوا بين دواعي الوطنية التي تدعوهم لرفض الاحتلال، وبين مصالحهم الفئوية التي تحققت على يد الاحتلال، ولم يحددوا موقفهم بشأن الاحتلال كأحد معوقات تطبيق الديمقراطية في العراق.

وجاءت استجابة المبحوثين على بُعد "دور الصحافة في تنمية الاتجاه نحو الديمقراطية" لدى العينة الكلية، لتؤكد ضعف هذا الدور إلى حد كبير، ونظراً لوجود ترابط عضوي بين الصحافة والثقافة السياسية، حيث تلعب الصحافة أدواراً سياسية في تزويد المواطن بثقافة سياسية، من خلال الرسائل والخطابات الصحفية التي تبثها على صفحاتها، والتي تعتبر واحدة من وسائل ممارسة الديمقراطية وتدعيم قواعدها في المجتمع، فضلاً عن دور الصحافة في تكوين رأي عام وإتاحة الفرصة للتعبير عن الآراء المختلفة، كما يساهم الدور الرقابي للصحافة في رصد تجاوزات وانتهاكات السلطات بحق المواطن، وكشف الفساد في مؤسسات الدولة والحد منه.

وفي سياق تحديد طبيعة هذه الأدوار والمهام وما تحقق منها، أشارت نتائج الجدول (31) إلى أن معظم الأدوار المهمة للصحافة كانت غائبة في أداء وموقف الصحافة العراقية من مسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، لذلك بلغت نسبة أفراد العينة الذين وافقوا على بعد "دور الصحافة" بعباراته المذكورة في المقياس (24.5%) فقط من مجموع العينة، وبلغت نسبة الذين لم يوافقوا على مضمونها(51.8%) بينما كانت نسبة الذين ترددوا في إصدار حكمهم عليها(23.7%). وتشير هذه النسب إلى إخفاق الصحافة في دورها المطلوب لترسيخ قيم الديمقراطية في المجتمع العراقي.

في ضوء مجمل النتائج التي أسفر عنها قياس مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى العينة الكلية على المقياس ككل، والمبينة في الجدول رقم (31)، يظهر أن موافقة نسبة(60.8%) من العينة على جميع أبعاد المقياس الثلاثة عشر، تعتبر نسبة يعتد بها، وتشير إلى عدة دلالات تفسيرية لواقع الديمقراطية في العراق حالياً وهو يواجه ظروف الاحتلال الأمريكي، وكما يلي:

1- ثبات الاعتقاد لدى أغلب عينة الدراسة بأهمية تطبيق الديمقراطية الحقيقية كأسلوب للحكم في العراق، مما يدل على وعي سياسي مقبول تجاه هذه المسألة.

2- إدراك النسبة الأكبر من أفراد العينة أن الديمقراطية التي جاء بها الاحتلال لا تعبر عن الديمقراطية الحقيقية، إذ لا تتفق الديمقراطية مع فرضها بالقوة ومع احتلال الأوطان، وإذلال الشعوب وانتهاك كرامتها، وسلبها سيادتها ومصادرة حقوقها في الحرية والكرامة. والنتائج تشير إلى أن العراق لم يتحول إلى الديمقراطية بعد ثماني سنوات من الاحتلال، بل تحول إلى ساحة للصراع الطائفي والمذهبي، مما ينذر بتقسيمه إلى دويلات طائفية ويمنع قيام نظام سياسي ديمقراطي يستقطب جميع أبناء الشعب على أساس المساواة والعدالة بين مكوناته.

3- عكست نتائج المقياس الخاصة بدور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال، مدى إخفاق الصحافة في أداء أدوارها تجاه هذه المسألة الحيوية، على الرغم من وجود ما يربو على (200) صحيفة تصدر في العراق وتعبر عن مختلف التوجهات والأيديولوجيات السياسية، وتنوع القوى الفاعلة فيها.

4- أما نسبة غير المتأكدين بلغت(19%) ونسبة الذين أجابوا بعدم الموافقة على مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية بجميع أبعاده بلغت(20.2%) من مجموع أفراد العينة، يشير ذلك إلى تدني مستوى ثقافة الديمقراطية لدى قسم من عينة البحث، كما تشير هذه النتائج إلى أن البعض الآخر من المبحوثين يرون أن مصالحهم تتحقق من خلال السياسة التي ينفذها الاحتلال في العراق.

5- تشير النسب المتحققة من تطبيق المقياس إلى مستوى وعي أفراد العينة بمضمون وجوهر الأبعاد الثلاثة عشر للمقياس، وأنه في حالة تحقيقها إجرائياً في العراق تخطو العملية السياسية خطوات جادة باتجاه الديمقراطية الحقيقية.

6- توضح نتائج المقياس مدى الترابط بين أبعاده، إذ تشكل بمجملها سلسلة متصلة ومتساوية، من حيث الأهمية و متقاربة من حيث التأثير في القضية الرئيسية للدراسة وهي مسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال.

ثالثاً: التحقق من مدى صحة الفروض المتعلقة بصفات عينة الدراسة الميدانية:

يرتبط السلوك السياسي للأفراد عموماً بصورة المرء عن عالم السياسةوالتي تطبعها وسائل الصحافة في أذهان الجمهور، وهي تمارس دوراً مؤثراً في حث وتشجيع الأفراد على اتخاذ مواقف وسلوكيات سياسية، ولكن هذا التأثير ليس غير محدود، لأن الجمهور يحمي نفسه من بعض الرسائل الإعلامية، فهو يرفض التعرض بشكل سلبي للرسائل الإعلامية، فهو يختار من الرسائل مايروق له، وفقاً لعدد من الاعتبارات الانتقائية التي تختلف فيما بين الأفراد باختلاف وجهات نظرهم وآرائهم واهتماماتهم، بجانب عدد آخر من المتغيرات الديموجرافية مثل النوع والسن والتعليم ونوع العمل والمستوى المعاشي، إذ لم يعد الجمهور قوالب واحدة محددة.

(1) نتائج اختبار كا^2 لقياس مستوى استجابات العينة الكلية على بُعد "دور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية" في ضوء متغير النوع:

الجدول رقم (32)

	النوع	ذكور	إناث	إجمالي	اختبار كا^2	
موافق	ك	704	469	1173	القيمة	12.82
	%	24.44	24.43	24.44	درجة الحرية	2
غير متأكد	ك	683	456	1139	الدلالة الإحصائية عند الطرفين	.0008
	%	23.72	23.75	23.73		
لا أوافق	ك	1493	995	2488		
	%	51.84	51.82	51.83		
إجمالي	ك	2880	1920	4800		
	%	100	100	100		

بما أن كا^2 الجدولية عند درجة حرية 2 ومستوى0.05= 5.99 وعند مستوى0.01 =9.21 وبما أنكا^2 المحسوبة < كا^2 الجدولية عند مستوى الدلالة ، إذن هي غير دالة ولا توجد فروق في مستوى الاستجابة على بُعد الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في ضوء متغير النوع، إذ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على هذا البُعد.

تشير نتائج الجدول (32) إلى تساوي مستوى تأثير الصحافة على الذكور والإناث، وإلى ضعف اهتمام الجنسين لما تروج له الصحافة من معلومات سلبية أم ايجابية عن مسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال، إذ لم يتأثر كلا النوعين بخطاباتها الصحفية بصورة فعالة.

(2) نتائج اختبار تحليل التباين لقياس استجابات العينة الكلية على بُعد دور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في ضوء متغير السن

الجدول رقم(33)

مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات(التباين)	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	394464.67	2	197232.33	2.46	غير دالة عند $\alpha = 0.05$ غير دالة عند $\alpha = 0.01$
داخل المجموعات	481445.33	6	80240.89	-	
التباين الكلي	875910	8			

بما أن ف المحسوبة < ف الجدولية عند $\alpha = 0.01$ لذا فهي غير دالة، أي لا توجد فروق بين متوسطات درجات المجموعات في بُعد دور الصحافة وبين متغير السن بمستوى ثقة 0.99، وف المحسوبة< ف الجدولية عند $\alpha = 0.05$ فهي أيضاً غير دالة، أي لا توجد فروق في العينة على بُعد دور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية بمستوى ثقة 0.95 في ضوء متغير السن.

يتضح من الجدول رقم(33) عدم تأثير السن في مستوى استجابة العينة على هذا البُعد، ويدل على أن أفراد العينة من الذكور والإناث، على اختلاف أعمارهم تساوت رؤيتهم لموقف الصحافة العراقية من مسألة الديمقراطية، وعبروا عن ضعف تأثير الخطاب الصحفي في توجهاتهم السياسية وخصوصاً فيما يتعلق بالديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال.

(3) نتائج اختبار تحليل التباين لقياس استجابات العينة الكلية على بُعد دور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في ضوء متغير التعليم.

الجدول رقم(34)

مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات(التباين)	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	295848.5	3	98616.17	0.24	غير دالة عند α = 0.01 غير دالة عند α = 0.05
داخل المجموعات	3303105.87	8	412888.23		
التباين الكلي	3598954.37	11			

ف0.01(8،3)= 7.59، ف0.05 (8،3)=4.07

بما أن فالمحسوبة < ف الجدولية عند α =0.01 وكذلك 0.05 لذا فهي غير دالة أي لا توجد فروق في مستوى استجابة العينة الكلية على بُعد دور الصحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في العراق وفقاً لمتغير التعليم، مما يؤكد عدم اهتمام العينة ككل بما تنشره الصحف، وضعف تأثيرها في مستوى اتجاهاتهم نحو الديمقراطية.

تؤكد هذه النتيجة إخفاق الصحافة في أداء أدوارها التعليمية والتثقيفية والتكوينية والرقابية، مما أدى إلى تدني ثقة المواطن بها، ومن ثم ضعف تأثره بخطاباتها الموجهة إليه، ويدل ذلك أيضاً على ضعف اعتماد المواطن على الصحافة كمصدر للمعلومات السياسية ووسيلة يتلقى منها ثقافته الديمقراطية، سواء على مستوى المعارف أو الاتجاهات أو القيم، إذ قد يطالع المواطن الصحف يومياً ولكنه لايعتمدها كمصدر لثقافته السياسية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن تأثير متغير التعليم هنا غير واضح، رغم أن التعليم يلعب دوراً بارزاً في سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم في المجالات السياسية. وربما يعود ذلك إلى عدم شمول عينة الدراسة لغير المتعلمين، ولأن القياس هنا يشمل استجابة المواطن لموقف الصحافة من الديمقراطية، وهي مسألة محورية تتداخل فيها الاتجاهات السلوكية

والوجدانية واللفظية، بغض النظر عن مستوى التعليم، إذ لابد أن يمتلك أي فرد واحـد أو أكـثر مـن هذه التوجهات.

(4) نتائج اختبار تحليل التبـاين لقيـاس اسـتجابات العينـة الكليـة عـلى بُعـد دور الصـحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في ضوء نوع العمل.

الجدول رقم(35)

مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات(التباين)	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	295848.5	3	98616.17	2.48	غير دالة عند α = 0.01 غير دالة عند α = 0.05
داخل المجموعات	318539.5	8	39817.44	-	
التباين الكلي	614388	11			

ف0.01(3،8)=7.59،ف0.05 (3،8)=4.07

بما أن فالمحسوبة < ف الجدولية عند α =0.01 لذا فهي غـير دالـة أي لا توجـد فـروق وكـذلك 0.05 وعليه فهي غير دالة أي لا توجد فروق.

يتبين من الجدول رقم (35) عدم وجود فروق في الاستجابة على بُعـد دور الصـحافة في معالجـة قضايا الديمقراطية حسب نوع العمل وتتفق هذه النتيجة مع نتائج المقياس في متغير النوع ومتغـير السن ومتغير التعليم. إذ لم يلاحظ أي تأثير لنوع العمل في مستوى استجابة العينة على هذا البُعـد، إذ تساوى الموظفين الحكوميين مع موظفي القطاع الخاص، والعـاملين في الأعـمال الحـرة والعـاطلين عن العمل في عدم تأثير الصحافة على اتجاهاتهم نحو الديمقراطية.

ويعود سبب هذه النتيجة إلى تدني مستوى الدور الذي تقـوم بـه الصـحافة وتواضـع إمكانيـات قسم منها وعدم قدرتها على الإقناع، فضلاً عـن رداءة البضـاعة التـي تروجهـا وهـي الديمقراطيـة في العراق في ظل الاحتلال والتي اكتُشف فسادها.

وبمقارنة هذه النتيجة بمستوى اتجاه العينة على مقياس الاتجاه نحو الديمقراطية في نفس البعد يلاحظ تطابق النتائج مما يدل على صدق الاختبار.

(5) نتائج اختبار تحليل التبـاين لقيـاس اسـتجابات العينـة الكليـة عـلى بُعـد دور الصـحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في ضوء المستوى المعيشي

الجدول رقم(36)

مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات(التباين)	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	394464.67	2	197232.33	0.96	غير دالة عند α = 0.01 غير دالة عند α = 0.05
داخل المجموعات	1236783.33	6	206130.56		
التباين الكلي	1631248	8			

ف0.01(6،2)= 10.92 ,ف0.05(6،2)= 5.14

بما أن فالمحسوبة < ف الجدولية عند α =0.01 لذا فهي غـير دالـة أي لا توجـد فـروق وكـذلك 0.05 وعليه فهي غير دالة أي لا توجد فروق.

وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فروق في مستوى استجابات العينة على بُعد دورالصـحافة في معالجة قضايا الديمقراطية في ضوء المستوى المعـيشي. وتعكـس هـذه النتيجـة أهميـة الديمقراطيـة الحقيقية وعمق رغبة المجتمع العراقي في أن تكـون الديمقراطيـة أسـلوباً للحكـم في العـراق بصرف النظر عن مستوى المعيشة للمواطنين، إذ يتساوى في هذه الرغبة الفقراء والأغنيـاء، مـما يـدل عـلى وعي الجميع بمخطط الاحتلال وأهدافه.

بمقارنـة نتـائج الاختبـارات المبينـة في الجـداول السـابقة والتـي تـم قياسـها في ضـوء المتغـيرات الديموجرافية (النوع، السن، التعليم، العمل، المستوى المعاشي) مع مستوى اسـتجابة العينـة الكليـة على بعد"دور الصحافة في معالجـة قضـايا الديمقراطيـة في العـراق"، المـذكور في الجـدول رقـم (18) والذي بلغت فيه نسبة عدم الموافقة (52%) من مجموع العينة .مما يؤكد صحة المقولة رقم (5) من مقـولات الدراسـة عـلى عـدم وجـود اختلافـات في اسـتجابات المـواطنين نحـو دور الصـحافة في معالجـة مسـألة الديمقراطيـة في العـراق في ضـوء اخـتلاف النـوع أو السـن أو العمـل أو التعلـيم أوالمستوى المعاشي.

وتعبر النتائج بمجملها عن عدم اكـتراث الجمهـور بمختلـف مكوناتـه للديمقراطيـة التـي تكـرس الوضع الحالي في العراق، وتدفع بالمواطنين إلى الاحـتراب واقتسـام المغـانم والمكاسـب عـلى حسـاب بعضهم البعض بأساليب لا تعبر عن قيم الديمقراطية الحقيقية.

(6) نتائج اختبار كا^2 لقياس اتجاه العينة الكلية نحو الديمقراطية في العراق في ضوء متغير النوع

الجدول رقم(37)

	النوع	ذكور	إناث	إجمالي	اختبار كا^2	
موافق	ك	9925	6617	16542	القيمة	12.82
	%	60.82	60.82	60.82	درجة الحرية	2
غـــير متأكد	ك	3113	2075	5188	الدلالة الإحصائية عند الطرفين	.0005
	%	19.07	19.07	19.07		
لا أوافق	ك	3282	2188	5470		
	%	20.11	20.11	20.11		
إجمالي	ك	16320	10880	27200		
	%	100	100	100		

نلاحظ من اختباركا^2 أن القيمة الإحصائية 12.82 عند درجة حريـة 2 أي أن كـا^{2}المحسـوبة<كـا^2 الجدولية عند مستوى الدلالـة، لـذا فهـي غـير دالـة ولا توجـد علاقـة بـين النـوع والاسـتجابة نحـو الديمقراطية، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بـين الـذكور والإنـاث في مسـتوى الاتجـاه نحـو الديمقراطية، مما يشير إلى أن كلاً من الذكور والإناث ينشدون مجتمعاً يتمتع بديمقراطية حقيقية.

وربما تدلنا هذه النتيجة إلى رغبة المرأةبترسيخ المساواة بين الرجـل والمـرأة في جميـع المجـالات، وخاصة في المجال السياسي،وأن تتاح للمرأة الفـرص الكافيـة لممارسـة دورهـا السـياسي عـلى أحسـن وجه، من أجل تحسين نوع الحياة ودفع عجلة التنمية بمشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة.

بناءً على ما سـبق تتحقـق صـحة المقولـة رقـم (1)مـن مقـولات الدراسـة لعـدم وجـود دلالـة إحصائية تؤكد الفرق بين الذكور والإناث في مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية في ضـوء متغـير النـوع يمكن اعتمادها.

(7) نتائج اختبار تحليل التباين لقياس الاتجاه نحو الديمقراطية في العراق لدى العينة الكليـة في ضوء متغير السن

الجدول رقم(38)

مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات (التباين)	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	27953558.2	2	13976779.1	4.66	غير دالة عند α = 0.05 غير دالة عند α = 0.01
داخل المجموعات	18005307.4	6		-	
التباين الكلي	45958865.6	8			

بما أن ف المحسوبة < ف الجدولية عند α =0.01، وكذلك عند α=0.05 لذا فهي غـير دالـة أي لا توجد فروق بين متوسطات درجات المجموعات في دور الصحافة وبين متغير السن.

يتضح من الجدول (38) أنه لا توجد فروق في الاتجاه نحـو الديمقراطيـة لـدى العينـة في ضـوء متغير السن ويدل ذلك بوضوح إلى أن الديمقراطية قيمـة عليـا لـدى جميـع العـراقيين لا يختلفـون عليها، مع اختلافهم في السن، فالتقدم بالسن لا يعني أن يتخلى الإنسـان عـن قناعاتـه وخصوصـاً في الواقع العراقي الحالي الذي انعكست تداعياته على الجميع دون استثناء.

لا تتفق نتيجة هذا الجدول مع المقولة رقم (2) من مقولات الدراسة بـل جـاءت نافيـةً لهـا، إذ أكدت نتيجة الاختبـار في الجـدول أعـلاه عـدم وجـود فـروق بـين الأفـراد في مسـتوى الاتجـاه نحـو الديمقراطية في ضوء متغير السن.

(8) نتائج اختبار تحليل التباين لقياس الاتجاه نحو الديمقراطية في العراق لدى العينة الكليـة في ضوء متغير التعليم.

الجدول رقم(39)

مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات(التباين)	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	79298502	3	26432834	4.88	غير دالة عند α = 0.05 دالة عند 0.01 = α
داخل المجموعات	43295128	8	5411891	-	
التباين الكلي	122593630	11			

ف0.01(8،3)= 7.59، ف0.05 (8،3)=4.07

بما أن فالمحسوبة < ف الجدولية عند α =0.01 لذا فهي غير دالة أي لا توجد فروق ولكن ف0.05(8،3) = 4.07 وبما أن ف المحسوبة> ف الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 لذا فهي دالة أي أنه يوجد أثر.

تشير البيانات المدونة في الجدول (39) إلى أن هناك فروقاً بسيطة في الاتجاه نحو الديمقراطية في ضوء متغير التعليم، إذ يشير الجدول إلى أن المستويات الدُنيا من التعليم يكون مستوى اتجاهها نحو الديمقراطية أدنى من الأشخاص الذين تلقوا تعليماً أعلى،ويعود ذلك إلى ضعف الثقافة الديمقراطية لدى هذه الشريحة من المواطنين العراقيين، وعدم وضوح صورة الديمقراطية الحقيقية في أذهانهم، والفوائد التي تعود عليهم فيما لو تم تطبيقها بصورة صحيحة دونما ضغوط أو فرض بالقوة، لذلك كانت استجاباتهم على المقياس غير دقيقة وبالتالي انخفض مستوى اتجاههم نحو الديمقراطية.

ويشير وجود الدلالة الإحصائية لصالح التعليم الأعلى إلى ضرورة مراجعة حسابات بعض السياسيين الذين يستهدفون إشاعة الديمقراطية في العراق. فمع اتساع قاعدة الأمية وتخلف التعليم سيكون من الصعب تحقيق هذا الهدف في العراق.

وعليه فإن هذه النتيجة تؤكد صحة الفرض رقم (2) من فروض الدراسة، الذي يرى أن هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية وارتفاعمستوى التعليم لدى الجمهور في العراق.

(9) نتائج اختبار تحليل التباين لقياس الاتجاه نحو الديمقراطية في العراق لدى العينة الكلية في ضوء نوع العمل.

الجدول رقم (40)

مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات(التباين)	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	79298502	3	26432834	20.15	دالة عند $\alpha = 0.05$ دالة عند $\alpha = 0.01$
داخل المجموعات	10493432	8	1311679	-	
التباين الكلي	89791934	11			

ف0.01(8،3) = 7.59، ف0.05 (8،3)=4.07

بما أن ف المحسوبة> ف الجدولية عندα=0.01 وكذلك عندα=0.05 لذا فهي دالة أي أنه يوجد فروق وفق نوع العمل.

وعليه فإن نتائج الجدول رقم (40) تشير إلى وجود فروق في الاتجاه نحو الديمقراطية في العراق لدى العينة الكلية حسب نوع العمل، فكلما كان نوع العمل يتطلب معرفة وثقافة أعلى، كلما كان مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية أعلى، وكلما كان ارتباط العمل بالثقافة أقل، انخفض مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية، لذلك يكون الموظفون ممن يمارسون عملاً يتطلب الاطلاع على الأمور الثقافية والسياسية أكثر ميلاً إلى الديمقراطية من سواهم ويكون اهتمامهم بالديمقراطية أعلى. في حين تجد العاملين في المهن اليدوية ومعظم المهن الحرة أقل اهتماماً بشئون الثقافة السياسية، وبالتالي أقل اهتماماً بموضوع الديمقراطية ومفرداتها الأخرى.

ويمكن القول بان قسم من شريحة الموظفين يرتبطون بالدولة ومؤسساتها بدرجة أعلى من سواهم من المهن والوظائف الأخرى، وربما يحرصون على المحافظة على استقرار أوضاعهم في ظل النظام السياسي.

وتؤيد هذه النتيجة صحة الفرض رقم (4) من فروض الدراسة، الذي يؤكد على اختلاف مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين باختلاف نوع العمل.

(10) نتائج اختبار تحليل التباين لقياس الاتجاه نحو الديمقراطية في العراق لدى العينة الكلية في ضوء المستوى المعيشي.

الجدول رقم (41)

مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات(التباين)	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	27953558.2	2	13976779.1	1.82	غير دالة عند α = 0.05 غير دالة عند α = 0.01
داخل المجموعات	46077903.4	6	7679650.57	-	
التباين الكلي	74031461.6	8			

ف0.01(6،2)= 10.92، ف0.05(6،2)=5.14 بما أن فالمحسوبة < ف الجدولية عند α =0.01 لذا فهي غير دالة أي لا توجد فروق وكذلك 0.05 وعليه فهي غير دالة أي لا توجد فروق.

نلاحظ من الجدول رقم (41) عدم تأثير المستوى المعيشي لأفراد العينة في قياس مستوى اتجاههم نحو الديمقراطية، ولم تنشأ أيه فروقات بين المستويات الأعلى والأدنى في العينة من حيث استجاباتهم لأبعاد القياس، مما يؤكد تطلع العراقيين إلى الديمقراطية الحقيقية كمنهج للحياة وأسلوب للحكم في بلادهم، بصرف النظر عن المستوى المعيشي.

وتنفي هذه النتيجة المقولة رقم (3) من مقولات الدراسة التي تشير إلى وجود اختلاف بين مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين وبين مستوياتهم المعيشية.

وبمقارنة نتائج اختبار الفروق في الاتجاه نحو الديمقراطية لدى العينة الكلية في ضوء المتغيرات الديموجرافية (النوع، السن، التعليم، العمل، المستوى المعيشي) مع مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى العينة الكلية على المقياس ككل، والمذكور في الجدول رقم (42)، حيث بلغ إجمالي نسبة الاستجابة بالموافقة على ابعاد المقياس، نحو (70%) من مجموع العينة، يلاحظ من المقارنة، تطابق النتائج إلى حد كبير، مما يوحي بتكامل أبعاد المقياس ووضوح مفرداتها لجميع أفراد العينة، فضلاً عن أن التطابق يعكس الميل نحو الديمقراطية الحقيقية التي تلبي طموح اغلب المواطنين.

وباستقراء نتائج التحليلات السابقة والمرتبطة بواقع الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال لأمريكي، تتضح تداعيات الاحتلال وآثارها السلبية على جميع المواطنين بصرف النظر عن أي متغير، سواءً كان هذا المتغير ديموجرافياً أو سياسياً أو نحو ذلك، إذ تحددت اتجاهات المواطنين نحو الديمقراطيةبمحددات وجدانية ولفظية وسلوكية، تأرجحت بين وطأة الاحتلال والرغبة في التخلص منه ومن آثاره من جهة، وبين الرغبة في تبني الديمقراطية الحقيقية كمنهج للحكم وللحياة من جهة أخرى.

الخاتمة

يبدو أن تطبيق الديمقراطية في العراق مهمة ليست سهلة، بل تكتنفها الكثير من المعوقات والصعوبات، خاصة إذا فرضت بواسطة قوات أجنبية احتلت البلاد، ولم تكن السلطة القائمة على تنفيذها مقتنعة بها بصورة حقيقية، ما يؤدي الى تحول المجالس النيابية إلى منتديات لتبادل الخطب المؤثرة وإثارة المشاحنات والإنقسامات الطائفية وعرقلة مصالح الشعب وتزوير إرادته، ولن يسعف العراق في هذه الحالة حضور الموروث الثقافي بكل ارهاصاته الفكرية والاجتماعية، ما لم يتم التغلب على العصبيات المذهبية والعرقيةالمستفحلة في واقع العراق الحديث، التي أدت إلى غياب ملحوظ لقيم الديمقراطية لدى النخب السياسية العراقية، واستحدثت قيم المركزية والشمولية لدى السلطة، الأمر الذي مهد لنشر ثقافة الخضوع ووحدانية السلوك والامتثال السلبي داخل المجتمع، مقابل تدني مستوى الثقافة السياسية المُساهمة، فضلاً عن تفاقم مسألة التمايزات الاجتماعية، بعد 2003/4/9، إذ تحولت الدولة نفسها في ظل الاحتلال إلى مجرد عُصبية منافسة لبقية العُصبيات، حيث يفترض أن تقدم نفسها وعاءً حاوياً لمختلف المكونات العراقية وتتعامل معها بحيادية، بعد أن قدم جميع العراقيين تضحيات جسمية لبناء دولتهم.

وعلى الرغم من تداعيات الاحتلال الخطيرة على البنى الأساسية في المجتمع العراقي، يحاول العراقيون النهوض من جديد لبناء دولتهم الديمقراطية المعاصرة، لذا يحاول الاحتلال بالمقابل أن يجند كل إمكاناته المادية والسياسية لخلق أجواء التوتر والصراع بين مكونات الشعب العراقي، تحت شعارات الديمقراطية والتعددية والتوافقية، ولكي تستنزف طاقات هذا الشعب ويصبح نهوضه مستحيلاً.

فإلى أي حد نجح الاحتلال في تحقيق هذا الهدف؟ وما هو دور النُخب والأحزاب السياسية في هذه المسألة؟ وكيف عالجت الصحافة العراقية هذه القضية؟

ذلك ما حاول الباحث تناوله بالبيان والتحليل من خلال فصول الدراسة الاربعة ابتداءً بإطارها المنهجي والاجرائي ثم الإطار النظري، الذي نوقشت فيه البُنى العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، وموقف الصحافة من الديمقراطية في ظل الاحتلال.

وجاءت الدراسة التحليلية في الفصل الثالث لتبين موقف الصحافة العراقية من مسألة الديمقراطية في العراق ودورها في كشف الإشكالات والملابسات التي أفرزتها هذه المسألة بوجود الاحتلال الأمريكي في العراق، وتلتها الدراسة الميدانية في الفصل الرابع، والتي تناولت عينة من المواطنين العراقيين يمثلون كافة مكونات الشعب العراقي، للتعرف على مستوى اتجاهم نحو الديمقراطية، ومدى تأثرهم بالخطاب الصحفي عن الديمقراطية.

وتوصلت الدراسة في شقيها التحليلي والميداني إلى نتائج مهمة من خلال الإجابة على التساؤلات واختبار الفروض التي وردت فيها، فضلاً عن بناء مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يلي:

أولاً: النتائج:

لوحظ من نتائج الدراسة وجود تباين واضح في اهتمام الصحف العراقية بمسألة الديمقراطية في العراق، فضلاً عن ضعف هذا الخطاب وضعف تأثيره في توجهات الجمهورالعراقي نحو الديمقراطية في ظل الإحتلال، واتضح ذلك في عدة وجوه، أهمها:

1- تفاوت عدد المقالات التي تتناول موضوع الديمقراطية بين صحيفة وأخرى، بشكل ملحوظ، إذ تضمن الخطاب الصحفي للصحف المستقلة أعلى نسبة من المقالات المنشورة عن الديمقراطية، وما يرتبط بها من مفاهيم، حيث بلغت هذه النسبة (28%) في الصحف المستقلة من اجمالي المقالات المنشورة، بينما كان اهتمام الصحف القومية الكردية والصحف المرتبطة بالأحزاب ذات التوجه الديني المشاركة في الحكم بدرجة أقل، أما الصحف التي تمثل رأي الحكومة فكان اهتمامها بموضوع الديمقراطية متدنياً بدرجة ملحوظة، ومرد ذلك يعود إلى أن هذه الصحف تمثل تياراتاً وأحزاباً تشارك في الحكم، والمعروف عن الديمقراطية في الدول حديثة العهد بها، أنها تحظى باهتمام المعارضة أكثر من الأحزاب التي تحكم، وغالباً ما تتبنى الأحزاب العلمانية شعارات الديمقراطية، قبل الأحزاب القومية والدينية، فما بالك في دولة كالعراق خاضعة للاحتلال، ولا توجد فيها معارضة سياسية رسمية بسبب تطبيق سياسة التوافق والمحاصصة لضمان شرعية

النظام، فضلاً عن أن الأحزاب الممسكة بالسلطة، تتبنى توجهات دينية ومذهبية وعرقية ضيقة تتقاطع مع الديمقراطية الحقيقية القائمة على مبدأ المواطنة. تقودنا هذه النتيجة إلى الإجابة على بعض تسأؤلات الدراسة، إذ تؤكد على أن معظم الصحف في العراق غير معنية بنشر الثقافة الديمقراطية بقدر اهتمامها بأهداف الجهات التي ترعاها وتمولها، وتحمل هذه النتيجة اجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة،إذ تضمنت النتيجة إيضاحاً لبعض جوانب المعالجة الصحفية لمسألة الديمقراطية في العراق.

2- تعدد القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي وتأثيراتها في المسألة الديمقراطية في العراق. ولكن النتائج أظهرت أن (47%) من مجمل الأطروحات الصحفية أكدت على أن الشعب هو الفاعل الرئيسي الأكثر حضوراً في مقالات الصحف العراقية، وكانت منظمات المجتمع المدني هي الأقل حضوراً بنسبة (1%) فقط وقد أجابت هذه النتيجة على التساؤل رقم (4) إذ عبرت النتيجة عن أهمية الدور الشعبي في تحقيق التحولات الديمقراطية في العراق رغم الضعف الملحوظ لدور منظمات المجتمع المدني ومؤسساته، وبالتالي انعدام تأثيرها في مسألة الديمقراطية، ما دفع الصحف الى عدم اعطاء هذه المنظمات مساحةً من اهتمامها في خطاباتها الصحفية.

3- تفاوت اتجاهات الخطابات الصحفية بين السلبية والإيجابية والحياد ويأتي هذا الاختلاف في الاتجاهات متماشياً مع ارتباط كل صحيفة بالجهة التي تمولها وترعاها أو الجهات المالكة، وكانت الاتجاهات المحايدة في وصف المسألة الديمقرطية تشكل نسبة (42%) من مجمل الخطاب الصحفي، بينما شكل الاتجاه السلبي (38%) والاتجاه الإيجابي ما نسبته (20%) من مجمل الخطاب. وتأتي هذه النتيجة في سياق الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة.

4- اختلفت الصحف في نوع الجمهور المستهدف بخطاباتها الصحفية المتعلقة بالديمقراطية إذ جاءت الصحف المستقلة على رأس الصحف التي استهدفت عموم الشعب بخطاباتها الصحفية وذلك بنسبة (60%) من مجموع المقالات المنشورة، وكانت صحف الأحزاب الدينية والمذهبية توجه اغلب خطاباتها الصحفية الى النخب السياسية والحزبية.

5- بينت النتائج اختلاف الصحف في نوع الحجج المعتمدة لاقناع الجمهور إذ كانت أغلب الصحف تعتمد على وجهات نظر منفردة للكتاب ولم تستند على وثائق وأرقام وبيانات وشخصيات موثوقة ومستقلة ولم تكن طروحاتها نتيجة دراسات أو بحوث معتمدة، وإنما اعتمدت على تحليلات الكُتاب والصحفيين إذ بلغت نسبة الاعتماد على وجهات النظر المتعددة أو المنفردة (55%) من مجمل الخطابات الصحفية للصحف العراقية مما أثر على مصداقية هذه

الخطابات وبالتالي تشكل هذه النتيجة تأكيداً على صحة الفرض رقم (4) من فروض الدراسة.

6- لوحظ من خلال تحليل الخطاب للصحف العراقية أنها لم تولِ اهتماماً كافياً لوجود قوات الاحتلال في العراق وهيمنتها على القرار السياسي، مما يُعد عائقاً أمام تطبيق الديمقراطية في العراق؛ إذ كانت نسبة المقالات التي اعتبرت أن وجود الاحتلال وتداعياته من أهم العوامل المؤثرة في مسألة الديمقراطية، إذ بلغت النسبة (17%) فقط من مجموع المقالات التي نُشرت في الصحف العراقية، وتساهم هذه النتيجة بالإجابة على التساؤل الرئيسي من تسأؤلات الدراسة.

7- لم تولِ الصحف موضوع المحاصصة الطائفية اهتماماً كافياً على اعتباره من أهم معرقلات الديمقراطية في العراق، إذ جاء بالمرتبة الثالثة من بين ثمانية عوامل أثرت على المسألة الديمقراطية في العراق وبنسبة لا تزيد عن (12%) فقط من مجموع المقالات التي نشرت في الصحف العراقية حول المؤثرات الداخلية المعرقلة لتطبيق الديمقراطية أو ممارساتها، وتشكل هذه النتيجة إجابة على التساؤل رقم (4).

8- نشرت الصحف العراقية الكثير من المقالات ضمنها عدة مقترحات لتحقيق الديمقراطية في العراق، ركزت فيها بنسب متفاوتة على مواضيع محددة وكانت المواضيع كالآتي وحسب تسلسل عدد المقالات التي تناولتها الصحف:

استعادة الاستقرار الأمني، إجراء إصلاح سياسي شامل، ترسيخ مبادئ الديمقراطية، منع التدخل الخارجي، إخراج قوات الاحتلال، إلغاء المحاصصة الطائفية، إجراء مصالحه وطنية، إعادة النظر بالدستور، نشر ثقافة الديمقراطية.

وبذلك تقدم هذه النتائج الإجابة على التساؤل رقم (5) من تساؤلات الدراسة.

9- حرصت معظم الصحف العراقية على عدم التصريح بعلاقة الأحزاب المذهبية والدينية بتنامي الطائفية في العراق، ولم تجرؤ على الإشارة صراحة إلى أن نشاط هذه الأحزاب وفكرها وأهدافها قائمة بشكل أو بآخر على اتباع دين أو طائفة أو مذهب معين، وبالتالي سيتحول التنافس السياسي لهذه الأحزاب إلى صراع طائفي، سيما وأن أغلب هذه الأحزاب لديه أذرع عسكرية على شكل ميليشيات مسلحة تمارس أدواراً في إشاعة وممارسة العنف الطائفي. وتأتي هذه النتيجة في سياق الإجابة على التساؤل رقم(7)، إذ لم تساعد هذه الأحزاب على إرساء الديمقراطية في العراق بل ساهمت في تزايد حدة الإنقسام الطائفي بين مكونات الشعب.

وقد أثر هذا الأمر على مصداقية الصحف وبالتالي شكل سبباً لقلة إقبال الجمهور على قراءة الصحف مما أضعف تأثيرها في إتجاهاتهم السياسية وقد عززت النتيجة صحة الفرض رقم (4).

ثانياً: الفروض والمقولات:

قامت الدراسة على عدد من الفروض والمقولات في محاولة لاختبار صحتها من خلال الاستدلال بالنتائج التي توصلت اليها الدراسة بشقيها التحليلي والميداني وعلى النحو التالي:

1- الفروض:

الفرض الأول: توجد علاقة عكسية بين قيم ومبادئ الديمقراطية، والاحتلال كوسيلة من وسائل فرض الديمقراطية بالقوة المسلحة.

أثبتت الدراسة صحة هذا الفرض، حيث اتضح أن ما يجرى في العراق في ظل الاحتلال يتقاطع مع مبادئ الديمقراطية وقيمها، فضلاً عن صعوبة تفسير عملية الاحتلال نفسها بأنها تفضي الى الديمقراطية، وتبريرها بأنها استهدفت تحرير الشعب العراقي من الديكتاتورية، فضلاً عن ما أحدثته من دمار في العراق طال البُنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ما جعل قسم كبير من المواطنين يعتقدون أن الديمقراطية التي رفع الاحتلال شعاراتها، من أهم أسباب تدمير العراق واعتبرها عاملاً أساسياً في ما يجرى الآن في العراق من قتل وفساد وتخلف في كافة المجالات، وأدى ذلك بالتالي إلى عزوف قطاع واسع من المواطنين عن المشاركة السياسية أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية، إذ جاء في نتائج الدراسة الميدانية أن (87.5%) من العراقيين لا يوافقون على أن العراق تحول بعد احتلاله إلى بلد ينعم بالديمقراطية والحرية، كذلك أكدت النتائج على أن (75%) من الشعب يرون أن لا جدوى من الحوار مع المحتلين وبلغت نسبة الذين يرون أن الاحتلال يمارس عمليات القمع للرأي المعارض (60%)، وأكدت النتائج أيضاً أن نسبة (93%) من مجموع المبحوثين يعتقدون أن مقاومة قوات الاحتلال حق مشروع تكفله القوانين والشرائع السماوية والوصفية.

الفرض الثاني: ثمة علاقة إيجابية بين مستوى التعليم لدى المواطنين وبين مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية.

أشارت نتائج الدراسة إلى صحة هذا الفرض، إذ أن الأشخاص الذين تلقوا مستويات متدنية من التعليم يكون مستوى اتجاهاتهم نحو الديمقراطية الحقيقية بنسبة (95%) من مجموع هذه الشريحة، أما الأشخاص الذين تلقوا تعليماً أعلى فإن نسبتهم بلغت (99%)، وهذا الفرق البسيط يعود إلى ضعف الثقافة الديمقراطية لدى الأدنى تعليماً من المواطنين العراقيين، وعدم وضوح صورة الديمقراطية الحقيقية في أذهانهم، والفوائد التي تعود عليهم فيما لو تم تطبيقها بصورة صحيحة وفي ظروف طبيعية .

الفرض الثالث: توجد علاقة سلبية بين تطبيق التوافق والمحاصصة الطائفية كاسلوب للحكم وبين مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين.

جاءت نتائج البحث لتؤكد صحة هذا الفرض، إذ كانت المحاصصة الطائفية في نظر (72%) من المواطنين عائقاً كبيراً أمام تطبيق الديمقراطية في العراق في الوقت الحاضر، مقابل 10% يعتقدون بعكس ذلك، في حين أظهر البحث أن (18%) غير متأكدين من تأثير هذه الظاهرة السلبية. رغم أن (55%) منهم يعتقدون أنها ظاهرة لم تكن معروفة في السابق ولا يعتبرونها ظاهرة متجذرة منذ زمن بعيد ولم يتأكد ما نسبته (13%) من صحة هذا الرأي.

ويميل ما نسبته (84%) إلى ضرورة عدم الأخذ بالمحاصصة الطائفية في المفاضلة بين المواطنين عند إسناد المناصب العليا وإنما ينبغي أن يكون المعيار هو الكفاءة والمقدرة الشخصية لإختيار الأشخاص في المناصب العليا. في حين يعتقد (6%) فقط بضرورة المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب، ولم يهتم بهذه المسألة ما نسبته (10%) من مجموع المواطنين، وهناك من يرى أن الحل صعب في الوقت الحاضر وعليه قد تكون حلاً مثالياً في الوقت الحاضر وبلغت نسبة هؤلاء (17%)، مقابل (68%) لا يؤمنون بالحلول المؤقته لأنها ستصبح دائميه ويعتقدون بضرورة التخلي عن هذا الأسلوب فوراً في حين لم يحدد (15%) رأيه من هذه المسألة.

وتعكس هذه النسب وجود رأي لدى فئة قليلة يرى بعدم تأثير المحاصصة الطائفية على مسألة الديمقراطية في العراق ويمكن أن تحل إشكاليات تقاسم السلطة، وتدل على قصور في فهم الديمقراطية الحقيقية وآلياتها المختلفة.

وإذا كان البعض يرى في الطائفية حالة موروثة من أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق فإن منطلق ذلك يعود لأغراض سياسية وأهداف فئوية تحقق مصالح فئة من الشعب على حساب فئة أخرى، فضلاً عن أن هذا الرأي قد يعكس فشل الأيدلوجيات الشمولية في تقديم حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق.

وعلى الرغم من أن الطوائف والمذاهب والأديان والأعراق، كانت موجودة في العراق ومازالت وستظل كذلك، ولكن الطائفية لم تكن موجودة بهذا الظهور الاجتماعي والسياسي اللافت، خاصة لدى السياسيين الذين استلموا مقاليد السلطة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

لذا فإن نتائج هذه الدراسة تشير بوضوح إلى أن أسلوب التوافق والمحاصصة على أساس طائفي، لا تلقى قبولاً من أغلبية الجمهور في العراق، إذا ثبتت فشلها في حل المسألة

الديمقراطية في العراق. وأن توزيع المناصب والمسؤليات في الدولة وفق الحصص الطائفية مسألة أصبحت مرفوضة من قبل الشعب وتعكس وعياً بمخاطرها على مستقبل العراق ووحدته وتطوره، ويفترض وضع الرجل المناسب في المكان المناسب إذا ما أردنا للعراق أن يتقدم ويتطور وللديمقراطية أن تزدهر وتترسخ في المجتمع.

الفرض الرابع: توجد علاقة طردية بين مصداقية مضمون الخطاب الصحفي الموجه الى المواطنين وبين مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية.

أثبتت نتائج الدراسة صحة هذا الفرض، إذ أظهرت الدراسة التحليلية التي شملت عينة من الصحف العراقية على اختلاف توجهاتها السياسية والمذهبية والقومية، أن هناك تبايناً واسعاً بين هذه الصحف في مصداقية معالجتها لمسألة الديمقراطية في العراق في ظل الاحتلال، ويرجع هذا التباين إلى الأسلوب الانتقائي لهذه الصحف في عرضها لجوانب القضية، بما يتفق مع توجه كل صحيفة وأيديولوجية الجهة التي ترعاها وتمولها، إذ اختلفت اتجاهات الخطابات الصحفية للصحافة العراقية نحو مسألة الديمقراطية في العراق بين محايد بنسبة (42%) من مجموع المقالات المنشورة خلال الفترة الزمنية المحددة في البحث. وإتجاه سلبي بنسبة (23%) وآخر إيجابي بنسبة (32%)، فضلاً عن عدم ذكر الدور السلبي للسياسة الأمريكية في العراق والتي كانت وراء الكوارث التي حلت به، إذ جاءت نسبة المقالات التي انتقدت هذا الدور (15%) فقط من مجموع المقالات التي نشرتها الصحف، أما نسبة المقالات التي أوردتها الصحف بشأن دور قوات الاحتلال الأمريكي السلبي في العراق فقد بلغت (16%) فقط من مجموع المقالات المنشورة خلال فترة الدراسة.

وقد كان لذلك كله أثراً سلبياً مباشراً على درجة مصداقية الصحافة لدى الرأي العام العراقي وأضعف من إقبال الجمهور على قراءة الصحف، وخَفَضَ من درجة اعتماده عليها في تلقي معلوماته عن السياسة. وبالتالي فقد أسفر ذلك عن ضعف تأثير الخطاب الصحفي على مستوى إتجاهات المواطنين نحو الديمقراطية، فضلاً عن رفض الغالبية منهم لشكل الديمقراطية التي جاء بها الاحتلال إلى العراق.

الفرض الخامس: توجد علاقة طردية بين مستوى تعرض الجمهور للصحف كمصدر لثقافة الديمقراطية وبين مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية.

أثبتت نتائج الدراسة خطأ هذا الفرض إذ تبين أن (87%) من المواطنين يرون أن الصحف ليس لها دور في إقناعهم بأن الديمقراطية مطبقة في العراق. ولا يعتقد (37%) أن قراءة الصحف

ضرورية للإطلاع على الواقع السياسي في العراق مقابل (33%) يعتقدون بذلك، بينما يوجد ما نسبته (30%) من المواطنين غير متأكدين من جدوى قراءة الصحف.

وعليه هناك (40%) من المواطنين غير مقتنعين بأن الصحف مصدر رئيسي للحصول على ثقافة سياسية مقابل (30%) يعتقدون بذلك وعدم الجزم ذلك لدى (30%) آخرين.

وتوصلت الدراسة في هذا السياق إلى أن (72%) من المواطنين الذين شاركوا في الانتخابات البرلمانية والانتخابات المحلية لم يتأثروا بما تنشره الصحف لإجل المشاركة بالانتخابات.

وتكشف هذه النتائج إخفاق الصحافة العراقية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع العراقي ولم يظهر لها دور مؤثر في هذه المسألة مما يساعد بالإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة.

2- المقولات:

المقولة الاولى: لاتوجد فروق بين الذكور والإناث في مستوى الإتجاه نحو الديمقراطية.

أثبتت نتائج الدراسة صحة هذه المقولة، وربما تدلنا هذه النتيجة إلى وجود رغبة بترسيخ المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات وفي المجال السياسي على وجه الخصوص، وأن تتاح للمرأة الفرص الكافية لممارسة دورها السياسي على أحسن وجه، ومن أجل تحسين نوع الحياة ودفع عجلة التنمية بمشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة، وأن إنعدام الديمقراطية الحقيقية في العراق في ظل الاحتلال انعكس على جميع العراقيين ومن كلا النوعين.

المقولة الثانية: يتغير مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين بإختلاف السن.

اتضح من النتائج التي توصلت إليها الدراسة خطأ هذه المقولة، إذ تبين عدم وجود فروق في الاتجاه نحو الديمقراطية في ضوء متغير السن، لأن الديمقراطية قيمة عليا لا يُختلف عليها باختلاف السن، وغيابها في الواقع العراقي الحالي انعكست تداعياته على الجميع دون استثناء.

المقولة الثالثة: يختلف مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين، باختلاف مستواهم المعيشي.

لوحظ من خلال نتائج الدراسة خطأ هذه المقولة ولم يثبت وجود فروق بين المستويات الأعلى والأدنى من مستويات المعيشة لدى المواطنين من حيث الاتجاه نحو الديمقراطية.

المقولة الرابعة: يختلف مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى المواطنين باختلاف نوع العمل.

أثبتت الدراسة صحة هذه المقولة، إذ تشير النتائج على وجود فروق في الاتجاه نحو الديمقراطية في العراق حسب نوع العمل بنسبة ضئيلة بلغت (5%)، فكلما كان نوع العمل يتطلب معرفة وثقافة أعلى، كلما كان مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية أعلى، وكلما كان ارتباط العمل بالثقافة أقل، انخفض مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية.

لذلك يكون الموظفون، وخاصة أولئك الذين يمارسون أعمالاً تتطلب درجة معينة من الثقافة أو يطلعون خلال عملهم على معلومات ثقافية وسياسية، أكثر ميلاً إلى الديمقراطية من سواهم ويكون اهتمامهم بالديمقراطية أعلى، في حين نجد العاملين في المهن اليدوية ومعظم المهن الحرة أقل اهتماماً بشؤون الثقافة السياسية، وبالتالي أقل اهتماماً بموضوع الديمقراطية ومفرداتها الأخرى.

المقولة الخامسة: لاتختلف استجابات المواطنين العراقيين نحو دور الصحافة في معالجة مسألة الديمقراطية في العراق باختلاف صفاتهم "الديمغرافية" كالسن والنوع ومستوى التعليم ونوع العمل والمستوى المعاشي.

تشير نتائج الدراسة الى صحة هذه المقولة، إذ أظهرت أن(78%) من المواطنين يؤمنون بأن الصحافة الحرة والمستقلة هي من أهم شروط تطبيق الديمقراطية. مقابل (9%) لا يوافقون على هذا الشرط و (13%) غير متأكدين من أهمية هذا الشرط. وأكد مانسبته (87%) أن الصحافة العراقية في ظل الاحتلال كانت غير مقنعة بإمكانية تحول العراق إلى الديمقراطية في ظل الاحتلال، مقابل (5%) مقتنعة بذلك تماماً و(8%) غير متأكدين من موقف الصحافة أزاء هذا الموضوع.

وبعد إخضاع هذه النتائج للتحليل الاحصائي، أثبتت نتائج التحليل عدم وجود فوارق مهمة في استجابات المواطنين العراقيين على اختلاف صفاتهم "الديموغرافية" نحو دور الصحافة في معالجة مسألة الديمقراطية في ظل الاحتلال، ويعود السبب إلى تدني مستوى

الدور الذي تقوم به الصحافة وعدم قدرتها على الاقناع، فضلاً عن رداءة البضاعة التي تروج لها بعض الصحف، وهي الديمقراطية التي جاء بها الاحتلال إلى العراق وابتعادها عن قيم الديمقراطية الحقيقية بصورة واضحة.

ثالثاً: الاستنتاجات:

من مفارقات العملية السياسية الجارية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، أن القوى السياسية والاجتماعية التي كانت تطالب بالحرية والديمقراطية، والانعتاق من التسلط والدكتاتورية، سرعان ما أصبحت عائقاً أمام تطبيق الديمقراطية ومانعاً أمام الحريات العامة، ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى أن الديمقراطية في العراق تحت الاحتلال الأمريكي لم تنضج عبر مسالكها الطبيعية، وكانت شعاراً من شعارات قوات الاحتلال رفعته الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير احتلالها للعراق.

وبعد البحث في واقع الديمقراطية في العراق تحت الاحتلال، ودور الصحافة العراقية في هذا الواقع توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1- لم يشهد العراق أي ممارسة ديمقراطية حقيقية منذ تأسيس الدولة العراقية، سوى بعض الشكليات في العهد الملكي، تمثلت بتأسيس برلمان وانتخابات تشريعية غير ناضجة، مما أدى إلى سقوطها خلال بضعة سنوات. ثم توالت على العراق أنظمة عسكرية فردية، سقط آخرها باحتلال العراق في 2003/4/9، إذ زاد الاحتلال من تعقيد الوضع السياسي بهيمنة التوجهات الطائفية والعرقية التي انطلقت من عقالها بعد عقود من الحكم الشمولي الفردي، فضلاً عن غياب الشرعية السياسية للنظام الذي نشأ في ظل الاحتلال، وتباين مواقف التيارات السياسية بين المؤيد والمعارض، واختلاف طرائق المواجهة الاحتلال بين السلمية والمسلحة.

وقد وفرت الانتخابات البرلمانية في 2005 فرصة ثمينة لمنح شرعية سياسية نسبيه للنظام الجديد، ولكنه فشل في استثمارها بإتجاه منح جميع أبناء الشعب حقهم في ممارسة مواطنتهم بالاشتراك في العملية السياسية بسهولة، أو بتحقيق أداء وإنجاز فعلي للحكومة في تحقيق الأمن والرفاه وبناء اقتصاد قوي، أو باستثمار ثرواته الطبيعية والبشرية بشكل متكامل، وبناء الإنسان الديمقراطي، وقد ساهمت سلطات الاحتلال بشكل مباشر في حالة الفشل هذه من خلال سوء إدارتها للبلاد وللعملية السياسية.

2- أثبت الموروث الثقافي التاريخي العراقي أن الشعب العراقي لم يحقق انتصاراً إلا في ظل الوحدة بين مكوناته، وأنه حصد الهزائم تلو الهزائم في ظل الانقسام الطائفي ورغم

المبادرات للحد من الطائفية والاتفاقات ووثـائق العهـد بـين القيـادات السياسـية في العـراق، وكـثرة الكلام في ذم الطائفية من قبل الجميع. فإن جميع الأطـراف في العمليـة السياسـية تتبنـى سياسـات طائفية، وكان لهذه الانقسامات تجليلتها في المحاصصة الطائفية التي ولدت من رحـم "الديمقراطيـة التوافقية".

وقد ظهرت آثار الانقسامات الطائفية الخطيرة في مجالات التوظيف في الدولة، والمناصب العليـا والدوائر الانتخابية، وتركيبة البرلمان، وتركيبة الأحزاب والعديد من منظمات المجتمع المدني، وبالتـالي أصبحت الطائفية هي الطابع الأساسي للنظام السياسي في العراق وتوارت الديمقراطية لتقـتصر عـلى عملية الانتخابات البرلمانية وحسب.

3- أنتجت العملية الديمقراطية عبرالانتخابات مؤسسة تشريعية عراقية أُنتخب أعضاؤها بصورة ديمقراطية، ولكن تركيبة هذه المؤسسة (البرلمان) لم تساهم في عملية التحول الديمقراطي الحقيقي، بل العكس، فنتيجة للهندسة المسـبقة للانتخابـات، فقـد انتخـب برلمـاناً وحكومـة بتركيبـه طائفيـة محضه، لا يملـك البرلمـان مشروعـاً للإصـلاح والتحـول الـديمقراطي، وفشـل في الرقابـة الفعليـة عـلى الحكومة والحد من الفساد والمحسوبية والتمييز الطائفي والعرقي.

4- إن أكثر ما يميز الأحزاب السياسية العراقيـة، هـو عـدم رسـوخ الفكـر الـديمقراطي في حياتهـا الداخلية وهذه الصفة من المؤشرات التي تهدد الديمقراطية في العراق، فعلى الرغم من تكيف هذه الأحزاب مع المناخ السياسي الجديد الذي نشأ بعد الاحتلال، إلا أنها ظلت بعيدة عـن الديمقراطيـة، رغم إدعائها أنها أحزاب تمارس الديمقراطية وتساهم في بناء وتطوير العـراق الجديـد. ويرجـع ذلـك إلى عـدم مواءمـة أفكـار وأيـديولوجيات الأحـزاب وممارسـاتها الداخليـة مـع الديمقراطيـة وقيمهـا ومبادئها، وما يخفف من وطأة ذلك هـو انخراطهـا في العمليـة السياسـية واشـتراكها في الانتخابـات والتزامها بتداول السلطة سلمياً.

5- الوضع الجديد في العراق أتاح فرصة مناسبة لتشكيل عدد كبير من منظمات المجتمع المـدني، بلغت أكثر من (5) آلاف منظمة لغاية حزيران 2006، واكتسبت هذه المؤسسـات وضـعاً دسـتورياً. ولكن مكمن الخلل فيها أنها لا تعمل بهويات وطنية شاملة، بل انطلاقاً من هوية جزئية، فضلاً عـن أنها لم تقدم شيئاً في البناء الديمقراطي للعراق، رغم أنها تشكل القاعدة التحتية للديمقراطية.

6- عـلى الـرغم مـن رفـع الحصـار الاقتصـادي عـن العـراق وارتفـاع صـادراته النفطيـة، والغاء معظم ديونه السابقة، وارتفاع ميزانيته السنوية إلى أرقـام غـير مسـبوقة في تاريخـه المعاصر. يلاحظ وجود إهمال واضح في القطاعات الزراعيـة والصـناعية وجميـع القطاعـات

الانتاجية الأخرى، وبقاء مصدر الدخل الرئيسي للدولة العراقية هو النفط، أي بقاء العراق دولة ريعية مما يشكل عقبة كبيرة أمام الديمقراطية في العراق، فالبنية الاقتصادية لها ارتباط وثيق بتطور الديمقراطية، لأن الاقتصاد يمثل بوابة رئيسية تكفل مصالح طبقات المجتمع بما يؤثر في مستوياتها التعليمية والتربوية والسياسية والاجتماعية ومن ثم يهيء المناخ المناسب للمشاركة في الحياة السياسية والحفاظ على مكتسباتها الديمقراطية.

7- أفرزت العملية السياسية في العراق عدة تناقضات في نظرتها إلى الديمقراطية منها، المواقف الملتبسة من أغلب القوى السياسية حول مفهوم الديمقراطية ذاتها في ظل الاحتلال، وموقع الدين من ذلك، إذ لا يوجد اتفاق حول توافق الديمقراطية مع الاسلام، وموقع الشريعة في الدستور، ولكن الثابت لدى معظم الأحزاب والقوى الدينية، أنه ليس في الإسلام ما يمنع اقتباس الآليات والمؤسسات والأفكار من الآخرين، مادامت لا تتعارض مع مبادئ الإسلام، فضلاً على أن الكثير منها له نظراء في الإسلام.

8- إن أهمية العلاقات التقليدية، القبلية والأبوية في المجتمع العراقي اسهمت في إضعاف الثقافة الديمقراطية في العراق، وزاد في ضعفها، شيوع التطرف المذهبي والديني الذي برز بعد الاحتلال، والانقسامات الطائفية التي تتغذى من الخارج، فضلاً عن فشل الحكومات المتعاقبة في تقديم حلول اقتصادية جذرية تعالج أوضاع الطبقات الدنيا في المجتمع وتحد من اتساع الفاقة والمرض.

9- تعتبر المواطنة هي الأساس الذي تُبنى عليه الوحدة الوطنية والتجانس الاجتماعي الذي يعني انصهار مكونات المجتمع العراقي كافة، في هوية مشتركة جامعة واحدة للوصول إلى إجماع وطني، حول القضايا الأساسية المتعلقة بمصير البلاد، لذا فالمواطنة عامل رئيسي لنجاح الديمقراطية في العراق، إذ يصعب التحول إلى الديمقراطية من دون هوية وطنية مشتركة تربط بين جميع العراقيين وتتجاوز لاختلافات الأثنية، فالمواطنة هي الشكل الآخر لسيادة الأمة ولا تكتمل السيادة القومية دون المواطنة ولا تجد تعبيرها الأكثر أماناً إلا بالديمقراطية[1].

10- إن الاحتلال العسكري للعراق أنتج نظاماً سياسياً مارس الانتخابات لتشكيل حكومة وبرلمان، بإعتبار أن الانتخابات واحدة من آليات الديمقراطية السياسية، بيد أن الاحتلال أحدث اختلافاً كبيراً عند الشعب العراقي ازاء أنشطة المقاومة، فالحكومة والأحزاب السياسية

---

(1) عبد السلام نوير: تعليم المواطنة، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص25.

المشاركة فيها، ترى المقاومة المسلحة للاحتلال عملاً غير مشروعاً، طالما يتم بوسائل غير ديمقراطية. وفي الجهة القابلة هناك من يعتقد أن لا سبيل لإخراج الاحتلال إلا بالمقاومة المسلحة، مما عرض البلاد إلى أعمال عنف وتدخلات خارجية عمقت النزعات الطائفية، وأدت الى تدهور أمني خطير، وعليه فإن بقاء الاحتلال يعرض البلاد إلى فتنة طائفية خطيرة.

11- لاشك في أن هناك نقله في أوضاع الصحافة في العراق بعد 2003/6/9، فبعد أن كانت الصحافة مقتصرة على عدد محدود من الصحف الحكومية، فُتح المجال أمام إصدار عشرات الصُحف بعضها يعود لأحزاب سياسية والبعض الآخر يعود لشخصيات معروفة أو مؤسسات ومنظمات حكومية واجتماعية وثقافية مختلفة، كما أن سقف الحريات الصحفية قد ارتفع كثيراً وبدأ الحراك السياسي والصراعات السياسية ينعكسان بصورة مباشرة على الصحافة، كما بدأت الصحافة تخضع لمتطلبات السوق ولتبعيتها لأطراف سياسية تمول صحفاً معينة، قسم منها يروج للنظام ويحاول تشويه المعارضة، كما أصبحت بعض الصحف منابر تدعو للطائفية وتساهم فعلياً في تعميق الانقسام الطائفي، من هنا فإن موقف الصحافة ودورها هو خليط مما هو سلبي وإيجابي، ولكن الدور السلبي هو الغالب، إذ رغم وجود كل ذلك العدد من الصحف والمطبوعات، إلا أنها لم تتمكن من ترك أثرها القوي في مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى الجمهور العراقي لأسباب عديدة وأهم الأسباب هي:

أ- ضعف الخطاب الصحفي الموجه إلى الجهور بصدد الديمقراطية، ويرجع ذلك إلى عدم وضوح الرؤية السياسية لدى القائمين على هذه الصحف وقلة الخبرة السياسية والمهنية لدى منتجي الخطاب الصحفي.

ب- سيطرة الأحزاب السياسية والسياسيين المشاركين بالحكم على هذه الصحف، مما جعلها تخضع لتوجهاتهم وقناعاتهم الخاصة عن قضايا الديمقراطية، وآرائهم الخاصة حولها وبما أن معظم هذه الأحزاب هي أحزاب غير ديمقراطية أو أنها بعيدة نسبياً عن شروط الحزب الديمقراطي في حياتها الفكرية والداخلية، فسينعكس ذلك على الصحف المرتبطة بها، وبالتالي على مضمون خطاباتها الإعلامية.

ج- ابتعدت معظم الصحف عن الثوابت المهنية، لتصبح مجرد آلة إعلامية تستخدم للدعاية في مواسم الانتخابات وللنيل من الخصوم السياسيين، بدلاً من أن تكون منبراً إعلامياً يساهم في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع ويساهم في اختيار الأشخاص من ذوي الكفاءة لتولي مقاعد البرلمان والمجالس المحلية والمناصب القيادية في الدولة.

د- من الأمور الإيجابية أن بعض الصحف المستقلة ساهمت بشكل فعال في الكشف عـن فسـاد وعدد من السياسيين المشاركين في الحكومة في حين أن بعض الصحف كانت تدافع عـنهم لإنـتمائهم إلى أحزاب أو كتل سياسية تمول تلك الصحف.

ه- تضـمن الخطـاب الصـحفي العديـد مـن الإشـارات إلى ضرورة إجـراءات إصـلاحات سياسـية واقتصادية في مفاصل الحكومة والبرلمـان تمهيـداً للتحـول الـديمقراطي، وإعـادة النظـر بالدسـتور أو ببعض فقراته، ولكن هذا الخطاب لم يلقَ استجابة من الحكومة، ولم يحظَ بـاهتمام الساسـة، لعـدم قدرة الصحافة على إثارة الرأي العام ضد ممارسـات السياسـيين الخاطئـة، لأن الجمهـور فقـد ثقتـه بالصـحافة فـاعرض عنهـا، ولم يعـد خطابهـا يهمـه في شيء، ففقـدت بـذلك قـدرتها عـلى توجيهـه وتحريضه.

و- هناك تناقض بين الديمقراطية والاحتلال، لذا لم يلقَ خطابها الاقناعي عن الديمقراطية اهتماماً من قبل المواطن، بوصفه المتضرر الأول والأخير من ممارسات الاحتلال "الديمقراطية" التـي يترجمهـا في الواقـع يوميـاً بالقتـل والإعتقـالات ومـداهمات المنـازل الآمنـة والتفجـيرات ورعايـة الميليشـيات الطائفية.

ز- لوحظ من خلال تحليل خطاب الصحف الخمسـة التـي شـكلت عينـة الدراسـة أنهـا لم تـولِ أهمية كافية لوجود قـوات الاحـتلال، بوصـفها مـن أهـم المعـرقلات التـي تقـف في وجـه التطبيـق الصحيح للديمقراطية الحقيقية في العراق.

12- لابد من الوصول إلى قواسم مشتركة حول آليات الانتقـال الـديمقراطي أو قـيم الديمقراطيـة واجراءتها المتعارف عليها، أما الاختلاف بين القوى السياسية والمجتمعيـة فلابـد مـن تجـاوزه نهائيـاً، لأنه يستنزف جهوداً وطاقات ودماء. فالمفترض أن يكون الصراع الآن من أجل الديمقراطية وليس بين الطوائف والمذاهب، فالخلافات التي تظهر في العراق تسفر عن عدم إدراك معظم القوى السياسـية لجوهر الديمقراطية كإطار سلمي لحل النزاعات السياسية.

رابعاً: التوصيات:

من خلال النتائج التي انتهت إليها الدراسـة، واسـتنتاجات الباحـث، تـم التوصـل إلى التوصـيات التالية:

1- تقديم مصلحة الوطن على كافة المصالح بأن يكون الانتماء للوطن فوق الانـتماءات الضيقة للقومية أو الدين أو المذهب أو الحزب أو العشـيرة، واعتبـار ذلـك ثقافـة وطنيـة يتم ترسـيخها في البنـاء الـنفسي والثقـافي والأسري للإنسـان العراقـي، بإدخالهـا في المنـاهج

التعليمية والمدرسية وإشاعتها في وسائل الإعلام وعبر وسائل التنشئة السياسية. وبالمقابل الغاء كل ما يثير الحساسية المذهبية وينمي الحس "الشوفيني" من مناهج التعليم ومن وسائل الإعلام وإغلاق المحطات الفضائية والصحف الفعاليات التي تحث على الصراع المذهبي والطائفي وتتعارض مع الديمقراطية والحوار السلمي.

2- حل جميع المجاميع والمليشيات المسلحة المرتبطة بالأحزاب والقوى السياسية أو الدينية أو العشائرية، وحصر السلاح بيد الدولة وتطبيق القانون بحزم، انطلاقاً من روح العدالة والمساواة بين جميع العراقيين دون تمييز.

3- لكي تكتسب الحكومة الشرعية السياسية الحقيقية، بعد ما حصلت على موقعها بواسطة صندوق الاقتراع، عليها أن تؤدي دورها كاملاً في تحقيق الأمن والكرامة والحياة الديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي وتقديم الخدمات الضرورية والمهمة.

4- تعديل المواد الدستورية الخلافية والتي لا تساعد على وحدة العراقيين، وتساهم في عرقلة تطبيق القواعد والقوانين التي تحفظ وحدة الوطن وتحفظ كرامة أبنائه، وخاصة الفقرات التي تؤدي إلى المحاصصة الطائفية، فضلاً عن مواد أخرى تعد قنابل موقوته قابله للانفجار في أي لحظة لتهدد وحدة العراق شعباً وأرضاً.

5- نبذ سياسة الاقصاء والتهميش والتخلي عن أسلوب المحاصصة الطائفية، ووضع مواد دستورية تؤدي إلى تشكيل معارضة برلمانية قوية، وذلك بتحديد عدد المقاعد أو نسبتها التي يسمح للقوائم الحاصلة عليها بالاشتراك في الحكومة، بصرف النظر عن انتمائها المذهبي أو القومي أو الديني.

6- قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها المطلوب، كونها تشكل روح الديمقراطية وأداتها النشيطة في مواجهة تعسف السلطة وطغيانها.

7- نشر قيم المواطنة بين المواطنين وتوعيتهم بأهميتها في تأسيس الهوية الوطنية العراقية والاندماج الاجتماعي وترسيخ الوحدة الوطنية، ونبذ العنف وبناء المجتمع الديمقراطي.

8- الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، ومعالجة الفقر من خلال الحد من اهدار الثروة الوطنية والحد من الفساد الاداري والمالي، وتنشيط القطاعات الانتاجية وليس الاستهلاكية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بتوفير بيئة آمنه لها.

9- مراجعة الأحزاب السياسية لبُناها الفكرية وتحديثها لتتلاءم مع شروط الحزب الديمقراطي الذي يضمن تداول القيادة، والشفافية الداخلية، وتعددية الأفكار، والحوار مع الآخر المختلف.

10- إن من أهـم شروط نجـاح الديمقراطيـة هـو اسـتقلال الشخصـيات الاجتماعيـة والسياسـية المؤثرة في المجتمع، وكذلك ابتعاد الأحزاب والتيارات السياسية عن تأثيرات الدول الأجنبيـة في صـنع القرار العراقي، وهذا يتطلب الاقرار بالديمقراطية كأسلوب للحكم ورفض احتكار السـلطة بالاسـتناد إلى الأجنبي بحجة المساندة المذهبية أو الطائفية أو غيرها.

11- لكي يقوم البرلمان بواجبه الصحيح عليه أن يتبع ما يلي:

أ- التزام الحياد في التعامل مع الحكومة بعيداً عن الأهداف الضيقة أو المجاملة والمحاباة، فعـلى البرلمان اسناد الحكومة في السياسة الوطنية الصحيحة واجراءاتهـا البنـاءه، ويكشـف عـن السـلبيات وينتقدها دون مساومات أو منافع طائفية أو التزامات فئوية.

ب- اتباع التصويت الفردي والسري داخل البرلمان بعيـداً عـن اتفاقـات رؤسـاء الكتـل، أو فـرض إرادة أي مرجعية سياسية أم دينية أم قبلية، وعلى أعضاء البرلمان أن يعبروا عن قناعاتهم ومـواقفهم الحقيقية.

جـ- تنشيط أعمال اللجان البرلمانية ومنحها صلاحيات مناسبة لتأدية واجبها الرقابي.

د- محاسبة الوزراء وكبار المسؤولين بآلية مناسبة تضـمن حضـورهم إلى البرلمـان واداء واجبـاتهم التى انتخبهم من اجلها الشعب .

12- إيلاء الثقافة السياسية بضمنها ثقافة الديمقراطية الأهمية التي تستحقها من خـلال وسـائل الإعلام الحرة ومؤسسات التعليم المختلفة ووسائل التنشئة السياسية المتاحة.

13- إن الصحافة المستقلة هي احدى دعـائم الديمقراطيـة، وهـي المـدخل الحقيقـي لتطويرهـا فاستقلال الصحافة يؤكد مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصـادي، ويـدعم عمليـة التنميـة ويعزز ثقافة الديمقراطية، لذا على النظام السياسي في العراق الاهتمام بتأمين حرية الصحافة، وتوفير بيئة آمنة تكفل للصحفي حريته وتؤمن حياته لكي تزدهـر الديمقراطيـة التـي يشـكل الإعـلام الحـر إحدى ركائزها الأساسية.

الخلاصة

أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على احتلال العـراق في نيسـان 2003 تحـت شـعار تحرير العراق من الدكتاتورية وتحويله إلى دولة ديمقراطية نموذجية، وفي ظل الواقع السياسي الـذي نشأ بعد الاحتلال، برزت إشكاليات عديدة، أبرزها الطائفية السياسية التي حاولت سلطات الاحتلال ترسيخها كمنهج لإدارة شؤون الدولة العراقية باسم الديمقراطية، وانعكسـت تـداعيات هـذا الواقـع على رؤية المواطنين للديمقراطية التي تحولت في ظل الاحتلال إلى خطـر يهـدد وحـدة العـراق أرضـا وشعباً، لذا تم التركيز في هذه الدراسة عـلى إبـراز التنـاقض بـين الديمقراطيـة الحقيقيـة مـن جهـة وديمقراطية الاحتلال وآثارها السلبية على العراق من جهة أخرى.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تسـعى الى الكشـف عـن أوصـاف الديمقراطيـة التي يجري تطبيقها في العراق المحتل، وإلقاء الضوء على موقف الصحافة من هذه المسالة ودورهـا في تحديد مستوى اتجاه المواطن العراقـي حـول هـذا الموضـوع، وذلـك مـن خـلال خمسـة فصـول وخاتمة، إذ تناول الفصل الأول الإطار المنهجي والإجرائي والدراسات السابقة، وفي الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة، وقد تضمن الفصل الثالث مناقشة الدراسة التحليلية وتفسير نتائجها، أمـا الفصـل الرابع فقد تضمن الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها، وقد استخدم الباحث المنهج المسحي، والمنهج الإحصائي.

ولصعوبة إجراء المسح الشامل لجميع مفردات المجتمع العراقـي قـام الباحـث بتطبيـق دراسة ميدانية على عينة من المواطنين العراقيين، وفي نفس الوقت نفذ دراسة تحليلية عـلى عينة من الصحف العراقية، اعتمدت الدراسة التحليلية عـلى المسـح بالعينـة للتعـرف عـلى مضامين الخطاب الصحفي الذي ورد في مـواد الـراي في الصـحف العراقيـة الصـادرة خـلال

الفـترة مـن 2009/11/1 إلى 2010/4/30، لـذا تمـت الاسـتعانة باسـتمارة تحليـل المضـمون لتـوفير المعلومات والبيانات القابلة للقياس الكمي وإخضاعها للتحليل الكيفي، ثم اسـتخلاص نتـائج يمكـن. تفسيرها والاستفادة منها في الاستدلال العلمي.

وفي سياق الدراسـة الميدانيـة تـم اسـتخدام اسـتمارة اسـتبيان لمسـح واستقصـاء آراء عينـة مـن مواطني مدينة الموصـل العراقيـة مكونـة مـن 400 شـخص لقيـاس مسـتوى اتجـاه المـواطنين نحـو الديمقراطية وتحديد مـدى تـاثير الخطـاب الصـحفي الموجـه مـن واقـع المعالجـة الإعلاميـة لمسـألة الديمقراطية في العراق.

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج تأكد من خلالها ان الديمقراطية لا يمكن تطبيقهـا في ظل الاحتلال والصراع الطائفي وتعـدد الـولاءات المذهبيـة والعرقيـة كـما أظهـرت نتـائج الدراسـة إخفاق الصحافة في معالجة مسالة الديمقراطية في العراق في ظـل الاحـتلال الأمـريكي، اذا لم تـتمكن الصحافة من ممارسة أدوارها التثقيفية والرقابية في أوساط الجمهور بصورة إيجابية، وبالتالي لم يكن للخطابات الصحفية دور مؤثر في تكوين اتجاهات المواطنين نحو الديمقراطية.

قائمة المراجــع

أولاً: المراجع باللغة العربي:

القرآن الكريم

أ. الوثائق الرسمية:

1- قانون إدارة الدولة العراقي المؤقت لسنة 2004.

2- الدستور العراقي الدائم 2005، المادة 45.

ب. الكتب

1- إبراهيم موسى الـورد: تحليـل واقـع ومسـتقبل القطـاع الزراعـي في العـراق، نـدوة الاقتصـاد العراقي بين الواقع والطموح، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ج1، 2005.

2- أحمد أبوزيد:عالم الاتصال، مفاهيمه نظرياته، مجالاته، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1980.

3- أديب حقور: أزمة إعلام أم أزمة أنظمة، دمشق، المكتبة الإعلامية، ط1، 2003.

4- إديث كيرزويل: البنيوية، دار آفاق عربية، ط1، بغداد، 1985.

5- إسماعيل ابراهيم: فن المقال الصحفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2001.

6- إسماعيل مرزه: مبادئ القانون الدستوري والعلم السياسي، النظريـة العامـة في الدسـاتير، دار أملاك، ط3، بغداد، 2004.السيد ياسين.

7- العربي صديقي: البحث عن ديمقراطية عربية، الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

8- برهان غليون: التحفظات على الديمقراطية في البلدان العربية، في علي الكواري (محرر)، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، دار الساقي، ط1،2004.

9- منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مقدمة نظرية، في:المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتاب المستقبل العربي19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

10- حركة الوفاق الوطني العراقي: ميثاق حركة الوفاق الوطني العراقي، بغداد، د.ت.

11- حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني: المنهاج والنظام الداخلي، مكتب الإعلام المركزي، د.ت.

12- جلال الطالباني، تاريخ ونضال، مكتب الإعلام المركزي، 2003.

13- الحزب الإسلامي العراقي: المشروع السياسي للحزب الإسلامي العراقي، المكتب السياسي، بغداد، 2004.

14- منهاج الحزب الإسلامي العراقي ونظامه الداخلي، بغداد، د.ت.

15- حزب الدعوة الإسلامية: التعريف، دار البيان، 2003.

16- حزب الفضيلة الإسلامي: البرنامج السياسي- الانتخابي، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، 2005.

17- حسن عجمي: السوبر تخلف، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007.

18- حسن عماد مكاوي: أخلاقيات العمل الإعلاني، دراسة مقارنة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

19- حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد: الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998.

20- حسين علوان البيج: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في مجموعة باحثين: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتاب المستقبل العربي العدد (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000.

21- حنان يوسف: الإعلام والسياسة، مقاربة ارتباطية، القاهرة، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ط2، 2006.

22- خليل أحمد خليل: هجوم العرب حاكمين ومحكومين 1963- 2003، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

23- خليل مخيف الربيعي: الأحزاب الإسلامية العراقية، قراءة في الموقف والرؤية للمستقبل، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005.

24- دروسي بيكلس: الديمقراطية، ترجمة زهدي جادالله، دار الهناء للنشر، بيروت، 1972.

25- روبرت دال: مقدمة إلى الديمقراطية، الاقتصادية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 1988.

26- سالم توفيق النجفي: دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويسري، ط1، بيروت، 2006.

27- سمير العبدلي: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية منشورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/ابريل 2007.

28- سمير عبدالرحمن الشميري: الديمقراطية في عينة من الأحزاب اليمنية، في الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004.

29- سمير محمد حسين: تحليل المضمون، مكتبة الانكلو مصرية، ط2، القاهرة، 1996

30- شمران العجلي: الخارطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة ،ط1، لندن، 2000.

31- صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990.

32- صالح ياسر: بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية، بغداد، د.ت.

33- صامويل هنتنجتون: الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين ابراهيم، دار سعاد الصباح، الكويت،1993.

34- صباح ياسين: الإعلام النسق القيمي وهيمنة القوة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

35- عاطف قبرصي وعلي قادري: إعادة بناء العراق، استراتيجية التنمية في ظروف الأزمات في العراق والمنطقة، بعد الحرب، قضايا إعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي،

بحوث ومناقشات وتوصيات ورش العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004.

36- عامر إبراهيم قنديلجي: البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1993.

37- عامر حسن فياض وناظم عبدالواحد الجاسور: ثالوث المستقبل العربي، الديمقراطية، المجتمع المدني، التنمية، أبوظبي للطباعة، مركز بن زايد للتنسيق، الامارات، تموز2002.

38- عامر حسن فياض: العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، القاهرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

39- جذور الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق الحديث 1914 – 1939، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد 1990.

40- عباس النصراوي: الاقتصاد العراقي النفط، التنمية، الحروب، التدمير، الآفاق 1950- 2010، ترجمة محمد سعيد عبدالعزيز، دار الكنوز الأدبية،ط1، بيروت، 1995.

41- عبدالرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط4، بيروت، دار الكتب، 1980.

42- عبدالستار الكعبي: الديمقراطية التوافقية، العراق أ نموذجاً، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بغداد، 2011.

43- عبدالعزيز قباني: العصبية بنية المجتمع العربي، عبثاً تبحث المرأة العربية عن حريتها في مجتمع غير حر بقيمه، بيروت، دار الأفاق الجديدة,1997 .

44- عبدالعظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011.

45- عبدالغفار رشاد: الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة، مكتبة الآداب، 2007.

46- عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، تموز/يوليو 2006.

47- العربي صديقي: البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007 .

48- عزمي بشارة: أفكار عن الإعلام والإصلاح، في الإعلام ومسيرة الإصلاح في الاقطار العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2010،1.

49- المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، بيروت، 2000.

50- علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،2000.

51- علي الدين هلال: مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، في مجموعة باحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 1987.

52- علي الشرقي: الأحلام، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1963 .

53- علي الوردي: منطق ابن خلدون، دار كوفان، ط2، بيروت، 1994.

54- علي خليفة الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءات أولية في خصائص الديمقراطية في مجموعة باحثين: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتاب المستقبل العربي(19)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، آيار/2000.

55- مفهوم المواطنة المعاصره ،قراءات اولية في خصائص الديمقراطية في مجموعة باحثين، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، كتاب المستقبل العربي، 19، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت 2000.

56- عماد فوزي شعيبي: من دولة الاكراه إلى الديمقراطية، دار كنعان للنشر، بيروت، ط1، 1995.

57- عيسى عبدالباقي: الصحافة والإصلاح السياسي، دراسة في تحليل الخطاب، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2009.

58- فاروق أبوزيد: الإعلام والديمقراطية، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2010 .

59- فالح عبدالجبار:الديمقراطية المستحيلة، الديمقراطية الممكنة، نموذج العراق، منشورات دار المدى، ط1، دمشق،1998.

60- الديمقراطية مقاربة سوسيولوجية تاريخية، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد، بيروت، 2006.

61- فرج الكامل: بحوث الإعلام والرأي العام، تصميمها وإجراؤها وتحليلها، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2001.

62- فهمي هويدي: الإسلام والديمقراطية، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993.

63- فؤاد الصلاحي: معوقات الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في اليمن غياب المشروع الوطني الحداثي، في لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

64- فيصل شنطاوي: محاضرات في الديمقراطية، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، عمان، د.ت.

65- كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.

66- الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في الطاهر لبيب وآخرون،الثقافة والمثقف في الوطن العربي، يليلة كتاب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة ، بيروت، العربية 1992.

67- الممارسة الديمقراطية في الإعلام، رؤية جامعة القاهرة في تحديث الدولة المصرية، التنمية الشاملة، جامعة القاهرة،2006.

68- مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت،1984.

69- لاري دايموند: مصادر الديمقراطية، ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دارالساقي، 1994.

70- لطيفة إبراهيم خضر: الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، القاهرة، عالم الكتب، ط 1، 2006.

71- محمد حسن العامري و عبدالسلام محمد السعدي: الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2010.

72- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مصرن الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.

73- محمد عبدالله العربي: الديمقراطية القومية العربية بين الديمقراطية والشيوعية والديمقراطية الرأسمالية، الدار العالمية، ط1، القاهرة، د.ت.

74- محمد عبدالحميد: دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب، 1993

75- محمد علم الدين: أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين، ط 2، القاهرة، د.ن، 2009.

76- محمد علي محمد: الشباب والمجتمع، دراسة ميدانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1985.

77- محمد فهيم درويش: مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1،2012.

78- مركز دراسات الوحدة العربية: المشروع النهضوي العربي نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2011.

79- مصطفى كامل حسين: المجتمع المدني علي المستوى القومي، في مجموعة باحثين، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت، 1992، ص106.

80- المعهد الدولي لحقوق الإنسان: الديمقراطية والحريات العامة، كلية الحقوق، جامعة دي بول، شيكاغو، 2005.

81- موريس ديفرجيه: سوسيولوجيا السياسة، ترجمة هشام دياب، دمشق، 1980.

82- الأحزاب السياسية، دار النهار للنشر، ترجمة إلى العربية من الفرنسية علي مقلد وعبدالحسن سعد، بيروت، 1972.

83- نبيل دجاني: الإعلام العربي وصناعة الرأي العام الدور المفقود، في عزمي بشارة و"آخرون"، الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

84- هويدا مصطفى: الإعلام والأزمات المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2009.

85- وميض عمر نظمي: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1984.

86- يوسف كوران: مقدمة لفهم فكرة المواطنة،اصدارات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بغداد،د ن.

ج- الدوريات:

1- أسامة عبدالرحمن علي: مصداقية كُتاب الأعمدة الصحفية لدى القراء، دراسة ميدانية، القاهرة، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 20، قسم الصحافة والإعلام، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 2003.

2- حسين علوان البيج: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد4، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998.

3- حنان جنيد: المعالجة الصحفية للحرب الأنجلو أمريكية على العراق في صحيفتي الأهرام والنيويورك تايمز، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 19، ابريل، 2003.

4- سلوى العامري: استطلاع رأي الجمهور في الأحزاب والممارسة السياسية، القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثلاثون، العدد الأول، يناير1993.

5- سليم طه: صحافة ثورة العشرين، مجلة المورد، بغداد، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1976.

6- سمير عبد الرحمن الشميري: مدخل نظري إلى مفهوم الحزب الديمقراطي، مجلة الإسلام والديمقراطية، بغداد، السنة/1، العدد/3، 2003.

7- سيد سعيد: إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، سنة6، عدد58، ك 1983.

8- شارل عيساوي: الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 28، العدد 322، بيروت، 2005.

9- صلاح عيسى: الديمقراطية وأيديولوجية الكل في واحد، مجلة الكاتب، القاهرة، العدد 160، 1984.

10- علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة23، العدد214، بيروت، شباط2001.

11- فاضل البدراني: واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 30، العدد347، بيروت، 2008.

12- كريم مروه: مجلة الثقافة الجديدة، العدد/317، بغداد، ك2006/2.

13- مجلة الاقتصاد: أضواء على المنهج الاستثماري لعام 1975، العدد 1975،56.

14- مجلة الدراسات الإعلامية: صحافة ما بعد الحرب رؤية تقويمية، دراسة أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد113، 2003.

15- محمد دكير: الإبداع الفكري والعطاء العلمي للشهيد محمد باقر الصدر، مجلة المنهاج، السنة/5، العدد/17، بيروت، 2000.

16- محمد عارف: إلى وزير الصحة العراقي المؤقت علاء الدين علوان، الاتحاد، تشرين الثاني/ نوفمبر، بغداد، 2004 .

17- مهى محمد كامل الطرابيشي: المعالجة الصحفية لانتفاضة الأقصى في الصحف المصرية، المجلة المصرية لبحوث 11. الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثالث، العدد الأول، يناير2002.

18- مؤيد الخفاف: الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2003، وحتى نيسان 2005، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد2، 2006.

19- نوري عبدالحميد العاني: التجربة الديمقراطية في العراق في عهد الانتداب 1912-1932، بغداد، مجلة الحكمة، العدد 38، كانون الأول، 2004.

20- هالة مصطفى: الليبراليون وصنع المستقبل، مجلة الديمقراطية، العدد(12) السنة 3 أكتوبر/2003.

د- الرسائل الجامعية والدراسات غير المنشورة:

1- أحمد حميد حسين الدليمي: صورة العراق في الصحافة العربية والدولية، دراسة تحليلية لصحيفتي الأهرام والشرق الأوسط الدوليتين، رسالة دكتوراه في الإعلام، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2010.

2- أحمد عبد العال الدردير: الشباب والمشاركة السياسية، رسالة دكتوراه،دراسة ميدانيةعلى عينة من الشباب، محافظة سوهاج، كلية الآداب، جامعة أسيوط، 1992.

3- أمال كمال طه محمد: صورة العراق في التغطية الصحفية العربية والقومية في التسعينات، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2001.

4- دور الصحافة في وضع أولويات اهتمام الشباب نحو القضايا القومية، دراسة تحليلية وميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،1997.

5- أميمة عمران: دور الصحافة القومية والحزبية في المشاركة السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2000.

6- أيمن حسن أبوعريضه: دور الصحافة الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة في إعلام، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

7- به هروز علي رسول: معالجة الصحافة العراقية لقضية الإصلاح السياسي، رسالة ماجستير في الإعلام غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012.

8- حازم خضر ابراهيم: التنشئة السياسية في العراق في ظل الاحتلال الامريكي، دراسة ميدانية على عينة من الشباب في محافظة نينوى بعمر (17-25) سنة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2011.

9- زياد جهاد أحمد البياتي: مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

10- سمير عبدالأمير محمد: توجهات الاستثمار الصناعي التحويلي في العراق للمدة بين 1980-1991، أطروحه دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،1996.

11- عاطف أحمد فؤاد: السلطة والطبقات الاجتماعية، دراسة اجتماعية تاريخية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1975.

12- عبدالجبار أحمد عبدالله: معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994.

13- عبدالكريم عبدالجليل الوزان: معالجة الصحافة العراقية لعلاقات العراق بدول الجوار، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011.

14- علياء قاسم: دور الصحافة العراقية في تشكيل الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة بغداد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2008.

15- فتحي حسين أحمد عامر: معالجة الصحافة المصرية للقضايا العربية وعلاقتها بمستوى معرفة الجمهور المصري بها، دراسة مسحية، رسالة دكتوراة في الإعلام، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.

16- فيصل بن علي بن راشد الزيدي: دور الصحافة في التنمية السياسية في سلطنة عمان، دراسة تطبيقية لانتخابات مجلس الشورى 2007، ماجستير اعلام، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.

17- لبنان هاتف عبدالأمير الشامي: العلاقات العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983.

18- مأمون أحمد محمد سليمان أبورعد: دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية، دراسة تطبيقية على طلبة جامعات البحرين، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2004.

19- محمد عوده عبود جبر الزبيدي: تقويم استراتيجية إحلال الواردات لدول مختارة مع الإشارة للعراق خلال المدة 1975-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2005.

20- هشام حكمت عبدالستار: الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

هـ- الندوات والمؤتمرات:

1- جامعة الدول العربية: تنمية الإعلام العراقي، ورقة مقدمة من قبل جامعة الدول العربية إلى المؤتمر الدولي الذي اقامته هيئة الإعلام والاتصالات حول حرية التعبير والتنمية الإعلامية في العراق، باريس8-ك2007/2.

2- زينب إبراهيم النجار: الجمعيات الأهلية وتطوع الشباب، دراسة ميدانية في محافظة الشرقية، في مؤتمر الدراسات الإنسانية والقضايا المعاصرة في الفترة 29-2003/4/30، رابطة العالم الاسلامي بالتعاون مع كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر.

3- عبدالسلام النوير: التعليم والمواطنة، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية في الفترة من 21 إلى 23 /2003/12، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

4- فاروق عبدالبر: المواطنة المصرية وحق المعرفة والتعبير، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية بعنوان المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية في الفترة من 21-2003/12/23، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

5- ماجدة صالح: الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دول المنطقة العربية وإمكانية مواجهتها في مؤتمر بعنوان: العولمة والعالم العربي، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2000.

6- منى يوسف وحسن سلامة: استطلاع رأي عينة من الشباب حول قضايا المواطنة والمشاركة السياسية، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، بعنوان: المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية في الفترة من 21-23 /2003/12، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

7- هاني عياد: المشاركة السياسية والانخراط في العمل السياسي، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية بعنوان المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، في الفترة من 21-2003/12/23، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

و- الصحف والمجلات:

1- صحيفة الصباح العراقية اليومية: العملية السياسية من المربع الأول حتى اليوم، ملحق آفاق استراتيجية، عدد821، 2006/4/29.

2- عبد الإله بلقزيز: تواريخ ثورات وتحولات في عراق المضاربات، جريدة السفير، عدد 2003/7/25.

3- صحيفة البيان: أعداد الصحيفة الخاضعة للبحث الصادرة من 2008/11/1 إلى 2010/4/30.

4- صحيفة التآخي: أعداد الصحيفة الخاضعة للبحث الصادرة من 2009/1/1 إلى 2011/4/30.

5- صحيفة دار السلام: أعداد الصحيفة الخاضعة للبحث الصادرة من 2009/1/1 إلى 4/30 /2011.

6- صحيفة الزمان: الأعداد من 2009/11/1 إلى 2010/4/30.

7- صحيفة الصباح: الأعداد الصادرة من 2009/11/1 إلى 2010/4/30.

8- صحيفة الزمان: فؤاد المعاضيدي، شجاعة المهنة الصحفية، العدد 3165، 4 ديسمبر2008.

ز- المواقع الالكترونية:

1- آدم كليمير: الصحفي والأمن والمصلحة العامة، عن معهد" اسبن"، واشنطن، 2003 في:

http://arabic. People .com. cn/ 3166216377934 .html

http://www.commondereams. org/archlvel

2- أحمد عبد الحميد: أزمة المسؤولية المهنية في صحافة عراق ما بعد الحرب، مشروع ميثاق لتجنيب الصحفيين أخطار الانخراط في التحريض على العنف والنزاع المسلح، عدد خاص من المجلة الدولية للصليب الأحمر عن العراق، في:

www.corissant-rouge. Fr \web\...\setctionrection review 2007, 868.

ثانياً- المراجع باللغة الانجليزية:

1.Books.

1- Bartels.Larry: Mnequal Democracy, The Political-Economy of The New Age-Rowman and Littlefield, 2004.

2- Doris A.Gorber. Media and American Politie Washington Congressional Quarterlgprees, Second Edition, 1984.

3- Haynes, J,: Democracy in the Third World, Cambridge, Polity Press, 2001.

4- Jerrold Green: Challenges to Democratization in the Middle East, American-Arab Affairs, Vol - 36, 1991.

5- Lain Mclean; The Concise Oxford Dictionary of Politics, Oxford Paperbak Reference (Oxford, New Yrk, Oxford University Press, 1996.

6- Paulo. E. Sigmund: The democratic Experience. London, 1983.

7- Philippec.Schmitter: Civil Society :East and West, in :Larry Diamond and Mavce. Plattner "eds", " Consolidating The third wave democracies", VOL,1, (Baltimore and London :Johns Hopkins Press, 1997).

8- S.Mlipest: Political man, the Social Bases of Polities(Garden city, New york 1960).

9- Stephen W. Litel john; Theories of Human Communication. 2nd edition, California Wadsworth Publishing Company, (1983).

2.Periodicalls

1- BeekertedRating: The Impact of New Technology on Democracy, Association for Computing Machinery Communication, of the A.cM, vol.(44), no (1) 2001.

2- Conway Margaret, Stevens Jay and Smith Robert, The Relation between Media and Children's Civic awareness. Journalism Quarterly 1995.

3- Gorsech Jennifer :Does newspaper still Matter? Exploring the Connection between the News Media babits and Political Participation of Canadian youth, University of Calary, Canada, 2003 .

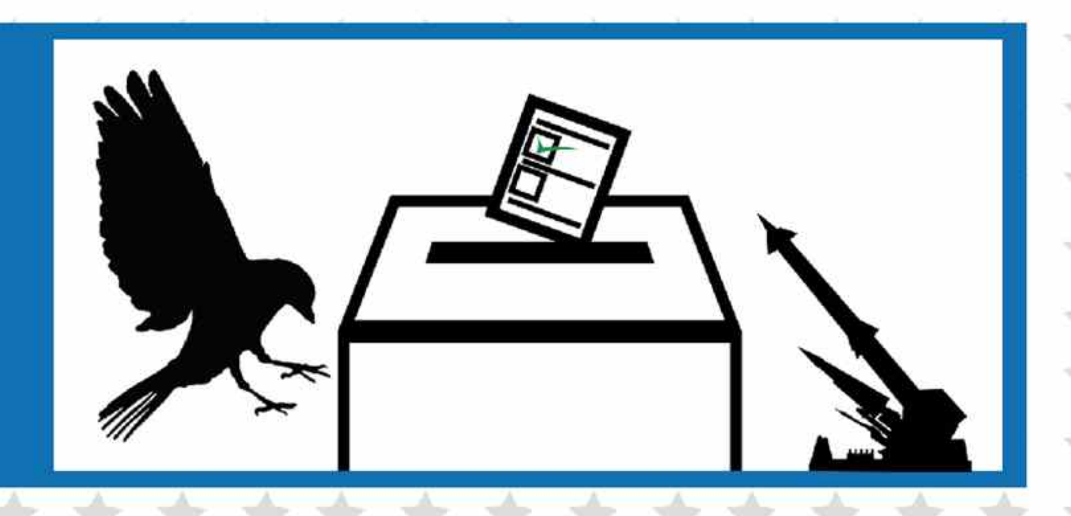
4- Stephen H. Chaffeel; Political Knowledge and The Campaign Media of 1992,Cmmunication Research, 1994.

5- Frank Thomas: Democratic Ideas, Understand and Outings Practice and Attitudes Among Students in Pos-cmmunist Hungary, 1989-2001,Syracuse University,2004.

3.Theses

1- El-Hasan, HasanAfif, "Democracy Prevention in the Arab World: A Study of Democracy prevention in Egypt" Un Published Doctoral Dissertation, University of California,Riverside,2005.

قائمة المحتويات



لقد أثبتت الوقائع أن الاحتلال الذي يرفع شعار نشر الديمقراطية يؤسس في البلدان المحتلة ديمقراطيات بمقاييس خاصة تخدم أهدافه، متخذاً من قلة الوعي السياسي وضعف الثقافة السياسية للشعوب ذريعة للحجر عليها وفرض الوصاية على إرادتها وتحويل الديمقراطية إلى وسيلة لتحقيق المصالح الفئوية والعرقية والمذهبية باسم الديمقراطية، وبالتالي فقد تسببت هذه الديمقراطية في تقسيم المجتمعات إلى أديان ومذاهب وقوميات وأحياناً كان التقسيم مناطقياً وقبلياً، ولم يكن من الشاق على المحتلين أن يجدوا سبيلاً للتقسيم باسم التعددية والتنوع كلما وجدوا أرضاً لهذا الزرع الخبيث، والنموذج العراقي خير شاهد على الديمقراطية الجاهزة التى جاء بها الاحتلال الأمريكي لنشر (الفوضى الخلاقة) التى نشاهد اليوم آثارها المأساوية في أرض الرافدين انقساماً واحترابا وفساداً ودماءً لا نهاية لها.

خلاصة الأمر أن المشكلة في الديمقراطية التي يبشر بها الاحتلال تكمن في أنها لم ولن تحقق الديمقراطية، لأن الديمقراطية هي قبل كل شئ بناء فكري وثقافة راسخة تمثل الحرية جذرها والمواطنة سُقياها وحصادها تنمية ورفاهية وأمن واستقرار، فضلاً عن كونها مفهوماً خاضعاً للتنافس والمعارضة وحافلاً بالقيم الوطنية.

ولا يمكن تفسير الديمقراطية على أنها استفتاءات وانتخابات وحسب، فعلى الرغم من أهمية هذه الممارسات فقد أنتجت في أغلب البلدان المحتلة استبداداً منتخباً وديمقراطية شكلية تم من خلالها ممارسة أقصى درجات القمع والإقصاء والتهميش للمعارضين.



60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg

ISBN 978-977-319-237-2





9 789773 192372 >